نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية

«مقاربة إبستمولوجية»

نصر محمد عارف



جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية

نظريات السياسة المقارنة
ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية
"مقاربة إبستمولوجية"

الطبعة الأولى
(١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)

نظريات السياسة المقارنة

ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية

"مقاربة إِبستمولوجية"

نصر محمد عارف

جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية

ليزبرج / فيرجينيا

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

750 A Miller Drive S.E.
Leesburg, VA 20176 USA
Tel. (703) 779-7477   Fax (703) 779-7999
E mail: school@siss.edu   web: www.siss.edu

Library of Congress Cataloging-in-Publications Data

'Ārif, Naṣr Muḥmmad, 1961 AC (1380 AH) -
Naẓarīyāt al siyāsah al muqāranah wa manhajīyat dirāsat al nuẓum al siyāsīyah al 'Arabīyah: muqārabah ibistimūlūjīyah/ Naṣr Muḥammad 'Ārif.
p. cm. --
Originally presented as the author's thesis (Ph.D.) -- University of Cairo, 1995
Includes bibliographical references and Index.

ISBN 0-9661494-0-8   0-9661494-1-6 (PB)

1. Political science--Methodology. 2. Political science--Arab Countries--Methodology. 3. Political science--Arab Countries--Philosophy.
4. Comparative government. I. Title.
JA71.A695 1998

96-46876
CIP
NE

التنضيد والإخراج والطباعة: مؤسسة انترناشيونال گرافيكس

Printed in the United State of America by International Graphics.
10710 Tucker Street, Beltsville, MD 20705-2223 USA
Tel.: (301) 595-5999   Fax: (301) 595-5888   E-mail: igfx@aol.com

إلى كل من يعشق الحقيقة

ويهفو لنورها

ويؤمن بأن الصدق في القول والعدل في الحكم

هو طريق وصولها

المحتويات

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبحث العلمي في نظريات السياسة المقارنة

الفصل الثاني

ابستمولوجيا المقارنة في الظاهرة السياسية

الفصل الثالث

نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى السلوكية

الفصل الرابع

نظريات السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية

الفصل الخامس

تطبيق نظريات السياسة المقارنة في دراسة النظم السياسية العربية



تصدير الكتاب

عصرنا هذا عصر تسارعت فيه التّحولات الفكريّة، والتقلّبات السياسيّة، وتشابكت فيه العلاقات بين الأنساق الثقافيّة والحضاريّة لدرجة التعقيد، حيث سقطت الحواجز، وتقلّصت دوائر الخصوصيّات الإنسانيّة لحساب المشتركات، واهتزّ بعض ما كان يعدّ من المسلّمات، وعادت البشريّة إلى إدراك تلك البديهيّة القرآنيّة التي غفلت عنها فترة طويلة ألا وهي "التّعارف" بين النّاس ﴿وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا...﴾ (الحجرات: ١٣). هذه البديهيّة التي جعلها الله غاية التنوّع الإنساني، ولم تولّها البشريّة في الماضي ما تستحقه، عادت لتحتلّ موقع الصدارة بين الغايات والمقاصد ليصبح التعارف وسيلة العمران، سبيل الحضارة، وطريق السلام.

والتعارف لم يعد أمرًا بسيطًا، أو هيّنًا يكفي للوصول إليه معرفة اسم الجار، أو الآخر، وشيئًا يسيرًا عن تاريخه، وجغرافيته، بل صار أمرًا علميًّا وشأنًا معرفيًّا يحتاج إلى مجموعة من المناهج العلميّة، والطرائق المعرفيّة، ليصبح أمرًا ممكنًا وعلمًا نافعًا، إذ أن التعارف صار مفهومًا يتناول بالإضافة إلى كلّ ما ذكر سائر ما يساعد على فهم النّاس بعضهم لبعض فهمًا دقيقًا، ولذلك تصبح المناهج المؤديّة أو المساعدة على فهم الآخر فهمًا دقيقًا مناهج ذات أهميّة كبيرة تستحق أولويّة خاصة في مجالات البحث والمتابعة والتحليل والنقد والتطوير.

وهنا تبدو الدراسات المقارنة بين المناهج العلميّة والطرائق المعرفيّة للأمم شديدة الأهميّة؛ إذ أنّها تمكّن من المقارنة وكشف مساحات الالتقاء والافتراق بين الذّات الباحثة والأخر المبحوث فيه، وهذا النوع من الدراسات يمثّل موقع القمّة في الدّراسات الجادّة إذ على نتائجها تبنى علاقات التعاون والتضامن، أو علاقات التناقض والتّضادّ.

لقد حاولت الحضارة المعاصرة أن تقنع البشريّة أنَّ وسائل التّلاقي والتعاون تكمن وتبرز معًا في التشابه بين النّظم الاقتصاديّة، والمفاهيم السياسيّة إذ بها وحدها تكشف الأمم ما بينها من علاقات اتصال أو انفصال، لكّن الدراسة التي بين أيدينا ستوضّح لنا أنّ الفهم الدقيق للذات وللآخر إنّما يقوم على فهم وإدراك المناهج فكيف ستوصلنا هذه الرسالة القيّمة إلى ذلك؟

لقد تأسست جامعة العلوم الإسلاميّة والاجتماعيّة على الرؤية التي تجمع المعارف والعلوم بدلاً من تفتيتها وشرذمتها، وتتفهم الثقافات والحضارات ولا تستبعدها ابتداءًا. وتؤسس للتفكير المنهجيّ ولا تغرق في الرؤى الذاتيّة التي قد يكون لها نصيب من الحقيقة والواقع، وقد لا يكون. ومن ثمّ كان من أهدافها الجمع بين المعارف الإنسانيّة والاجتماعيّة النابعة من إبداعات العقل البشريّ في تفاعله مع واقعه وزمانه ومصادره الفكريّة وبين المعارف المستمدّة من الوحي والأديان. وكان من أهدافها أيضًا الجمع بين المعرفة والقيم. وذلك لإعادة العلوم الاجتماعية والإنسانيّة إلى إطارها المعرفي الذي تستمد منه حيويّتها وفعاليّتها بعد أن أغرقت في التجزئة والتشرذم والتفكيك حتى عجزت عن إعادة التركيب وفقدت كثيرًا من قدراتها على التّفسير والفهم.

وقد عقدت جامعة العلوم الإسلاميّة والاجتماعيّة العزم على أن تقوم إلى جانب وظيفتها التعليميّة بالإسهام في البناء الأكاديميّ للعلوم موضع اهتمامها وذلك من خلال نشر الدراسات الجادة التي تمثل إضافة حقيقيّة في حقولها المعرفيّة وتقدم مشاركة أكاديميّة قابلة لأن توظّف في التدريس ككتاب منهجيّ أو مساق دراسيّ. وسوف تتنوّع إسهامات الجامعة وتتعدد لتشمل مختلف اللّغات العربيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة. وذلك إيمانًا منها بأهميّة الكتاب ونشره

وترويجه باعتباره وسيلة للتعليم تمامًا مثل قاعات الدرس، وثقة منها بأنّ عليها أن تصل إلى مختلف أنواع المخاطَبين، فرسالتها عالميّة، وميدان خطابها العالم الفسيح.

وهذه الدراسة تمثّل حلقة أولى في مجال العلوم السياسيّة إذ تغطي أحد الحقول الأساسيّة لعلم السياسة وتمثّل إلى جانب البعد المتخصص فيها المتعلق بالسياسة المقارنة – دراسة في الابستمولوجيا وفي مناهج البحث في نفس الوقت، ولذلك فهي دراسة متعددة المناحي ومتنوعة الإسهامات إذ تمثّل بالنسبة للباحثين في علم السياسة دراسة في تطور حقل السياسة المقارنة، وبالنسبة للدّارسين في مناهج البحث هي دراسة في عمق المنهج العلميّ خاصّة في جانب المقارنة بين الدول والثقافات والأمم، وهي بالنسبة لطالب الفلسفة دراسة تطبيقية في الابستمولوجيا ونظريّة المعرفة.

ومؤلف هذه الدراسة هو الأخ الأستاذ الدكتور نصر محمد عارف الذي حظيت جامعة العلوم الإسلاميّة والاجتماعيّة بانضمامه إلى كوكبة أساتذتها والباحثين الجادين فيها. والدكتور نصر رجل يعتبر العلم رسالة، والبحث العلميّ عبادة؛ ولذلك فإنّه قد حاول وهو يعدّ نفسه ليكون واحدًا من الأساتذة الفاعلين من أبناء هذه الأمّة أن يجعل من دراساته وبحوثه كلّها دراسات وبحوثًا جادّة هادفة، فقد أعدّ رسالة للماجستير في نظريات التنميّة السياسيّة المعاصرة: دراسة نقديّة مقارنة في ضوء المنظور الحضاريّ الإسلاميّ، وقد تم طبعها في واشنطن والقاهرة والرياض. واعتبرت دراسة منهجيّة رائدة في مجالها تناولت بالنقد العميق حقل التنميّة وأصّلت للمنظور الإسلاميّ فيه، وجاءت دراسته الثانية عن "الحضارة، الثقافة، المدنيّة: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم" لتقدّم نموذجًا للتعامل مع المفاهيم. وأخيرًا جاء كتابه "في مصادر التراث السياسيّ الإسلاميّ: دراسة في إشكاليّة التعميم قبل الاستقراء والتأصيل" وهو الكتاب الذي حاز على جائزة الدولة التشجيعيّة في جمهوريّة مصر العربيّة لعام ١٩٩٦م، وقد حصر فيه التراث السياسيّ للأمّة الإسلاميّة الذي لم يعرف منه في عالمنا المعاصر أكثر من ١٨٪، ومن ثمّ أعتبر هذا البحث كشفًا علميًا في

بمجاله استحق عليه ذلك التقدير. ويأتي هذا الكتاب - الرسالة - ليكون بدوره كتابًا منهجيًا في موضوعه يغطي أحد حقول العلوم السياسيّة ويمثّل حلقة ندعو الله أن تتلوها حلقات وأن يوفق الباحثين الجادّين من أبناء أمّتنا إلى العمل بجهد واجتهاد لبناء مدرسة إسلاميّة في العلوم الاجتماعيّة تتفاعل وتتلاقى مع المدارس الأخرى القائمة الآن. والكتاب بجملته كتاب عالي المستوى في كلّ ما تناوله من الصعب أن يلّم بمنهجه أو نموذجه وما انطوى عليه من قضايا معرفيّة من خلال مقدمة مهما بذل فيها من جهد ولذلك كانت هذه المقدمة مجرّد افتتاحيّة متواضعة تنبّه القارئ إلى ضرورة قراءة الكتاب كله إذ بدون ذلك يصعب على القارئ الإلمام بإشكاليّة الدراسة وأهدافها وقضاياها المتنوّعة. أرجو الله - تعالى - أن يوفق الأخ الدكتور نصر محمد عارف إلى ما يحبه ويرضاه، وينفع بجهده هذا الباحثين، إنه سميع مجيب.

طه جابر العلواني
رئيس جامعة العلوم الإسلاميّة والاجتماعيّة
ليزبرج - فرجينيا
الولايات المتحدة الأمريكية
رمضان ١٤١٨هـ/يناير ١٩٩٨م

المقدمة

من البديهي أنَّ الظواهر الاجتماعية والحقائق التي تعبر عنّا لا يستطيع الباحث الإمساك بها في ذاتها أو تقليبها أمام عينيه لتفكيكها وتحليلها من أجل فهمها والتعامل معها وتطويعها، ولكن عادةً ما يتم الاقتراب من هذه الظواهر بحثًا عن حقائقها من خلال أطر مفاهيميَّة وأبنية نظريَّة وبأدوات ووسائل منهجيَّة معيَّنة. ومن ثَمَّ فإنَّ هناك دائمًا واسطة بين الباحث وموضوع البحث، هذه الواسطة هي النظريَّات والمناهج وما تشتمل عليه من مفاهيم وفرضيَّات وعلاقات، لذلك فإنَّ طبيعة المعرفة ومصداقيَّتها وقربها من اليقين وبُعدها عنه وقدرتها على التعبير عن حقائق الظواهر الاجتماعيَّة أو بترها وتشويهها، واجتزائها، وتزييفها متوقفة على طبيعة منهج النظر ونظريَّته. حيث إنَّ المنهج هو الذي يحدد متغيرات معينة يقترب للظواهر من خلالها دون أن يقيم علاقات بين هذه المتغيرات، أما النظريَّة فهي تقوم بتوزيع هذه المتغيرات ما بين مستقلة وتابعة وتقيم علاقات بينها، ومن ثَمَّ فكل نظريَّة تنطوي على منهج، وكل منهج قابل لأن يتحول إلى نظريَّة إذا ما تم تصنيف المتغيرات التي يعتمد عليها في التحليل إلى مستقل وتابع، وهذا المنهج وتلك النظريَّة يمثلان منظارًا ينظر من خلاله إلى الواقع، فإن أحسن تحديد المتغيرات واستطاع جمع شتاتها كان قادرًا على الاقتراب من الحقيقة بدرجة أكبر، والتعبير عنها بصورة أصدق، ومن ثم يتحقق حسن الفهم والتعامل والعكس بالعكس.

والنظريَّة ومن ثَمَّ المنهج ليست فقط وسيلة للوصول إلى المعرفة أو طريق يسلكه العقل لفهم الواقع وتفسيره والتنبؤ به فحسب، بل إنَّ هناك علاقة بين الوسيلة والموضوع تجعل كلاً منهما يؤثر في الآخر، فالوسيلة تعيد تشكيل الموضوع ومن ثَمَّ لا يظهر منه ولا يمكن معرفة إلاّ ما تستطيع الوسيلة حمله والتعبير عنه وما تريد عرضه وكشفه، وما يدخل أو يتناسب مع أبنيتها وأطرها النظريَّة من مفاهيم وفرضيَّات ومقولات، ولا تستطيع أن ترى في الموضوع إلاّ ما هي مؤهلة لرؤيته وقادرة على قراءته، وما عدا ذلك فأمر غير موجود بالنسبة لمن يعتمد على هذه النظريَّة في الفهم والتحليل. ومن ثم فالوسيلة ليست إطارًا محايدًا يعكس الواقع كما هو، ويحقق غاية الفهم والتفسير بصورة تامة وكاملة وموضوعيَّة، بل إنَّ الوسيلة التي هي النظريَّة أو المنهج عنصر حيوي متفاعل له إدراك ذاتي يجعله يُظْهر من الحقائق ما يتسق مع نسقه العام، وما يستطيع الوصول إليه من خلال ما قد ركب عليه وتمت برمجته له - تمامًا مثل لغة "الكومبيوتر" التي لا تستطيع أن تقرأ إلاّ ما يتسق مع رموزها وشفرتها - وبقدر ما يتمتع به من قدرة على فك رموز الظاهرة الاجتماعيَّة، والتعامل مع شفرتها يستطيع الوصول إلى مكنونها وفهم أسرارها، ثم يعبر عنها ويسهم في فهمها وتحليلها وتفسيرها ومن هنا قد يستطيع المنهج أو النظريَّة التعامل باقتدار مع ظاهرة معيَّنة، ولا يستطيع مع أخرى. وقد يحقق صلاحيَّة أكبر في إطار اجتماعي ثقافي ولا يستطيعه في آخر.

ومن ناحية أخرى تترك الظواهر التي هي موضوع البحث أثرها على النظريَّة فتحدث فيها تعديلاً أو تغييرًا أو إضافة أو حذفًا طالما أنَّ الباحث الذي يستخدمها على وعي بطبيعة النظريَّة ودورها، وأنَّ هناك دائمًا إعادة بناء للنظريَّة بعد اختبارها، حيث إنَّ بناء النظريَّة theory building واختبار النظريَّة theory testing أمران متلازمان، ومن ثم فكل مرة تستخدم فيها النظريَّة ينبغي أن تمثل إضافة لها أو تعديلاً فيها، لأنها ليست أيديولوجية وإنما وسيلة معرفيَّة وأداة علميَّة لتحقيق فهم الواقع وتفسيره وحسن التعامل معه.

وعلى الرغم من التأكيد الدائم على ضرورة أن تكون النظريَّة "أمبريقية" نابعة من الواقع حتى تكون نظريَّة علميَّة، وإن لم تكن نابعة من الواقع أصبحت نظريَّة فلسفيَّة قائمة على افتراضات منطقيَّة عقليَّة أو حدسيَّة. إلاّ أنَّ أمبريقيَّة

النظريَّة عادة ما تكون في أول إنشائها أو بنائها واختبارها، أي بالنسبة للباحث الأول الذي طوَّرها واستخدمها، ولن تكون كذلك بالنسبة للباحثين الذين يتبعونها تقليدًا؛ فهي أمبريقيَّة بالنسبة له وليست أمبريقيَّة بالنسبة لهم، ومن ثم للابقاء على طابعها العلمي ينبغي أن يصبح التحليل والنقد والتفكيك وإعادة التركيب الدائمة لهذه النظريَّة ضرورة لازمة لاستمرار صلاحيَّة وفعاليَّة هذه النظريَّة، حتى لايقع البحث العلمي أسير علمويّة أيديولوجيَّة تقلد أسلافًا من العلماء الذين قد تكون الظواهر التي درسوها والأزمات التي تعاملوا معها أكثر مناسبة لهذه النظريَّة، وقد يكون إدراكهم للفلسفة الكامنة خلف هذه النظريَّة، أو تلك لم يتم الإفصاح عنه أو نقله لمن جاء بعدهم، ومن ثم قد يكونوا تركوا لنا نظريَّات دون فلسفاتها أو أسرار صنعتها رغم أنَّ هذه الأخيرة ضروريَّة لفهم النظريَّة وتحسين أدائها.

وبناء على السابق فإنَّ إشكاليَّة هذه الدراسة تنبع من أطروحتين أساسيَّتين هما:

أولاً: أهميَّة دور النظريَّة وخطورته في أي علم من العلوم، حيث يتوقف فهم الظواهر والحقائق في الواقع فهمًا صحيحًا وكاملاً وعادلاً عليها، بحيث يمكن القول بأنَّ هناك علاقة طرديَّة تلازميَّة بين صحة النظريَّة وصلاحيَّتها وشمولها من جانب، وبين الوصول إلى أقرب تعبير عن حقائق الواقع وافضل فهم ومن ثم أصح تفسير لها من جانب أخر.

ثانيًا: إنَّ النظريَّات تبدأ إمبريقيَّة نابعة من الواقع في طورها الأول لدى واضعيها وتتحول إلى نظريَّة ليست أمبريقيَّة بل قد تصبح أيديولوجيَّة بعد ذلك ما لم يتم إعادة وتكرار فحصها وتحليلها ونقدها وفكها وتركيبها، ومن ثم استمرار عمليَّة بناء واختبار النظريَّة بصورة دائمة بحيث تظل هذه العمليَّة ماثلة في وعي الباحث بصورة دائمة لا تسمح بتجمد النظريَّة وتيبسها وتحولها إلى سلطة معرفيَّة تفرض على الواقع، لا لفهمه وحسن تحليله وتفسيره، ولكن لإثبات صحة مقولاتها وتأكيد مصداقيَّتها حتى تتحول النظريَّة من دور

الكشف العلمي discovery عن حقائق الواقع إلى دور التبرير والتسويغ لمقولاتها وفرضيَّاتها justification.

وبناء على ذلك فإنَّ إشكاليَّة هذه الدراسة؛ تكمن في فحص وتحليل وتفكيك وإعادة تركيب نظريَّات السياسة المقارنة سعيًا نحو تقديم فهم مستقيم متكامل لها، يضعها في أطرها المعرفيَّة والتاريخيَّة والاجتماعيَّة والعلميَّة، ويظهر كوامن فرضيَّاتها ومسلَّماتها وإمكاناتها النظريَّة وقدراتها التفسيريَّة، ويبين مدى صلاحيَّتها لدراسة قضايا السياسة المقارنة عامة وفي النظم العربيَّة خاصة، لكون هذه النظم لم تمثل بيئة لنشاة تلك النظريَّات وإنما تمثل مجالاً لتطبيقها. وعليه فإنَّ فهم وتحليل وتفسير هذه النظريَّات خطوة أوليَّة وضروريَّة لتحقيق استخدام أفضل لها، وتوظيف أكثر صلاحيَّة لأطرها التحليليَّة يمكن من خلالها الوصول إلى تفسير للواقع يقترب من الحقيقة، وذلك من خلال تحديد ورسم خريطة معرفيَّة لنظريَّات السياسة المقارنة وتحليلها تحليلاً متعدد المحاور رأسيًا وأفقيًا في الوقت نفسه.

ونظرًا لكون موضوع هذه الدراسة هو نظريَّات السياسة المقارنة من حيث أسسها المعرفيَّة، وأطرها التحليليَّة، وفرضيَّاتها المسبقة وعلم اجتماعها وتاريخها وتطورها، فإنَّ طبيعة الفرضيَّات التي تقوم عليها هذه الدراسة لابد أن تكون مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الدراسات التي موضوعها ظاهرة واقعيَّة يتم قياس العلاقة بين متغيراتها المستقلة والتابعة. وذلك لأن هذه الدراسة لا تبحث في متغيرات أو ظواهر أمبريقيَّة وإنما موضوع بحثها يركز على بنية حقل معرفيّ هو السياسة المقارنة ومحاولة تحليل نظريَّاته تحليلاً ابستمولوجيًا يركز بصورة أساسيَّة على المبادئ والفرضيَّات الكامنة والنتائج، ويدمج ذلك بمقولات تاريخ العلم وعلم اجتماع العلم وفلسفة العلم.

وحيث إنَّ أي دراسة تتخذ شكل نص قابل للفهم فإنَّه لابد وأن تقوم على فرضيَّات معيَّنة سواء كانت ظاهرة أو ضمنيَّة، واعية أو غير واعية، لذلك فهناك خلاف حاد حول تعريف الفروض وحول تحديد المفاهيم التي تطلق عليها فتارة يطلق عليها hypotheses وأخرى propositions، وثالثة assumptions. ومن ثم

تتعدد تعريفاتها ابتداء من كونها مقولات لم يثبت صدقها من كذبها أو علاقة بين متغيرين...الخ، وأكثر تعريفاتها معقوليَّة ان الفرض يتكون من ثلاثة عناصر: طرفين وعلاقة بينهما، والعلاقة دائمًا منطقيَّة، أما الطرفان فتارة يكونان أمبريقيين وأخرى يكونان نظريين وثالثة أحدهما أمبريقي والآخر نظري ولذا يكون هناك افتراض إمبريقي، وآخر نظري، وثالث فلسفي[1]. وفي هذه الدراسة سوف يتم صياغة الفروض في صورة تساؤلات أو قضايا إشكاليَّة تقود البحث وتوجه الباحث في التحليل والتفسير وذلك لأن الفروض بالمعنى السابق الإشارة إليه هي موضوع هذه الدراسة. واهم التساؤلات أو القضايا الإشكاليَّة هي:

– تحديد الأطر العلميَّة التي ظهرت في سياقها نظريَّات السياسة المقارنة، من حيث تحديد ماهيَّة مفهوم العلم وطبيعة النموذج المعرفيّ paradigm الذي يحكم ويوجه البيئة الأكاديمية ويحدد موضوعات العلم وما هو خارجها، كذلك يحدد مفهوم النظريَّة وطبيعتها والمنهج وأدواته.

– تحديد ماهيَّة المقارنة بمعناها العام وماذا تعني؟ ولماذا تتم؟ وما هي أسس مشروعيَّة إجرائها؟ وماهي المستويات التي تتم فيها؟ وما هي أهم الإشكالات المنهجيَّة والمعرفيَّة التي تواجه الباحث المقارن في الأبحاث عبر الدوليَّة أو عبر الثقافيَّة؟

– ماهي الأسس المعرفيَّة لنظريَّات السياسة المقارنة؟ وكيف تطورت أفكارها وأطروحاتها النظريَّة؟ وما هي علاقة ذلك بالنسق المعرفيّ السائد، ومفهوم العلم والنموذج المعرفيّ المسيطر؟ وما هي طبيعتها المعرفيَّة؟ وكيف تؤثر تلك الطبيعة على قدرتها في العموم والشمول؟

– ما هي أهم الأطر والنظريَّات السائدة في حقل السياسة المقارنة؟ وكيف تطورت تاريخيًّا؟ وكيف يؤثر ذلك على صعود أو انزواء نظريَّات معيَّنة؟

---

[1] Henry Teune. "Analysis and Interpretation in Cross-National Survey Research", in: A. Szalai, and R. Retrella (eds.), *Cross-National Comparative Survey Research: Theory and Practice.* (Oxford, and New York: Pergamon Press, 1977), p. 126.

- ما هي العلاقة بين نظريَّات السياسة المقارنة وبعضها البعض في تطورها التاريخي؟ وما هي حدود العلاقة بين البنية النظريَّة لحقل السياسة المقارنة والممارسات الأكاديميَّة في هذا الحقل؟ وهل كانت هناك استجابة وتفاعل من قبل الباحثين في موضوعات السياسة المقارنة مع التغيرات الحادثة على مستوى البنية النظريَّة للحقل؟ أم أن هناك انفصالاً بينهما؟

- ما هي حدود التغير والاستمرار في حقل السياسة المقارنة؟ وهل ظهور نظريَّات متتالية يؤدي فعلاً إلى تجاوز السابقة منها بصورة دائمة؟ أم أن هناك صيرورة أخرى؟

- أين موقع الدراسات العربيَّة من تطور حقل السياسة المقارنة؟ وهل تمثل المقارنة تقليدًا أكاديميًّا في الدراسات العربيَّة في علم السياسة؟

- ما هي حدود استخدام هذه النظريَّات في دراسة النظم السياسيَّة العربيَّة؟ وهل يتم التعامل معها كنظريَّات أم كأيديولوجيَّات؟ وما هي حدود تأثير الواقع العربي على استخدام وتوظيف هذه النظريَّات إن تم استخدامها أصلاً؟ وهل تم تطوير مداخل نظريَّة مبنيَّة على معطيات الخبرة التاريخيَّة والثقافيَّة العربيَّة؟ وما هي أهم هذه المداخل؟

تلك هي أهم التساؤلات والإشكالات التي تمثل محور هذه الدراسة وتسعى للإجابة عليها، أو إثارة مزيد من التساؤلات حول كيفيَّة الإجابة عليها بغية الوصول إلى معرفة تقترب من اليقين - ولا تطمح أو تدعي الوصول إليه - بحالة حقل السياسة المقارنة في جانبه النظريّ الذي يمثل جوهر علم السياسة، حيث إنَّ نظريَّات السياسة المقارنة تكاد تكون هي نظريَّات علم السياسة بجميع فروعه.

وبما أنَّ هذه الدراسة تنصب على تحليل النظريَّات في حقل السياسة المقارنة، ومن ثم فهي بحث في المعرفة وكيفيَّة تكوينها وتطورها وأسسها ومسلماتها وفرضيّاتها، ولذلك فلابد أن تدرس بواحد من اقترابات تحليل المعرفة والتي هي عادةً تكون واحدًا من أربعة طرق أساسيَّة **أولها**: فلسفيّ، **وثانيها**: سيكولوجيّ. **وثالثها**: اجتماعيّ. **ورابعها**: تاريخيّ. والدراسة الفلسفيَّة للمعرفة تعتمد على الابستمولوجي epistemology كمدخل لها حيث يتم التركيز على منتوجات

البحث العلميّ وكيف تم الوصول إليها والفرضيّات والمبادئ الكامنة خلفها، مع تجاوز لجهاز المعرفة الإنساني وتكوينه في المجتمع أو في التاريخ، أمّا الدراسة النفسيّة للمعرفة أو ما يطلق عليه cognitive psychology فإنها تركز على قدرات الإدراك والمعرفة وتطورها ونموها وتقارنها عادةً بنظام "الكومبيوتر"، كما أنّ علم النفس الإدراكيّ نادرًا ما يركز على القضايا الابستمولوجيّة ويتجاهل تأثير المجتمع والتاريخ على المعرفة. والدراسة الاجتماعيّة للمعرفة أو ما يعرف بعلم اجتماع المعرفة، تدرس وتبحث الظروف الخارجيّة لعمليّة المعرفة وبالتحديد طبيعة شبكة المعلومات والقاعدة الاجتماعيّة للجماعة العلميّة والمؤثرات الاقتصاديّة والسياسيّة التي سهّلت أو عرقلت إدراك المعاني، ونادرًا ما يركز على المداخل الأخرى لدراسة المعرفة، وفي تطور أخير ظهر ما يعرف بعلم اجتماع العلم، الذي يركز على المؤثرات والتسهيلات والمعوقات النابعة من داخل المجتمع العلميّ كمجتمع له مصالحه وأهدافه ومواطن صراعه، بالإضافة إلى علم اجتماع المعرفة الذي يتناول المؤثرات القادمة من المجتمع إلى الجماعة العلميّة. وأخيرًا تركز الدراسة التاريخيّة للمعرفة على تاريخ الفكر وتطوره مثل تاريخ الفلسفة والعلم والتكنولوجيا وهي تبحث في تطور المعرفة خلال آلاف السنين السابقة، وتعالج المعرفة كجزء من التاريخ.

هذه الاقترابات الأربعة يقدم كل واحد منها إنتاجًا جزئيًّا وصورة شبحيّة للمعرفة، **فالأول**: ينتج صورة للمعرفة بدون موضوع معرّف. **والثاني**: يبني موضوعًا معرفيًّا في فراغ اجتماعي وربما يقدم معرفة مع جمجمة فارغة. **والثالث**: يرسم صورة مجتمع لأفراد بدون عقل، يدفع أو يسحب بواسطة قوى اجتماعيّة خارجة. **والرابع**: ينظر إلى فيلم سينمائي لظلال أفراد أو "كتالوج" لإنجازات معيّنة. وكل واحد من هذه الاقترابات الأربعة الجزئيّة في دراسة المعرفة يخبرنا ببعض الشيء الذي قد تكون قيمته قليلة إلاّ إذا تم ربطه مع الثلاثة الأخرى[2]. فعن طريق هذا الربط يمكن الوصول إلى صورة أقرب ما تكون للمصداقيّة والصلاحيّة لتعبير عن الحقيقة المعرفيّة دون اجتزاء للموضوع أو تضخيم أحد الجوانب على الأخرى، وذلك اتساقًا مع الطبيعة المعقدة للحقيقة

---

[2] Mario Augusto Bunge. *Epistemology and Methodology: Treatise on Basic Philosophy.* (Holland, Dordrecht: D. Reidel Publishing Company, 1983), p. 240.

المعرفيَّة، والاجتماعية التي تتعدد أبعادها وجوانبها بصورة تستلزم اقترابًا متعدد المنهجيَّة ومتعدد النظريَّة multimethodological and multitheoretical approach [3].

والتعدد في اقترابات تناول المعرفة النظريَّة يعد تعددًا في الأطر المنهجيَّة للتناول والبحث، يضاف إليه ويكمله مدخل آخر يتعلق بالتعدد والتنوع في الأنساق المعرفيَّة الفرعيَّة حتى داخل الحضارة الواحدة ذلك التعدد الذي يجعل كل نسق فرعي منها ذا طبيعة معرفيَّة تختلف بدرجة أو بأخرى عن الأنساق الفرعية الأخرى، ففي إطار النسق المعرفي الأوربي كنسق كلي حدد "جالتونج" ثلاثة أنساق فرعيَّة أخرى هي: Gallic ومثاله الواضح الثقافة الفرنسيَّة، و Toutonic وهو التقاليد الحضاريَّة الجرمانيَّة ومثالها المانيا، و Saxonic وهم الأنجلو سكسون وامتداداتهم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وجنوب أفريقيا واستراليا ونيوزلندا، وهذه الأنساق الثلاثة تختلف فيما بينها في طبيعتها المعرفيَّة، وفي نفس الوقت هناك أربع وظائف أساسيَّة تمثل جوهر الدراسة العلميَّة وبؤرتها ويحتاج إليها ويستفيد بها ويمارسها العلماء والباحثون في أي حقل معرفي، هذه الوظائف حددها جالتونج فيما يلي:

١ - اكتشاف النماذج المعرفيَّة وبنائها وتطويرها.

٢ - الوصف أوالمهمة الإمبريقيَّة.

٣ - الشرح أو الوظيفيَّة النظريَّة.

٤ - التعليق أو النقد والتعقيب وتتعلق بتحديد كيف يمارس المفكرون الوظائف السابقة، وذلك ليس من خلال نقد الحقائق في ذاتها، وإنما من خلال نقدها كما عبَّرَ عنها المفكرون والباحثونن وقد خلص "جالتونج" إلى النتيجة التالية [4]:

---

[3] Philip R. Zampini. *The Metaphsics of Social Inquiry: An Objective-Relativist Perspective.* (Oxford, Ohio: Miami University, Ph. D. Dissertation, 1984,) p. 2.

[4] Johan Galtung. "On the Meaning of "Nation" as a Variable", in: Manfred Niessen, and Jules Peschar, eds., *International Comparative Research: Problems and Theory Methology, and organization in Eastern and Western Europe.* (Oxford: Pergamon Press, 1982) pp. 25-26.

الوظائف المعرفية / النسق المعرفي	الأنجلوسكسوني	الجرماني	الفرنسي
اكتشاف النماذج	ضعيف	قوي	قوي
الوصف الامبريقي وتجميع المعلومات	قوي جدًا	ضعيف	ضعيف
الشرح والوظيفة النظرية	ضعيف	قوي جدًا	قوي جدًا
النقد والتعليق	قوي	قوي	قوي

ومن ذلك يتضح أن النسق المعرفي الأنجلوسكسوني قوي جدًا في المهمة الإمبريقيَّة الوصفيَّة وقوي في النقد والتعليق بينما يكون ضعيفًا في بناء واكتشاف النماذج المعرفيَّة وفي الوظيفة النظريَّة المتعلقة بالشرح. وعلى العكس نجد الجرماني أو التيوتوني والفرنسي يحققان أقصى درجات القوة في الوظيفة النظريَّة المتعلقة بالشرح وثاني درجاتها في اكتشاف النماذج وبنائها وتطويرها وفي النقد والتعليق بينما يكونان في مرتبة الضعيف بالنسبة إلى الوظيفة الإمبريقيَّة المتعلقة بآليات جمع المعلومات. ولعل هذا يمثل بعدًا إضافيًّا في منهجيَّة تحليل النظريات لأنه يلفت الانتباه وبشده نحو البحث في الأطر الثقافية والتقاليد الفكرية للعلماء والباحثين الذين أسهموا في تطوير هذه النظريات، على اعتبار أن الوعي بهذه الأطر والتقاليد يمكن أن يضيف أبعادًا جديدة تسهم في دقة التحليل والاقتراب من الحقيقة.

سوف تعتمد هذه الدراسة بصورة أساسيَّة على المدخل الابستمولوجي لدراسة وتحليل النظريَّات موضع البحث مع الاستفادة بالمداخل الأخرى السابق تناولها، وذلك في منظومة متكاملة أساسها ومحور ارتكازها المدخل الابستمولوجي مع غزل المداخل الأخرى حوله والاستفادة منها حسب ما تمليه طبيعة الموضوع ولزوميات الملاءمة المنهاجيَّة وتحقيق التكافؤ بين المنهج

والموضوع حيث قد يكون في بعض مواضع التحليل واحدًا من المداخل الأخرى – سواء السيكولوجي أو علم اجتماع العلم أو تاريخ العلم أو طبيعة الأنساق المعرفيَّة – هو الأساس ومحور التركيز حين لا يكون المدخل الابستمولوجي كافيًا أو ملائمًا للموضوع.

ويعد الابستمولوجي أحد أفرع ثلاثة انقسمت إليها الفلسفة في طورها الحديث هي الابستمولوجي، والأنطولوجي Ontology وهو مبحث الوجود والماهيَّة أو الوجود بما هو موجود، والأكسيولوجي Axiology وهو مبحث القيم والجمال. والابستمولوجي من مقطعين هما: Episteme بمعنى المعرفة، و Logos بمعنى نقد أو نظريَّة أو دراسة، أي إنَّه نظريَّة نقد أو دراسة المعرفة، وكثيرًا ما يتم الخلط في الاستخدام العربي بين الابستمولوجي ونظريَّة المعرفة، غير أنه إذا كانت نظريَّة المعرفة تهتم بدراسة جميع أنواع المعارف، فإنَّ الأبستمولوجي يهتم فقط بالمعرفة العلمية وحدها. كذلك قد يقع الخلط بين الابستمولوجي وبين المنهجيَّة أو علم المنهج Methodology الذي يهتم بدراسة اجراءات الوصول إلى المعرفة، بينما الابستمولوجي يهتم أساسًا بمبادئ المعرفة العلميَّة وافتراضاتها ونتائجها، كما أنه يقع الخلط أيضًا بين الابستمولوجي وبين تاريخ العلم الذي يهتم بالتأريخ لتطور العلوم مفردة، أو بصورة عامة ويبحث في التكوينات الجنينية للافكار والارهاصات الأولى للعلوم المعاصرة، بينما الابستمولوجي يهتم بالكيفية التي تتحول بها هذه الأفكار الجنينية إلى أنساق معرفيَّة أو أجزاء من أنساق[٥].

والابستمولوجي قبل أن يصبح فرعًا على الفلسفة كان جزءًا أساسيًّا منها منذ أفلاطون، الذي يعد اول من أصل هذا المبحث من مباحث الفلسفة، حيث حاول أن يتعامل مع الاسئلة الأساسيَّة مثل: ما هي المعرفة؟ واين توجد؟ وكم مما يعتقد أننا نعرفه هو معرفة حقيقيَّة؟ وهل الاحساس يمدنا بمعرفة؟ وهل العقل

---

[٥] د. محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: دراسات ونصوص في الابستمولوجيا المعاصرة**، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م، ص ١٢-٤٣.

يستطيع أن يصل إلى معرفة؟ وما هي العلاقة بين المعرفة والاعتقاد الصحيح؟[6] ومنذ الإغريق وحتى بداية القرن العشرين لم يشهد الابستمولوجي تطورًا كبيرًا ومع الانتقال للقرن العشرين ظهر مفهوم جديد للابستمولوجي وأصبح أكثر شيوعًا خصوصًا في الولايات المتحدة الأمريكية مع ذيوع الوضعية المنطقية والجدل الذي دار حول ثنائية الجوهر – المظهر، والتساؤل حول إمكانيَّة الوصول إلى الحقيقة الواقعيَّة من خلال فحص واختبار المظاهر الخاصة بها، أو الوقائع المتعلقة بها وقد كان ذلك مقدمة للحركة الأمبريقية التي تعتمد على الاستدلال بالمؤشرات للوصول إلى الحقائق[7].

وقد أرجع "كارل مانهايم" دواعي إثارة الاهتمام بالابستمولوجي إلى انه "منذ أن تم تحطيم الرؤية الدينية الاحادية للعالم وجب علينا أن نعطي اهتمامًا بالمعرفة وكيفية وصولها إلينا أو إلى الوجود"[8]، ويعتبر برتراند راسل أول من أصّلَ مفهوم الابستمولوجي في القرن العشرين، وإن كان قد ربطه بالفلسفة بصورة يصعب معها الفصل والتمييز بينهما، حيث اعتبر الابستمولوجي نوعًا من الشك المنهجي. وتعددت بعده التعريفات وتنوعت وتم تجاوز تقاليد برتراندسل، ووتجنشتاين، فتم النظر إلى الابستمولوجي على أنه ذلك الفرع من الفلسفة الذي يركز على طبيعة المعرفة العلمية ومجالها وأفقها وافتراضاتها السابقة وتحيزاتها ومصداقيتها العامة[9]. كما أنه أصبح ينظر إلى هذا الفرع من منظور يتجاوز الرؤية التقليدية، حيث أعتبر أن الابستمولوجي لا يستطيع أن يقدم حقيقة جديدة من الواقع ولا يحتاج لهذه الحقائق، وإنما يقوم بوظيفتين، أولاهما: سلبية تركز على الدفاع ضد مداخل الشك وتسعى للوصول إلى المعرفة الحقيقة

---

[6] George Chatalian. "*Epistemology and Skeptcism: An Enquiry into the Nature of Epistemology*". (Illinois: The Journal of the History of Philosophy Monograph Series, 1991) p. 3.

[7] Roderick M. Chisholm. *The Foundations of Knowing.* (Minneopolis: University of Minnesota Press, 1982) pp. 109-114, and Chatalian, op. cit. p. 1.

[8] Karl Mannheim. *Ideology and Utopia.* (New York: Harvest, 1936) p. 42.

[9] Chatalian, op. cit. pp. 1-3.

التي لا تقبل الشك. وثانيهما: إيجابيَّة وهي شرح وتفسير كيف تمت معرفة ما نعرفه الآن؟، أو كيف وصلت إلينا تلك المعرفة؟ وبذلك أصبح الابستمولوجي يقوم بنفس الدور الذي قامت به الفلسفة في التاريخ، فإذا كانت الفلسفة تاريخيًّا تمثل علم وسيلة أو حقل خادم للاهوت، فإن الابستمولوجي يمثل علم وسيلة أو حقل خادم للعلم[10] وقد اعتبر Dancy أن الابستمولوجي هو دراسة وتبرير المعرفة والمعتقد فيه منها، بحيث يستطيع أن يقدم لنا ما هي المعتقدات المبررة وما هي تلك غير المبررة؟ (المعتقد هنا يستخدم بمعناه الواسع، أي الأفكار التي نعتقد أنها صادقة صدقًا تامًا) وما هو الشيء الذي يمكن أن نعرفه إذا كان هناك شيء قابل للمعرفة؟ وما هو الفرق بين أن تعرف وان تمتلك اعتقادًا صحيحًا؟ بحيث تتم دراسة وتحليل العلاقة بين المعلومة والمعتقد أي بين الدليل والنظريَّة وكيف يتم تبرير النظريَّات العلميَّة التي نعتقد في صلاحيتها كوسيلة للتفسير[11].

وينقسم الابستمولوجي إلى نوعين، أولهما: الابستمولوجيا الشخصيَّة أو الفرديَّة وهي تلك التي تركز على علوم الإدراك والمعرفة البشرية وتحاول معرفة وتفسير التكوين المعماري للعقل الإنساني. وثانيهما: الابستمولوجيا الاجتماعية، وتركز على الحقائق والنظم الاجتماعية للعلم والثقافة، وتقوم على تحليل النظريَّات والمفاهيم والمناهج، وتحديد المبادئ والافتراضات التي تقوم عليها، والنتائج التي توصل إليها[12].

دون الدخول في تصنيفات أو تقسيمات فرعية داخل الابستمولوجياأو الانحياز إلى أحد التوجهات دون الأخرى، أو الوقوف عند الأبنية والنصوص، أو التمسك بمقولات معينة بصورة أيديولوجية. بعيدًا عن كل ذلك سوف تحاول هذه الدراسة الاستفادة من المقولات العامة للابستمولوجي ومن

---

[10] Ibid. pp. 7-8.

[11] Jonathan Dancy. *An Introduction to Contemporary Epistemology.* (Oxford, and New York: 1985) pp. 1, 235.

[12] Alvin I. Goldman. *Epistemology and Cognition.* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986) pp. 1-3.

الأطروحات الكلية والمضامين والتداعيات التي تنتج عنها خصوصًا فيما يتعلق بكيفية فهم وتحليل وتفسير الأطر العلمية للمعرفة والتي هي في هذه الحالة نظريَّات السياسة المقارنة، وذلك من خلال توظيف الأطروحات التالية كاقتراب منهجي للتحليل:-

- كيفية الشك لدحض الشك، والتوصل إلى نوع من اليقين وتفسير كيف تم الوصول إلى معرفة ما نعرفه من حقائق، وهل هي فعلاً حقائق؟

- البحث فيما قبل النموذج المعرفيّ Paradigm وهو البحث في الفرضيات الأساسيَّة التي يتم بناء عليها تحديد ما هو حقيقي وما هو غير حقيقي؟، وما هو رشيد وما هو غير رشيد؟، وما هي القيمة وما هي الحقيقة؟، وهل فعلاً يمكن أن يتم الفصل بينهما أم أنه كما يقول مانهايم "إن الحديث عن حقائق وقيم.. حديث مضلل لأنه يقوم على اعتبارهما شيئين منفصلين وقابلين لان يُحدد ويُموضع كل واحد منهما"[١٣].

- إشكالية العلاقة بين الإدراك أو المعرفة أو التجربة الإنسانية من ناحية وبين العالم أو موضوعات الواقع من ناحية أخرى، والتي لم تزل إشكالية عبر التاريخ تعامل معها الفلاسفة بأشكال ومناحي متعددة، منها علاقة الذات والموضوع، وثنائية العقل، والجسم أو علاقة المظهر بالجوهر أو علاقة الوعي بالعالم...إلخ وكل الإشكالات المتعلقة بالتساؤل حول كيفية معرفة أن أي شئ نقوله عن الواقع له علاقة بالطريقة التي يوجد عليها الواقع الحقيقي"[١٤].

- ينبع من الإشكالية السابقة ويرتبط بها إشكالية الموضوعية وإمكانية تحييد الافتراضات المسبقة لتقوم الحقيقة بالتعبير عن نفسها، وتعكس ذاتها في مرآة عقول المتعاملين معها والباحثين فيها، تلك الإشكالية التي يثور حولها الكثير من الجدل إذ إن هناك من يرى أن الحقيقة لا تعبر عن نفسها ولا تنعكس في عقول

---

[13] Frank Fischer. "Science and Critique in Political Discourse: Elements of a Postpositivistic Methodology" *New political Science*, vol. 3, no. 1-2, Summer-Fall 1982. p. 10.

[14] Jane Pearise Flax. *Epistemology and Politics: An Inquiry into Their Relationship.* (Yale University, Ph. D. Dissertation, 1974) pp. 1-2.

الباحثين إنعكاس الشيء في المرآة وإنما تصل إلى العقل الإنساني في رسائل من الواقع، هذه الرسائل لا تصبح معرفة إلا عندما تتناسب مع، أو تكون على مقاس الإطار الكلي للأفكار والافتراضات المسبقة حول طبيعة الموضوع محل البحث، لأن المعرفة في العلوم الاجتماعية تتضمن افتراضات إضافيَّة حول طبيعة الإنسان، والمجتمع، وحول ما يتوقع أن تحققه الموضوعات التي تتم دراستها من لذة أو ألم للباحثين[١٥]، وهنا يهدف الابستمولوجي إلى الكشف عن الافتراضات المسبقة والمعتقدات ويسعى لإبرازها، ثم يأتي علم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع العلم ليضيفا أبعادًا أخرى تتعلق بدراسة الخلفية الاجتماعية والثقافية والحضارية والمهنية والشخصية للباحث لتبيان أثر هذه الخلفية على ما أنتج من أفكار، وإثارة التساؤل حول إمكانية أن يقوم الباحث في العلوم الاجتماعية بالفصل الكامل بين المعرفة والاعتقاد، أو بين المعرفة والأيديولوجيا، أو بين المعرفة والقوى الاجتماعية التي يمثلها الباحث أو يعبر عنها[١٦]، وطبقًا لكارل مانهايم فإنه طالما لا يوجد إجماع في العلم، وطالما هناك اختلاف بين العلماء في الحقل الواحد والموضوع الواحد فإن علم اجتماع المعرفة ضروري للتساؤل حول لماذا ظهرت هذه الفكرة أو تلك؟ وما أسبابها؟ وما هي جذورها؟ وما هي التأثيرات الاجتماعية على إبداعها أو قبولها[١٧].

– قضية الإثبات أو الدليل ومعرفة الكيفية التي يتم بها تحديد العوامل المستقلة والعوامل التابعة، وعلى أي أساس يتم تحديدها؟ وكيف يمكن الفصل بين الوصف description والوصفة أو طرح العلاج أو الإيصاء prescription؟ وكيف يمكن فصل الظاهرة موضع الدراسة عن الظواهر الأخرى المحيطة بها؟[١٨] وما هي العلاقة بين الموضوع الذي يتم وصفه وأدوات الوصف؟ حيث لا يستطيع أحد أن يواجه الحقيقة الواقعية من غير واسطة فلابد أن يدخل إليها

---

[15] H. P. Rickman. *The Adventure of Reason: The Uses of Philosophy in Sociology.* (London: Greenwood Press, 1983) pp. 3-6.

[16] Ibid. pp. 149-150.

[17] Mannheim. op. cit. pp. 1-2.

[18] Flax. op. cit. pp. 10-11, and Fischer, op. cit. p. 11.

بواسطة معينة هي المنهج أو النظريَّة ووسائلهما، ومن ثم فما هو مدى تأثير الأداة التي هي المنهج أو النظريَّة على الظاهرة موضع الوصف؟[19]

ومن خلال هذا الإطار المنهجي تم الاقتراب من موضوع الدراسة وتحليل نظريَّات السياسة المقارنة وكيفية تطبيقها في دراسة النظم السياسيَّة العربية، وذلك على مدى خمسة فصول، تناول أولها: الإطار المفاهيمي للبحث العلمي في السياسة المقارنة من خلال تحليل مفاهيم العلم والنموذج المعرفي والنظريَّة والمنهج. وركز **ثانيها**: على ابستمولوجيا السياسة المقارنة بتحليل مفهوم المقارنة في مضمونه العام ومقاصده ومصادر شرعيته وإشكالاته ومستوياته والمصادر المعرفية لنظرياته والأنساق المعرفية السائدة فيها، وجاء **ثالثها**: ليعرض لنظريات السياسة المقارنة من أرسطو إلى المرحلة السلوكية من خلال مراحل أساسيَّة هي المرحلة الكلاسيكيَّة ثم التقليديَّة ثم المنظور الطبقي والنظريات المقابلة له كالنخبة والجماعة وما بعد ذلك، ثم تحليل العملية التي ظهرت من خلالها المرحلة السلوكية وتم عرض أهم نظريات تلك المرحلة. **وفي الفصل الرابع** ركزت الدراسة على نظريات السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد الحداثة من خلال تحديد ماهية ما بعد الحداثة وعلاقتها بما بعد السلوكية ثم أهم نظريات هذه المرحلة. **وأخيرًا** تحديد مدى الاستمرارية والتغير في نظريات السياسة المقارنة، ومدى العلاقة بين التنظير والتطبيق في الحقل بصفة عامة. **وفي الفصل الأخير** كان منطقيًا أن يتم دراسة الكيفية التي تم بها تطبيق هذه النظريات في دراسة النظم السياسية العربية من خلال تحديد ماهية المنهجية المقارنة المتبعة والمستوى الذي عليه الدراسات العربية في التعامل معها، ثم تم التركيز على محاولات تطوير هذه النظريات لدراسة الواقع العربي وكيفية هذا التطوير أو التكييف. **وأخيرًا** تم طرح مجموعة مقدمات ابستمولوجية لتأسيس بنية نظرية لدراسة النظم السياسيَّة العربيَّة وموضوعاتها بصورة أكثر اقتدارًا ومصداقيَّة في التعبير عن الواقع في صياغات علميَّة تسهم في تحقيق الفهم السليم المؤدي إلى العمل الصحيح والصالح في الوقت نفسه.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

---

[19] William E. Connolly. "Appearance and Reality in Politics", in *Politcal Theory*, vol. 7, no. 4, November 1979, p. 462.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبحث العلمي في نظريات السياسة المقارنة

من البديهي أن بنية الأنساق المعرفية لابد أن يتحقق فيها قدر من الاتساق والانسجام والتوازن والاعتماد المتبادل بين مكوناتها، بحيث لا يفهم أي من تلك المكونات أو الأجزاء دون فهم موضعه من هذه البنية، ونمط العلاقات بينه وبين بقية الأجزاء الأخرى. ومن هنا فإن دراسة أية نظرية في نسق معرفي معين تستلزم بداية تحديد الهيكل العام لبنية هذا النسق، الذي تمثل النظرية -موضع الدراسة - إحدى مكوناته أو نظمه الفرعية، التي لا يمكن تحديد ماهيتها وطبيعتها ومضمونها إلا من خلال معرفة ماهية هذا النسق وطبيعته.

ودراسة نظريات السياسة المقارنة في النسق المعرفي الغربي - الذي يعد الآن مصدر نشأتها وبيئة تطورها وتجديدها- تستلزم لكمال فهمها والإحاطة بها، التعريف بالمكونات المعرفية الأساسية لهذا النسق، التي ترتبط النظريات موضع الدراسة بها في النشأة والتطور وفي التحدد والتحديد. إذ أن النظرية هي انعكاس أو نتاج لمفهوم معين للعلم، يحدد ماهيتها ويضفي عليها الشرعية والقبول ، وهي تتحرك في إطار نموذج معرفي "Paradigm"، وينبثق عنها أو يتلازم معها منهج معين، بل أحيانا يكون مرادفاً لها. ومن ثم فدراسة هذه المفاهيم الأربعة تعتبر مقدمة ضرورية لتحليل نظريات السياسة المقارنة على أسس معرفية سليمة، حيث إن تحليل ودراسة أي "حقل معرفي" يجب أن يراعي

دائما الإشكالات التي تثيرها المفاهيم والتعريفات كإحدى قضايا ما وراء النظرية Metatheory وما قبل النظرية Pretheory[1].

فدراسة المفاهيم في بنيتها وتطور دلالتها، يعد من أفضل الطرق لتقويم أي علم من العلوم ، وعلى حد تعبير الحائز على جائزة نوبل سير جـ تومبسون Sir G Thompson في كتابه " إلهام العلم " "أن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماءً. وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عليه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائما يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم. إذ أنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفها ، فالسؤال ... لماذا؟ لابد أن يأتي بعد .. ماذا؟ الذي يجاب عليه من خلال إطار مفاهيمي، يشخص ويصف وينظم ويقارن ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة[2]، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للعلم : لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم، حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها[3]. كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابلة للفهم ، بل إن المعرفة التي تم تحويلها كميا لابد أن يعبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات وألفاظ[4].

---

1 Harry Eckstein. "A Perspective on Comparative Politics : Past and Present", in: Harry Eckstein and David E . Apter , eds., *Comparative Politics: A Reader.* (New york: The Free Press, 1963) p. 5.

2 Giovanni Sartori, ed., *Social Science Concepts: A Systematic Analysis.* (London: Sage Publication, 1984) p. 9.

3 Alan C. Isaak. *Scope and Methods of Political Science: An Introduction to the Methodology of Political Inquiry.* (Ill: The Dorsey Press, 1969) p. 60.

4 Giovanni Sartori. "Guidlines for Concept Analysis, in: Sartori, ed., *Social Scence Concepts: A Systematic Analysis.* op. cit. p. 15.

وتنقسم المفاهيم المصطلح عليهـا في العلـوم الاجتماعيـة إلى أنـواع ثلاثـة هي[5]:

١- المفاهيم التي يتم تحديدها وتعريفها بصفة عامة، ولها نفس الـدلالات في مختلف الثقافات، بصورة تحدد ما يدخل وما لا يدخل فى إطارها.

٢- المفاهيم التي طورت لأغراض الاتصال بين أفراد جماعـة معينـة ، وهـي ذات دلالة خاصة لا تتعدى إطار الجماعة التي طورتها، بغض النظر عـن حجـم هذه الجماعة وانتشارها .

٣- مفاهيم العلوم الاجتماعية، وهي مفاهيم ذات معنى خاص أضيق كثـيراً من المعنى اللغوي العام، وهذا نابع من رغبة علمـاء العلـوم الاجتماعيـة في عـدم الانزلاق إلى الغموض عند تفسير الظواهر.

وحيـث إن هـذه الدراسـة منصبـة أساسـاً على تحليـل وتفكيـك نظريـات السياسة المقارنة في النسق المعـرفي الأوربـي، فـإن تحديـد هـذه المفـاهيم ومتابعـة تطورها يجب أن يكون من داخل هذا النسق لا من خارجه، وذلك مـن خـلال استقراء دلالات المفهوم وتطورها كما أنتجها العقل الأوربي وعبر عنها بنفسه، وليس كما رآها أي فكر أخر أو فهمها ، أو توهـم أنهـا كذلـك . وهنـا يجـب التأكيد على قضيتين:

الأولى: إن قناعة الباحث باختلاف دلالـة هـذه المفـاهيم في النسـق المعـرفي الإسلامي واللغة العربية، لم تترك أي أثر على رغبته في الحيدة والأمانة في عرض هـذه المفـاهيم كمـا هـي في النسـق المعـرفي الأوربـي. كذلـك لا مجـال في هـذه الدراسة لإجراء مقارنات بين النسقين، لأن تناول هذه المفاهيم ليـس تنـاولا لهـا في ذاتها، وإنما يتم التعرض لها بمناسبة وفي سياق موضوع أخر ، فـالبحث فيهـا ليس على سبيل الأصالة، وإنما على سبيل الاستتباع للموضـوع الأساسـي لهـذه الدراسة. وهـذا يجعـل البـاحث يؤكـد علـى أن وضـع الألفـاظ العربيـة كـالعلم

[5] Ceorge J. Graham, jr., *Methodological Foundation for Political Analysis*. (Massachusetts: Xerox College Publishing, 1971), pp. 51- 52.

والنموذج المعرفي والنظرية والمنهج لا يعني أننا نقصد المفاهيم والمعاني العربية الكامنة خلفها، وإنما وضعت على سبيل الترجمة الحرفية فحسب، مع التأكيد على أن دلالاتها العربية تختلف بصورة أو بأخرى عما هو متعارف عليه في لغاتها الأصلية.

الثانية: إن هذه الدراسة تتناول هذه المفاهيم فيما كتب باللغة الإنجليزية، سواء كان ناتجا عن أنجلو سكسون، أو مترجما من لغات أوربية أخرى، ومن ثم فإنه لا يمكن الادعاء بحصر جميع الدلالات الأوربية لهذه المفاهيم، ويظل التنوع والتعدد أمراً وارداً.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث ثلاثة هي:-

المبحث الأول: مفهوم العلم.

المبحث الثاني: النموذج المعرفي.

المبحث الثالث: النظرية والمنهج.

المبحث الأول

مفهوم العلم Science

يعد مفهوم العلم من أهم المفاهيم التي يجب استبطانها عند البحث في أي علم من العلوم، لأن هذا المفهوم هو بمثابة ميتافيزيقا البحث، التي تحدد ما وراء كل خطوة من خطواته من حيث مضمونها وضوابطها ووجهتها، وهو الإطار والمحتوى لكل ممارسة أكاديمية، وفي نفس الوقت يعد واحداً من أصعب المفاهيم وأكثرها خطورة في التناول، وذلك بسبب التوسع في استخدامه بصورة تخرج عن حد الضبط والتحديد، وتجعل أي محاولة للتعريف محفوفة بالعديد من مخاطر الرفض وعدم القبول من قبل من يستخدمونه على نحو مخالف، فقد أصبح المفهوم يستخدم لإضفاء الاحترام والتقدير على الأفعال والأفكار والأشياء، فهناك فكاهة علمية وطرق علمية لتعليم الرقص...إلخ[6] ومن هنا فإن محاولة تأصيل مفهوم العلم ستركز على القضايا التالية:-

أولاً: التعريف بمفهوم العلم وتطور دلالته

بُني مفهوم العلم في أصوله الإغريقية على رؤية خاصة للكون تميز بين طرفين أساسيين هما: الآلهة من ناحية، والبشر من ناحية أخرى. والآلهة دائما تخدع البشر بصورة ناجحة ومتكررة، لأنها تملك المعرفة ولا تعطي البشر منها

[6] Stewart Richards. *Philosophy and Sociology of Science.* (Oxford: Basil Blackwell, 1987) p. 7.

إلا القدر الضئيل من خلال الأحلام والنبوءات أو الحكم والاتصال بالآلهة أو من خلال الأنبياء . ولكن نظرًا لطبيعة الآلهة الخادعة الماكرة، ولملكيتها لكل المعرفة، فإن الإنسان يحتاج دائما إلى أداة لنقد وتمحيص ما يحصل عليه من معرفة . ومن هنا نبع الشك كمنهج للتمييز بين المعرفة الحقيقية والمعرفة الزائفة. وكان هذا سببا دفع الإغريق إلى التفرقة بين "الحقيقة" و"الظاهر"، إذ أن الظاهر قد لا يكون هو الحقيقة، نظراً لخداع الآلهة، ولأن الاختلاف بين معرفة الآلهة ومعرفة البشر إنما هو في الكم لا في الكيف ، فلا يوجد ما يمنع الإنسان – إذا ما استطاع نقد ما يحصل عليه من معرفة، والوصول إلى حقائق الأشياء بتجاوز ظواهرها – أن يعرف مثل الآلهة، أو أن يسرق نار المعرفة منها، كما فعل بروميثيوس[٧].

ولم يكن يقصد بمفهوم العلم منذ عهد الإغريق حتى نهاية العصور الوسطى وبداية عصر النهضة معنى خارج إطار الفلسفة ، إذ إن مفهوم science كان يعني scientia بما يتضمنه الأخير من معاني المعرفة وحب الحكمة والبحث عن اليقين، وقد تقوى هذا الفهم في القرن الثاني عشر خاصة بسبب إنشاء الجامعات في أوربا، مثل بولونيا وباريس وإكسفورد فيما بين ١٠٨٨ – ١١٧٣م، واكتشاف وترجمة أعمال أرسطو. ثم أضيفت إليه مفاهيم المعرفة المقدسة الإلهية حتى نهاية القرن السادس عشر[٨]، وفيما بين ١٦٢٠ –١٨٣٠م بدأ يحدث تغير جوهري في مفهوم العلم، حيث أصبح مفهوم science يأخذ في لغة التداول العام معنى العلم الطبيعي أو الفيزيائي، وأصبح يتم تداوله ليس كجزء أو مرادف لمفهوم معرفة knowledge ، وإنما كمفهوم آخر مستقل عنه وعن الفلسفة[٩].

---

[7] Edward Hussery. "The Beginning of Epistemology from Homer to Philolaus", in: Stephen Everson, ed., *Epistemology.* (Cambridge University Press, 1990) pp. 11-12, 34-37.

[8] Neville Mcmorris. *The Nature of Science.* (London: Cranburry 1989), pp 25-32.

[9] Ibid. p. 23.

ومع الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر بدأ العلم يأخذ الصبغة المادية الميكانيكية، التي تعود إلى ما قدمة أرشميدس من أسس ومفاهيم للتحويل الكمي الميكانيكي للظواهر، وذلك في سياق حالة من الصراع بين تقاليد علمية ثلاثة:

أولها: فكرة الرشادة، والانطلاق من نظرة عضوية للعالم ترى أن الكون وقوانينه هي نفس القوانين التي تحكم الكائن الحي.

وثانيها: الإفلاطونية المحدثة القائمة على مفاهيم الأسطورة والرياضة.

وثالثها: ما قدمه أرشميدس السابق الإشارة إليه، والذي ارتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأبحاث وأفكار كل من فرنسيس بيكون، وديكارت، وجاليليو، ونيوتن، وتوماس هوبز، وجون لوك، وديفيد هيوم. ذلك الاتجاه الذي أسس لفصل العلم عن الدين، وجعل العلم قاصراً على التجربة فيما عرف بالنزعة الأمبريقية. وقد أدى ذلك الفصل بين العلم والدين إلى فصل بين "القيم" و"الحقائق". فبعد أن كانت القيم معبوداً وحقيقة وجمالاً، وبعد أن كان يُنظر إلى القيمة والحقيقة كبعدين لشيء واحد هو الواقع ، أصبحت الأمبريقية لا تكتفي بالفصل بين القيم والحقائق فحسب، بل ركزت بصورة أساسية على معرفة الظاهرة الطبيعية، ووضعت القيم في مرتبة أدنى بكثير من الحقائق الأمبريقية. وفي القرن الثامن عشر أصبحت الفلسفة الأمبريقية أكثر أهمية، خصوصاً بعد أن أضحت فرنسا مركزا للفكر المتقدم في حركة التنوير، حيث كان مؤسسوا الحركة أكثر إيمانا بالمنهج العلمي لنيوتن على أساس أنه هو الذي يمكن أن يحقق العلمنة والعقلانية والعدالة ، ومع أعمال "كانت" – الذي اشترك في افتراضاته الأساسية مع النفعيين البريطانيين في القرن التاسع عشر "بنتام" و"ميل"، ومع الماديين الألمان: ماركس وإنجلز – كانت الأرض أكثر خصوبة لظهور الوضعية المنطقية في حلقة فيينا Vienna Circle، وهي المدرسة التي انطلقت من افتراض أن الدين لا معنى له، وأن العلم يتعامل مع الحقائق القابلة

للإثبات و المراجعة الأمبريقية[10]، وذلك في إطار ما أطلقت عليه هتك أستار العلم، وإزالة كل الحجب والغموض والقداسة عن ظواهره، واعتبار أن كل الحقيقة يمكن الإمساك بها كاملة disenchantment of science.

هذه الفكرة انطلقت منها حركة الحداثة، خصوصا مع ما أطلق عليه ماكس فيبر the disenchantment of the world view وقصد بها إيجاد رؤية للإنسان والكون والحياة تقوم على أنه ليس هناك شئ غامض أو مقدس أو لا يمكن الإمساك به في هذا الكون، والذي مثل فرضية مسبقة ونتيجة – في نفس الوقت – لمفهوم العلم الحديث، الذي بدأت بواكيره مع فريدرك شيلر Friedrich Schiller عالم الميكانيكا، الذي تحدث عن عملية نزع حجب العلم وهتك أستاره disenchantment قبل ماكس فيبر بقرن من الزمان، حين استخدم مصطلح entgotterung الذي يعني نزع القداسة عن الطبيعة dedivinization of nature. وقد أكد شيلر على إنكار الأشياء ذات القوة الخفية التي تجذب الأشياء الأخرى إليها، مما جعل الظاهرة المغناطيسية وظاهرة الجاذبية صعبة الشرح والتفسير ، كذلك مثلت أعمال جاليليو وديكارت وبويل ونيوتن خطوات أساسية سابقة في تأسيس حركة نزع القداسة عن العلم، وإزالة كل الحجب عنه، ومن ثم إضفاء الطابع الميكانيكي على الفيزياء، حيث الإله أوجد القوة السببية وراء هذا العالم المخلوق. وقد حول العلماء هذا الإيمان العقلي بوجود إله، لا وحي ولا رسل له deism إلى إلحاد atheism، ومن ثم اعتبروا أن روح الإنسان أو عقله ظاهرة من الدرجة الثانية epiphenomental جاءت كأثر أو نتيجة لوجوده المادي، ومن ثم تم استبعاد كل الأبعاد الذاتية أو الشخصية أو المشاعر والقيم والمثل العليا والمعايير من إطار العلم، على أساس أنها خارج إطار التجربة، ولا يمكن اعتبارها ضمن عناصر السببية القائمة على الاستقراء فحسب، وبذلك أصبح العلم خاليًا من أية أبعاد غير منظورة أو غير قائمة على التجربة، إذ أنه بدون تجربة لا يمكن تحديد الأهداف أو الغايات في

---

[10] Richards, op. cit. pp. 176-178, and Stanislav Grof. *Beyond the Brain: Birth, Death, and Transendence in Psychotherapy.* (New York: New York University Press, 1985) p. 2.

الحقائق الطبيعية، ولا يمكن معرفة السبب الأخير، أو الإجابة على الأسئلة النهائية لحركة الإنسان والوجود[11]، ولم تقف حركة هتك أستار العلم ونزع الحجب عنه والإمساك بحقائقه كاملة عند حدود العلوم الطبيعية فحسب، بل تجاوزتها إلى العلوم الاجتماعية والفلسفة، ففي علم النفس أكد ب. ف. سكينر B.F Skinner على ضرورة أن يتبع علم النفس الفيزياء والبيولوجيا في رفض شخصنة الأسباب، ويعتبر أن العامل الطبيعي هو الذي يحدد بيئة الفرد ، وأن استقلال الفرد عن بيئته أمر غير موجود. واعتبر مقولة "أن الإنسان ليس حراً" ، فرضاً أساسيا في تطبيق المنهج العلمي في دراسة السلوك الإنساني[12]. وفي الفلسفة أكد د.م ارمسترونج D. M. Armstrong على أن "هناك أرضية علمية عامة للتفكير، ترى أن الإنسان ليس إلا ميكانزمًا طبيعيًا، وأن الحالة العقلية في الحقيقة ليست سوى حالة فيزيقية لجهاز عصبي مركزي ، ومن ثم يمكن وضع حساب فيزيائي – كيميائي كامل للإنسان"[13].

وخلصت حركة نزع الحجب عن العلم إلى أن كل الاكتشافات تؤكد وتثبت عدم المعنى وفراغ الكون الذي يشمل العلم والعلماء، وبذلك أصبح العلم في صورته هذه غير قابل للتعاطي مع الواقع بصورة فعالة. فلم يكتف بوصف الواقع فحسب، بل أصبح إمبرياليا ينحو لأن يدعى لنفسه أنه هو الذي يقدم الوصف الدقيق الوحيد للحقيقة، وما لا يتم التوصل إليه من خلال العلم لا يعد معرفة، وأصبح العلماء هم المشرعين الوحيدين المعترف بهم في الإنسانية أما الميتافيزيقا واللاهوت والشعر فلن تقدم شيئا إضافيا للعلم[14].

---

[11] David Ray Griffin, "Introduction: The Reenchantment of Science", in: David Ray Griffin. ed., *The Reenchantment of Science: Postmodern Proposals.* (New York: State Universty of New York Press, 1988) pp. 1-3.

[12] Ibid, p. 4.

[13] Ibid, p. 6.

[14] Ibid, p. 6, and Peter R. Seen. *Social Science and its Methods.* (Boston: Holbrook Press, inc, 1971) p. 10.

وإبان القرن العشرين، بينما كانت حركة نزع الحجب عن العلم تتقدم في العديد من المجالات، برزت حركة مضادة في فلسفة العلم وتاريخ وعلم اجتماع العلم و علم نفس العلم وفي العلوم الطبيعية ذاتها، هذه الحركة وجدت دفعا قويا في النصف الثاني من هذا القرن، حيث تمكنت أولا من قطع العلاقة بين العلم وبين عملية نزع القداسة، أو هتك الأستار والحجب disenchantment، ومن ثم فتحت الطريق أمام حركة مضادة أطلق عليها إعادة القداسة أو الحجب إلى العلم، والإقرار بأنه لا يمكن الإمساك بكل الحقيقة أو كشفها كاملة reenchantment of science، وذلك من خلال إعادة النظر في طبيعة العلم، وتقديم نظرة جديدة لأصول العلم الحديث، وإحداث تطورات داخله، فبدأت تتزايد القناعة بأن العلم ليس حقلا خاليا من القيم، إذ القيم ليست مجرد القيم الفكرية الخالصة والخاصة بالحقيقة ذاتها، وإنما هي التي تشكل نظرة المجتمع العلمي للعالم أكثر مما تشكله قيم الرشادة والأمبريقية، فالمجتمع العلمي مثل أي مجتمع آخر يشهد نفس أنماط العجز ولعبة القوى وبقية العوامل الأخرى غير الرشيدة[15]. بل إن هناك من يرى أن باحثي العلوم الاجتماعية يعملون لخدمة بناء أو هيكل القوة القائم، إذ يعطون الشرعية للحكومة أو الطبقة الحاكمة، ويملكون بعض المعرفة التي يمكن أن توضع في يد شريحة لتستخدمها في مواجهة باقي المجتمع، وهم من ناحية أخرى يمارسون نوعاً من التجسس، لأنهم يأخذون المعلومات من الناس ليعطونها للحكام[16]، ومن ثم فلابد من تجاوز التقسيم الكلاسيكي الذي صاغه روبرت ميرتون Robert Mertton والذي يفرق بين العلم كنظام اجتماعي بداخله العديد من القيم غير الرشيدة، والعلم كنظام معرفي خال من القيم ماعدا تلك التي تنبع من داخل العلم نفسه. وقد أصبح معروفاً على نطاق واسع أن هذا الفصل الذي قدمه ميرتون لم يعد ممكنا، حيث إنَّ العوامل الاجتماعية تؤثر في العلم بصورة أساسية وتكوينية،

[15] Griffin. *Introduction: The Reenchantment of Science*. op. cit. p. 8.
[16] Derek L. Phillips. *Knowledge From What?: Theories and Methods in Social Research*. (Chicago: Rand McNally and Company, 1971) pp. xv-xvi.

وليس بصورة فرعية فوقية، إذ صار العلم ينظر إليه على أنه طرف مهم يستخدم مركزه لإعطاء شرعية لقوى اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة، وينزع الشرعية عن غيرها. علاوة على ذلك فان مصلحة المجتمع العلمي في أن تكون له قوته الخاصة به مقارنة بالمهن والمؤسسات الأخرى التي تجعل العلم طرفا في الصراع، وليس محايداً أو خاليا من القيم. والنظرة القديمة التي كانت ترى أن العلم يسعى للحقيقة ولا شئ غيرها، ويبحث عنها ويقبل عليها، قد حلت محلها نظرة أخرى ترى أن العلم لا يبحث عن الحقيقة ولا يقدمها، هذه النظرة يطلق عليها أحيانًا "ما بعد الحداثة"[١٧].

ونخلص من هذا إلى أنه يمكن القول بأن التقاليد العلمية الأرثوذكسية كانت تقوم على:-

١- التحويل الكمي ٢- المادية الميكانيكية ٣- الاختزالية reductionist ٤- العقلية الحدية tough-minded

وقد بدأ يحل محلها بوادر تقاليد جديدة، يمكن حصر جذورها في إحياء الإفلاطونية المحدثة، التي ظهرت في القرن السابع عشر، وهذه النظرة غير الأرثوذكسية تقوم على : ١- الاقتراب الكيفي . ٢-إعطاء العلم معنى روحي يوصله بالله (mystical) . ٣- الكلية والشمول holistic . ٤- العقلية المرنة tender-minded[١٨].

ثانيًا: بنية العلم ومقاصده

يجب التأكيد في البداية على أن ما نعرض له من قضايا في هذا السياق، إنما هي محاولة لتقليب مفهوم العلم على مختلف جوانبه وأبعاده، حتى ترتسم في الذهن صورة واضحة له قد تكون هي الأقرب للصواب. وقبل تناول بنية هذا

---

[17] Griffin. *Introduction: The Reenchantment of Science.* op. cit. pp. 8-9.
[18] Richards, op. cit. p. 178.

المفهوم يجدر ابتداء التعرض لبنية مفهوم المعرفة، حتى نميز الفارق بينهما، وقد حدد جون هاسبرز John Haspers عنصرين أساسين يجب توفرهما في أي مقولة لكي ترقى إلى درجة المعرفة هما[١٩]:-

١- يجب أن تكون تلك المقولة حقيقية، أي لابد من تقليل نسبة الإدراك الخاطئ.

٢- أن يكون هناك اعتقاد في تلك المقولة أنها حقيقية.

ولذا لابد و أن يتحقق الإدراك السليم إلى حد كبير للحقيقة، ويَعتقد بسلامة هذا الإدراك.

كذلك يجدر الفصل بين ما يدخل في مكونات العلم ويمثل بنيته، وبين ما يدخل في بنية مفهوم الفلسفة، وقد عرض "سارتوري" نموذجا للفصل بين العلم والفلسفة، يرى فيه أن الفلسفة تتصف بأكثر من خاصية من الخصائص التالية، وليس بجميعها: ١ - الاستنباط المنطقي ٢ - التسويغ أو التبرير ٣ - التقويم المعياري ٤ - الكونية أو العالمية والتأصيل ٥ - ميتافيزيقا الجوهر ٦ - عدم القابلية للتطبيق.

وعلى العكس من ذلك، فإن العلم يتصف بأكثر من واحدة من الخصائص التالية وليس بجميعها: ١- الإثبات الأمبريقي ٢- التفسير والشرح المنطقي ٣- الحياد القيمي ٤- الجزئية والتراكمية ٥- التركيز على الواقع الموجود ٦- العملية والقابلية للتطبيق[٢٠].

---

[19] Graham, op. cit. p. 36.

[20] Giovanni Sartori "Philosophy, Theory, and Science of Politics". *Political Theory*, vol. 2, no. 2, May 1974, p. 139.

وإذا كانت هذه الخصائص التي يجب أن يتصف العلم ببعضها فقدت تعدد الرؤى في تحديد بنية مفهوم العلم ومقاصده، فهناك من يرى أن العلم: عبارة عن كم من المعارف body of knowledge يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين كالفيزياء أو البيولوجي أو الاقتصاد أو السياسة...إلخ. وهناك من يرى أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة، فهو مجموعة القواعد والإجراءات التي تحدد لنا كيفية الوصول إلى الحقائق والتحقق منها مثل الملاحظة والتجربة[٢١]...إلخ.

وانطلاقا من هذه الثنائية في النظر لمفهوم العلم، ظهرت العديد من الرؤى حول تحديد بنية العلم وماهيته. منها رؤية العلم نظامًا لإنتاج الحقيقة، ووحداته هي:-

١- صياغة المشكلة
٢- الملاحظة والوصف
٣- الشرح والتفسير
٤- التنبؤ والتحكم

ولكل واحدة من هذه المكونات مناهج تلائمها وتتوافق معها. أما ما يطلق عليه المنهج العلمي، فهو مجمل تلك الوسائل التي تطبق على النظام العلمي في إنتاج المعرفة ذات المصداقية. حيث يقوم العلماء باستبطان النظام العلمي ومناهجه، ويستخدمونها بصورة تلقائية تشبه قيادة السيارة[٢٢] وهناك من يرى أن للعلم خمسة عناصر أساسية اشتقت من فلسفة العلم وعلم نفس العلم وعلم اجتماع العلم، هذه العناصر ضرورية لتحقيق علمية أي بحث معرفي، وهي[٢٣]:-

---

21 Isaak, op. cit. p. 25, and Richards, op. cit. p. 28.
22 Senn, op. cit. pp. 10-11.
23 Ian I. Mitroff, and Ralph H.Kilmann. *Methodological Approaches to Social Science.* (London: Jassey-Bass Publishers, 1978) pp. 4-7.

١ – أن كل نمط من العلم يقوم على مجموعة قواعد منطقية مفضلة لديه، يتم تقبلها بصورة واعية أو غير واعية، وبمفهوم المخالفة فإن كل نمط من العلم يرفض بعض القواعد المنطقية بصورة واعية أو غير واعية.

٢ – من الضروري لأي نظام من البحث أن يكون قادراً على أن يفصل بين المحددات الرشيدة وغير الرشيدة واللارشيدة. والرشادة هنا قد تكون اجتماعية أو قانونية أو سياسية أو اقتصادية.

٣ – أن يكون قادراً على تمثيل أكبر قدر ممكن من مكونات عملية البحث، فلابد أن يحدد الإجراءات التي سيتبعها في العمليات البحثية المختلفة: من اكتشاف الفروض العلمية، وصياغة النماذج والنظريات واختبارها.

٤ – أن يحدد المعايير norms التي سوف تتجسد في المؤسسة الاجتماعية للعلم، إذ أن لكل نموذج علمي معاييره الخاصة.

٥ – وهو العنصر الأكثر أهمية والمتمثل في ضرورة وجود قاعدة أو مجموعة من القواعد المنهجية الخاصة بالتعميم والتقويم.

وبالنظر إلى هذه العناصر الخمسة يلاحظ أنها تدمج بين مكونات العلم ومكونات النموذج المعرفي paradigm كما وضعه توماس كوهن، والذي سوف يتم التعرض له في المبحث التالي.

ومن ناحية أخرى حدد Senn سبعة عناصر تمثل مسلمات لكل من أراد أن يستخدم نظام العلم، هذه المسلمات ليست ثابتة ولكنها تتغير، ويتوقع حدوث التغير فيها، وهي[٢٤] :-

١ – وجود الحقيقة الموضوعية خارج الإنسان المدرك الواعي. حيث إنها قد تكون بشراً في مجتمعات أو أحداثا أو أشياءً. ولكنها في مجملها تقع خارج عقول العلماء. أي يمكن أن تدرك ويتم التوصل إليها بواسطة الآخرين، ويفترض أن يتفق الآخرون على وجودها، ومن ثم تكون موضوعية، أي واقعية حيث objectivity تعني reality، فالافتراض بوجود تأثير للأحلام في تطور

---

[24] Senn, op. cit. pp 28-32.

الفرد لابد أن يسبقه إقرار بوجود الأحلام ذاتها من قبل الآخرين، ومن ناحية أخرى ليس كل شئ موجود قابل لأن يعرف ويقاس في الحالة الحاضرة من العلم، ومالا يمكن قياسه ومعرفته من قبل الآخرين يطلق عليه مشاعر وأحاسيس أو قيم وعواطف شخصية. أي أنها في حالة العلم المعاصرة لا يمكن تحقيق اتفاق عليها. وهذه الأمور الشخصية قد تتحول مستقبلا إلى حالة موضوعية مثل مفهوم "الألم" الذي كان يعتبر أمراً شخصيا غير قابل للقياس، أصبح الآن قابلا للتعريف والقياس.

٢ - الاعتقاد بوجود الوقت، وإمكانية قياسه في الماضي والحاضر والمستقبل.

٣ - المكان أو المساحة. وهما تماما مثل الوقت، فكل العلماء يعتقدون بوجود إمكانية لقياسهما بدقة.

٤ - الرموز والحقيقة الواقعية، طالما أن العلماء ليسوا جزءًا من الواقع الذي يوجد خارجهم، فلابد من إيجاد علاقة قوية بين الرموز والواقع، حيث يتم تحويل الواقع إلى رموز في صورة مفاهيم ومصطلحات تعبر عنه.

٥ - لابد من وجود هدف وغاية للعلم.

٦ - العقل كأداة للمعرفة.

٧- الاعتقاد في وجود السببية.

كذلك هناك من حدد بنية العلم في أربعة عناصر أساسية هي[٢٥]:-

١ - الحقائق التي يبدأ العلم بافتراض وجودها، ويستطيع الباحثون الوصول إليها مهما اختلفت أماكنهم وأوقاتهم.

٢ - القوانين: وهي العلاقات التي تربط بين الحقائق المنتمية لمجموعة واحدة.

٣ - الافتراضات: وهى تخمينات أولية تمثل فهما مبدئيا لما بُحث أو يجرى بحثه، ويتم اختبارها بالملاحظة أو التجربة.

---

[25] Pervez Hoodbhoy. *Islam and Science: Religious Orthodoxy, and the Battle for Rationality.* (London: Zed Books ltd. 1991) pp. 8-9.

٤ – النظرية: وهي مخطط مفاهيمي كبير يقع في بؤرة التفكير، ويقدم صورة كاملة للحقل المعرفي موضوع البحث، ويجب أن يتناسب مع المعلومات الناتجة من الملاحظة والتجربة وأن يكون قادراً على التنبؤ.

تلك هي أهم الأطروحات فيما يتعلق ببنية مفهوم العلم. أما بالنسبة لمقاصده وأهدافه، فقد ارتبطت بصورة وثيقة بمراحل تطوره، وعبرت عن خلاصات التوجهات الأساسية لكل مرحلة من هذه المراحل. فإذا نظرنا إلى مرحلة disenchantment of science - والتي بدأت منذ بواكير الثورة العلمية، وبلغت نضجها مع الوضعية المنطقية التي ازدهرت في أوائل هذا القرن – نجد أن هدف العلم كان هو السعي نحو الانفصال التام والقاطع عن الميتافيزيقا والدين، والسعي نحو الدفاع عن وتأكيد الخصائص العامة والعالمية للعلم والمنهج العلمي، وقد واصلت الوضعية المنطقية في هذا السياق جهود "فرنسيس بيكون" في "الأراجون" و "ديكارت" في "مقال في المنهج" و "كانت" في "نقد العقل الخالص"، فقد آمن الوضعيون المنطقيون بأن العلم عالمي وغير تاريخي، وأن هناك نظرة موحدة للعلم تطبق في الفيزياء وعلم النفس ودراسة السلوك البشري ودراسة الأديان ، وأن النظريات السابقة تصلح للحاضر والمستقبل[٢٦]، وأن الوصول إلى التعميمات هو نهاية مقصد العلم، وهنا يجب الفصل بين التعميمات العلمية في ذاتها وبين استخدامها أو توظيفها بصورة مصلحية، حيث تم توظيف العلم وتعميماته منذ الثورة العلمية إلى الآن من أجل زيادة التحكم في الطبيعة وفي الواقع الاجتماعي، كذلك فإن السعي نحو العمومية حتى في العلم الطبيعي أمر يفقد العلم أهم خصائصه كالمصداقية والقابلية للتطبيق، إذ أنه طبقًا لرأي إيان هاكنج Ian Hacking: "فإن التجربة أحيانا يكون لها حياتها وتفردها الخاص غير القابل للتكرار"[٢٧]. كذلك ينبغي التأكيد

---

[26] Alan Chalmers. *Science and its Fabrication.* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1990) pp. 3-4.

[27] Ibid. pp. 26-27.

على أن هذه التعميمات ليست مثالية أو نهائية، لكنها قابلة للتحول والتغير والتبدل باستمرار، حيث إن المعرفة ومن ثم العلم في تطور واتساع دائمين[٢٨].

وفى سبيل تأكيد الصيغة العالمية والموضوعية للعلم، فرق الوضعيون المنطقيون بين الهدف الكشفي للعلم discovery وبين الهدف التسويغي والتبريري justification، وخلصوا إلى أن العوامل الذاتية مثل سائر العمليات العقلية من تخيل وتخمين وإبداع يمكن أن تتدخل في العملية الأولى، لكنها ينبغي ألا تتدخل في العملية الثانية، وأن يكتفى فقط بما تقدمه الظاهرة[٢٩]. غير أن الواقع العملي يثبت عكس ذلك، فالجانب الكشفي تقل فيه العوامل الذاتية بالنسبة للموضوعية، أما الجانب التسويغي فيكاد يخضع كلية للعوامل الذاتية[٣٠].

أما الاتجاهات غير الوضعية خصوصا تلك التي تندرج في حركة إعادة الحجب والأستار إلى العلم Reenchantment of science، فإنها ترى أن العلم يهدف إلى إيجاد معرفة منظمة حقيقية غير زائفة – لها قدر من الثبات وعليها قدر من الإجماع – بالواقع الخارجي، سواء كان واقعا طبيعيا أو اجتماعيا. وذلك أنه لا توجد حقيقة علمية واحدة، ولا يوجد واقع علمي واحد، ولا يمكن تحقيق إجماع كامل على أية مسألة من مسائل العلم، وإنما هناك قدر من الثبات حول المسلمات، وكل ما يقوم به العلم هو الوصول إلى اكتشافات أو افتراضات حول الأشياء التي نستطيع ملاحظتها أو تلك التي لا نستطيعها، فالنظرة الصارمة للعلم منذ "نيوتن" حتى منتصف القرن العشرين قد تغيرت وأصبحت أقل انتشارا، وحل محلها نظرة أخرى للعلم ترى أن النظريات العلمية حقيقية تقريبا، وأن العلم يسعى طوال تاريخه لتحقيق اقترابا منظما من الحقيقة[٣١]، ولكنه لا يستطيع الادعاء بتقديم حقيقة مطلقة، أو الوصول إلى

---

28 Ibid. pp. 38 - 39.

29 Helen E. Longino. *Science as Social Knowledge: Values and Objectivity in Scientific Inquiry.* (New Jersy: Princeton University Press, 1990) pp 64-65.

30 Richards, op. cit., p. 31.

31 Harold Brown. *Observation and Objectivity.* (New York: Oxford University Press, 1987) pp. 10-11, 21-22, and Alan Chalmers, op. cit., pp. 24-27.

قوانين ثابتة غير قابلة للتغير، حيث إن ما يمكن التوصل إليه من قوانين لا يخرج عن نوعين هما:-

١ - قوانين الجوهر laws of substance: وهي الأبسط والأقدم، التي تصف المكونات الثابتة للمواد والنظم المتحققة في الطبيعة، ومثل هذا النوع من القوانين موجود في علم الطبيعة والكيمياء والجيولوجيا، مثل كون الماء مركب من أيدروجين وأوكسجين، وكون القمر مركب من صخور.

٢ - القوانين الوظيفية: وهي التي تصف العلاقة بين مكونات المواد والنظم، وهو ما يطلق عليه قوانين السبب والنتيجة، والتي يمكن بها التنبؤ من خلال علاقة شرطية بين السبب والنتيجة، فإذا حدث كذا .. فسوف يحدث كذا .. أما العلوم الاجتماعية، فإن قوانينها تركز على العديد من العلاقات التي هي نادرا ما يمكن التنبؤ من خلالها بالمقارنة بالعلوم الطبيعية، وذلك لأنها - أي العلوم الاجتماعية - تعتمد على العديد من الأحداث التي لا يمكن الجزم بالتنبؤ بعلاقة شرطية بين أسبابها ونتائجها[٣٢].

ثالثا: العلم الطبيعي والعلم الاجتماعي

يعود تقسيم العلم إلى طبيعي أو فيزيائي أو اجتماعي أو إنساني إلى القرن الثامن عشر، عندما اعتبرت ميكانيكا "نيوتن" النموذج الناجح للعلم، والنسق القياسي الذي تسعى إلى الوصول إليه جميع العلوم، بما فيها علوم الاجتماع والإنسان، بل نظر إلى العلوم الاجتماعية على أنها امتداد للعلوم الطبيعية، وتم تكييف تاريخها من خلال حتمية معينة لخلق علم طبيعي أو تجريبي للمجتمع[٣٣]. ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلوم تنقسم إلى علوم طبيعية، وعلوم بيولوجية، وعلوم اجتماعية. وعلى الرغم من تأسس هذه الأنواع الثلاثة على نظام العلم

---

[32] Richards. op. cit., pp. 9-10.

[33] Arnold B. Levison. *Knowledge and Society: An Introduction to the Philosophy of the Social Sciences.* (New York: Pegasus, 1974), pp. 1-2.

ومكوناته، إلا أن هناك اختلافا في تركيبة هذه المكونات والنسب بينها من مجموعة لأخرى، بل اختلفت الأولويات والقيم الحاكمة، فمثلا في العلوم الطبيعية لا توجد قيود على إجراء التجارب، على عكس العلوم البيولوجية، حيث لا يقبل تعذيب الحيوان أو إهداره، ناهيك عن العلوم الاجتماعية والإنسانية[34]. كذلك نستطيع عزل المتغيرات أو إضافتها لإجراء التجربة في العلوم الطبيعية، وهذا ما لا يمكن حدوثه في العلوم الاجتماعية، إذ لكي نستطيع تصنيف طبقة اجتماعية ما لقياس تأثيرها على التغير الاجتماعي، فإننا نحتاج لمدة زمنية طويلة يقدرها البعض بأكثر من خمسين سنة[35]. ومن هنا بدأ يظهر نمطان متعارضان في النظر إلى العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية:

أولهما: وهو الأكثر انتشارًا وسيادة حتى منتصف القرن الحالي، ذلك الذي تأسس على مقولات "ديفيد هيوم" "وجون ستيوارت ميل"، ويطلق عليه المنظور الأمبريقي، ووفقا لهذا المنظور، فإن منطق صياغة المفاهيم وبناء النظريات واختبار الفروض هو نفسه في كل من العلمين الطبيعي والاجتماعي، وأن أي اختلاف بينهما يعود إلى الإجراءات الخاصة بالاكتشاف، أو إلى النتائج أكثر من كونه يعود إلى مناهج الشرح أو التبرير أو الوصف، واعتبر الأمبريقيون أن الوحدة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية تتأكد في الجانب التسويغي أو التبريري للعلم، وأن هناك اختلافًا بينهما في الجانب الكشفي منه، ويخلص الأمبريقيون إلى رفض أي دلالة ابستمولوجية للتفرقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية[36].

---

34 Senn. op. cit. p. 34.

35 Robert T. Holt. and John E. Turner "The Methodology of Comparative Research" in: Robert T. Holt and John E. Turner, eds. *The Methodology of Comparative Research.* (New york: The Free Press, 1970), p. 6.

36 Levison. op. cit., pp. 3-4, Richards, op. cit, pp. 85-87, and Michael Frede "An Empiricist View of Knowledge: Memorism" in: Everson, ed., op. cit., p. 225.

وثانيهما: يطلق عليه النظرة التفسيرية، ويرى أن العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية من ناحية، وعن الرياضيات والفلسفة من ناحية أخرى، حيث أن هدف العلوم الطبيعية تفسير لماذا تحدث الأشياء، وذلك من خلال قوانين تم تأكيدها بصورة تجريبية، ومن ثم يمكن التنبؤ بالمستقبل. أما الرياضيات فإنها تستنبط مقولة نظرية من حقيقة أو من تجربة طبقًا لمنطق القوانين ونتائجها، بصورة مستقلة عما يمكن ملاحظته في الواقع، كذلك الفلسفة، ومن ثم فنتائجهما لا تعتمد على الإثبات الواقعي أو التأكيد الأمبريقى، وإنما على خطوات عقلية منطقية.

وطبقًا لهذا الاتجاه فإن العلوم الاجتماعية تقع في نقطة ما بين العلوم الطبيعية والفلسفة، فهي تحتوي على العديد من الأسئلة الفلسفية أو شبه الفلسفية في خصائصها، مثل التمايز المفاهيمي للظاهرة الاجتماعية، واختلافه عن الظاهرة الطبيعية، أو العلاقة بين معتقدات الأفراد وأفعالهم، ومن ثم فلابد للباحث في العلوم الاجتماعية من فهم الأطر الأخلاقية والدينية والتاريخية لأي مجتمع قبل أن يقدم على دراسة أحد ظواهره[37]. والملاحظ أن العلوم الاجتماعية تشكلت في أغلبها طبقا للنظرة الأولى التي وضع أسسها "ديفيد هيوم" في كتابه **"علم طبيعة البشر"**، والذي أكد فيه على وحدة المنهج في كلا النوعين من العلوم سواء طبيعية أو اجتماعية، وإن كان قد فشل في الوصول إلى نظرية معرفة متسقة متوازنة يمكن أن تدعم أطروحته في وحدة المنهج، حين فرق بين نوعين من المعرفة، أحدهما داخلي يتعلق بأفكار الإنسان كالوعي والدوافع والرغبات والمعتقدات، والآخر خارجي يتعلق بالعالم الخارجي، واعتبر النوع الأول غير قابل للإثبات العلمي من خلال المنهج لأنه وراء ذلك، أما الثاني فإنه يتعلق بالعمليات والأحداث القابلة للملاحظة والتجربة، لأنه ليس ذاتيا وإنما بين الذوات، وعلى الرغم من تأكيده على أن المعرفة الاجتماعية يغلب عليها النوع الأول إلا أنه لم يفردها بمنهج مستقل[38].

---

[37] Levison. op. cit., pp. 4-6.

[38] Ibid. pp. 5-6.

وقد أدى تبني هذا الاتجاه إلى نفي العلمية عن العلوم الاجتماعية، وخصوصاً علم السياسة لأنه:

١ – ليس به قدر من الحتمية أو قانون السببية.

٢ – ضعف أساسه الأمبريقي، وعدم خلوه من القيم، لأن الظاهرة السياسية تتضمن أهدافا وقيما، ومن ثم يصعب الفصل بينهما أو بين الحقائق والقيم أو بين العوامل والمتغيرات.

٣ – طبيعته غير المنتظمة، وعدم إمكانية التحقق من التعميمات الأمبريقية.

٤ – عدم إمكانية التنبؤ بعد الشرح والتفسير.

٥ – عدم إمكانية تحديد كل المتغيرات الفاعلة في الظاهرة[39].

وقد تعددت محاولات اختصار افتراضات العلوم الاجتماعية إلى تلك الخاصة بعلم النفس، باعتبار افتراضاته أساس العلوم الاجتماعية، بل إن البعض سعى لاتخاذ البيولوجيا كمنطلق، واختزل الإنسان في بعده البيولوجي فحسب[40]. ويمكن حصر أهم الإشكالات التي نسبت للعلوم الاجتماعية، وساهمت في التقليل من علميتها أو نفيها خارج إطار العلم بمعناه الأمبريقي على النحو التالي:

١ – عدم القابلية للتجريب أو إعادة تكرار الأحداث بصورة تامة مثلما يحدث في العلوم الطبيعية، حيث يمكن إعادة أحداث تحت ظروف مطابقة تماما، مما يؤدي إلى الخروج بقوانين ثابتة. أما في العلوم التي تتعامل مع البشر فيستحيل التكرار مع المطابقة، فالحدث قد يحدث في ظل ظروف مشابهة وليست مطابقة similar never identical، كذلك فإن الظروف البيئية التي يقع فيها الحدث من المستحيل تكرارها لأنها ظروف تاريخية وثقافية ومؤسسية واجتماعية متحركة وليست طبيعية ثابتة، ولذلك فالمقارنة هي الوسيلة الوحيدة لإيجاد حالة شبيهة بالحالة الأولى، لأنه لا يمكن التحكم في ثبات أي من عناصر البيئة. ومن المهم أيضا التأكيد على أن هذه الإشكالية ليست قاصرة على العلوم الاجتماعية

---

[39] Isaak, op. cit. pp. 45-50.
[40] Richards, op. cit. p. 85.

فحسب، بل إن هناك من العلوم الطبيعية علومًا غير قابلة للخضـوع للتجريـب، مثل الجيولوجيا والبيولوجيا التطورية، وعلم النبات، وعلم الحشرات، ولم يقلـل ذلك من علميتها في شيء[٤١].

٢ - إشكالية التعميم: حيث إن القوانـين في العلـوم الطبيعيـة لها صلاحيـة كاملة ومستقلة عن الزمان والمكان، أما الشؤون الإنسـانية فإنهـا تتـأثر بالثقافـة والتاريخ، ومن ثم فالقوانين الخاصة بها نسبية، لأنه لا يمكن الادعـاء بـأن القيـم السلوكية مثلا صالحة في جميع الثقافات[٤٢].

٣ - إشكالية القيم: حيث يرى الأمبريقيون أن العلـوم الطبيعيـة خاليـة مـن القيم، أما العلوم الاجتماعية فإنها لم تصل إلى هذا المستوى . وهـذه الإشـكالية مثار جدل كبير، خصوصًا من قبل أولئك الذين يدعـون إلى Reenchantment of science حيث يرى بعضهم أنه أمر غير ذي معنى، التأكيد الدائم على خلو العلـوم الطبيعيـة مـن القيـم، فالممارسـة العلميـة محكومـة بمعايير norms وقيـم values تبلورت من خلال فهم أهداف البحث العلمـي، فلـو اعتـبر أن هـدف البحث العلمي هو إنتاج تفسير للعالم الطبيعي، فـإن القيـم والمعايـير سـتنبع مـن إدراك ما هو التفسير الأقوى علميا أو الأفضل . هذا بالإضافة إلى القيـم النابعـة من السياق الاجتماعي والثقافي والسياسـي للمجتمـع العلمـي[٤٣]. والفـارق بـين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية يكمن في مدى اتساع مسـاحة القيـم، إذ أن جميعها لا تخلو من القيم، ومن ثم فالفارق كمي وليس كيفيًا، في الدرجـة لا في النوع، فنظام العلـم في مجمله موجـه بـأهداف تم رسمهـا مـن خارجـه، فمجـرد اختيار موضوع معين يعكس قيمة ما، حيث يثور التساؤل: لماذا هـذا الموضـوع

---

[41] Ibid. p. 89, and Edmond Lisle, "Perspective and Challenge for Cross-National Research" in: Meinolf Dierkes, Hans N. Weiler, and Artane Berthoin Antal, *Comparative Policy Rasearch: Learning from Experience.* (London: Gower Publishing Company 1987) p. 475.

[42] Richards. op. cit. pp. 86-87.

[43] Longino. op. cit. pp. 4-6.

بالذات وليس موضوعا آخر؟ وإذا كان هذا الأمر يصدق على العلوم الطبيعية، فإن معظم موضوعات العلوم الاجتماعية تدور حول القيم[44].

٤ - إشكالية القدرة على التنبؤ. حيث يرى الأمريقيون أن العلوم الطبيعية تمتلك قدرة عالية على التنبؤ، بناء على فهم الظاهرة، وإقامة علاقات شرطية بين أسبابها ونتائجها، أما العلوم الاجتماعية فلم تصل إلى هذا المستوى، بل إن هناك من يرى أن التنبؤ في العلوم الاجتماعية ظاهرة خطيرة على العلم ذاته، إذ إن إطلاق تنبؤات معينة، قد يساهم في تشكيل الظاهرة الاجتماعية، ودفعها بقوة العلم وتأثيره إلى تحقيق هذه التنبؤات أو عدم تحقيقها، وهو ما أظهرته دراسات أجريت حول أثر التنبؤات على الانتخابات، خلصت إلى أن للتنبؤ أثرين هما: إما أن يدفع لتحقيق النبوءة Bandwagon effect أو أن يدفع لعدم تحقيقها Underdog effect[45]

رابعا: العلم والموضوعية: القيم والحقائق

تعتبر قضية الموضوعية من أكثر قضايا العلم إثارة للجدل والخلاف وقابلية للتشكل بمواقف الباحثين، بل كثيرا ما تستخدم كسلطة لنفي أي أطروحة أو فكرة خارج نطاق العلم، بصورة تشبه إلى حد كبير سلطة الكنيسة في العصور الأوروبية الوسطى، ولذلك فإن تحرير هذه القضية يعد أمراً أساسيا لاكتمال استيعاب مفهوم العلم.

تنشأ إشكالية الموضوعية من افتراض أن هناك انفصالا أو ثنائية حادة بين الحقيقة fact والقيمة Value هذه الثنائية تجد جذورها في أسطورة الحياد الأخلاقي، التي ناقشها G . E . Moore في كتابه Principia Ethica، المنشور عام ١٩٠٣م، والذي دعى فيه إلى إيجاد علوم اجتماعية خالية من القيم، اتساقا مع أطروحات الفلسفة الوضعية التي حصرت العلم فيما يمكن إثباته امبريقيًا،

---

[44] Senn. op. cit. pp 52-54.
[45] Richards. op. cit. p. 88.

ولذلك تمت رؤية الحقيقة على أنها قابلة للمعرفة، لأنها بين الذوات، وليست متعلقة بذات معينة، أما القيم فإن موضعها أدنى من ذلك، وقد أفضت هذه الثنائية إلى ثنائية أبستمولوجية أخرى، هي الموضوعي والذاتي[٤٦]، فأصبح ينظر إلى العلم على أنه يتعلق فقط بالظواهر الأمبريقية، التي يستطيع الجميع تقويمها وتحليلها بصورة كمية، دون تدخل الذات في الموضوع بما يحقق العمومية والعالمية، والاستقلال في الزمان والمكان[٤٧] وعادة ما تتم التفرقة بين نوعين من الموضوعية. أولهما: الموضوعية كصفة تميز المنهج العلمي، وهي التي سبقت الإشارة إليها، والمتعلقة بالدراسة المنضبطة والمنظمة، والأمبريقية التي تؤدى إلى تعميمات صادقة يمكن التأكد منها بتكرارها وإثبات صدقها في الواقع الأمبريقي. وثانيهما: الموضوعية كصفة تميز اتجاهات وممارسات العلماء التطبيقيين، وهي تتعلق بسلوك الباحثين والممارسين، وانضباطه بالواقع وتجرده من كل الاعتبارات الذاتية والقيمية[٤٨]. ويقابل كلاً من هذين النوعين بانتقادات شديدة من قبل الرافضين لتوجهات المدرسة الوضعية المنطقية في الفلسفة، حيث يرون أن هذه القضية مفتعلة تحت تأثير مسلمات فلسفية، تحصر العلم في الواقع الأمبريقي دون تقديم دليل على ذلك من الواقع، فمعظم مسلمات هذه المدرسة ومبادئها لم يتم اختبارها في الواقع، و لم تنبع منه وإنما هي مسلمات فلسفية معيارية ادعت أنها المعيار الوحيد لتحديد ما هو علمي وما هو غير علمي[٤٩].

ومن المفيد أن نعرض هنا لأهم الأسباب التي أدت إلى رفض هذه الأطروحة.

---

46 Senn. op. cit. p. 55, Griffin. *Introduction: The Reenchantment of Science.* op. cit. p. 5, and William P. Brandon "Fact" and "Value" in the Thought of Peter Winch: Iingiustic Analysis", *Poltical Theory* vol. 10, no. 2, May, 1982, pp. 217-218.

47 Isaak, op. cit., p. 24, and Richards, op. cit, pp. 28 - 29.

48 Longino, op. cit. p. 66.

49 Edmund Mokrzycki. "What to Take into Account When Comparing?: The Problem of Context" in: Niessen, and Peschar, eds. op. cit. p. 97.

١ – موضوعية العلم

يرفض كثير من العلماء والفلاسفة منذ البداية فكرة الفصل بين الحقيقة والقيمة، أو بين الذات والموضوع، على أساس أن التجربة البشرية واحدة ومتعددة في نفس الوقت، وقد رفض Peter Winch تقسيم التجربة البشرية إلى موضوعية وذاتية، أو حقائق وقيم، أو حقيقية وغير حقيقية، وذلك لأنه يرى أن هناك تعدداً في التجارب البشرية وتنوعاً، ومن ثم لا يمكن قبول تعميم التجربة الأوروبية على التجارب الأخرى، ولا يقبل من أي تجربة بشرية أن تنصب من نفسها قاضيا يحكم على واقعية ورشاد وموضوعية الآخرين[٥٠]. ويرى آخرون أن الحديث عن "الحقائق" و "القيم" حديث مضلل، لأنه يتناولهما وكأنهما منفصلان بصورة يمكن تقسيمهما، والواقع أن معظم المفاهيم السياسية الأساسية تحمل المعنيين معاً في وقت واحد ، فلها وجه يتعلق بالحقيقة والواقعية، ولها آخر يتعلق بالقيم، فالحرية والمساواة والديمقراطية والشرعية والمشاركة والاستقرار والنمو والتخلف...الخ أمثلة لمفاهيم سياسية تتضمن كلا من الحقيقة والقيمة في نفس الوقت تمامًا، مثل عبارة " أن فلان أجريت له جراحة "، فهي تحمل واقعة وقيمة[٥١].

ومن ناحية ثانية هناك من يرى أن مجرد التفرقة بين "الحقيقة" و "القيمة" هو حكم قيمي قائم على تحيز معين، تم بناء عليه تحديد ما هي الحقيقة وما هي القيمة؟[٥٢] ناهيك عن اختيار موضوع الدراسة والافتراضات التي تبنى عليها، واستخدام المفاهيم مثل الجيد والرديء، المقبول والمرفوض، ما يجب أن يكون، أو يفضل أو يستحسن...الخ[٥٣]. هذا بالإضافة إلى تعريف المفاهيم الأساسية، وإعطائها دلالات معينة من خلال عملية تفاعل اجتماعي، قد يكون فيه طبقة

---

[50] Brandon. op. cit, pp. 219-220.
[51] Felix E. Oppenheim. ""Facts" and "Values" in Politics: Are They Separable". *Political Theory*, vol. 1, no. 1, February 1973, 54-63.
[52] Senn. op. cit. pp. 55-56.
[53] Ibid. p. 37.

مسيطرة تفرض فهمها للواقع، وتعطيه صفة الحقيقة والموضوعية، على الرغم من أن اختيارها للمفاهيم والدلالات قد تضمن أحكاما قيمية وانحيازات اجتماعية[54]، فالعلم لا يمارس في فراغ ثقافي واجتماعي، ولا ينقاد فحسب بمنطقه الداخلي والوجود العالمي والجوهر الكوني، إنما هو جزء متكامل مع العالم غير النقي، وهو موضوع للقوى السياسية والاقتصادية التي تنتهك وتغتصب العلم لحساب المصالح العسكرية والتجارية[55].

ومن ناحية ثالثة هناك من يذهب إلى أننا لا نرى الواقع كما هو، وإنما نصنع رؤيتنا للواقع وللعالم في مجمله من خلال انعكاس أنفسنا عليه، فلا يوجد عالم "موضوعي" يجب أن نخضع أنفسنا له على أساس أنه الحقيقة. فالعالم ليس المجموع الحسابي للأشياء الموجودة وإنما هو تفاعل بين الذوات البشرية التي تعكس المعاني على الأشياء، وهذا ما دفع Husserl إلى القول أنه لا يوجد علم موضوعي بغض النظر عن إمكانية تفسير الأشياء بصورة جادة، وحينما نسلم بهذه القيود الواردة على موضوعية العلم فإننا لا نستطيع فصل المفكر عن الفكر، أو العالم الموضوعي عن مسئولياته، أو الإنسان عن الحقيقة، حيث إن الواقع معقد جدا، وموضوعات العالم الذي نراه تختلف باختلاف منظورنا إليها، فكلما درنا حولها رأيناها بطرق مختلفة وفى أشكال متغايرة، لأن كل شيء يختلف باختلاف انعكاس المعنى الإنساني عليه[56]. فما ندركه أو نلاحظه هو نتاج لتفاعل بين وسائل الإحساس لدينا والعالم المحيط بنا، وهو غير متطابق تماما مع الواقع[57]. ويؤكد Peter Winch أن الملاحظة الأمبريقية المجردة لا تمتلك قوة في ذاتها لتأسيس أسئلة محددة في العلوم الاجتماعية ، بل إنَّ المنطق التجريدي

---

[54] Robert R. Alford, and Roger Friedland. *Powers of Theory: Capitalism, the State, and Democracy.* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985) pp. 26-27.

[55] Richards, op. cit. p. 171.

[56] David Halbrook. *Education, and Philosophical Anthropology.* (London: Associated University Press, 1987) pp. 150-151.

[57] Brown, op. cit., p. v.

ليس عطية مباشرة من الإله، أو حقيقة موضوعية تتجاوز ذوات البشر وإنما نشأ من خلال تفاعلات وحقائق مجتمع إنساني معين[٥٨]. كذلك لا يمكن فصل الواقع الاجتماعي عن الأيديولوجيا والدين والثقافة[٥٩]، بل لا يمكن فصل العلم عن الميتافيزيقا، حيث اعتبر أرسطو أن الميتافيزيقا هي علم فروض العلم[٦٠].

٢ – موضوعية العلماء

إن هذا النوع من الموضوعية هو في جوهره خارج إطار الموضوعية، إذ لا يوجد أي دليل واقعي على موضوعية الباحث أو التزامه بقيم العلم، فمنذ منتصف السبعينات وهناك مجموعة من الكتابات عرفت بسلسلة العلم الراديكالي، كانت تقدم العديد من الأدلة والبراهين على عدم حيادية العلماء حتى في الطب والتكنولوجيا، وتبين كيف تشكل القوى السياسية منظوراً معيناً للعلم والتكنولوجيا[٦١]، كذلك فإن مطالعة النقد الذاتي الذي قدمه علماء طبيعيون واجتماعيون تبين مدى الأسى والأسف على ما قدمه العلم في مجال الفيزياء النووية والبيولوجيا الجزئية، وتورط علماء الاجتماعيات في المركب الصناعي العسكري ، وإعادة إنتاجهم للأيديولوجيا البرجوازية[٦٢]. هذا بالإضافة إلى ارتباط العلم بالتمويل من قبل هيئات أو حكومات، والتفاعل بين العلماء والمصالح المسيطرة بصورة تنفي وجود الإشاعة الرومانسية، التي تقدم العلم على أنه شيء نقي خالص فوق العالم والحياة اليومية للعلماء[٦٣].

---

[58] Brandon. op. cit, pp. 227-228.

[59] Longino. op. cit., pp. 187-94.

[60] Graham. op. cit., p. 239.

[61] Les Levidow, ed., *Science as Politics.* (London: Free Association Books, 1986) p. 3.

[62] Richards. op. cit, pp. 128-129, and William Outhwaite. *Concept Formation in Social Science.* (London: Routledege & Kegan Paul, 1983) p. 1.

[63] Richards. op. cit. pp. 127-128.

خلاصة القول لابد من التأكيد على ما انتهى إليه كوننجهام cunningham في مقدمة كتابه عن الموضوعية في العلوم الاجتماعية[٦٤]: "انه يمكن الوصول إلى نتائج وخلاصات صحيحة بوسائل غير موضوعية، ويمكن الوصول إلى نتائج خاطئة بوسائل موضوعية، ومن ثم لا علاقة بين نتائج البحث وخطواته الموضوعية".

64 Frank Cunningham. *Objectivity in Social Science.* (Toronto: University of Toronto Press, 1973) p. 3.

المبحث الثاني

النموذج المعرفي Paradigm

ظل مؤرخو العلم – إلى أوائل الستينيات ـ يعتمدون على أطروحة متوارثة من عصر التنوير ترى أن العلم يتقدم بشكل مستمر ومنتظم ومتصاعد[٦٥]، إلى أن قدم توماس كوهن مفهوم النموذج المعرفي paradigm كإطار لتفسير كيف يتقدم أو يتطور العلم من خلال ثورات متتالية، وليس عبر خطية تصاعدية. ويعتبر توماس كوهن أول من أعطى لهذا المفهوم دلالة اصطلاحية تحوله من لفظ لغوي إلى مفهوم علمي، وتخرجه من قاموس اللغة إلى دوائر فلسفة العلم، وتجعله قرين مفهوم العلم والبحث العلمي، حتى إنه لا يمكن القيام بأي ممارسة أكاديمية في أي حقل نظري دون إدراك واستيعاب هذا المفهوم الذي حول النظرة للعلم في مجملة من كونه تلقائي التطور تراكميا إلى ربط تطوره بثورات تحدث على مستوى النموذج المعرفي paradigm، ومن كونه إنتاجا لأفراد عباقرة إلى كونه إنتاجا لمجتمعات علمية، ينبغي فهم كيف تدرب أفرادها وكيف تمت تنشئتهم[٦٦].

وسوف يتم تناول هذا المفهوم في الخطوات التالية:–

---

65 Eckstein, op. cit. p.5.

66 Richards, op. cit. p. 61.

أولاً: تحديد مفهوم النموذج المعرفي Paradigm

نظرا لحداثة هذا المفهوم واعتماد الباحثين فيه وبه على ما قدمه توماس كوهن، فإنه من الصعب تقديم تعريف دقيق له، خاصةً أن كوهن نفسه الذي كان أول من أدخله في الوعي العلمي المعاصر قد استخدمه باثنتين وعشرين دلالة. ففي ذيل الطبعة الثانية من كتابه "بنية الثوارث العلمية" اعترف توماس كوهن بما وصلت إليه مارجريت ماسترمان Margret Masterman [٦٧] من أن المفهوم غامض، وأنه حقا قد استخدمه بمعاني شتى، فمرة كان يرى في قوانين نيوتن نموذجا معرفيا، وأخرى كان يراها مكونا لهذا النموذج ، وثالثة ملحقة به أو صفة له[٦٨].

والنموذج المعرفي - كما يستخدمه "كوهن" - يمكن تعريفه بأنه مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثل تقليداً بحثيا كبيراً، أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما[٦٩]. وقد يكون النموذج المعرفي ذا طبيعة فلسفية وشديد العموم، بحيث يوجه القائمين على التفكير العلمي أكثر مما يشكل حقلا بحثيا. وقد يكون ذا طبيعة إلزامية لكل العلوم الطبيعية مثلا، أو قد يكون ملزما لعلم واحد منها. وفي كل الأحوال هو مطلب ضروري وأساس للعلم، تمامًا مثل الملاحظة والتجربة، فالحقيقة الواقعية معقدة بصورة شديدة، والتعامل معها في كليتها أمر مستحيل، والعلم لا يلاحظ ولا يستطيع ملاحظة كل المتغيرات الفاعلة في

---

[67] Margret Masterman, "The Nature of Paradigm". in: Imre Lakatos, and Alan Musgrave. eds., *Criticism and the Growth of Knowledge*. (London: Cambridge University Press, 1970) pp. 59-88.

[68] Thomas S. Kuhn. *The Structure of Scientific Revolutions*. Second Edition, Enlarged, (Chicago: The University of Chicago Press, 1970) pp. 174-210 Egon G. Guba. "The Alternative Paradigm Dialog" in: Egon G. Guba. ed., *The Paradigm Dialog*. (London: Sage Publication, 1990) p. 17.

[69] Cunningham, op. cit. p. 31, Grof, op. cit., p. 3 and Richards, op. cit, p. 61.

ظاهرة معينة، كما لا يستطيع أن يقوم بكل التجارب الممكنة، ومن ثم فلابد أن يتم اختزال المشكلة في نطاق قابل للعمل workable scale، واختيار الباحث في عملية الاختزال لابد أن يكون محكوما بواسطة النموذج المعرفي السائد في ذلك الوقت، ومن ثم فالعلماء والباحثون لا يستطيعون تجنب إدخال نظام اعتقادي محدد إلى نطاق الدراسة[٧٠].

ومن ناحية ثانية، لا يوجد مطلقا نموذج معرفي يستطيع أن يفسر كل الحقائق المتاحة ، أو أن يتعامل مع كل المعلومات والعوامل المؤثرة ، الأمر الذي يفرض التحديد والاختزال والاختيار، وإلا تحول العلم إلى "رواية علمية" . كذلك فإنه يستحيل من حيث المبدأ ممارسة العلم بدون قدر معين من المعتقدات الأولية والافتراضات الميتافيزيقية الأساسية، وإجابة عن طبيعة وحقيقة المعرفة الإنسانية، مما يستلزم التأكيد على الطبيعة النسبية لأي نموذج معرفي، بغض النظر عن تطوره وقدرته الاقناعية[٧١].

وفي مراجعته لمفهوم النموذج المعرفي paradigm قدم توماس كوهن توضيحا لما يقصده بهذا المفهوم من خلال طرح مفهوم مصفوفة معرفية disciplinary matrix، واعتبر مفهوم النموذج المعرفي paradigm جزءاً منه، حيث إنه يتكون من أربعة عناصر هي[٧٢]:-

١ – **تعميمات رمزية:** وهى مجمل الرموز التي تستخدم في الحقل المعرفي سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، وتمثل لغة مشتركة كالإشارة إلى الهيدروجين بـ "يد" والأوكسجين بـ "أ".

٢– **الأبعاد الميتافيزيقية:** وهي المسلمات المقبولة على سبيل اليقين، ودون مناقشة في الحقل المعرفي، والتي تمثل قاعدة أساسية للتفسير وحل المعضلات، ومبررا للقبول والرفض تمامًا، مثل عدم الإيمان بوجود "الذرة" في كيمياء النصف الأول من القرن التاسع عشر والإيمان بها بعد ذلك.

---

70 Grof, op. cit. pp.3-4.
71 Ibid, p. 4.
72 Kuhn,op. cit. pp.182-187.

٣ – القيم والمعايير السائدة في الحقل المعرفي

٤ – النموذج المعرفي paradigm: ويقصد به قواعد ووسائل وتكنيكات حلول المشكلات التي تواجه الباحثين في المعامل أو المختبرات، وطرق التعامل مع مصادر معرفة العلم الذي يشتغلون به، سواء ما تعلق منها بمصادر المعرفة مثل اشتراكهم معاً في قراءة دوريات وحضور مؤتمرات، أو في نمط تدريبهم الأكاديمي، وخبراتهم المشتركة، واشتراكهم أيضا في مهارات واحدة[٧٣]. أي أن ما يقصده كوهن بالنموذج المعرفي في هذا السياق هو ما يمكن أن يطلق عليه "سر المهنة" أو "روح الصنعة"، ومن ثم فعادة ما تكون هناك حدود بين المجتمعات العلمية والمدارس المختلفة، تضيق وتتسع طبقا لمستويات معينة، ومن المعروف أن هناك مدارس متنافسة في كل علم من العلوم، ولكنها تشترك جميعها في نموذج معرفي واحد . كذلك هنالك المجتمع العالمي للعلوم الطبيعية، ومن داخله مجتمعات لعلوم الفيزياء والكيمياء، وداخل كل منها مدارس متعددة[٧٤].

ثانيًا: النموذج المعرفي وتطور العلم

يرتبط تطور العلم وانتقاله من مرحلة إلى أخرى بظهور نموذج معرفي جديد، يحدث ثورة في بنية العلم من خلال ما يقدمه من حلول لمشكلات ومعضلات علمية لم يتمكن النموذج القديم من التعامل معها[٧٥]، وطبقًا لرأي توماس كوهن فإن النماذج المعرفية تلعب دوراً حيويا ومعقدا وغامضا في تاريخ العلم، فالمراحل الأولى لمعظم العلوم ـ أي مراحل ما قبل النموذج المعرفي كما يطلق عليها كوهن ـ تتصف بأنها خليط هيولى أو فوضى عامة chaos من المفاهيم والرؤى المختلفة والمتنافسة حول الطبيعة والوجود، لا يمكن وصف أي منها بأنه صحيح طالما أنها جميعا تحقق توافقا مع المنهج العلمي السائد في ذلك

---

[73] Ibid, p.177.
[74] Ibid, pp. 176- 177.
[75] Halbrook, op. cit. p 13.

الوقت، وعندما تتحقق سيادة أي من هذه الرؤى وتتحول إلى النموذج المعرفي الذي تتبناه أغلبية أعضاء المجتمع الأكاديمي، يظهر ما يسميه كوهن "العلم المتعارف عليه" normal science[٧٦]، وهو عبارة عن بناء معرفي مكون من الافتراضات والمفاهيم والنماذج والنظريات والقوانين ومتمحور حول حقل معين، أو موضوع معين مثل الاجتماع أو الفيزياء، ويظل هذا العلم في حالة نمو وتطور وحيوية، مادام قادرا على حل مشكلاته[٧٧]، إلا أنه ينتج القليل من الجديد، حيث إن التركيز يكون على الطريقة التي تحقق النتائج المطلوبة، كما أن العلماء دائما يختارون فقط تلك المشاكل التي يمكن أن يتم حلها من خلال أدوات المفاهيم والمنهجية الموجودة فعلاً، وعندما يفشل "العلم المتعارف عليه" في تقديم الجديد، أو التعاطي مع المشاكل بصورة فعالة، وتضعف القناعة به يظهر النموذج المعرفي الجديد الذي يقوم بداية بهدم القديم والتشكيك في أسسه ومعتقداته[٧٨].

ولا يعتبر النموذج المعرفي الجديد إضافة كمية إلى المعرفة الموجودة، وإنما هو تغيير ثوري في القواعد الأساسية، ومراجعة قاسية لها، وإعادة صياغة للافتراضات الكبرى للنظريات السابقة، وعلى حد تعبير توماس كوهن: هو ثورة علمية حقيقية. وقد تتحقق هذه الثورة في حدود حقول معرفية معينة وضيقة، أو أن يكون لها تأثير كاسح في عدد من الحقول المعرفية، مثل التحول من فيزياء أرسطو إلى فيزياء نيوتن ثم أينشتين بعد ذلك، أو التحول من نظام مركزية الأرض لبطليموس إلى فلك كوبر نيكس وجاليليو ، كل من هذه التحولات استلزم رفضا لما هو مقبول على نطاق واسع وقبولاً لنظرية جديدة مختلفة عنه، نتج عنها إعادة تحديد قاسية للمشاكل المتاحة، وإعادة تعريف لما يعتبر مشكلات مهمة أو ضرورية، ولما يعتبر حلولاً مشروعة لها، وقد قاد هذا إلى تحول شديد في التخيل العلمي، حتى إنه لا يعد من المبالغة القول: إن المعنى

---

76 Grof, op. cit. pp.4-5.
77 Senn,op. cit., p60.
78 Grof. op. cit.p.6.

الدقيق للعالم قد تغير كلية[٧٩]، لأن اختيار النموذج الجديد لم يتم بصورة متدرجة تحت تأثير المنطق، وإنما تم في صورة تغير كلي وتحول نفسي وإدراكي يشبه التحول إلى كوكب آخر على حد تعبير توماس كوهن[٨٠].

وعندما يتم التحول إلى النموذج الجديد، فإن النظريات القديمة لا ينظر إليها على أنها كانت خاطئة طالما طبقت على تلك الظواهر التي تعاملت معها وفسرتها بدقة. وبينما لا يقبل نقلها كلية، يمكن ـ طبقًا لرأي كوهن ـ الاحتفاظ بها كنظريات صحيحة، طالما كان تطبيقها محدوداً بتلك الظواهر التي تعاملت معها، في السابق كذلك قد ينظر إليها على أنها حالة خاصة للنموذج المعرفي الجديد، وفي هذه الحالة يجب إعادة صياغتها ونقلها لهذا الغرض بالتحديد، مثال ذلك اعتبار ميكانيكا نيوتن حالة خاصة من نظرية أينشتين في النسبية[٨١].

وقبول نموذج معرفي جديد نادراً ما يكون سهلا، لأنه يعتمد على عوامل مختلفة عاطفية وسياسية وعلمية وإدارية، وربما يستغرق أكثر من جيل واحد قبل أن يتأسس في المجتمع العلمي. مثلما يرى أينشتين أنه لا يرتجي قبول العلماء الطبيعيين الكبار لنظريته، وإنما يأمل فقط في تقبل الشباب الذين لم تملأ عقولهم بغيرها بعد، يرى ماكس بلانك: أن الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر بإقناع خصومها، وجعلهم يرون النور من خلالها ، ولكن تنتصر بموتهم ونشوء جيل جديد يتعود عليها[٨٢].

والنموذج المعرفي ذو تأثير مزدوج، إذ له أثر إدراكي معرفي cognitive وآخر معياري قيمي normative، فبالإضافة إلى كونه مجموعة مقولات حول الطبيعة والواقع، فإنه يحدد نطاق المشاكل المباح البحث فيها، ويحدد المناهج المقبولة للاقتراب من هذه المشاكل ، ويضع مستوى للحلول، وتحت تأثيره يعاد تعريف أصول العلم في الحقل الذي ظهر فيه بصورة جذرية، تجعل من بعض

---

[79] Ibid, p.6.
[80] Ibid, pp. 8-10.
[81] Ibid, pp.11-12.
[82] Ibid, pp. 12-13.

المشكلات التي اعتبرت في السابق جوهرية وخطيرة، غير ذات معنى، وغير علمية، أو تلحقها بحقول معرفية أخرى . وعلى العكس قد تتحول قضايا سبق اعتبارها غير موجودة أو فارغة من المعنى إلى قضايا علمية ذات دلالة قوية[٨٣]، فالقضايا التي أخذت تسيطر حاليا على حقل السياسة المقارنة، مثل تلوث البيئة والبطالة والطاقة والصحة والجريمة والصراعات العرقية والأثنية، والتي أصبحت تحل محل القضايا الكبرى، كالشرعية والاستقرار السياسي والتنمية ...إلخ مثال على ذلك.

وعندما يتم أخذ النموذج المعرفي على أنه ملزم وواجب الإتباع من قبل المجتمع الأكاديمي، عند هذه النقطة يُساء استخدام النموذج، وتتحول النظرة إليه من كونه خريطة مفيدة لوصف الواقع أو تقريبًا مقنعًا له، ومن كونه – أيضا – نموذجا لتنظيم المعلومات المتاحة حاليا؛ إلى كونه هو الوصف الدقيق الكامل للواقع لا يخرج عنه منه شئ. هذا الخلط بين الوصف والموصوف، أو بين الخريطة والأرض التي ترسمها هو صفة أو خاصية أساسية لتاريخ العلم، فالقدر المحدود من المعرفة حول الطبيعة والمجتمع الذي وجد في فترة تاريخية ناجحة، أصبح ينظر إليه من قبل ممارسي العلم في ذلك الوقت على أنه صورة شمولية للحقيقة. وقد جعل هذا من السهل على المؤرخين أن يظهروا تطور العلم على أنه تاريخ الأخطاء والأمزجة الخاصة والشاذة أكثر من كونه تراكما منظما للمعلومات ونموًا متقاربًا من الحقيقة النهائية[٨٤].

ثالثًا: بنية النموذج المعرفي

في دراستهما "النماذج المعرفية المتنافسة في السياسة المقارنة" حدد هولت وريتشاردسون خمسة عناصر للنموذج المعرفي كما ورد عند توماس كوهن هي:–

[83] Ibid, p.5.
[84] Ibid, p.5.

١ – العنصر المفاهيمي Conceptual element

وهو منظومة المفاهيم التي تستخدم في صياغة الفروض النظرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والتي تحدد بؤرة البحث الأمبريقي. وعلى الرغم من ضرورة كون هذه المفاهيم الأساسية ذات أساس أمبريقي، غير أنه لا يوجد "تكنيك" محدد لاشتقاقها أمبريقيًا وتحديد معناها، حيث يتم اختبارها وصياغتها وتحديد مضامينها بصورة تحكمية[٨٥].

٢– العنصر النظري Theoretical element

وحيث إن لمفهوم النظرية استخدامات عديدة في العلوم الاجتماعية، فلابد من تحديد أن المقصود بها في هذا السياق مجموعة الفروض المترابطة في بناء منطقي يعطي كل مفردة فيه وضعها، سواء كانت حقيقة بديهية Axiom أو حقيقة نظرية Theorem. والحقائق البديهية للنظرية هي عدد محدود من المسلمات تحتل أولوية على باقي الافتراضات أو النظريات، ويمكن القول أن الحقائق البديهية هي القوانين الأمبريقية التي يؤخذ صدقها كمسلمة ولو لفترة قصيرة، أما الحقائق النظرية فهي افتراضات تم تأكيدها بعد إثبات صحتها، وعلى عكس العنصر المفاهيمي نجد العنصر النظري للنموذج المعرفي يمكن أن يكون موضعاً للتدقيق والمراجعة، حيث إنه قد يكون صحيحاً وقد يكون خطأً[٨٦].

٣– قواعد التفسير Rules of interpretation

وهي التي تحدد ما هي العبارات الموجودة في اللغة، والتي يمكن أن تصف الظاهرة التي تم ملاحظتها ؟ وما هي الشواهد التي يمكن أن يتحدد بناء عليها خطأ أو صحة تنبؤات النظرية[٨٧]؟

---

[85] Robert T. Holt, and John M. Richardson, jr., "Competing Paradigms in Comparative Politics", in: Holt, and Turner, eds., op. cit., pp 23-24.

[86] Ibid, pp. 24-25.

[87] Ibid, pp. 25-26.

٤ – عنصر تحديد الإشكالات والمعضلات الأجدر بالتناول Puzzling element

هذا العنصر يشكل القاعدة التي عليها يقوم أعضاء المجتمع العلمي ـ المتبني للنموذج المعرفي ـ بتحديد المشاكل البحثية التي تستحق الدراسة، والتي سوف تسهم في تطوير النموذج وتدقيق نظرياته[88]، وذلك أن الإشكالات البحثية تحقق للنموذج المعرفي عدة وظائف على مستوى الواقع الأمبريقي، أو على المستوى التنظيري المجرد، فعلى مستوى الممارسة العلمية في الواقع تبرز الإشكالات البحثية مجموعة من الحقائق التي تعد كشفا لطبيعة الأشياء يسهم في اختبار فروض النموذج وتنبؤاته، ويسهم في بناء نظرية للنموذج المعرفي من خلال الحقائق الأمبريقية. وعلى المستوى التنظيري المجرد تختبر الإشكالات البحثية قدرات النظرية على التنبؤ بحقائق ذات أهمية، وتختبر النظرية ذاتها في احتكاكها بالتجربة، ومن ثم تسهم في إعادة صياغتها وتطويرها[89].

٥ – عنصر التحكم التكويني Ontologic-Predictive

يرى كوهن أن هذا العنصر لا يزال غامضا، ولذلك فضل استخدام هذه الصياغة الفضفاضة. ويقصد به ذلك المكون من عناصر النموذج المعرفي، الذي يستطيع القيام بتحديد ماهية وشكل العناصر الأخرى المفاهيمية والنظرية، والمحددات التي توضح الإشكالات البحثية الهامة التي تستحق التناول، وتساعد على فهم النموذج وتطويره، كما يحدد ما ستكون عليه القوانين التي ينبغي الوصول إليها، أي أنه عنصر الضبط في النموذج المعرفي[90].

---

88 Ibid, pp. 26- 27.

89 Philip L.Beardsley, "Political Science: The Case of Missing Paradigm", *Political Theory*, vol. 2, no.1, February 1974, pp. 47-48.

90 Holt, and Richardson, op. cit., p. 27.

رابعًا: هل يوجد نموذج معرفي في علم السياسة؟

على الرغم من أن ما قدمه توماس كوهن حول النموذج المعرفي انصب في معظمه على تطور العلوم الطبيعية، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على أهمية استخدامه كمدخل لدراسة نظريات العلوم الاجتماعية[٩١]، وقد أجريت أكثر من دراسة في علم السياسة حول تطبيق مدخل النموذج المعرفي في تحليل تطور علم السياسة بصفة عامة، أو تطور حقل السياسة المقارنة بصفة خاصة، وقد سبق الإشارة إلى دراسة هولت وريتشاردسون. وفي هذا السياق سوف نركز على دراسة بيردسلي Beardsley التي حاول فيها تحليل علم السياسة في مجمله، وتحديد هل يوجد فيه نموذج معرفي؟ وإن لم يكن موجوداً، فهل هناك نموذج في سبيله للوجود؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فهل يمكن أن يتحقق في المستقبل؟ وهل من الأفضل أن يطور علم السياسة نموذجا معرفيا خاصاً به؟ وفي سبيل الإجابة على هذه التساؤلات ركز على اثنتين من خطب رؤساء الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية APSA هما ديفيد ترومان وجبرائيل الموند[٩٢].

أما ديفيد ترومان، فيرى أنه منذ ١٨٨٠م وحتى منتصف القرن العشرين وجد في علم السياسة ما يشبه النموذج المعرفي، ولكن لم يتم الاتفاق عليه من قبل علماء السياسة. ثم يعرض لمجموعة من الخصائص التي اتصف بها علم السياسة في هذه الفترة، وتتلخص فيما يلي:

١ - عدم التركيز على النظام السياسي كنظام يمثل وحدة تتفاعل مكوناتها، بل إنه حتى النظام الأمريكي تم التعامل مع مكوناته وجزئياته كأشياء مسلم بها مفردة، وليست جزءًا في كل.

٢ - الغموض المفاهيمي وعدم التحديد حتى في المفاهيم الأساسية التي تم تناولها بصورة واسعة، مثل التغيير السياسي والتنمية السياسية.

٣ - التجاهل شبه التام للنظريات، بأي معنى وبأي شكل.

---

[91] Ibid, p. 21.

[92] Beardsley. op. cit. p. 48.

٤ – التعصب لمفهوم العلم الذي نادراً ما تجاوز الأمبريقية الأولية.

٥ – الانحصار والتقيد الضيق في كل ما هو أمريكي، مما قضى على إمكانية تطوير منهجية مقارنة.

٦ – الاقتصار على الوصف الدقيق دون التحليل[٩٣].

وبالنسبة لألموند، فقد عالج قضية وجود النموذج المعرفي بصورة غامضة تمامًا، مثلما فعل ترومان من قبله حيث طرح ثلاث مقولات:–

١ – كانت هناك صياغة نظرية متجانسة في النظرية السياسية الأمريكية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

٢ – إن تطور علم السياسة المتخصص في الولايات المتحدة منذ بداية هذا القرن حتى الخمسينيات منه كان محمولا على نموذج معرفي مثل الذي عبر عنه كوهن، حيث إن معظم التغيرات النظرية المهمة خلال هذه العقود أوجدت نتائج تم فحص صلاحيتها.

٣ – في الخمسينيات والستينيات وجد نموذج معرفي عبّر عن نفسه بصورة متسارعة، محوره مفهوم "النظام السياسي"[٩٤] وعناصره أربعة هي:–

أ – اقتراب إحصائي للنظم السياسية في العالم، حيث لم يعد يتم التركيز على القوى العظمى فحسب، بل تم أخذ عينات من كل دول العالم، وتم التركيز على متغيرات معينة تجرى المقارنة بينها وبين بيئتها لتحديد تأثير البيئة في السياسة والتفاعل بين المتغيرات، وذلك باستخدام منهج مقارن أكثر حيوية.

ب – التمايز بين المتغيرات والافتراضات، وتحديد العلاقات الاحتمالية والمرنة بينها، ففي سبيل تأسيس مكونات للنظم السياسية والمقارنة بينها لابد من فصل الأبنية عن الوظائف، والأبنية عن الثقافة، والنظم الاجتماعية عن النظم السياسية، والمكونات الأمبريقية عن العلم.

---

93 Ibid, pp. 49-50.

94 Ibid, p. 50.

ج – مفهوم النظام كإطار تحليلي يقبل التصنيف على مختلف المستويات، ويمكن تحديد قدراته التحويلية والتكييفية وبيئته.

د – تطوير فئات وظيفية من أجل الوصف والمقارنة بين النظم السياسية ومستوياتها المختلفة[٩٥].

وبالنظر إلى ما طرحه الموند يلاحظ أن ما أطلق عليه نموذجًا معرفيًا في النصف الأول من هذا القرن، ليس إلا قوالب أو أفكارًا جامدة كانت سائدة آنذاك، وقد وصفها الموند نفسه في سياق آخر بالتقليدية والمحافظة والجمود، ولذلك فهناك تناقض داخلي في مقولاته[٩٦]. أما ما أعتبره الموند أنه نموذج معرفي ظهر بصورة مؤكدة في الخمسينيات الستينيات فلا يمكن اعتباره كذلك، لأنه لا يستجيب لأي من الخصائص التي حددها توماس كوهن للنموذج المعرفي، ولا يحقق أهدافه، فلم يتحقق وجود قانون ونظرية وأدوات تقوم بإظهار الحقائق، وتكشف عن طبيعة الأشياء، وتقودنا للوصول إلى تنبؤات قابلة للاختبار، وتشجع على العمل الأمبريقي من أجل صياغة نظرية لهذا النموذج[٩٧]. أما مفهوم النظام السياسي، فإنه يتصف بالغموض، نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول ماهيته، ولأنه لا يقدم تفسيراً للظواهر السياسية، وإنما يراكم المعلومات والبيانات إلى درجة تصل إلى ما أسماه كوهن تجميعاً عشوائيا للحقائق random fact - gathering، يوفر ثروة هائلة من المعلومات تجعل علم السياسة يشبه علم الميكانيكا قبل نيوتن، وعلم الحرارة قبل بلاك، والكيمياء قبل بويل[٩٨]، وهنا يثور التساؤل كيف يستطيع علم السياسة التحرك من مرحلة التشتت هذه إلى مرحلة النموذج المعرفي؟ حيث إن هناك منظورات مختلفة متنافسة لا يتمتع أياً منها بقبول واسع، وليس لأي منها عناصر أو مكونات نظرية قوية أو قواعد تحليل وتفسير مقبولة، ولذلك يدور النقاش دائما حول القضايا المنهجية

[95] Ibid. pp. 53-55.
[96] Ibid. p. 50.
[97] Ibid. p. 55.
[98] Ibid. p.60, and Holt, and Richardson. op. cit., pp. 27-28.

والنظرية لاستحالة تحديد أي الأدوات أو قواعد التحليل أكثر قوة أو أكثر جدوى في التطبيق من الأخرى[99].

وللخروج من هذه الوضعية، هناك وجهتا نظر ترى أولاهما أنه لابد أن ينجح أحد النماذج المتنافسة في إقناع الباحثين التطبيقيين بأهمية استخدامه، وبقدرته على معالجة مشاكلهم البحثية، ومن ثم يمكن أن ينمو إجماع حول هذا النموذج، فيصبح هو النموذج السائد[100]. أما وجهة النظر الثانية، فتنطلق من أنه على الرغم من أن توماس كوهن يرى أن العلم لابد أن يسوده نموذج معرفي واحد في كل فترة زمنية، إلا أن هناك من يقول بالتعدد في النماذج المعرفية، وبالنظر إلى حقل العلوم السياسية يلاحظ أن الواقع السياسي المعاصر يشهد العديد من أوجه عدم المساواة من حيث الدخل أو الثروة أو العرق أو القوة...الخ. وكل هذه الأنواع من عدم المساواة تقود إلى صراع القيم والمصالح، وهذا التصارع سوف يقود بدوره إلى تعدد في تفسير الظواهر السياسية، ومن ثم لا يمكن أن يوجد نموذج معرفي واحد، وطالما أن كل أصحاب مصلحة سوف يسعون لإقناع الآخرين بمنظورهم فلا مناص من تعدد النماذج[101].

---

99 Ibid. p. 28.
100 Ibid. p. 28.
101 Beardsley. op, cit. pp. 58-59.

المبحث الثالث

النظرية والمنهج Theory and Method

كثيرًا ما يتم استخدام كلا المفهومين بمعاني ودلالات واحدة متشابهة أو متداخلة، ويعود ذلك إلى غموض مفهوم النظرية أكثر من مفهوم المنهج، إذ تم التعامل مع مفهوم النظرية بطريقة حماسية مرتجلة من قبل رواد العلوم السياسية، وهذا المفهوم إما أنه ترك بدون تعريف ألبته، أو عرف بصورة غير مباشرة، أو عرف على نحو غامض أو ملبس، أو أنه تم تعريفه بمفاهيم أخرى على اعتبار أنه مرادف لها مثل: النموذج Model والمنهج Method والاقتراب Approach والتعميمات generalization والافتراضات hypothesis والقانون law...الخ. حتى فلاسفة العلم لم يكونوا واضحين ومتسقين في استخدامهم وتعريفهم لهذا المفهوم[١٠٢]، وإن كانت هناك محاولات للتفرقة بين النظرية والمنهج على اعتبار أنهما من أهم المفاهيم في البحث العلمي، وكثيرا ما يختلطان، فتم اعتبار أن النظرية تشير إلى مجموعة من التعميمات المرتبطة بصورة منظمة، والمنهج هو الإجراء أو العملية التي تتضمن تكنيكات وأدوات تستخدم في فحص واختبار وتقويم النظرية، وأن المنهجية Methodology تتكون من المناهج والإجراءات

---

[102] James A Bill, and Robert L. Hardgrave. *Comparative Politics: The Quest for Theory.* (Ohio: Charles E. Merrill Publishing Company, 1973) pp. 22-23.

ومفاهيم العمل وقواعده التي تستخدم في بناء واختبار النظرية[١٠٣]. كذلك كثيرا ما يفرق بين النظرية والمنهج، باعتبار أن المنهج يتعامل مع المتغيرات التي تكون وتشكل وتؤثر في الظواهر دون أن يحدد المستقل من التابع. أما النظرية فإنها تبدأ بتحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتبنى علاقات بينهما. ولذلك فقد تستخدم النظرية ذاتها مرة كنظرية وأخرى كمنهج، مثل التحليل الطبقي. وفى السياق التالي سوف يتم تناول كلا المفهومين بصورة مفصلة:-

أولاً: النظرية

هناك أسطورة يونانية ارتبطت بفيثاغوراس، تشبه حقل الفلسفة بقوم جاؤوا إلى الحياة كحشد من الناس في احتفال، بعضهم جاء ليمارس اللعب والتنافس، وبعضهم جاء ليبيع أو يشترى، وبعضهم جاء ليلاحظ ويشاهد. وهذا الملاحظ المراقب في ذاك الحشد هو theoros، الذي يلاحظ هذا القطاع من الحياة، ويحاول تصنيفه وشرحه وتفسيره وفهمه، واكتشاف أنماط السلوك وانتظاماتها، تماما مثلما يفعل الفيلسوف على النطاق الأوسع، نطاق الكون والإنسان والحياة[١٠٤]. ولعل هذا المثال يرسم حدوداً لما تمثله النظرية في عالم معرفة الإنسان وفكره، الذي تداخلت فيه المفاهيم، واختلطت بصورة تستلزم التدقيق والتحديد، وفى سبيل تحرير مفهوم النظرية وتحديده لابد من الخطوات التالية:

١ - تحديد مفهوم النظرية وتطور دلالته

يعرف مفهوم النظرية ابستمولوجيا بـ theorein الذي يعني "يرى"، ومن ثم فنظرية تعني رؤية vision أو sight، وقد حافظ هذا المصطلح على جذوره على

---

103 Ronald H. Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. (Boulder: Westview Press, 1981) p. 4.

104 Nannerl O. Keohane, "Philosophy, Theory, and Ideology: An Attempt at Clarification", *Political Theory*. vol. 4. no. 1, February 1976, p 81.

عكس مفهوم science المشتق من scire والذي يعني يعرف to Know، والذي انتقل إلى معنى أوسع، ثم إلى معنى أضيق، يختص بنوع معين من المعرفة. والنظرية توجد في الفلسفة وفي العلم، وأحيانًا تستخدم بمعنى الشيء الأعلى فكريًا أو المجرد[١٠٥].

ونظراً لهذا الاستقرار والاستمرار النسبي في معنى النظرية، اعتبرها كثير من علماء الاجتماع والإنسان كمفهوم بديهي ليس في حاجة إلى تعريف، ففي كتابه **"النظريات الاجتماعية المعاصرة"** لم يتعرض بيتريم سوروكين لتحديد معنى النظرية، على الرغم من أنه يعد أفضل من بنى نظريات في علم الاجتماع المعاصر[١٠٦].

وحيث إنه لا يوجد إجماع في العلم سواء على المستوى الكلي أو داخل المدارس العلمية المختلفة[١٠٧]، فيمكن القول إن هناك ما يشبه الاتفاق على دلالة مفهوم النظرية ومضمونه، إذ تلتقي معظم التعريفات على أن النظرية "نسق من المقولات المترابطة منطقيا، وشبكة من التعميمات الاستدلالية من خلالها يمكن اشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيداً"[١٠٨]، أو هي "مجموعة من الافتراضات المجردة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة معينة"[١٠٩]. كذلك عرفها Zetterberg بأنها مجموعة من الفروض التي تشبه القوانين مرتبطة بصورة منظمة"[١١٠].

---

[105] Ibid., pp. 81-87.

[106] P. Thoenes. *Sense and Nonsense of General Theory.* (London, the Hague, and Paris: Mouton & Co., 1965) p. 1.

[107] Larry Laudan. *Science and Values: The Aimes of Science and their Role in Scientific Debate.* (Berkely: University of California Press, 1984) pp. 1-13.

[108] Isaak, op, cit., p. 137

[109] Graham C. Kinloch. *Sociological Theory: Its Development and Major Paradigms.* (New York: McGrow-Hill Book Company 1977) p. 4.

[110] Thoenes. op. cit. p. 11.

٢ – بنية مفهوم النظرية

لا يكاد يخلو بحث في مفهوم النظرية من حديث عن عمليتين متلازمتين، هما: عملية بناء النظرية theory building وعملية اختبار النظرية theory testing، غير أن هناك خلافاً حول فلسفة بناء النظرية، حيث يرى البعض أن النظرية لابد أن تبنى على أسس أمبريقية من ملاحظة وتجربة. ويرى آخرون أن النظرية بها وحدات لا يمكن أن تتأسس على الملاحظة والتجربة فحسب، إذ الأفكار والفروض والمفاهيم قد تكون نابعة من الواقع، ولكنها مستقلة عنه في نفس الوقت ، لأن الواقع نسبي متغير متحول بصورة تفقد نتائج الملاحظة موضوعيتها ومصداقيتها ، لأنه ليس هناك ضمان نهائي بأن النظريات التي بنيت على الملاحظة هي نظريات صحيحة ، كذلك ليس هناك ضمان أننا اقتربنا من الحقيقة بصورة دقيقة[١١١] . وبغض النظر عن الخلاف حول مصدر بناء النظرية، ووزن الأبعاد الأمبريقية في ذلك ، فإن اختبار النظرية واستخدامها أمر مرجعه الأخير هو الواقع الأمبريقي، لأن النظريات لا يحكم عليها بالصواب والخطأ، وإنما بالصلاحية والقدرة على التعامل مع الواقع بصورة ناجحة أو العكس. وفي السياق التالي سوف يتم تناول عمليتي بناء النظرية واختبارها في نسق واحد قدمه Graham C . Kinloch، ينتظم في خطوات مرتبة بصورة تصاعدية، يعد سابقها مؤثرا في لاحقها أو محدداً له . وآخرها ترجع نتائجه في تغذية استرجاعية لأولها[١١٢].

١ – إن أساس بناء النظرية هو وجود نموذج معرفي Paradigm، تتأسس عليه مسلماتها، ويمثل إطارها ومحيطها أو ما يطلق عليه ما وراء النظرية Metatheory، وذلك مثل النموذج المعرفي التطوري أو الصراعي...الخ.

٢ – بناء مفاهيمي واضح ومحدد ومتسق مع النموذج المعرفي ونابع منه.

٣ – نمط من العلاقات المنطقية بين هذه المفاهيم محدد الأنواع، تكون فيه علاقات بديهية أو حقيقية، أو تكون افتراضية، كذلك تكون إيجابية أو سلبية.

---

[111] Brown. op. cit pp 2, 25-27, and Richards. op. cit. p. 11.
[112] Kinloch. op. cit., pp. 12-15.

٤ – المفاهيم والمقولات المتعلقة بالعلاقات تحتاج إلى تعريفات إجرائية في شكل متغيرات، وكل متغير يحتوى على العديد من المؤشرات.

٥ – منهجية أمبريقية لاختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات والمؤشرات، مثل المسح الاجتماعي أو الملاحظة بالمشاركة أو المقابلة، أو التحليل الرياضي، أو التجربة المعملية لمجموعات صغيرة.

٦ – تحليل المعلومات، سواء باستخدام التحليل الكيفي أو الكمي.

٧ – التفسير ثم التقويم على ضوء الفعالية والقدرة على التنبؤ، وتعود النتائج مرة أخرى إلى النموذج المعرفي، سواء لتأكيد النظرية أو لتعديلها.

٣ – وظائف النظرية

إن محور وظائف النظرية هو كونها مرشدا للبحث، ومعينًا في الوصول إلى أقرب نقطة من الحقيقة، وفى سبيل ذلك تقوم بوظائف أساسية ثلاث:

أ – **التعريف**: سواء التعريف بالحقل موضوع الدراسة، وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له، بمعنى تحديد أنطولوجيا Ontology الحقل، من حيث طبيعته وكينونته ووجوده[١١٣]، أو التعريف بالمفاهيم المفتاحية ليس على سبيل إعطاء تسمية معينة لها، وإنما إعادة وضعها في إطار ما يعرف بالجغرافية المفاهيمية، أو تأسيس نمط علاقات جديد بين المفاهيم، يعيد ترتيب أوزانها وأدوارها ومن ثم مضمونها[١١٤].

ب – **الوصف**: من خلال تحديد خصائص الظاهرة ومكوناتها والعوامل الفاعلة فيها، وأوزانها النسبية ودرجاتها في الفعل، وهي الوظيفة التي وقفت عندها العديد من النظريات في العلوم الاجتماعية[١١٥].

---

[113] Brown. op. cit p. 22.

[114] Ibid, p. 23, and Tom Camphell. *Seven Theories of Human Society*. (Oxford: Clarendon Press, 1981) pp. 12-13.

[115] Ibid, p 14, and Kinolch, op, cit. p. 15.

جـ - **التفسير:** وهو محاولة تقديم تفسير لظاهرة معينة من خلال ظاهرة أو ظواهر أخرى، ينظر إليها على أنها تمثل العوامل المستقلة المفسرة لهذه الظاهرة[116].

وإذا كانت هذه هي وظائف النظرية، فإن معايير تقويمها لا تعتبر بكونها مصيبة أو مخطئة، وإنما بمدى قيامها بهذه الوظائف، وفائدتها في الشرح والتفسير[117]، وقدرتها على تحقيق المعايير التالية:

١ - الوضوح، خصوصا في المفاهيم والمصطلحات.

٢ - الاتساق الداخلي وعدم التناقض بين المكونات.

٣ - الملاءمة الأمبريقية.

٤ - الملاءمة التفسيرية، لأن النظرية لا يكفى فيها أن تتناسب مع الواقع وتكون على حسبه، ولكن يجب أن تفسره تفسيرا جيداً، والتفسير الجيد يتوقف على القيم والمعايير التي توجد داخل النظرية، والتي يمكن أن تحد من الانحياز في اختيار الأدلة المؤيدة لرأى الباحث. وهذه المعايير لا توجد بصورة متكاملة داخل النظرية، ولكن يجب الرجوع في هذه الحالة للنظام الأخلاقي للفرد أو مجموعة الأفراد الذين وضعوا هذه النظرية[118].

٤ - تصنيف النظريات

تتعدد طرق تصنيف النظريات وتختلف محكاتها ومعاييرها بصورة تجعل من الصعب الجمع بينها، أو إعادة ترتيبها، لأن أغلبها صنف طبقا لمعايير متداخلة وغير ثابتة، ولذلك سوف أحاول عرض عدد من محاولات التصنيف على الوجه التالي:

أ - قسّم ديفيد إيستون النظريات أقساماً ثلاثة هي[119]:

---

116 Ibid. p. 15, and Campbell. op. cit p. 12.

117 Isaak. op. cit. p. 140.

118 Campbell. op. cit. pp. 43-48.

119 Graham. op. cit. pp. 126-127.

(١) التعميمات الأمبريقية: وهى شبه نظرية تتكون من مفهومين أو أكثر في مقولة عامة مثبتة من الواقع، وقد يصل هذا التعميم إلى مستوى التجريد، ولكن يبقى في هذه الفئة ما يميزها عن الأشكال الأخرى للنظرية، وهي أنها غير مرتبطة بتعميمات أخرى، وتعد التعميمات الأمبريقية بؤرة التطور النظري.

(٢) النظريات الوسيطة: وهي مجموعة من التعميمات المترابطة التي تشرح جانبا محدداً من العملية السياسية مثل سيكولوجية الانتخابات، ولا تهدف إلى تقديم شرح لمجمل العملية السياسية مثل النظريات العامة.

(٣) النظريات العامة: وهى تقدم بناء تفسيرياً كاملاً للواقع السياسي، وقد رأى أيستون أن التعميمات الأمبريقية تمثل قاعدة الهرم، تعلوها مجموعة من النظريات الوسيطة، وعلى القمة النظريات العامة.

ب – يقسم Kinloch النظريات إلى ثمانية ثنائيات، بناء على محكات ومعايير متنوعة[١٢٠]، وهي:

(١) النظرية الشكلية والنظرية غير الشكلية: formal - informal والأولى هي النمط العلمي المتعارف عليه، والذي تتحقق فيه جميع خصائص النظرية. والثانية عبارة عن افتراضات تعود للحياة اليومية، مثل النظريات ذات الافتراض الوحيد أو الأيديولوجية.

(٢) النظرية الوصفية والنظرية التفسيرية: حيث يغلب على النظرية طابع الوصف أكثر من التفسير والعكس.

(٣) النظرية العلمية والنظرية الأيديولوجية: والفارق بينهما في الدرجة أكثر منه في النوع، إذ أن غالبية النظريات لها بعد أيديولوجي، حيث لا تكاد توجد نظرية موضوعية بصفة تامة.

---

[120] Kinloch. op. cit. pp. 16-17.

(٤) النظرية الحدسية البديهية ، والنظرية الموضوعية:

وهمـا نوعـان مـن النظريـات يعكسـان الخـلاف بـين الظـاهريين phmonologists وبين أنصار التفسيرات التي تقوم على البعد الغيبي Mystics.

(٥) النظرية الاستقرائية ، والنظرية الاستنباطية:

إذ يلاحظ أن معظم نظريات علـم الاجتمـاع استقرائية، ومعظـم نظريـات علم النفس وعلم النفس الاجتماعي استنباطية.

(٦) النظرية الجزئية، والنظرية الكلية:

وهو خلاف حول مستوى التحليل، فبعضهـا يركـز علـى المسـتوى الكلـي ويركز الآخر على المستوى الجزئي.

(٧) النظرية البنائية، والنظرية الوظيفية.

(٨) النظرية الطبيعية، والنظرية الاجتماعية.

ج – في تحليله المقارن لسـبعة نظريـات أساسـية في علـم الاجتمـاع، والـتي ارتبطت بكل من أرسطو وهويز وآدم سميث وكارل ماركس وإميـل دوركـايم وماكس فيـبر والفريـد شـوتز، قـدم Campbell تصنيفـا للنظريـات يقـوم علـى المعايير التالية[١٢١]:-

(١) المثالية – المادية:

وتنصرف إلى طبيعة العناصر التي ترى النظرية أنها الأكثر فعاليـة في تكويـن واستمرار المجتمع . هل هي العناصر المادية أم المثالية؟

(٢) الوصفية – المعيارية:

معظم النظريات لا تقف عند حـد الإخبـار بمـا هـو عليـه المجتمـع، ولكنهـا تقترح وتوصى بوسائل تطويره. و النظرية التي تقف عند الوصف هي التي يطلق عليها الوصفية، والأخرى معيارية.

---

[121] Campbell. op. cit. pp 28-42.

(٣) **الفردية – الكلية**: فهي تنقسم بناء على وحدة التحليل الأساسية، فيركز بعضها على الفرد، والبعض الآخر على الجماعة الكلية.

(٤) **الصراع – التعاون**: ومحل التصنيف هنا هو المسلمات الأولى للنظرية ورؤيتها للمجتمع، هل يقوم على الصراع أم على التعاون.

(٥) **الوضعية – التفسيرية**: وهذا التصنيف يعتمد على طبيعة المدرسة العلمية التي نشأت في ظلها النظرية، هل هي الوضعية المنطقية أم المدرسة التفسيرية؟

د – بناء على نوعية الافتراضات التي تبنى عليها النظرية، قسمت النظريات إلى نوعين[١٢٢]:-

(١) النظريات التي تتكون من افتراضات تقيم علاقة محددة بين معلومات أمبريقية محددة، ويمكن أن تختبر للتأكد من دقتها من خلال الرجوع إلى الواقع، مثل الجاذبية.

(٢) النظريات التي تبنى من افتراضات تقترح علاقة بين حقائق واقعية، ولا تقدم تحديداً دقيقاً للمعلومات، ولا تقوم باختبارها. وحقل السياسة المقارنة مكون من هذا النوع من النظريات، مثل البنائية الوظيفية، وهي نظريات لم تختبر، ولم تتم مراجعتها طبقا للمادة العلمية التي بنيت عليها.

وإذا كان هذا ما تم التوصل إليه من معايير لتصنيف النظريات، فلا يعني ذلك أن جميع هذه المعايير أو الأنواع من النظريات على نفس الدرجة من الأهمية أو الاستخدام والشيوع، بل إن معظم جهود الباحثين في العلوم الاجتماعية في هذا القرن كانت تسعى إلى الوصول إلى نظرية عامة أمبريقية وضعية، وقد ظل هذا حلماً يراود الكثيرين، ومعياراً لتقويم مدى علمية أي علم من العلوم الاجتماعية قياساً على حالة العلوم الطبيعية، وتأثراً بمقولات المدرسة الوضعية المنطقية في الفلسفة.

---

122 The Open University. *Comparative Politics: A Critical Review.* (UK: The Open University Press,1974) p. 40.

ونتيجة للتطور الأخير في مفهوم العلم، خصوصا مع المدرسة التفسيرية، ومرحلة ما بعد الحداثة، بدأ العديد من الباحثين يدعون إلى رفض الاهتمام بوجود نظرية على الإطلاق، حتى يتم رؤية الواقع كما هو، دون محاولة إعادة تشكيله من خلال نظرية معينة، تفرض رؤيتها على الواقع وتعكس الذات على الموضوع، ويكون نتيجة استخدامها رؤية صورة النظرية في الواقع، وليس العكس، وهنا ظهر ما أطلق عليه grounded theory ويعنى به بدء البحث بدون أية أفكار نظرية سابقة حول الموضوع محل البحث، إذ يكفي إدراك القضية العامة والمشكلة المراد فهمها، وبذلك يمكن فهم الواقع والخروج بخلاصات وتعميمات تقوم على حقائق أمبريقية، وتؤدى إلى تطوير مفاهيم نظرية مبنية بصورة كاملة من الواقع الأمبريقي، وبذلك تتوفر لدى الباحث المرونة الكاملة في تفسير الواقع، فيستطيع تكييف الأفكار النظرية التي سبق التوصل إليها، لتتناسب مع الواقع وتسهم في فهمه وتفسيره، ومن ثم تكون المعلومات والحقائق هي التي تشكل النظرية، وليس العكس[١٢٣].

٥- هل يمكن تطوير نظرية عامة في العلوم الاجتماعية؟ ولماذا؟

مثلت أفكار علم الاجتماع الأوربي- خلال القرنين الماضيين في فرنسا وألمانيا - مصدر الرغبة في التوصل إلى نظريات عامة وشاملة، تفسر كيف كانت المجتمعات البشرية؟ وإلى أين هي سائرة؟ وذلك من خلال منهج وصفي فلسفي تاريخي، يرغب في توسيع نطاق البحث وشموله لكل الصور الموجودة، أكثر من رغبته في التحديد والدقة[١٢٤]. ثم جاءت المدرسة الوضعية المنطقية في الفلسفة لتؤكد على ضرورة إلحاق العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، خصوصا

---

123 Derek Layder. *New Strategeies in Social Research: An Introduction and Guide.* (Cambridge: Polity Press, 1993) pp. 19-20.

124 Karle W. Deutsch "The Theoretical Basis of Data Programs" in: Richard L. Merritt, and Stein Rokkan, eds., *Comparing Nations: The Use of Quantitative Data in Cross-National Research.* (London: Yale University Press, 1986) p. 27.

في مسألتي النظرية والمنهج[١٢٥]، ولترابط بين تطور العلوم الاجتماعية، والتوصل إلى نظرية عامة صالحة ودقيقة ومعبرة عن الواقع، وقادرة على التفسير والوصول إلى تعميمات، ومن ثم التنبؤ[١٢٦]. وتحولت النظرية على اختلاف أشكالها ونظمها من وسيلة تساعد في الشرح والتفسير وكشف غوامض الواقع إلى غاية للعلم في حد ذاتها. وقد أدرك كثير من العلماء خطورة الارتباط بالنظريات العامة، فمثلا أكد روبرت ميرتون على أن علم الاجتماع سوف يتطور بمقدار ما يركز على النظريات الوسيطة، وسوف يتشتت وتحبط جهوده بمقدار ما يركز على النظريات العامة[١٢٧]. كذلك اعتبر كارل دويتش أنه منذ بداية القرن الحالي وحتى عقد الستينيات، كانت النظرية الشاملة أو الكبرى grand theory ضحية للتطور في العلوم الاجتماعية، فمنذ ١٩٢٠م لا تكاد توجد نظرية تم تطويرها بغض النظر عن قبولها من عدمه، فعلماء مثل: جوزيف شومبيتر، وكولن كلارك في الاقتصاد وبيتريم سوروكين وتالكوت بارسونز في الاجتماع وايرك ايركسون في علم النفس وكلود ليفي شتراوس في الأنثروبولوجي وأرنولد توينبي في التاريخ وكوينسي رايت في علم السياسة، جميعهم بذلوا جهوداً مضنية لبناء نظرية عامة، ولكن نادرًا ما وصلوا إلى المدى الذي كان عليه أسلافهم قبل ١٩٢٠م، بل إن معظم زملائهم ظلوا بعيدين عن تعميماتهم. وكانت أعمال توينبي استثناء من هذا - أي في الوصول إلى نظرية عامة بالمفهوم الكلاسيكي - ورغم ذلك ظل العديد من المؤرخين بعيدين عنها. ومنذ الثمانينات بدأت الأنماط الأساسية للبحث تركز على تطوير النظريات الوسيطة Middle range theories بعد أن أصبح هذا المفهوم شائعا بواسطة عالم الاجتماع كارل مانهايم منذ ١٩٣٥م، ثم بواسطة عالم الاجتماع روبرت ميرتون[١٢٨]، ومن بعده أكد جوزيف لابالومبارا أن علم السياسة لن يتحرك في

---

125 Layder. op. cit. p. 20.
126 Holt and Turner. op. cit. p. 2.
127 Thoenes. op. cit. p. 17.
128 Karl W. Deutsch. "A Chievements, and Challenges in 2000 Years of Comparative Research" in: Dierkes et. al., op. cit. p.8.

الاتجاه الذي قصده توماس كوهن، أي في الوصول إلى نموذج معرفي ما لم يتخلى عن السعي لإنتاج نظرية عامة، ويركز على النظريات الجزئية والوسيطة والتطبيقات الواسعة[١٢٩]، لأنه كما أكد "ميرتون" أن النظريات الكبرى أو العامة يصعب اختبار صحتها بالمعلومات الأمبريقية[١٣٠]، كما أنها تقتصر على الوصف والتصنيف دون الشرح والتفسير . حيث وقف دوركايم في نظريته عند حد التصنيف إلى تماسك عضوي وآخر ميكانيكي، وكذلك فعل ماركس عند تصنيف مراحل التطور الاجتماعي إلى خمسة: شيوعية بدائية، وعبودية، وإقطاع، ورأسمالية، وشيوعية علمية، وآدم سميث عندما صنفها إلى أربعة: صيد ورعي وزراعة وصناعة، وماكس فيبر عند تحديده أنماطاً ثلاثة للشرعية. و لم يقدم أحدٌ منهم تفسيراً لماذا حدث ذلك؟ لماذا يمكن أن يحدث؟ فجميعهم أسهب في الوصف ولم يفسر[١٣١].

واعتبر البعض أن النظريات العامة ما هي إلا أيديولوجيات، حتى وإن كانت تدعى قمة الحيادية في الرؤية، لأنها قابلة للتوظيف في الصراعات الاجتماعية والسياسية على السلطة أو الثروة أو النفوذ. فأعمال آدم سميث تم تحويلها إلى أيديولوجية رأسمالية، وكذلك ماركس إلى اشتراكية، وهوبز إلى فردية برجوازية[١٣٢]، ورأى F. L. Palak أن النظرية العامة لابد أن تكون نظرية موضوعية، والنظرية الموضوعية لا يمكن إيجادها، لأن هناك شيئًا واحدًا – كما يرى Alfrod - Weber يوفر إمكانية لبناء نظرية عامة، وهو وجود عملية حضارية واحدة، تقوم على النحو الرشيد غير التراجعي للمعرفة المنظمة. وهذه العملية الحضارية لابد أن تتجاوب مع تطور الثقافات الوطنية والمحلية، وهذا أمر

---

129 Joseph Lapalombara. "Macrotheories, and Microapplications in Comparative Politics: A Widening Chasm" in: Louis J. Cantori, and Andrew H. Ziegler, jr., *Compartive Politics in the Post-Behavioral Era.* (Boulder: Lynne Rienner-Publishers 1988). p. 25.

130 Layder. op. cit. p. 20.

131 Campbell. op. cit. pp. 15-16.

132 Ibid. p. 22.

غير ممكن، لأن الثقافات متفردة في صيرورتها، ولا تتطور في خطوط ثابتة، فماضيها يؤكد أو يحدد مستقبلها، ولكن إذا وجد مجتمع عالمي يتجاوز تماما الثقافات السابقة، ويتخلى عنها، ويدخل في سياق حضاري واحد، هنا يصبح الوصول إلى نظرية عامة ممكنا[١٣٣]، أما إذا لم يتحقق هذا في المجتمع العالمي الواحد، فإن كل "تراب" سوف يعطى "محاصيل" مختلفة، وهذا ما هو متحقق واقعيًا، وبه فسر البعض ظهور مدارس مختلفة لنفس الفلسفة إذا تعددت أماكن تطبيقها. فالماركسية الواحدة كانت في الصين غير الذي كانت عليه في الاتحاد السوفييتي سابقا، كذلك فإن المقولة الكامنة خلف علم اجتماع المعرفة، أن كل مجتمع سوف ينتج نوعاً من المعرفة خاصاً به يتميز عن غيره. ولكن هذا لا ينفي أن النظريات أيضا تسهم في إنتاج الواقع، فالصين مثلا بعد الماركسية تختلف عما كانت عليه قبلها، وكذلك الولايات المتحدة مع الفلسفة الليبرالية[١٣٤]، وخلاصة الأمر هناك قدر من الحرية داخل العلم لا يجعلنا مرتبطين بطريق واحد، بل بطرقٍ متعددة يمكن إيجازها في التالي[١٣٥]:

أ- طريق النظرية العامة الشاملة

يقدم نفسه بصورة علمية جذابة، تغري الباحث بأن يتبع القاطرات التي استقلها العلماء الكبار ذوى النظريات الأكثر تأسيسا والمنهجيات الواضحة المنطق. وهو جذاب أيضًا لأنه يفترض تشابهًا في الإجراءات البحثية والإشكالات في كل أنحاء العالم، بصورة تتناسب مع الحقول المعرفية التي يحاول فيها العلماء تطوير نظرية اقتصادية عالمية واحدة، أو تسويق نظام سياسي عالمي واحد. ولكن هناك من النواقص ما يجعل هذا الاختيار أقل جاذبية. فلو أن هناك نظرية واحدة صحيحة وشاملة، فإن وجود المجتمع الواحد الذي سوف يعكس هذه النظرية الصحيحة يعد أمراً متصوراً، غير أن الواقع يثبت أنه لا يوجد هناك

---

133 Thoenes. op. cit. pp. 18-19.
134 Ibid. p. 19.
135 Ibid. pp. 22-27.

بمجتمع واحد موحد خال تماما من كل النواقص، ذو ثقافة واحدة وعرف واحد... الخ وبغض النظر عن ذلك، لو تصورنا وجود النظرية الصحيحة والمجتمع الصحيح، فإنه فجأة ما تتحول جميع النظريات وجميع الأمم إلى خط واحد له مقدمة ومركز ومؤخرة، وتصبح هناك نظريات أقرب إلى الحقيقة والمجتمع الذي اشتقت منه كذلك، وأخرى متخلفة ومجتمعها كذلك. وهنا يثور الصراع حول من يحتل موضع الطليعة، ومن تترك له المؤخرة.

ب – طريق العلم الاجتماعي المحلي

ينطلق مما يحيط بالباحثين في مجتمعاتهم من مشاكل وقضايا – دون إغفال كل أنواع الاستفادة من أي مكان – إلى تأسيس علم اجتماعي تطبيقي يتفاعل مع هويتهم وذاتيتهم ويسعى مباشرة لتقديم حلول لمشاكلهم الوطنية، تسهم في بناء مجتمعهم المنظم، ثم يتم الانطلاق إلى الدوائر الأوسع فالأوسع، حتى يعبّر العلم عن جسد ثقافي أكثر تماسكا، لأنه من البديهي بالنسبة للأوربي الغربي أن يحدد الأشياء والأفكار التي لا تتناسب مع تقاليده العلمية، ولا يستطيع إدخالها في نسقه المعرفي، ولكن هذا لا يمنع الاستفادة من الآخرين، سواء كانت الجماعات الصغيرة التي درسها الأنثروبولوجيون أو من الماركسية الروسية.

ج – مجموعة عامة من المفاهيم الأساسية

وهو الطريق الذي خلص إليه Thoenes، واعتبره أفضل أنواع النظريات، وهو عبارة عن درب غير ممهد (مدق) Stepping-Stones أكثر منه طريقًا حقيقيًا، أو هو صندوق لعدة مفاهيم Tool-box sociology، به العديد من المفاهيم التي يستطيع كل باحث أن يختار منها ما يناسب المشكلة البحثية التي يدرسها، ويضيف إليها من خبراته ونتائجه، بل إن مثل هذا الصندوق المفاهيمي يفترض أن يتصف بالعمومية والتعدد ليعطي حرية كافية لكل مجتمع أن يصنع نظريته الاجتماعية المناسبة له والمتفاعلة مع مكوناته، وذلك خروجا من إطار التعميمات والنظريات التي تدعي لنفسها الإطلاق والشمول، مثل التي قدمها

سبنسر وماركس وكونت وباريتو وتوينبي وجورفيتش، وسوروكين...الخ. ولكن هذا لا يمنع أن تعتبر مفاهيم هذه النظريات حية ومفيدة، وتدخل في مكونات الصندوق، مثل النخبة والطبقة والبناء والوظيفة...الخ مع مراعاة أن تلك المفاهيم يجب أن تظل مجردة، ولا تصطبغ بسياق معين استخدمت فيه.

ثانيًا: المنهج

يستخدم مفهوم المنهج بدلالات متعددة، يتصاعد أحيانًا ليرادف النظرية والنموذج المعرفي، ويتقلص أخرى إلى مستوى الأدوات والتكنيكات البحثية، ويختلط ثالثة بالعلم الذي يدرس تكوينه وبنائه المنطقي والمعرفي ووسائله ويعرف بالمنهجية methodology، وفي السياق التالي سنحاول تقديم صورة أقرب من الوضوح لهذا المفهوم.

١– تحديد مفهوم المنهج وتطور دلالته

تعني كلمة method في لغة الإغريق Following after، أي الإتباع أو المتابعة أو السير وراء شئ آخر[١٣٦]. وقد بدأ استخدام هذا المفهوم بمعناه العلمي الاصطلاحي خلال القرن السادس عشر مع بداية الثورة العلمية في العلوم الطبيعية، واستخدامها للتجريب والتحويل الكمي كمنهجية للتفسير والتنبؤ[١٣٧]، ومن ثم تم ربط مفهوم المنهج بمفهوم العلم، واستخدمت صيغة "المنهج العلمي" تمييزاً لطبيعة هذا المنهج، وانطلاقا من رؤية تدمج بين المفهومين، فترى أن العلم بمنهجه، وأنَّ أهم ما يميزه عن باقي حقول المعرفة الأخرى هو المنهج وليس المحتوى، ومن ثم يكون الاهتمام بوسائل تحليل المعرفة والقواعد التي تضبط ذلك[١٣٨]. وحيث إن هناك ما يشبه الإجماع على أن العلم ـ أي علم ـ عبارة عن

[136] Herbert J. Spiro. *Politics as the Master Science: From Plato to Mao*. (New York, and London: Harper &, Row publishers, 1970) p. 21.

[137] Hoodbhoy, op. cit. p. 13.

[138] Isaak, op. cit. p 25, and Richards, op. cit. p. 28.

بنـاء مـن الافتراضـات والمفـاهيم والمنـاهج والنظريـات والقوانـين، منظـم حـول موضوع معين، أو حقل معرفي معين، مستقل ومحدد المعالم والحدود مع الحقـول الأخرى[139]. والمنهج هو أحد مكونات العلم وليس مرادفا له ـ كما كان سائدًا ـ فهو إجـراءات وطـرق الوصـول إلى المعرفـة، الـتي تتضمـن قواعـد وخطـوات الإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته[140]. وفي الفترة الأخيرة، وتحت تأثير التوجهات الأمبريقية، أصبح مفهوم المنهج يعـبر عـن الأدوات المباشـرة للبحـث كالاستبيان والمقابلة والمسح الاجتماعي والملاحظة...إلخ[141]. وقد أثيرت مسـألة ضرورة التفرقة بين المنهج والمنهجية، وأصبح مفهوم المنهجية يركـز علـى البنـاء المنطقي والإجراءات والوسائل العلمية في البحث، بحيث لا توجد منهجية بدون Logos، أي بدون تفكير حول طبيعة التفكير، وهذه التفرقة تسـتلزم ضـرورة البحث والتدقيق في مفهوم المنهج، أما عند استخدام المنهج فيجب عدم الفصـل بين المنهجية والتكنيك، إذ لو تم الفصل بينهما فلن يستطيع التكنيك الاسـتمرار أو تحقيق الفعالية البحثية بدون المنهجيـة، ولـن يمثـل بديـلاً عنهـا يمكـن أن يحـل محلها، لأن الوسائل قد تكون دقيقة، ولكنها تظل غير منهجية[142].

والمنهجية تقوم بعمليات ثلاث، أولها: فهم أبعاد الظواهر الواقعية، وثانيهـا: لا يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية بصـورة مباشـرة، ولكـن تتـم دراسـتها مـن خلال رموز، سواء تمثلت في اللغة أو في الأرقام، فجميعها تعبـيرات رمزيـة عـن حقائق واقعية، ومن ثم فإن المنهج يقوم بتحديد وضبط العلاقـات المنطقيـة بـين الرموز، التي يعبر بها عن الواقع، والواقع الذي تعكسه الرمـوز. وثالثهـا: تحديـد

---

139 Senn, op. cit p. 60.

140 Ibid, p. 4.

141 John Brewer, and Albert Hunter. *Multimethod Research: A Synthesis of Styles*. (London: Sage Publications,1989) pp. 13-14, and Lagder, op cit. p. 2.

142 Giovanni Sartori, "Concept Misformation in Comparative Politics", *The American Politcal Science Review*, vol. 64, no. 4. December 1970, p. 1033.

العلاقات بين الرموز المستخدمة في التفكير والأحداث الاجتماعية، ومدى التعانق والترابط بينهما[143].

٢- أحدية المنهج وتعدده

إلى جانب إشكالية تحديد المفهوم هل هو منهج أم منهجية أم كليهما معاً، برزت في تطور العلم إشكالية أخرى تدور حول التساؤل عن المنهج العلمي: هل هو واحد أو متعدد؟ يرى الوضعيون المنطقيون أن المنهج العلمي عالمي وغير تاريخي، يستطيع قيادة العلماء، ويُقيّم قواعد العلم الذي ينتجونه في أي زمان ومكان، ومن ثم - وطبقا للرافضين لهذه الرؤية - فلن توجد نظرية علمية يمكن اعتبارها أنها الأفضل طالما أن جميع النظريات أنتجت بنفس المنهج، وبذلك يصبح العلم من منظور أبستمولوجي على نفس المستوى مع التنجيم Astrology والأسطورة Voodoo، ويصبح تقويم النظريات العلمية خاضعا للرأي والتذوق الوجداني، وتتوقف ثورات العلم وتطوراته[144]. وبناء على ذلك يرى الاتجاه غير الوضعي أن المنهج العلمي ليس شيئا ثابتا وغير قابل للتغيير، بل هو دائما في تطور مستمر، وإذا كان واحداً في جوهره فهو كثير ومتعدد[145]. فلكل فرع من فروع العلم الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية مناهجه الأكثر مناسبة له، والتي قد لا تتناسب مع غيره من الفروع، نظراً لطبيعة الظواهر، واختلاف طبيعة العلاقة بين الذات والموضوع[146]. بل إن مراحل وخطوات العلم تحتاج كل منها إلى مناهج مستقلة ومختلفة ، فالمنهج التاريخي مثلا يسهم بصورة أفضل في صياغة المشكلة البحثية. وهكذا باقي مراحل العملية العلمية[147]. ومن خلال الاستفادة من الأبستمولوجيا، يستطيع الباحث الموازنة

---

143 Senn, op. cit. pp. 4-5.

144 Alan chalmers, op. cit. p. 6-13.

145 Sartori. *Philosophy, Theory, and Science of Politics*. op. cit. pp. 133-134.

146 Biswarup sen. *The Question of Method in Social Science.* (Ill: The University of Illinois, Ph. D. Dissertation, 1990) p. 1.

147 Senn, op. cit. p. 34.

بين المناهج، وتحديد أيها أكثر مناسبة لكل موضوع، ولكل مرحلة بحثية[148]، دون الانغلاق في منهج محدد قد لا يتناسب مع الظاهرة موضع الدراسة، حيث لا يصلح استخدام الاستبيان أو المقابلة في دراسة مجتمع تنتشر فيه قيم الخوف من السلطة والسرية.

وقد تعرضت أطروحة أحدية المنهج للعديد من الانتقادات الحادة وقد كان أكثرها جذرية ما قدمه أحد كبار فلاسفة العلم المعاصرين فيرابند Feyerabend حيث أكد أن العلم لم ولن يحكم بنظام من المبادئ ثابت وصارم وغير متغير ومطلق ودائم، فالتاريخ يقدم دلائل واضحة على أن العلم في الأساس مشروع غير سلطوي، حيث إن مخالفة القواعد الأبستمولوجية الأساسية ليست مجرد حدث عارض، بل إنها كانت عبر التاريخ ضرورة لتقدم العلم. فالأبحاث العلمية الأكثر نجاحًا، لم يتم إنتاجها طبقا لمنهج علمي رشيد وقواعد صارمة. إذ لو طبقت قواعد المنهج العلمي السائد ما تحققت أية ثورة من ثورات العلم الكبرى، ولتجمد العلم وثبت عند نقطة معينة . فثورات كوبرنيكس، ونيوتن، وجاليليو اعتبرت في حينها خارج إطار القواعد المنهجية المتعارف عليها[149]. كذلك المنهجيون Methodologists الذين يعتبرون وعاظ أو قساوسة العلم، على الرغم من أنهم يعظون بضرورة إتباع إجراءات ونماذج وطرق معينة، فإنهم نادراً ما يتبعون تلك القواعد في أبحاثهم"[150]. ويذهب ـ سدني فيربا ـ إلى أنه لا يوجد أحد قام ببحث مثلما تقول الكتب المنهجية، حتى أولئك الذين وضعوا قواعد البحث، لم يستطيعوا تطبيقه في الواقع العملي، وهناك دائما حجتان علميتان هما أن كل شئ يتطلب مزيدا من الوقت، وأن كل شئ يتكلف مزيداً من المال[151].

---

[148] Rickman, op. cit. p. 136.

[149] Grof, op. cit.p. 15.

[150] Alan Prezeworski, "Methods of Cross-National Research, 1970-1983: An Overview" in: Dierkes et al. eds., op. cit. p. 31.

[151] Sidney Verba, "The Cross-National Program in Political and Social Change: A History and some Comments" in: A. Szalai, and Retella, eds., op. cit. p. 169.

٣ – المنهج بين الوصف Description و"الوصفة" Prescription

قامت النظرة التقليدية للمنهج على افتراض مبسط يرى أن المعلومات المتعلقة بالظاهرة الاجتماعية توجد مستقلة عن الباحث الذي تنحصر مهمته في جمع هذه المعلومات، مع العمل على تحييد أي عامل ذاتي قد يؤثر على الموضوع. وفي الأعوام الأخيرة أُخضع هذا الافتراض للمراجعة، وأثيرت قضية أن البحث الاجتماعي إنما هو فعل اجتماعي يشارك فيه أولئك الذين هم موضع الدراسة مع الباحث لتقديم النتيجة النهائية[١٥٢]، فالحقيقة العلمية – كما يرى جونار ميردال – لا توجد في نفسها منتظرة أن يتم تفسيرها بواسطة العلماء، وإنما هي تكوين تم تجريده بواسطة وسائل التعريف من واقع معقد متداخل[١٥٣]، تؤثر فيه وسائل الوصول إلى الحقيقة على الحقيقة ذاتها وعلى إدراكها، كذلك تؤثر السياقات الاجتماعية على الأهداف التي يبتغي العلم الوصول إليها[١٥٤]، ولذا لا يقف المنهج عند حد الوصف Description، بل يتجاوزه ليقدم "وصفة" Prescription من خلال عوامل الترجيح والتركيز على متغيرات دون أخرى، واستخدام ألفاظ معينة من اللغة تدفع في اتجاه معين مفضل لدى القائم على البحث[١٥٥]، لأن العلماء الباحثين لا تسير أعمالهم منسجمة مع الحقيقة وسعيا للوصول إليها، بل إن بحثهم عن النجاح والقوة والثروة قد يسبق كثيراً بحثهم عن الحقيقة، كذلك تلعب السياسة دوراً في تحديد نتائج البحث العلمي، حتى ولو كان دوراً مشروعاً مثل السعي للإصلاح والتغيير. كما تؤثر مصادر التمويل على سياق البحث، هذا بالإضافة إلى قوى التقليد الموجودة داخل المجتمع العلمي، والتي تسعى لجعل الحقل مستقراً ثابتاً، وأحياناً تقوده للوراء بتأثير الوظيفة الجامعية وفعاليتها وربط الأستاذ بالكرسي[١٥٦].

---

[152] Michael Mulkay. *Sociology of Science: A Sociological Pilgrimage.* (Indiana: Indiana University press, 1991) p. 3.

[153] Beardsley, op. cit. p. 46.

[154] Richman, op. cit. p.138.

[155] Longino, op. cit. p. 20.

[156] Senn, op. cit. p. 59, and Mulkay, op. cit. pp. 14-15.

الخلاصة

لعل تحليل هذه المفاهيم الإطارية الأربعة يعد مقدمة ضرورية لتحقيق دراسة أبستمولوجية فعالة لنظريات السياسة المقارنة، إذ أن فهم النظريات وتحليلها يستوجب أولاً تحديد معانيها ودلالاتها، والنسق المعرفي الذي نشأت وتطورت وتحولت في سياقه، وطبيعة مفهوم العلم السائد في هذا النسق، وما شهده من تحول وتطور عبر نماذج معرفية أو ثورات علمية متتالية، وبدون ذلك لا يمكن تحقيق فهم مستقيم لهذه النظريات، لأن أخذ هذه النظريات كمعطيات، والوقوف عند حد منطوقها وصياغتها الأخيرة، وكأنها وجدت بدون موجد ، ونشأت مستقلة عن نسق معرفي أو بيئة علمية، كل ذلك يجعل التحليل معدوم الأساس، ومضللاً إلى حد بعيد، ويجعل الباحث يغرق في مناقشة الفرعيات والجزئيات والهوامش دون التعمق في الأصول والمسلمات والقضايا الكلية.

وتبقى حقيقة ينبغي التأكيد عليها، وهي أن مجال البحث والمراجعة مفتوح ابتداء من أكثر المفاهيم رسوخا واستقرارا إلى أقلها، وذلك لأن هناك ما يشبه الإجماع على أنه لا يوجد إجماع في العلم سواء بين الدارسين والباحثين في حقل معرفي معين، أو بين الباحثين في علوم مختلفة، وينطبق هذا على العلوم الطبيعية، كما ينطبق على العلوم الاجتماعية مع اختلاف في الدرجة، ولذلك حدث انفصال بين علم اجتماع المعرفة و بين علم اجتماع العلم، لأن الأول يركز على الضغوط والمؤثرات القادمة من المجتمع الخارج عن نطاق المجتمع المنتج للمعرفة، بينما علم اجتماع العلم يركز على المؤثرات الداخلية النابعة من المجتمع العلمي ذاته، لأن به قدراً لا يمكن تجاهله من التعدد والتنوع وتداخل الأبعاد العلمية مع غير العلمية[١٥٧]، بصورة تجعل من الخلاف حاله طبيعية، تستلزم الفهم وليس النفي، و تدعو إلى التحليل ومعرفة المؤثرات وتأثيرها، ومدى هذا التأثير وامتداداته. وبذلك يصبح المجال مفتوحا للنقد والتقويم بقصد التصحيح والتصويب، وتحقيق التراكم الذي يؤدي إلى تقريب العلم من الحقيقة.

---

157 Laudan, op. cit. pp.1-13, Mulkay, op. cit. pp. 79-81.

الفصل الثاني

أبستمولوجيا المقارنة في الظاهرة السياسية

إن التحليل الأبستمولوجي لنظريات السياسة المقارنة يستلزم عملية تفكيك متعددة الأبعاد والزوايا والمحكات لبنيتها المعرفية في مجملها، سواء في مفاهيمها الإطارية، أو مستوياتها وإشكالاتها المنهجية، أو مصادرها المعرفية، أو أنساقها وأطرها الكلية بحيث يتم الدوران حول هذه النظريات من مختلف الجوانب، لنصل إلى أقرب تصور من الحقيقة التي تختلف صورتها كلما درنا حولها، وتتعدد مدلولاتها بتعدد زوايا الرؤية، ولا سبيل لجمع شتاتها إلا بتعمد إتباع منهجية تفكيكية ذات محكات متنوعة، ومنطلقات مختلفة، بحيث ندرس الظاهرة في بنيانها اللغوي والاصطلاحي في عالم المفاهيم والدلالات، ثم نغوص في تاريخ تطور الأفكار للرجوع إلى مصادرها، ثم نسعى لتحليل المنظومات المعرفية التي نسجت هذه النظريات على منوالها.

ومن ناحية ثانية تعد المقارنة في حقيقتها منهجية وليست موضوعاً، "ففي العديد من العلوم، كالأنثروبولوجيا وجزء من تقاليد علم الاجتماع لا يشير مصطلح المقارنة إلى حقل معرفي، وإنما إلى منهج للبحث والتحليل"[1]. وطبقاً لرأي دوركايم فإنه لا يوجد هناك علم اجتماع مقارن؛ فالمقارنة ليست فرعاً

---

[1] Holt and Turner, op. cit. p. 5.

من فروع علم الاجتماع، وإنما هي علم الاجتماع ذاته[2] بل إن هناك من ينظر للمقارنة كفلسفة للعلم، وليست منهجية فحسب ومن ثم فإنه لا يمكن أن يستقيم تحليل نظريات المقارنة في علم السياسة أو نظريات السياسة المقارنة دون الإلمام بفلسفة المقارنة وأطرها الإبستمولوجية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، حيث إن الظاهرة السياسية - ومن ثم الحقل المعرفي الذي يدرسها - جزء من كل متشابك متداخل، هو الظاهرة المجتمعية والعلوم التي تدرسها. ولذلك فإن هذا الفصل سيركز - بقدر المستطاع - على تحليل أبستمولوجية المقارنة السياسية خاصة، مع محاولة الاستفادة مما هو متاح من أفكار وإشكالات في العلوم الاجتماعية الأخرى، اتساقا مع حقيقة تكامل وتعاضد العلوم الاجتماعية، واستفادة مما هو مطروح من أفكار حول الدراسات بين الحقول، أو عبر الحقول المعرفية المختلفة . وذلك من خلال مباحث أربعة:-

المبحث الأول: ماهية المقارنة، المفهوم، المبررات، المقاصد

المبحث الثاني: مستويات المقارنة وإشكالاتها المنهجية

المبحث الثالث: الأنساق المعرفية في نظريات السياسة المقارنة.

المبحث الرابع: المصادر المعرفية لنظريات السياسة المقارنة

---

[2] Neil J. Smelser. *Comparative Methods in the Social Science*. (New Jersey: Prentice-Hall, inc. 1976) p. 101

المبحث الأول

ماهية المقارنة: المفهوم - المبررات - المقاصد

إن تحديد ماهية المقارنة لا ينبغي أن يقف عند حد التعريف اللغوي أو الاصطلاحي للمفهوم، بل يجب أن يتجاور ذلك للنظر إلى المقارنة كعملية منهجية معرفية، يستلزم فهمها ودراستها الإحاطة بمختلف جوانبها، بعد تجريدها من كل ما يحيط بها من ملابسات نظرية. أي مقاربتها من زاوية أنطولوجية نركز على الجوهر والماهية، والكينونة الذاتية، ووجودها الجواني، الذي يشكل مضمونها وأبعادها، وذلك قبل تناولها تناولاً أبستمولوجيًا ينظر للمقارنة من زاوية كيفية الوصول إلى معرفة علمية من خلالها، وحدود هذه المعرفة، ومصداقيتها، وكيفية التحقق منها، ودورها في بناء نظريات أو مناهج تعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه، ومن ثم الإصابة في التعامل معه

وفى سبيل تحديد ماهية المقارنة سنتبع الخطوات التالية

١-تحديد دلالة مفهوم المقارنة

٢- مبررات المقارنة وأسس شرعيتها (المشترك الإنساني وخصائص الفطرة).

٣- المقاصد العامة للمقارنة.

أولاً: تحديد دلالة مفهوم المقارنة في دراسة الظواهر السياسية

تختلف تعريفات مفهوم المقارنة وتتنوع، غير أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث جون ستيوارت ميل، الذي عرفها بأنها "دراسة ظواهر متشابهة أو

متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[٣]. وقد مثل هذا التعريف محوراً أو بؤرة تدور حولها مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية، على أساس أنها فحص مستمر للتشابهات والاختلافات، يقوم على افتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة؛ فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما"[٤].

وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءاً أساسياً من البحث العلمي، بل هي بؤرة وجوهر المنهج العلمي – على حد تعبير الكسس دي توكفيل[٥]، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي، تقوم عليه أسس معرفة الإنسان منذ طفولته[٦]، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة، سواء في مقارنة الطبقات والأنماط العائلية والثقافات الفرعية والحقب التاريخية والأقاليم والأجيال وأنماط الحياة[٧]. فالمقارنة هي بديل عن التجربة في العلوم الطبيعية وتؤدي كثيرا من أهدافها[٨].

---

3 Henry Teune. "Comparative Research, Experimental Design, and the Comparative Method", *Comparative Political Studies*. vol. 8, no. 2, July 1975, p. 195.

4 Allan L. Larson. *Comparative Political Analysis*. (Chicago: Nelson-Hall, 1980) pp. 2-3.

5 Gabriel A. Almond G. Bingham Powell, jr., and Robert J. Mundt. *Comparative Politices: A Theoretical Framework*. (New York: Harper Collens Publishers, 1993) p. 3.

6 Stefan Nowak. "Comparative Studies and Social Theory". in: Melvin L. Kohn, ed., *Cross-National Research in Sociology*. (Newbury Park, and London: Sage Publication,1989) p. 34.

7 Guy E. Swanson, "Frameworks for Comparative Research: Structural Anthropology and the Theory of Action" in: Ivan Vallier, ed., *Comparative Methods in Sociology: Essays on Trends and Application*. (Los Angeles: University of Califorina Press, 1971) pp.142-143.

8 Almond, et al. *Comparative Politics. A Theoretical Framework*. op. cit p. 3.

وعندما ارتبط مفهوم المقارنة بالسياسة مكوناً نسبة لغوية من صفة وموصوف، ظلت الصفة واحدة وتعدد الموصوف، فظهرت مفاهيم الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والمنهج المقارن، والتحليل المقارن، وقد دار الحوار حول حدود الخلاف والاتفاق بين هذه المفاهيم، وطبيعة العلاقة بينها، وهل هي مترادفات أم بينها خلاف؟، فهناك من رأى أن المفهومين الأولين يعبران عن حقيقة واحدة، والآخرين كذلك، وأن جميعها يمكن استيعابها ضمن مفهوم السياسة المقارنة على أساس أنه الأكثر انتشارا. ورأى آخرون أنه على الرغم من أن الاستخدام الأكاديمي لم يفرق بين المصطلحين الأول والثاني - على أساس أنهما بمعنى واحد، سواء في مسميات المواد الدراسية التي تدرس في الجامعات الأمريكية، أو في تصنيف المكتبات، والقواعد الببليوجرافية - إلا أن مفهوم الحكومات المقارنة أكثر مناسبة لدراسة الدولة، ومؤسساتها، ووظائفها، وارتباطها بالجماعات الأخرى كالأحزاب وجماعات المصالح، أو ما أطلق عليه Mackezie مفهوم "Statecraft" أي فن إدارة شئون الدولة. بينما يشير مفهوم السياسة المقارنة إلى مجال أوسع يتضمن الحكومات والسياسات الأخرى غير المرتبطة بالدولة Non-state Politics، مثل: المجتمعات القبلية، والمنظمات الخاصة ..إلخ. أما التحليل المقارن والمنهج المقارن، فيشيران إلى موضوع واحد يتعلق بمنهج معين في دراسة الظاهرة السياسية[9].

وبالنظر إلى تطور حقل السياسة المقارنة منذ أواخر القرن الماضي، يمكن القول: إن هذه المفاهيم الأربعة التي أطلقت عليه تعبر عن مراحل متتالية في سياق التحولات المنهجية في الحقل، وليست مجرد مسميات متماثلة أو متناقضة أطلقت على شئ واحد، ومن ثم يمكن الانحياز إلى أحدها وتفضيله، وإذا أضفنا إلى مراحل تطور حقل السياسة المقارنة ما حدث من تطورات في تحديد طبيعة الفاعلين السياسيين - سواء على المستوى الداخلي الوطني، أو على المستوى الدولي - والانتقال من اعتبار الدولة الفاعل الوحيد، أو وحدة التحليل

---

[9] Geoffrey K. Roberts. *What is Comparative Politices*? (London: Macmillan,1972) pp. 7-8.

الأساسية – سواء على مستوى الممارسة السياسية أو التحليل العلمي – إلى اعتبار القوة، أو المصلحة، أو السلطة، أو النظام السياسي، وحدات للتحليل السياسي بالإضافة إلى بروز فاعلين سياسيين غير الدولة، سواء على مستويات أدنى من الدولة، كالمؤسسات أو الجماعات العرقية، أو على مستوى أعلى من الدولة كالمنظمات الدولية، فإن كل ذلك يرجح النظر إلى تلك المفاهيم الأربعة كمراحل مر بها حقل السياسة المقارنة، وكان لكل مرحلة المسمى الذي ارتبط بها.

١- مرحلة الحكومات المقارنة

وهى تلك المرحلة التي عُرفت بالمرحلة التقليدية أو ما قبل السلوكية، والتي استمرت من أواخر القرن الماضي حتى عشرينات هذا القرن. وقد تميزت بالتركيز على الدولة ومؤسساتها ودستورها ونظامها القانوني، على أساس أن علم السياسة هو علم الدولة، وأن الدولة هي الفاعل السياسي الوحيد داخليا وخارجيا، هذا بالإضافة إلى التركيز على نوعية مخصوصة من الدول هي دول غرب أوربا، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وقد حملت معظم المؤلفات في حقل السياسة المقارنة في تلك المرحلة لفظ الحكومة أو الحكومات.

٢- مرحلة السياسة المقارنة

وهى المرحلة التي بدأت مع إعادة تعريف علم السياسة، وانتقاله من علم الدولة إلى علم القوة أو السلطة في مرحلة التحول من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي؛ حيث أصبح حقل السياسة المقارنة لا يقف عند حدود الحكومات، بل يقارن بين الأبنية والعمليات السياسية داخل الدولة وعبر الدول، فبعد أن أصبحت السياسة كما ـ عرفها هارولد لاسويل ١٩٣٦م ـ هي "من؟ يأخذ ماذا؟ متى؟ وكيف؟" أضحى الاهتمام منصبا على تحليل عملية توزيع القيم من قوة وسلطة وثروة ونفوذ.

وبذلك أثير الاهتمام بالسلوك السياسي في عملية التوزيع وإعادة التوزيع، وأصبحت المقارنة تركز على الانتظامات والاختلافات في أنماط السلوك بين

النظـم السياسـية ومكوناتهـا، سـعيا للوصـول إلى قوانـين للتفسـير[10]. ولم تعـد دراسة السياسة المقارنة تقف عند حدود المؤسسات الرسميـة الثـلاث، بالإضافـة إلى علاقة الأحزاب بها، وإنما تجاوزت ذلك لدراسة الثقافة والبيئـة الاجتماعيـة، والتاريخ، والقيادة، والسلوك الفردي، والتعبير عن الـرأي، والتصويـت، والقيـم ومعايـير السـلوك. وأصبحـت المقارنـة تتـم بـين النظـم الكليـة أو الجزئيـة طبقـا لعلاقات الأبنية بالوظائف، ومعايير السلوك والقيم في المجتمعات المختلفة[11].

هناك ما يشبه الإجماع على أن المرحلة التقليدية الـتي سبقت ظهـور الثـورة السلوكية كانت مرحلة غامضة في تاريخ حقـل السياسـة المقارنـة، فالحكومـات المقارنة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن أكثر من دراسة مباشـرة للحكومات الأجنبية بصورة أحدية غير مقارنة[12]. ولكن مع المرحلـة السـلوكية في فترة ما بعد الحرب الثانيـة – حـين ازدادت حاجـة الإدارة الأمريكيـة لمعرفـة الدول الأخرى، خصوصا مع انقسام العالم إلى معسـكرين متواجهـين، وظهـور حركات التحرر من الاستعمار، واكتشاف الإدارة الأمريكية أنه ليس لديها من علماء السياسة المتخصصين في هذه المناطق إلا عدد قليل جداً، وفي نفس الوقت وجـد علمـاء السياسـة فرصتهـم في إثبـات وجودهـم، وتوسـيع دائـرة حقلهـم العلمي[13]. ومن خلال تفـاعل تلـك التطـورات السياسـية الواقعيـة والأكاديمية المتمثلة في الثورة السلوكية على مستوى العلوم الاجتماعيـة، والنتـائج السياسـية التي أفرزتها الحرب الثانية – تحولت السياسة المقارنة إلى حقل يركز على مقارنة الظاهرة السياسية في مجملها، لا الحكومات والمؤسسـات الرسميـة فحسـب، فقـد انصب الاهتمام على دراسة التغيير السياسي، طرقـه ووسـائله والعوامـل المؤثـرة

---

10 Richard L. Merritt. *Systematic Approaches to Comparative Politics.* (Chicago: Rand McNally and Company, 1971), p. 3.

11 Jean Blondel. Comparing Political Systems. (New York: Praeger Publishers, 1972), pp. 10-13, 15.

12 Holt, and Turner, op. cit. p. 5.

13 Harold D. Lasswell. "The Future of the Comparative Method" *Comparative Politics.* vol.1, no. 1, October 1968. p. 3.

فيه، ودور الظروف الاجتماعية والتوجهات الفكرية في إحداث التغيير في السلوك. كذلك انصرف الاهتمام إلى بيئة النظام السياسي، سواء الداخلية أو الخارجية، وخصوصاً تأثير عامل التقليد والمحاكاة في انتقال المؤسسات والأفكار والدساتير والأحزاب من أوروبا والولايات المتحدة إلى العالم، وكذلك انتشار فكرة الحزب الواحد في كثير من دول العالم الثالث تأثراً بالاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية[١٤].

٣- مرحلة المنهج المقارن أو التحليل المقارن

في إطار تناول مفهوم العلم – في الفصل السابق – اتضح أن هناك منهجين لتعريف العلم: أحدهما يرى العلم كبناء معرفي حول موضوع معين، والآخر يرى العلم بمنهجه وليس بمحتواه.

ومع نضوج الثورة السلوكية في علم السياسة، تم النظر إلى حقل السياسة المقارنة على أنه حقل يعرف بمنهجه وليس بموضوعه ومحتواه؛ لأنه لو عرف بموضوعه فسيكون من الصعب الفصل بينه وبين النظرية السياسية والاجتماع السياسي والتحليل السياسي[١٥].

وبذلك أصبحت السياسة المقارنة الفرع الوحيد في العلوم السياسية الذي يحمل عنوانا منهجيا، وليس كمًّا معرفيا، أو نطاقا جغرافيا، ويبحث دائما عن إجابة للسؤالين كيف؟ ولماذا؟ وليس عن ماذا؟[١٦] وعند هذه المرحلة اختلف الباحثون في السياسة المقارنة حول طبيعة المنهج المقارن ومدى علميته، وهل هو واحد من المناهج العلمية أم أنه المنهج العلمي؟ وهل تعد المقارنة بديلا مناسبا للتجربة في العلوم الطبيعية؟ وهل يمكن استخدامه في جميع فروع العلوم

---

14 Blondel. *Comparing Political Systems*. op. cit. pp. 9-10.

15 Lawrence C. Mayer. *Comparative Political Inquiry: A Methodological Survey*. (Ill: The Dorsey Press, 1972) pp. 3-4, Holt. and Turner, op. cit. p. xiv, and Gegory S. Mahler. *Comparative Politics: An Institutional and Cross-National Approach*. (New Jersy: Prentice-Hall, 1992) p. 2.

16 Arend Lijphart. "Comparative Politics and the Comparative Method", *The American Political Science Review*, Vol. 65, no. 3, October 1971, p. 682.

السياسية؟ وهل النظم على اختلافها قابلة لأن تخضع للمنهج المقارن؟ وما هي الحدود الزمانية والجغرافية والثقافية للمقارنة؟ وما هو المقصود بمفاهيم التشابه والاختلاف والخصوصية والعمومية؟[١٧] وقد تعددت إجابات هذه الأسئلة واختلفت، فنجد "الموند" يساوي بين المنهج المقارن والمنهج العلمي[١٨]، كذلك فعل "لاسويل" حين اعتبر أن المنهج المقارن قد انتهى إلى الأبد؛ لأن الاقتراب العلمي لا يستطيع أن يتجنب المقارنة طالما أنه يدعي العلمية، حيث إن الوصول إلى التعميمات لا يمكن أن يتم بدون مقارنة[١٩]. ويرى "سارتوري" أنه على الرغم من أن المنهج العلمي في مضمونه منهج مقارن بصورة ضمنية، إلا أن المقارنة غير الواعية لا تجعل الباحث مقارنا، وذلك في إطار تفرقته بين المقارنة الواعية والمقارنة غير الواعية، وقصر المنهج المقارن على الأولى دون الثانية[٢٠]. ويرى "lijphart" أن المنهج المقارن ليس هو المنهج العلمي، وإنما هو واحد من المناهج العلمية التي تدرس الظاهرة السياسية، والتي هي – في رأيه: المنهج التجريبي، والمنهج الإحصائي ، والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، حيث إنها جميعها تكتشف وتؤسس مقولات وافتراضات أمبريقية عامة، وتقوم على إمكانية التحكم في متغيرات الظاهرة[٢١]. وعلى العكس من المناهج الثلاثة الأخرى، يستطيع المنهج التجريبي تحييد المتغيرات التي يريد تثبيتها، والتحكم فيها، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في دراسة الظاهرة السياسية[٢٢]، لذلك حدد

17 Eckstein, op. cit p. 3.

18 Gabriel A. Almond, and G. Bingham Powel. Jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach.* (Toronto: Little Brown and Company, 1978) pp. 787.

19 Lasswell, op. cit., p. 3.

20 Giovanni Sartori, "Comparing, and Miscomparing", *Journal of Theoretical Politics*, vol. 3, no. 3, 1991. pp. 243-244.

21 Lijphart. *Comparative Politics and the Comparative Method.* op. cit. p. 682, and Arend Lijphart, "The Comparable-Case Strategy", in: Cantori, and Ziegler, eds., op. cit. p. 54.

22 Ibid, p. 55.

lijphart أربعة طرق لتقليل أو تضييق مشكلة المتغيرات الكثيرة في الظاهرة السياسية التي يصعب تثبيتها أو التحكم فيها، وهذه الطرق هي[٢٣]:-

١- زيادة عدد الحالات موضع المقارنة - بقدر الإمكان - من خلال توسيع التحليل تاريخيا وجغرافيا.

٢- تضييق نطاق البحث وبؤرة تركيزه من خلال دمج المتغيرات والفئات موضع البحث.

٣ - تركيز التحليل على الحالات القابلة للمقارنة، مثل: الحالات التي تتشابه في كثير من خصائصها المهمة، ولكن تختلف في المتغيرات و الخصائص موضع البحث.

٤ - تركيز التحليل على المتغيرات المفتاحية أو الجوهرية في الظاهرة.

وقد قوبلت هذه المحاولة - لنقل مفهوم العلمية بالمعنى التجريبي المطبق في العلوم الطبيعية إلى حقل السياسة المقارنة - بانتقادات عديدة، ركز أهمها على أن المنهج يجب النظر إليه بمنطقه وليس بنتائجه، وأن المفاهيم التي قدمها lijphart مثل "يكشف" و "يؤسس" و "افتراضات أمبريقية" مفاهيم غامضة[٢٤]. وقد أقر lijphart نفسه بهذا الغموض في المفاهيم، ومن ثم اعتبر أن وظيفة المنهج المقارن هي اختبار الفروض الأمبريقية، وتوضيح صدقها من كذبها، وليس الكشف عنها وتأسيسها[٢٥]. وقد قام lijphart بمقارنة بين المناهج الثلاثة موضحا موقع المنهج المقارن من كل من المنهجين الآخرين: دراسة الحالة، والإحصائي. وفي تناوله للفرق بين المنهج المقارن ودراسة الحالة اعتبر أن التركيز على عدد الحالات التي يتم تحليلها أمر غير مرض في كليته؛ لأن الحالة الواحدة

---

23 Ibid, p. 55.

24 Theodor W. Meckstroth. "Most Different Systems and Most Similar Systems: A Study in the Logic of Comparative Inquiry". *Comparative Political Studies* vol. 8, no. 2, July 1975, p. 132.

25 Lijphart. *The Comparable-Case Strategy*. op. cit. p. 55.

التي يتم بحثها في منهج دراسة الحالة ينظر إليها دائما بصورة ضمنية في الإطار النظري لعدد واسع من الحالات؛ فالحالة هنا سواء أكانت افتراضًا، أو مشكلة، أو نظرية، تنتمي إلى صنف أكبر وأوسع من الحالات. ودراسة الحالة يمكن أن ينظر إليها على أنها مقارنة، إذا كان التحليل يتم من خلال منظور مقارن. وخلص إلى أن المنطق الكامن وراء المنهجين كليهما متشابه، والخلافات بينهما قليلة – نسبيا – إذا ما قورنت بما هو موجود بين المنهج المقارن والمنهج الإحصائي، خصوصا فيما يتعلق بعدد الحالات موضع التحليل، فإذا كان المنهج المقارن يتماثل مع الإحصائي في كل الوجوه ماعدا وجها واحداً هو عدد الحالات التي يتم التعامل معها، حيث يركز الإحصائي على عدد من الحالات أكبر بكثير من تلك التي يتناولها المنهج المقارن، إلا أنه عادة ما تتم المفاضلة بين هذين المنهجين على مستوى دراسات النظم، وإذا كان المنهج الإحصائي قد لاقى اهتماما واسعا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم تطوير العديد من المفاهيم والمتغيرات لتتناسب مع هذا التحليل، سواء ذلك الاقتراب الذي تأسس على نظرية "بارسونز"، والذي أطلق عليه "الموند" الاقتراب الوظيفي، أو التحليل الكمي القائم على الكتب السنوية ودراسة الانتخابات في الدول الديمقراطية. وفي كل هذه الحالات فإن استخدام المنهج الإحصائي يتم بعد فهم كلا المنهجين المقارن والإحصائي[٢٦]. على أن استخدام المنهج الإحصائي على المستوى الكلي في حقل السياسة المقارنة لا يقود إلى تعميمات أمبريقية صالحة ومنضبطة ومحكمة، حيث إن منطق المنهج الإحصائي يحتاج إلى أن يأخذ باقي الحالات في العالم في اعتباره، من أجل زيادة الضبط والتحكم. ومن ثم فإنه طالما أن العالم أكبر مما يمكن أن يتم تناوله جميعا، فإن عينة ممثلة يجب أن تؤخذ منه، وهذه مسألة صعبة في النظم السياسية، بحكم عشرات الآلاف من النظم الوطنية والفرعية والمحلية والعالمية، وبحكم أن ما يعرف عن جميع هذه النظم لم يزل قليلا، وأخذ عينة ممثلة يستلزم معرفة جميع الحالات معرفة جيدة قبل اختيار

---

26 Ibid, pp. 56-60.

العينة، ولذلك – ومن منطلق برجماتي منحاز إلى الدولة كفاعل أساس في الظاهرة السياسية – فإن الدراسات القائمة على المنهج الإحصائي في السياسة المقارنة تتجه لأن تكون محدودة بالنظم السياسية على مستوى الدول فحسب[٢٧]. وعلى النقيض من ذلك، فإن المنهج المقارن يحتاج إلى اختيار دقيق للحالات التي تتناسب مع مشكلة البحث، وهذا يقود بدوره إلى التركيز على النظم الفرعية داخل الدول على اعتبار أنها توفر وضعاً مثالياً للمقارنة المنضبطة[٢٨]. ويخلص lijphart إلى القول " أردت أن أركز على مصادر قوة المنهج المقارن في مواجهة المنهج الإحصائي، ولكنني لن أستطيع أن أخلص إلى تفضيل أحدهما على الآخر؛ وذلك لأن هذا التفضيل تفرضه طبيعة المشكلة البحثية"[٢٩].

وقد أثيرت العديد من الإشكالات المنهجية المتعلقة بحقل المقارنة في الظاهرة السياسية، وبالتحديد المنهجية المقارنة في ذاتها، وطرحت إستراتيجيات محددة لتجاوز تلك الإشكالات والتقليل من آثارها. وفى السياق التالي سنتناول كلا من الإشكالات والاستراتيجيات المواجهة لها.

١ – الإشكالات المنهجية للمقارنة[٣٠]

يمكن تحديد أهم الإشكالات في الآتي:-

أ – الخلط بين المقارنة الضمنية والمقارنة الظاهرة، أو بين المقارنة الواعية وغير الواعية؛ لأن جميع الدراسات في العلوم الاجتماعية تحتوي على درجة ما من المقارنة، ولكن ذلك – وكما يرى سارتوري – لا يدخلها ضمن الدراسات المقارنة، طالما أنها لم تتبن المنهج المقارن كما هو متعارف عليه، حيث إن كثيرا

---

27 Ibid. p. 61.

28 Ibid. p. 62, and Smelser. *Comparative Method in the Social Science*. op. cit. pp. 114-115.

29 Lijphart. *The Comparable-Case Strategy*. op. cit. p. 67.

٣٠ سوف يتم تناول اشكالات المقارنة عبر الدولية أو عبر الثقافية فى البحث التالى ولكن هذا لا يفتئت على أهمية تناول اشكالات المقارنة بصفة مجردة عامة فى هذا السياق دون مظنة تكرار أو اجترار.

من الدراسات التي تمت في حقل السياسة المقارنة ليست سوى درجة ما من دراسات الحالة لعدد من الوحدات، سواء أكانت دولا أو نظما سياسية فرعية في دول[31].

ب – التحيز والانغلاق في إطار ثقافي معين، دونما إدراك لطبيعة التنوع والتعدد والاختلاف التي تتصف بها الظاهرة البشرية، والتي تجعل لنفس الظاهرة معان مختلفة، بل متناقضة عندما يختلف مكانها ومجتمعها وزمانها؛ فمثلا تصويت عضو ضد حزبه يختلف في بريطانيا عنه في أمريكا، وكذلك قد تتحكم المعايير القيمية للباحث وثقافته والمصالح التي يعبر عنها أو ينحاز إليها في توصيف الظواهر، فليس هناك معيار يحدد: متى يصبح الحاكم القوي دكتاتورًا؟ ومتى يصبح الفعل العنيف دفاعا عن الحرية وثورة؟ ومتى يصبح إرهابا وإجراما؟ ومتى تكون حركة التحرر الوطني حركة ثورية ومتى تكون عصابة إرهابية؟ كل ذلك خاضع لمعايير قيمية يصعب فصلها أو عزلها عن التحليل ، خصوصا لأن البحث المقارن يتناول دولا ومجتمعات وثقافات متعددة، والباحث ينتمي لواحدة فقط منها، بل إن لغته وألفاظه التي يستخدمها في وصف الظواهر لا يمكن الجزم بأنها خالية من التحيز وموضوعية[32].

ج – إشكالات تتعلق بتنميط وتصنيف النظم السياسية، سواء عن طريق إساءة التصنيف، وإيجاد فئات زائفة لا تعبر عن اختلاف حقيقي، أو إساءة تقدير درجة الاختلاف بين الأصناف أو الإكثار من الأنماط، بدرجة تجعل الفارق بينها غير ملحوظ، أو مد المفاهيم وتوسيعها لدرجة تفقدها التحديد[33].

د – إشكالية تحديد الوحدات القابلة للمقارنة، وهي المعضلة الأساسية في حقل السياسة المقارنة، فتعريف المقارنة يقوم على افتراض وجود تشابهات واختلافات بين الوحدات موضع المقارنة، بحيث لا تكون متطابقة تمامًا ولا

---

31 Sartori. *Comparing and Miscomparing*. op. cit. pp. 243-244 and Swanson, op. cit. p. 141.

32 Rod Hague,and Martin Harrop. *Comparative Government and Politics: An Introduction.* (London: Macmillan Education, 1987) pp. 19-20.

33 Sartori. *Comparing and Miscomparing*. op. cit. pp. 247-249.

تكون متناقضة تمامًا، بل لابد من توفر قدر كاف من التشابهات والاختلافات، مع التأكيد على مفهوم كـاف Sufficiently[٣٤]. وهنـا يثـور التسـاؤل المتكـرر دائما: ما هي الوحدات القابلة للمقارنة طبقا لهـذا التعريـف؟ وعلـى أي أسـاس وبأي المعايير تكون الوحدات قابلة للمقارنـة؟ وفي سـياق الإجابـة علـى هذيـن السؤالين عادة ما يضرب مثال بالتفاح والبرتقال، أو بالأحجار والقرود، حيـث لا يمكن مقارنة أي من الزوجين السابقين، بـل يقـارن بـين وحـدات مـن نفـس النوع، ولكن كيف تم التوصل إلى أنهما غير قابلين للمقارنة؟ إن ذلـك يسـتلزم إجراء عملية مقارنة. وهنا يؤكد كل من "سارتوري" "وجالتونج" أن كل شيء قابل للمقارنة مع أي شيء، طبقًا لمعيار معـين ومـن زاويـة رؤيـة محـددة، فمثـلا يمكن مقارنة التفاح والجمل من حيث الوزن أو الحجم. ولكن هنا يثور تسـاؤل آخر هو: هل المقارنة في هذه الحالة مفيدة أم لا؟ وهل توصـل إلى نتيجـة علميـة تحقق الهدف من المقارنـة أم لا؟[٣٥] وعنـد ذلـك نعـود إلى تقويـم مـدى القابليـة للمقارنة في ضوء أهـداف المقارنـة ومقاصدهـا والمعايـير الـتي تحكمهـا، فـالمنهج المقارن من أهدافه الوصـول إلى تعميمـات نظريـة صالحـة للتطبيـق علـى نطـاق واسع، ومن ثـم فلابـد أن تكـون الحـالات موضـع المقارنـة متصفـة بالصلاحيـة والفعالية والدقة، ولا تكـون متبـاعدة في الزمـان أو المكـان أو السـياق حتـى لا تـترك فرصـة للتشـويه وعـدم الضبـط[٣٦]. وهنـا تثـور صعوبـة أخـرى حيـث إن الحالات القابلة للمقارنة بصورة قويـة وفعالـة نـادرة جـدًا، وقـد يـؤدي السـعي للوصول إليها وتفضيلها إلى تحكم في أهداف البحث ومعاييره بصورة تؤدي إلى

---

34 Sartori. *Concept Misformation in Comparative Politics*. op. cit. p. 1035, and Lijphart. *The Comparable-Case Strategy in Comparative Research.* op. cit. p. 66.

35 Sartori. *Comparing and Miscomparing*. op. cit. p. 245, and Larson, op. cit. pp. 2-3.

36 Ibid, p. 3, and Morris Zelditch, Jr., "Intelligible Comparison" in: Vallier, ed., op. cit. p. 305.

تشويه النتائج[٣٧]. كذلك فإن توسيع نطاق البحث، واختيار وحدات من نظم مختلفة، بينها كثير من التعارض، يؤدي إلى نتائج مخيبة للآمال، حيث إن قابليتها للمقارنة ضعيفة، مثل دراسة Blondel التي أجراها على قادة العالم، والتي لم تصل إلى نتائج تفسيرية ذات دلالة، لأنه أغفل حقيقة أن أي نظام أساسي لا يتحرك في فراغ؛ حيث إن لكل نظام تاريخا قد يختلف عن الأنظمة الأخرى، ومن ثم فإن توسيع نطاق وحدات المقارنة قد يؤدي إلى تجاهل التاريخ والثقافة والبيئة وتحييدها، وفي نقده لنظرية "موريس دوفرجيه" عن الأحزاب السياسية أكد "Georges Lavau" أن ما ينقص دراسة دوفرجيه ليس تحليل أسس ومبادئ الأحزاب وتكوينها الاجتماعي، وإنما دراسة أنماط المجتمعات التي تتحرك داخلها الأحزاب، والظروف الاقتصادية والتاريخية التي تفاعلت فيها، وتكونت من خلالها[٣٨].

وفي سبيل تجاوز إشكالية القابلية للمقارنة طرحت عدة استراتيجيات يتم من خلالها – وبناء عليها – تحديد الوحدات القابلة للمقارنة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق هدف المقارنة في الوصول إلى تعميمات أو قوانين عامة بعد استقراء حالات متعددة. ومن هذه الاستراتيجيات ما طرحه الموند وأطلق عليه "الاقتراب الإقليمي" Regional approach، الذي يقوم على إجراء المقارنة بين وحدات في منطقة واحدة، أو ما عرف بعد ذلك بـ "دراسة المناطق". وقد تم نقد هذا الاقتراب من قبل "دانكوارت روستو"، و"هاري إيكشتين"، ثم قدم بعد ذلك Henry Teune and Adam Przeworski استراتيجيتين أو نموذجين للبحث المقارن هما[٣٩]:-

---

37 Holt and Turner, op. cit. p. 13, and Lijphart, *The Comparable-Case Strategy.* op. cit. p. 66.

38 Mattei Dogan, and Dominique Pelassy. *How to Compare Nations: Strategies in Comprative Politics.* (New Jersy: Chatham House Publishers, inc, Second Edition, 1990) pp. 116-117.

39 Adam Przeworski, and Henry Teune. *The Logic of Comparative Social Inquiry.* (New York: Wiley Interscience, 1970) pp. 31-46.

١- نموذج النظم الأكثر تشابها

يقوم هذا النموذج على منهجية "جون ستيوارت ميل" في المقارنة، ويركز على اختيار النظم الأكثر تشابها لتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة، وبذلك يقلل إلى حد بعيد المتغيرات موضع البحث، وهي المتغيرات التي تختلف فيها النظم، ويعتبرها - هذا النموذج - متغيرات تفسيرية تمكن من تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية[40].

ويعتبر هذا النموذج هو الأكثر استخداما في البحث المقارن في العلوم السياسية المعاصرة، حيث إن اشتراك النظم في كثير من المتغيرات يقلل المتغيرات الخاضعة للبحث، مما يعطي قدرة على الضبط والتحكم[41].

٢- نموذج النظم الأكثر اختلافا أو تعارضا

يقوم هذا النموذج على اختيار وحدات ومواقف تمثل أقصى درجة تعارض، خصوصا في السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى النظم الكلية، وغالبا ما يكون مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والفاعلين و الجماعات أو المجتمعات المحلية أو الطبقات الاجتماعية[42]. ولا يهتم هذا النموذج بمستوى المقارنة؛ فقد يقارن بين مستويات مختلفة، كذلك فإنه يدخل في التحليل الإحصائي، كما يندرج في التحليل المقارن؛ وذلك لأنه يركز على السلوك الفردي أو الجماعي، ولا يهتم كثيرا بعدد الفاعلين[43].

والفصل بين النموذجين السابقين ليس فصلا مطلقا، فعادة ما يتم التأليف بينهما، وإن كان استخدام أحدهما كنموذج لتحديد وحدات المقارنة وإجرائها يؤثر على اختيار أدوات وتكنيكات معينة للبحث، ومن ثم يؤدي إلى اختلاف

---

40 Mekstroth. op. cit. p. 133, and Dogan and Pelassy, op. cit. p. 133.

41 Prezworski, and Teune. op, cit. p. 32, and Sartori. *Comparing, and Miscomparing.* op. cit. p. 250.

42 Ibid, p. 250, and Dogan, Pelassy, op. cit. p. 144, and Mekstroth, op. cit, p. 136.

43 Lijphart. *The Comparable-Case Strategy in Comparative Research.* op. cit. p. 59.

النتائج[٤٤]. فاختيار نموذج الدول الأكثر تشابها قد يجعل أدوات التحليل الكمية أكثر إفادة، وفي الوقت نفسه لا يحتاج إلى تجريد المفاهيم المستخدمة، بينما يصبح التجريد ضرورة عندما يكون نموذج النظم الأكثر اختلافا هو المستخدم. فمثلا مقارنة السلوك التصويتي عند الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال لا يحتاج إلى تجريد، فاستخدام مفاهيم مثل "السلوك الانعزالي" و "اتجاهات الاحتجاج" يعد أمراً كافيا خلاف ما إذا تمت المقارنة بين فرنسا والصين[٤٥].

وأخيرًا طرح Dogan , and Pelassy نموذج أو إستراتيجية المقارنة الثنائية Binary Comparison، أي مقارنة دولتين فقط يتم اختيارهما بدقة طبقا للموضوع وملاءمته، وهذا النموذج على الرغم من أنه الأكثر واقعية إلا أنه ليس سهلا؛ لأن هناك نوعين من المقارنة الثنائية هما: المقارنة الضمنية التي يقوم بها الباحث عادة عندما يدرس أية دولة أجنبية، فيقارن بصورة تلقائية مع دولته؛ لأنه - قطعًا - سوف يفهم دولته بصورة أفضل عندما يدرس دولا أجنبية، والنوع الثاني هو المقارنة الظاهرة، وهي عادة ما تستخدم المنهج التاريخي، كاقتراب لتحديد الأسباب التي أعطت لكل دولة وحدتها وتميزها ، أو اختلافها عن الدول الأخرى. وقد أجريت العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج خصوصا عن فرنسا وبريطانيا[٤٦]. وهذا النوع من المقارنة يثير إشكالية أخرى تتعلق بمستوى التعميمات الناتجة عنه، إذ من المؤكد أنها تعميمات جزئية لا تحقق هدف المقارنة المتمثل في الوصول إلى تعميمات عالمية وصالحة، وهنا يرى lijphart أن التعميم الجزئي مفيد كخطوة أولى تتبعها خطوات أخرى، بل إنه قد يكون هو التعميم الكلي أو العام إذا ما تمت الدراسة في ثقافة واحدة، وقصد بها الوصول إلى تعميم داخل هذا النسق الثقافي مثل دراسة أية ظاهرة سياسية في كل من بريطانيا وأيرلندا. أي داخل الثقافة الأنجلوسكسونية[٤٧].

---

44 Dogan and Pelassy, op. cit. p. 132.

45 Ibid, p. 112.

46 Ibid, pp. 126-130.

47 Lijphart. *The Comparable-Case Strategy in Comparative Research*. op. cit. p. 66.

ثانيًا: مبررات المقارنة وأسس شرعيتها (المشترك الإنساني وخصائص الفطرة)

إذا كان مفهوم المقارنة يركز على دراسة التشابه والاختلاف في الظاهرة السياسية، فإن وراء هذا المفهوم يكمن افتراض أولي مفاده أن هناك مستوى معينا من الوحدة والعموم في الظاهرة الإنسانية تبرز بعده التشابهات والاختلافات. ذلك أن المجتمعات البشرية - على تعددها وتنوعها - يتوحد جوهرها وتختلف أعراضها وأشكال ظهور هذا الجوهر، فتتعدد الأشكال وتتنوع الثقافات والعقائد والنظم والمعايير وأنماط السلوك، ولكن عند مستوى تجريدي معين يمكن الوصول إلى مجموعة من الحقائق الأولية المتعلقة بالاجتماع الإنساني بصفة عامة والظاهرة السياسية فيه بصفة خاصة. هذه الحقائق هي التي تعطى شرعية إجراء المقارنة والخروج بنتائج عامة ومعبرة عن الواقع، إذا لو لم تتوفر هذه الحقائق الأولية، وكان كل مجتمع بشري متفرداً في ذاته ومختلفا جذريا عن غيره، لما كان هناك أي مبرر علمي أو منطقي للقيام بدراسة مقارنة بين الأمم والشعوب، للخروج بنتائج تتعلق بقضايا تنظيم المجتمع الإنساني وترقيته وتطويره وحل إشكالاته وإدارته على أحسن صورة ممكنة. هذه الحقائق الأولية أو المسلمات التي تمثل مبررا ومصدرا لشرعية المقارنة ونتاجا للمشترك الإنساني الذي يحدده مصدر الوجود الواحد، وطبيعة التكوين الواحدة، والقوانين أو السنن الاجتماعية المشتركة، يمكن إيجازها في التالي:

١ - إن المجتمعات البشرية مختلفة متنوعة، وهذا الاختلاف والتنوع هو العنصر المحرك لتكوين الهوية، وإدراك الخصائص الذاتية للنظم والشعوب. فلو تصورنا وجود أمة منعزلة انعزالا كاملا وراء سور عظيم لعدة قرون، فلن يدرك أبناؤها خصائص أمتهم أو أنهم يمثلون أمة واحدة، بل سيفتقدون المرجعية، ومن ثم لن تكون لديهم نقطة يقيسون عليها مدركاتهم؛ فمعرفة الذات تستوجب وجود الغير[٤٨].

---

[48] Dogan and Pelassy. op. cit. p. 5.

٢- إن لكل أمة أو شعب نمطا معينا للحياة Form of Life يختلف من مجتمع لآخر، يعرفه Peter Winch بأنه نمط العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السائدة في كل مجتمع على حدة، بحيث يكون لكل مجتمع أو أمة أو شعب معاييره الخاصة التي يحكم بها على الأشياء. ولا يوجد نمط حياة معين يعطي لنفسه صفة النمط القياسي أو المعيار، إذ إنها جميعا على الدرجة نفسها من شرعية الوجود[٤٩]. وهذا التنوع يرتب النتائج التالية:-

أ – إن مفهوم أنماط الحياة كما قدمه Peter Winch لا يقبل تقسيم التجربة البشرية إلى موضوعي وذاتي، لأن الموضوعي في علم الاجتماع قد يكون ذاتيا في علم الطبيعة، ولأن الموضوعي في نمط معين للحياة قد يكون ذاتيا في نمط آخر. فهذه التفرقة ليست – في المحصلة النهائية – سوى تفرقة لغوية غير ذات دلالة حقيقية[٥٠].

ب – اختلاف معايير تقويم التجارب البشرية، ففي نقده لدراسة "إيفانز بريتشارد" عن قبائل "الأزاندي" رأى Winch أنه لابد أولا من تحديد ماذا يقصد بريتشارد بمفهوم الرشادة؟ والرشادة بالنسبة لمن، وفي سياق من؟ فما يبدو رشيدا لبعض الناس قد يكون غير رشيد لغيرهم، ومن ثم لن يكون ذا دلاله وصف الشيء بأنه رشيد أو غير رشيد، إلا إذا ألحقنا بالمفهوم لفظ "بالنسبة لنا" أو "في عرفنا"؛ لأن المفهوم سيختلف من مجتمع لآخر[٥١].

ج – إن فهم الآخر لا ينفصل عن الموقع الذي يرى من يقوم بالفهم أنه يحتله، ذلك لأنه ليست هناك عملية مقارنة مع الآخر، أو فهم له تقوم قياسا على نقطة الصفر، بل إن تلك العملية برمتها تتحدد بطبيعة تصور الدارس لموقع مجتمعه في العالم وبين المجتمعات الأخرى، فالدارس الأوربي الذي يرى مجتمعه أرقى المجتمعات لن يكون فهمه للآخر صادراً من فراغ، أو محايداً، وإنما محددا بهذا الفهم[٥٢].

---

49 Brandon. op. cit. pp. 232-233.

50 Peter Winch. *Ethics and Action.* (London: Routledge and Kegan Paul,1972), p. 30.

51 Ibid, p. 30.

52 Ibid, p. 2.

د – إن مقارنة وفهم أنماط الحياة المختلفة ينبغي ألا يقوم على محاولة حصر واستيعاب المجتمع الآخر في إطار طريقة حياة المجتمع الذي ينتمي إليه الدارس، وإنما لابد من السعي إلى توسيع تجربة الأخير بالاستفادة من الأول[٥٣].

٣ – إن أنماط الحياة المختلفة تتكون من عنصرين أساسيين هما: "الطبيعي" أي: الفطري، و "الاتفاقي" أي: العرف أو العادة، والطبيعي أو الفطري هو ما لا يتغير من مكان لآخر، والاتفاق أو العرف والعادة هو ما يتغير من مكان لآخر، ولذلك فالقيم والمعايير والمؤسسات الاتفاقية أي العرفية لا يمكن تقويمها إلا طبقا لمعاييرها طالما أنها مسألة اتفاقية، حيث لا ينبغي أن يقوّم نمط مجتمعي بمعايير نابعة من عرف واتفاق نمط مجتمعي آخر[٥٤].

٤ – لا توجد جماعة بشرية دون أن يكون لها فلسفتها الخاصة وقواعدها ومعاييرها[٥٥]، ولذلك لا تستطيع أن تعيش غير مكترثة بما يحيط بها من جماعات تختلف عنها في القيم والتقاليد؛ لأنها قد تعتقد أن تلك الجماعات المغايرة تمثل تهديداً لمجتمعها، أو تعتقد أن قيمها مقدسة أو صحيحة صحة مطلقة أو عالمية. ومن ثم فإن وجود ما يناقضها أو يختلف عنها يمثل تعديا على قدسيتها، أو انتقاصًا من عالميتها، ولذلك فإما أن تواجه هذا الموقف بالتسامح، وتأخذه في إطار التشابهات والاختلافات، أو تنظر إليه من زاوية سوء الفهم والعداء، ولذلك قد تكون المقارنة وسيلة لإدراك شرعية الاختلاف وطبيعته ودوره[٥٦].

٥ – إن المجتمعات البشرية جميعها تجري على سنن وقوانين وانتظامات عامة قابلة للفهم والتحديد، بل إن العلم والافتراض الميتافيزيقي الذي يقوم عليه ينشد الوصول إلى تلك الانتظامات الثابتة، ووصفها، واستخدامها في الشرح

---

53 Ibid, pp. 33-38.

54 Ibid, pp. 50-63, and Brandon, op. cit. pp. 220-221.

55 F. S. C. Northrop. "The Raison d' Etre of the Inquiry" in: F. S. C Northrop, and Helen H. Livingston, eds. *Cross-Cultural Understanding: Epistemology in Anthropology*. (New york: Harper & Row Publishers, 1964) p. 3, and Campell, op. cit. p. 30.

56 Smesler. *Comparative Methods in the Social Scince*. op. cit. pp. 1-2.

والتفسير والتنبؤ[٥٧]. فعلى سبيل المثال لاحظ Lionel Tiger أن الذكور ينزعون إلى السيطرة سياسيا في جميع الثقافات البشرية، وخلص John Dearden إلى أن هناك فجوة بين الجنسين gender gap، كذلك خلص آخرون إلى أن الهيراركية السياسية والصراع السياسي والانتماء للجماعة والسلوك التنظيمي - جميعها - أمور بشرية عامة[٥٨].

٦ - إن مختلف المجتمعات البشرية لا تقوم ولا تنتظم إلا بوجود حاكم ومحكوم، بغض النظر عن الشكل والغاية من الحكم. وعلى الرغم من دعوة علماء اجتماع القرن التاسع عشر الفوضويين إلى إنشاء مجتمع بدون سلطة، إلا أن ذلك لم يثبت وجوده تاريخيا[٥٩]، بل العكس هو الاطراد التاريخي؛ فوجود حاكم ومحكوم أمر ثابت في كل المجتمعات، ومن هذه القاعدة يمكن استخلاص التالي:

أ - إن الوظائف العامة للحكومات تتمحور حول تحقيق تنظيم المجتمع، بما يحقق الاستقرار والحماية من التهديدات الداخلية والخارجية، وتوفير الموارد اللازمة لتسيير أمور المجتمع. ولكن ليس هناك اتفاق حول الكيفية والوسائل التي يتحقق بها ذلك[٦٠].

ب - إن من يحكم لابد له من مصدر شرعية يبرر به حكمه، ويجعله مقبولاً، وهنا تختلف المصادر، فقد تكون من قوة فوق الطبيعة، وقد تكون بالرضا أو القهر...إلخ[٦١].

---

57 Graham. op. cit. p. 237.

58 Steven A. Peterson, and Albert Somit. "Biology and Politics: Ethology, Sociology and Evolution" in: Samuel Long. Political Behavior Annual. (Boulder, and London: Westview Press, 1986) p. 8.

59 David T. Cattel, and Richard Sisson. *Comparative Polittics: Institution, Behavior, and Development.* (California: Mayfield Publishing Company, 1978) p. 3.

60 Ibid, pp. 4-5.

61 Ibid, pp. 3-4.

ج – إن جميع التكوينات لابد أن تتخذ قرارات، بغض النظر عن اختلاف موضوع القرار، ومن يتخذه، وكيف، ومدى قبول الناس له[62].

ثالثاً: المقاصد العامة للمقارنة

إن تحديد أهداف المقارنة ومقاصدها ليس مسألة بعدية يقوم بها الناقدون والشارحون، لكنها مسألة قبلية يحددها القائم بالبحث سواء أكان فرداً أو فريقا؛ لأنه في أية بيئة أكاديمية يعتبر البحث العلمي فيها مشروعًا اجتماعيا سياسيا أو اقتصاديا تجاريا، ولا يتم إلا بتمويل وإشراف جهة معينة، لذلك يكاد لا يوجد بحث غير محدد الأهداف الأكاديمية أو السياسية أو كلتيهما معاً، ولكن قد يرمي البحث إلى تحقيق أهداف معينة، ويتمخض عن نتائج أخرى. ومن ثم فإن البحث في مقاصد وأهداف البحث المقارن مسألة أساسية ليس على مستوى الوقوف عند تحديد الأهداف ومعرفتها، ولكن لأن الهدف أو المقصد يشكل ويحدد الوسيلة المستخدمة للوصول إليه، وبذلك فإن أهداف البحث المقارن تترك آثاراً معينة على مناهجه وخطواته ووحداته...إلخ.

وقد فرق الباحثون في حقل المقارنة بين توجهين أساسيين للبحث المقارن: فهناك الأبحاث الموجهة علميا أو نظريا Discipline - Oriented Research، وهناك الأبحاث الموجهة سياسياً Policy - Oriented Research. أما الأولى فتسعى للمساهمة في حل مشاكل ترتبط بالمقولات الرئيسية للعلم، وتندرج ضمن إسهامات المدارس الأكاديمية السائدة، مثل: الماركسية الجديدة، ومدرسة فرانكفورت، والبنائية الوظيفية والرمزية...إلخ. بينما الثانية تحاول الإجابة على الأسئلة المثارة بواسطة صانعي السياسة مثل: الحكومات، والاتحادات العمالية...إلخ؛ فهي لا تبتغي المساهمة في حل الإشكالات النظرية، ولكن قد ينتج عنها ذلك. والتفرقة بين هذين النوعين ليست حدية أو طرفية، وإنما هذان التوجهان يمثلان خطاً متصلا على طرف منه الأكاديمية، وعلى الطرف الآخر

---

[62] Blondel. *Comparing Political Systems.* op. cit. pp. 6-8.

السياسة، وبينهما تتدرج جميع الأبحاث: فبعضها يميل إلى هذه، وبعضها يميل إلى تلك، مما ينتج أربعة أنماط أساسية هي[٦٣]:-

أ - **أبحاث نظرية علمية** Theoretical - Discipline Oriented، وهي التي تدرس الظواهر بقصد الإسهام في بناء النظرية أو اختبارها.

ب - **أبحاث نظرية سياسية** Theoretical - Policy Oriented، وتركز على موضوعات تعالج تقويم السياسات الواقعية، بغية الوصول إلى تعميمات نظرية.

ج _ **أبحاث وصفية علمية** Descriptive - Discipline Oriented، وهي الدراسات التاريخية، أو الاجتماعية، أو الوصفية لظاهرة معقدة تتعلق بتوصيف وتحديد أبعاد الظواهر الموجودة داخل الحقل المعرفي.

د - **أبحاث وصفية سياسية** Descriptive - Policy Oriented، وهي أبحاث تقوم بتجميع المعلومات الأولية عبر مقارنة النظم المختلفة لتفيد عملية صنع السياسة.

وإذا كانت هذه هي التوجهات العامة للأبحاث المقارنة ، فإن أهداف عملية المقارنة - كعملية معرفية تتم داخل إطار علم السياسة - يمكن تحديدها في التالي:

١ - الأهداف المعرفية

المقارنة طريقة عامة في التفكير لنعرف ونميز ونقوم أفعالنا وأفعال الآخرين كأمم وأفراد، وبها يبدأ البشر خطوات تعليمهم الأربع الأولى من: حب

---

63 Jan Berting. "Why Compare in International Research?: Theoretical and Practical Limitations of International Research", in: Niessen, and peschar, eds., op. cit. pp. 13-14.

استطلاع، وإدراك أنماط، وحصر حالات وتصنيفها، وتحديد التشابهات والاختلافات[٦٤]. ومن ثم فإن أول أهداف المقارنة تحقيق المعرفة وتوسيعها، سواء بالذات أو بالآخرين؛ فمعرفة الذات تتحقق بصورة أوسع كلما تم فهم "الآخر" ومعرفته، وكما يقول المؤرخ الفرنسي F. Braudel "عش في لندن لمدة عام، ولكنك لن تعرف كثيرا عن إنجلترا، وإنما ستفهم الخصائص المهمة لفرنسا بصورة أقوى من ذي قبل"[٦٥]؛ لأنه بدون فهم الآخر لن يصل المجتمع إلى تحديد ذاتيته وهويته، فالمقارنة هي الوسيلة الأفضل للفهم وتحقيق التطوير والنضج[٦٦]. وعلى حد قول "وودرو ولسن Woodrew wilson" أعتقد أن مؤسساتنا يمكن أن تفهم وتقدر حق قدرها فقط عند أولئك الذين يعرفون شيئا عن النظم الأخرى، وعن الحقائق الأساسية للتاريخ"[٦٧].

كذلك تهدف المقارنة من وراء فهم الآخر على حقيقته إلى التقليل من السقوط في التمركز العرقي حول الذات، والاستفادة من الآخر الذي لابد أن يفهم بداية على أنه مختلف، وأن القيم والمعايير والمؤسسات الأكثر انتشار وقبولا في مجتمع ليست بالضرورة هي القيم والمؤسسات العالمية أو الأفضل، وأن قيمًا مثل الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تقاس بمعايير واحدة. ومن هنا أدرك كثير من المفكرين الأوربيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر – نتيجة لاستفادتهم من أبحاث الأنثروبولوجيين – أن المعايير الغربية ليست هي الوحيدة، وأنه لابد من المقارنة لتطوير النظم الاجتماعية والسياسية، وأن الثورة الفرنسية لم تكن لتقوم لولا النموذج البريطاني، وثورة الميجي في اليابان، فقد

64 Deutsch. *Achievement and Challenges in 2000 Years of Comparative Research*. op. cit. p .5.

65 Dogan and Pelassy, op. cit. p. 8.

66 Peter H. Merkl. *Modern Comparative politics*. (New York, and London: Holt - Rinehart and Winston, inc, 1970) p. 2.

67 Sigmund Neuman. "Comparative Politics: A Half - Century Appraisal", in: Contori, and Ziegler, eds., op. cit. p. 6.

أشعلها – أي الثورة الفرنسية – إدراك نموذج حضاري آخر بني على أفكار وسلوكيات ومؤسسات وتكنولوجيا مختلفة[68].

ومن خلال فهم "الذات" و"الآخر" تولد المقارنة المعرفة وتوسعها، وتحقق الفهم المتبادل بين الشعوب، والمشاركة في حلول المشاكل، وتحقيق التواصل بين الباحثين مختلفي الثقافة والأيديولوجية بما يؤدي ليس فقط إلى التعلم المتبادل، ونقل تكنيكات الحياة ووسائلها، وإنما يوصل إلى معرفة الحكمة، بمعنى معرفة إمكانات وأسباب وجود الخير والشر[69].

٢ – الأهداف العلمية والمنهجية

تتعدد أهداف المقارنة ذات الطبيعة العلمية والمنهجية طبقا لتعدد مراحل البحث العلمي، ونوعية وطبيعة الإشكالات التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة، وعلم السياسة بصفة خاصة. ويمكن إيجاز أهمها في الآتي:-

أ – تحقيق الضبط والتحكم في الظاهرة الاجتماعية من خلال ضبط المتغيرات والتحكم فيها، حتى يقترب البحث المقارن من البحث التجريبي في العلوم الطبيعية، حيث من اليسير دراسة حالتين متطابقتين لظاهرة واحدة، ومن ثم يمكن الخروج بعلاقات سببية وتعميمات صحيحة. أما في العلوم الاجتماعية فبالإضافة إلى عدم إمكانية التجريب وعدم قبوله أخلاقيا، لا يمكن إيجاد موقفين متطابقين، وإنما يمكن الوصول إلى مواقف متشابهة بينهما قدر من الاختلاف، ومن ثم يصبح هدف المقارنة عزل وتحييد المتغيرات موضع البحث، ومن ثم التحكم فيها، والوصول إلى تعميمات عن نتائجها[70]. وهذا الهدف على الرغم من القبول به على نطاق واسع إلا أنه وجد معارضة كبيرة، فعلى سبيل المثال

68 Dogan, and Pelassy. op. cit. pp. 6-12.
69 Ibid, p. 9, and Winch, op. cit., pp. 42-23.
70 Robert A. Clifton, and Paul G. Lewis. *Theory and Methodology in Comparative Politics.* (U. K. The Open University Press, Unit 15, 1979) pp. 9-10, and Hague, and Harrop, op. cit. p. 7.

يرى "سارتوري" أن الظاهرة السياسية فيها العديد من المتغيرات، بحيث يجب أن تصاغ أكثر القوانين والافتراضات في صورة (إذا حدث كذا سيحدث كذا) لأنه لو كان من الممكن التحكم في المتغيرات، فإن تعميمات المنهج المقارن لابد من اختبارها في مواجهة جميع الحالات، ومن ثم يكون المشروع العلمي مشروعا عالمياً[٧١]، وهو ما لم يتم إثباته بعد. كذلك خلص المؤتمر الدولي الذي عقد في هولندا (١٩٧٨م) حول "البحث المقارن عبر الدولي" إلى أن هذا النوع من - الأبحاث بتركيزه على المستوى الكلي في المقارنة - لم يصل إلى أية تعميمات بعد ذلك التعميم الذي قدمه بيتريم سوركين (١٩٢٧) حول الحراك الاجتماعي، والذي نص على أنه "ليس هناك مجتمع فيه حراك اجتماعي كامل، كذلك لا يوجد مجتمع تورث فيه الأوضاع الاجتماعية بصورة تامة، بل هناك انتقال للمزايا بين الأجيال بصورة جزئية وغير متقنة". وبعد هذه القاعدة لم يتم التوصل إلى أخرى[٧٢].

ب - اختبار الفروض والنظريات: يهدف البحث المقارن إلى اختبار الفروض - التي تم تطويرها في سياق مجتمع أو إقليم أو ثقافة معينة - على نطاق أوسع، سعيا نحو تحديد الشروط التي يمكن من خلالها إثبات صحة هذه الفروض أو خطئها، ومن ثم الوصول إلى تعميمات[٧٣]. غير أن هناك من يرى أن اختبار الفروض والنظريات، والسعي نحو إثبات عموميتها كهدف للبحث المقارن ليس أمراً عاما، فالدراسة المقارنة ليس من اللازم أنها تسعى للتعميم، فماكس فيبر في دراسته المقارنة لأديان العالم لم يكن يسعى ليثبت عالمية الكاليفينية، ولكن ليثبت تفردها وخصوصيتها، وبالمثل لم يقارن توينبي حضارات العالم لاختبار فروض أو للتعميم[٧٤].

---

71 Sartori. *Concept Misformation in Comparative Politics*. op. cit. p. 1035.
72 Berting. *Why Compare in International Research*. op. cit., p.5.
73 Ibid, p.13, and Dierkes, op. cit. p.14.
74 Swanson, op. cit p. 144.

ج- إيجاد وحدة التحليل المثلي التي يمكن أن تفسر معظم الاختلافات، وتمكن من إجراء المقارنة عبر مستويات مختلفة، مثل مفهوم النظام system كوحدة للتحليل عند لجنة السياسة المقارنة[75].

٣ – الأهداف العملية المتعلقة بالممارسة السياسية

على الرغم من تعدد الأهداف العملية للبحث المقارن، بحيث يكاد يكون لكل بحث هدف في ذاته يحدده الباحث أو الجهة الممولة، فإنه يمكن تحديد مجموعة عامة من هذه الأهداف:

أ – تأسيس النظم السياسية

غالبا ما يستخدم صانعو الدساتير والقوانين والمؤسسات أسلوب المقارنة للوصول إلى أفضل الصيغ . لهذا ونتيجة للمقارنة، ومن ثم التقليد والمحاكاة حدث انتشار غير عادي للأنماط الدستورية والمؤسسية والقانونية للدول الأوربية، فالنظام الدستوري والبرلماني والتنفيذي الإنجليزي تم استنساخه مرات عديدة، كذلك النظام القضائي الروماني قلد بصورة واسعة[76].

ب – صنع السياسة

تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية، فدراسة النظم الأخرى توسع الخيارات السياسية أمام صانع القرار، وكذا مداركه وإمكاناته[77]، وتدفعه لأن يدرك التحديات القادمة من وراء الحدود، خصوصا بالنسبة لصانع القرار الأمريكي الذي أصبحت النظم السياسية البعيدة تقع في دائرته ومجاله المغناطيسي[78]. ومن ثم يجب عليه ألا يكرر أخطاء كوريا في فيتنام، ويجب تجنب أخطاء فيتنام في إيران، وفي ليبيا يجب أن يكرر النجاح الذي حدث في الفلبين، وفي نيكاراجوا يجب أن

---

75 Teune. Comparative Research. op. cit. p.196.
76 Merkle. op. cit. p. 5.
77 Gabriel A. Almond, and G Bingham Powel, Jr., *Comparative Politics Today: A World View.* (New York: Harper Collins Publishers, Fifth Edition, 1992). p.3.
78 Neumann, op. cit. p. 15.

يتجنب خلق كوبا أخرى[٧٩]. ومن ثم فالمقارنة تسد فجوة في كيفية التعامل مع الدول الأخرى، وبالمثل يحتاج صانع السياسة الخارجية أو الدفاع أكثر من غيره لفهم مواطن القوة والضعف في الدول الأجنبية، من أجل تقرير استراتيجياته نحوها. وهنا يجب تجاوز الخط الفاصل - كما يرى "ميركل" - بين الأبحاث الأكاديمية المشروعة، إلى أبحاث تتعلق بقوة الحكومات وضعفها. وإذا كان علم السياسة يسعى إلى التحرر من التورط في صنع السياسة، إلا أن ذلك لا يعني استبعاد عالم السياسة عن قضايا وطنه، وواجبه أمام الجماهير الذي يجب عليه أن يؤديه مثل باقي العلماء في فروع العلوم الاجتماعية[٨٠]. كذلك تهدف الأبحاث المقارنة إلى خدمة وتأمين المصالح والاستثمارات الخاصة والمحافظة عليها[٨١]، ففي إجابته عن السؤال: لماذا ندرس السياسة المقارنة؟ أوضح Bertsch أن أهمية السياسة المقارنة للطالب الأمريكي تتحدد في الآتي:

أ - إن أمريكا تمثل ٥٪ من سكان العالم، ولكنها تستهلك ٣٠٪ من طاقته ومنتجاته، وهذه المعلومة تقول لنا إننا أقلية محدودة في العالم، وتذكرنا بأزمة الطاقة عام ٧٣ - ١٩٧٤م، وتجعلنا حريصين على معرفة كل شيء عن الـ ٩٥٪ الباقية من سكان العالم.

ب - لابد أن نعلم الكثير عن الدول الأخرى، حتى نستطيع أن نفهم جهود حكومتنا في التأثير على هذه الدول، وتحقيق مشروع القوة الأمريكي في الخارج، وأن ندعم شبكة مخابراتنا ونحدد المخاطر التي تهددنا[٨٢].

---

79 Cantori and Ziegler. eds. op. cit. p. xi.

80 Merkle. op. cit. pp. 6-7.

81 Cantori and Ziegler, op. cit. p. xi.

82 Gary K. Bertsch, Robert P. Clark, and David M. Wood. *Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds*. (New York: John Wiley and Sons 1978), pp. 14 - 15.

ج – تقويم السياسة

فالتحليل المقارن يهدف إلى تقويم التجربة السياسية، بعد تشكيلها سواء أكانت مؤسسات، أو قرارات، أو عمليات، وذلك لتحديد مدى إنجازها للنتائج التي أنيطت بها، ومن ثم تمييز المقبول من المرفوض[٨٣].

د – التنبؤ بالأحداث والاتجاهات

وهو الهدف الذي يثير كثيراً من الخلاف، حيث إن علم السياسة لدى البعض هو علم تفسير وتشخيص أكثر منه علم تنبؤ[٨٤]، في حين يرى آخرون أن هدف السياسة المقارنة منذ زمن دي توكفيل هو التنبؤ، فقد تنبأ دي توكفيل بظهور الديمقراطية في أمريكا كما تنبأ كارل ماركس بالمرحلة الشيوعية[٨٥].

---

83 Hague and Harrop, op. cit. p. 7, and Bell Gillette Hitchner, Carol Levine. *Comparative Government, and Politics*. (New york: Dodd Mead and Company, 1967) p. 2.

84 Ibid, pp. 2 - 3.

85 Merkle. op. cit. p. 6.

المبحث الثاني

مستويات المقارنة وإشكالاتها المنهجية

تتعدد مستويات المقارنة وتختلف فيما بينها طبقا للحقل المعرفي الذي تتم فيه، والوحدة الأساسية للتحليل التي تعتمدها كوحدة مقارنة ولذلك فإن المقارنة، في إطار علم السياسة من المفترض أن تختلف مستوياتها عن تلك التي تتم في الأنثروبولوجيا أو علم النفس؛ لأن وحدات التحليل في علم السياسة - وكذا علم الاجتماع - تتجه إلى التركيز على الجماعات والمجتمعات بصورة أساسية، في حين يتم التركيز على الفرد في علم النفس والأنثروبولوجيا. ولذلك، فإنه من الضروري التعرض لمستويات المقارنة المتعارف عليها قبل التركيز على المقارنة في الظاهرة السياسية، التي يعتبر أكثر أنواعها انتشارا ثلاثة هي: المقارنة بين الدول، وبين الثقافات أو الأقاليم، وبين الفترات التاريخية. وهي المستويات التي لازمت التحليل السياسي منذ زمن أرسطو مروراً بابن خلدون وميكيافيللي ومنتسكيو وماركس وكونت وسبنسر ودوركايم وحتى ماكس فيبر[86]. وإذا كانت هذه المستويات الثلاثة تمثل التقاطعات الرأسية بين وحدات المقارنة وظواهرها، فإن هناك تقاطعات أفقية أخرى تتداخل مع هذه المستويات، وتتمثل في المقارنة عبر الحقول المعرفية interdisciplinary، وتركز

86 Stefan Nowak. "The Strategy of Cross-National Survey Research for the Development of Social Theory" in Szalai and Retrella, eds., op. cit., p. 3.

على موضوع الدراسة وحقلها، على عكس السابقة التي تركز على نطاق الدراسة وبيئتها وحدودها المادية الاجتماعية والإقليمية والزمانية. ويتداخل النوعان بصورة تلقائية في العمل البحثي، حيث إن معظم المقارنات عبر الدول أو عبر الثقافات هي مقارنات عبر الحقول المعرفية أيضا. وقد تمثلت قديما في استخدام التاريخ والفلسفة في التحليل السياسي المقارن، وتوسعت في القرنين التاسع عشر والعشرين بضم الاقتصاد والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع[87]، لأن البحث المقارن عبر الدول أو عبر الثقافات لا يخترق الحدود السياسية فحسب، بل يخترق أيضاً حدود المدارس الفكرية والتقاليد الاجتماعية الحضارية، بل ويقطع الحواجز ما بين العلوم الاجتماعية المختلفة[88]. ولذلك فإنه من الضروري تناول المستويات المختلفة في المقارنة، مع التركيز على المقارنة عبر الدول لأن الدولة لم تزل الوحدة التكوينية الأساسية في علم السياسة وذلك على النحو التالي:

١ - مستويات المقارنة.
٢ - المقارنة عبر الدول أو القوميات.
٣ - الإشكالات المنهجية للبحث المقارن عبر الدول أو عبر الثقافات.

أولاً: مستويات المقارنة

تتحدد مستويات المقارنة طبقا لمستويات التكوينات الاجتماعية الثقافية في المجتمع الإنساني وأنواعها ومدى تمايزها واختلافها إلى الدرجة التي توجد هوية ذاتية لكل منها. بل قد يتجاوز ذلك إلى الأصناف الحية بصفة عامة، وقد قسم "جالتونج" المجتمع البشري إلى ستة مستويات هي[89]:

١- مستوى النوع البشري، كتكوين مستقل عن باقي الأنواع الحية.

---

87 Deutsch. *Achievements and Challenges in 2000 Years Comparative Research.* op. cit., p. 7.

88 Ulf Himmelstrand. "Internationalization, and Application: Extending the Reach of Survey Research", in Szalai and Retrella, eds., op. cit., p. 437.

89 Galtung. op. cit. p. 23.

٢- مستوى الحضارات الكونية الكلية، مثل الحضارة الغربية أو حضارات الشرق.

٣- مستوى الحضارات الفرعية، والتي تحددها الأيديولوجية الدينية داخل الحضارة الكونية الكلية، مثل: المسيحية، والماركسية، أو الليبرالية - داخل الحضارة الغربية، أو الهندوسية والبوذية - داخل حضارات الشرق .

٤- مستوى الثقافة القومية داخل النمط الحضاري الفرعي، مثل "الجرمانية" و "اللاتينية" و "الأنجلوسكسونية".

٥ - مستوى الثقافة الفرعية الوطنية، مثل الإيرلنديين والأسكتلنديين داخل بريطانيا.

٦ - مستوى الفرد أو الشخص.

وطبقًا لهذا الترتيب التنازلي لمستويات التكوينات الاجتماعية الثقافية، فإنه يمكن القول: إن مستويات المقارنة قد تتطابق مع هذه المستويات أو بعضها، حيث توجد عدة مستويات لإجراء البحث السياسي المقارن، هي:

١- المقارنة عبر الأنواع الحية **Cross-Species Comparison** ويتجه هذا المستوى إلى إجراء مقارنات بين الأنواع الحية والمجتمع الإنساني، للبحث عن أنماط السلوك المتشابه بين هذه الأنواع، خصوصا المنتظم منها مثل النمل والنحل والقرود، وبين المجتمع الإنساني، وذلك على أساس اعتبار أن الإنسان هو نوع من الثدييات صانعة الثقافة، وأن هذه المقارنة تكشف عن إجابة للعديد من التساؤلات المحورية، مثل: أثر "الجينات والبيئة" في التنظيم والسلوك السياسي، والاستفادة من خبرات هذه التجمعات الحية - ليس فقط لاقتراح وسائل لتحرير الإنسان العاقل، وإنما ليمارس نمطاً حياتيا منتظما مثل النمل والنحل[٩٠]. كذلك فإن مفاهيم محورية في علم السياسة المعاصر مثل النظام System والوظيفة Function استعيرت من البيولوجيا على أساس التشابه بين

---

[90] Lasswell. op. cit., pp. 6-12.

المجتمع وبين الكائن العضوي[٩١]. ومن ثم فإن المقارنة بين الأنواع الحية تسهم في توضيح وبلورة مثل هذه المفاهيم وغيرها. وقد أجريت العديد من الدراسات على هذا المستوى، مثل دراسة Beck حول النظام السياسي والاستقرار، ودراسة Dearden حول أثر اختلاف النوع، "الذكورة والأنوثة" gender على السلوك السياسي، ودراسة Madsen حول العلاقة بين الندرة الاقتصادية وأبنية السيطرة[٩٢]، وجميع هذه الدراسات وإن تكن قد استبطنت المنظور التطوري في تقديم تفسير بيولوجي للسلوك السياسي للإنسان. فإن ما يهمنا منها في هذا السياق هو بعدها الخارجي المتعلق بافتراض وجود انتظامات في السلوك بين مختلف الأنواع الحية – ومنها الإنسان – ومن ثم فالمقارنة بينها تسهم في تجلية الكثير من الحقائق.

٢ – **المقارنة عبر الثقافية Cross-Cultural Comparison** وتتخذ من الثقافة – وليس الدولة أو المجتمع- الإطار التحليلي للمقارنة، وينتشر هذا النوع من المقارنة في دراسات علم النفس والأنثروبولوجيا وفروعهما في علم السياسة، وذلك سعيا نحو بناء نظرية لتفسير السلوك السياسي للأفراد، من خلال تطبيقات متعددة في ثقافات مختلفة، تؤدي إلى تعميمات تمكن من التنبؤ[٩٣].

٣ – **المقارنة عبر المجتمعية Cross-Societal Comparison** وتتخذ من المجتمعات وحدات للمقارنة، سواء أمثلت هذه المجتمعات كيانات سياسية مستقلة في صورة دول، أو كانت أجزاء من دول، مثل السود في الولايات المتحدة، والمنبوذين في الهند.

---

91 Reinhard Bendix. "Values, and Concepts in Max Weber's Comparative Studies", *European Journal of Political Research,* vol. 15. 1987 p. 494.

92 Peterson and Somit. op. cit., p. 8.

93 Richard W. Breslin, Walter I. Lonner, and Robert M. Thorndike. *Cross-Cultural Research Methods*. (New York, & London: A Wiley-Interscience Publication, 1973) p. 29.

٤ – **المقارنة عبر القومية أو الوطنية Cross-National Comparison** وقد تتطابق مع المقارنة عبر الثقافية أو عبر المجتمعية إذا كانت القومية أو الوطنية تمثل مجتمعًا واحدًا، وثقافة واحدة، ولكنها تختلف في الدول المركبة، والمجتمعات التعددية.

٥ – **المقارنة عبر الدولية Cross-Statal Comparison** وتتخذ من الدولة إطاراً للمقارنة، وسوف يتم تناولها بالتفصيل .

٦ – **المقارنة عبر التاريخية** وهي تتقاطع مع المستويات السابقة، حيث يمكن إجراء مقارنة بين ظواهر داخل نفس الثقافة أو الوطن، أو بين ثقافتين أو دولتين، وأيضاً في فترات تاريخية مختلفة.

وحيث إن سياق هذا البحث ينصب بصورة أساسية على نظريات السياسة المقارنة، وحيث إن جوهر مفهوم السياسة هو القوة أو السلطة المتشكلة في صورة الدولة، فإن التركيز سوف يتم على المقارنة عبر الدول أو عبر القومية، خصوصًا أن هناك قدراً من التطابق بينهما، مع سيادة مفهوم الدولة القومية كفاعل سياسي أساس على المستوى الدولي والداخلي، وذلك مع الاستفادة مما تتيحه المستويات الأخرى، خصوصا المقارنة عبر الثقافية. ويشهد حقل السياسة المقارنة جدلا واسعاً حول تحديد إطار أو نطاق البحث المقارن ووحداته، إذ يثور تساؤل حول ما إذا كان الأفضل إجراء المقارنة بين دول شرق أوربا وغربها؟ أم بين دول الشمال والجنوب؟ أم بين دول مرحلة نمو واحدة؟ أو بين دول في مراحل نمو مختلفة؟ وهل يجب النظر إلى وحدات المقارنة كدول في هذه الحالة أم ثقافات ومجتمعات؟ وهل الخلافات بين الدول أكثر من تلك الموجودة داخل كل دولة على حدة؟[٩٤] كذلك هناك من يرى أن البحث المقارن عبر الثقافي الذي بدأ مع تايلور عام ١٨٨٩م يختلف عن البحث المقارن عبر الدولي أو الوطني الذي وضع ملامحه الباحثون الأمريكيون بعد الحرب العالمية الثانية؛ ذلك أن الحقل المعرفي في البحث المقارن عبر الثقافي هو الأنثروبولوجي

[94] Niessen and Peschar. eds., op. cit. p. xv.

ومصادره الأثنوجرافيا، ووسائله المنهجية الملاحظة بالمشاركة، ودراسة الحالة، ووحدة التحليل فيه المجتمعات المحلية والجماعات العرقية. بينما البحث المقارن عبر الوطني أو القومي، فحقله المعرفي هو علم الاجتماع أو علم السياسية، ومصادره الإحصاءات القومية، ووسائله المنهجية المسح الاجتماعي والاستبيان والمقابلات، ووحدة التحليل هي الدولة[٩٥]. ويرى "لابالومبارا" أن علم السياسة المقارنة لا يكون عبر ثقافات وإنما عبر قوميات ودول وأوطان، لأن المنطق وراء الدراسات عبر القومية أو عبر الدول يدفع الباحث للتركيز على المؤسسات والأشكال التنظيمية، مثل: المؤسسات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والجيوش، وهذه جميعها لا يقتصر وجودها على وجود الأبنية الشكلية، وإنما هي أنماط من القيم أصبحت منتشرة مع انتشار مفهوم الدولة القومية في مختلف أجزاء العالم، وبالتالي فإن افتراض عدم وجود هذه الأبنية والوظائف له دلالة معينة تحدد موضع الدولة في مراحل التنمية السياسية. وبالنسبة للمقارنة عبر الثقافية فإنها تركز على تلك المجتمعات التي كانت محل اهتمام الأنثروبولوجيين، والتي بدأت في الاختفاء أمام تسارع امتداد الدولة القومية، مع ملاحظة أن الاختلافات الثقافية تؤثر على طبيعة الوظائف، أو تحول نتائجها، بحيث لا يمكن اعتبار وجود أبنية متشابهة دليلاً على أنها تؤدي نفس الوظائف، فقد لاحظ Morroe Berger أن وجود الأبنية العليا للبيروقراطية في مصر لم يؤد إلى خلق نفس نمط التعامل بين الناس، ولم يؤثر على النظام مثلما حدث في الغرب كما جاء في نموذج ماكس فيبر[٩٦].

95 Andre Kobben. "Cross-National Studies as Seen From the Vantage Point of Cross-Cultural Studies: Problems and Pitfalls", in: Jan Berting, Felix Geyer, and Ray Jurkovich, eds., *Problems in International Comparative Research in the Social Sciences.* (Oxford, New York, and Paris: pergamon Press, 1979) p. 1.

96 Morroe Berger. *Bureaucracy and Society in Modern Egypt.* (New Jersy: Princeton, 1957) نقلا عن Lapalombara. *Macrotheories and Microapplications*, op. cit, pp. 26-8.

ثانيًا: المقارنة عبر الدول أو القوميات Cross-National comparison

ويقصد بمفهومِ Nation في هـذا السياق دلالات ثـلاث: أولاهـــا: بمعنـى الدولة. وثانيتها: بمعنى القومية. وثالثتها: بمعنى الدولة القوميـة. أي الدولـة الـتي تمثل قومية واحدة.

والمعنى الأول يوجد منه وحدات بعدد دول العالم، والثاني يوجد منه طبقـا لبعض التقديرات حوالي ١٥٠٠ وحدة. وكذلك الثالث يوجد منـه ١٥ وحـدة فقط، حيث إن معظم الدول تتعدد فيها القوميات واللغات. كذلك فإن مفهـوم الدولة القومية أصبح صعب الوجود؛ لأنه سوف يقسم العـالم إلى مـا يزيـد عـن ١٥٠٠ وحدة. وعليه فإن استخدام مفهوم الأمة فإنه يعني المعنيين الأولـين فقـط دون المعنى الثالث[٩٧]، على الرغم من أن مفهوم الدولـة القوميـة يعـد مـن أبـرز ملامح علم السياسة المعاصر، حيث مثـل محـورا تـدور حولـه - وفيـه وعليـه - أبحاث علم السياسـة ومناهجـه ونظرياتـه، بحيـث لا يمكـن النظـر إلى الثقافـة أو التاريخ أو المجتمع أو التجمعات البشـرية إلا في علاقـة بدولـة، بـل إن تعريفـات علم السياسة التي ركزت على مفاهيم القوة أو السلطة أو التخصيص السـلطوي للقيم، لم تخرج عن قوة الدولة أو أحد مكوناتها، فقـد تمحـورت هـذه المفـاهيم مرة أخرى حول مفهوم الدولة، على الرغم من أنها سعت للخـروج عنـه، ممـا دفع البعض إلى التساؤل عن سبب عـدم البحـث عـن مفهـوم القـوة أو السـلطة خارج الدولة، والاقتصار على الدولـة كوحـدة أساسية أو الوحـدة الأساسـية للعملية السياسية والتحليل السياسي، ويعتقد كثير من علماء السياسة المقارنة أن معظـم الأحـداث السياسـية تتـم في إطـار الدولـة، وأن معظـم تعريفـات النظـام السياسي - من زمن جون ستيوارت ميـل إلى ألمونـد وريمـون آرون - أجمعـت على أن الدولة القومية هي إطار النظام السياسي، وأنهـا الوحـدة المسـتقلة ذات السيادة، وأنها السلطة الوحيدة التي تحتكر حق الاستخدام الإكراهـي للقـوة[٩٨].

---

97 Galtung. op. cit. pp. 17-18.

98 The Open University. op. cit. pp. 11-12, and Geoffrey K. Roberts. *An Introduction to Comparative Politics.* (London: Edward Arnold, 1986) p. 7.

ولكن يظل هناك من يرى أن الدولة ليست هي المنظمة السياسية الوحيدة، حيث ظهرت أنواع من الفاعلين غير الدول مثل بابا الفاتيكان، والشركات متعددة الجنسيات...إلخ، وأن الدولة لم تعد مستقلة كما كانت سابقا، فارتباطاتها الخارجية وتوازنات القوى والمنظمات الدولية تحد من استقلاليتها، كذلك ظهور نمط من العلاقات بين فئات وطبقات في دول مختلفة يكون أحيانا أقوى وأشد كثافة من تلك القائمة بين فئات وطبقات الدولة الواحدة[٩٩]. ولكن على الرغم من ذلك ستظل الدولة وحدة التحليل الأساسية في حقل السياسة المقارنة، والمنظمة الوحيدة التي تمارس العملية السياسية كما وكيفا أكثر من أي منظمة أخرى، كما أن المقارنة لابد أن تتعلق بها سواء كوحدة أساسية أو كإطار لوحدات أخرى[١٠٠]. لذلك تعد الأبحاث المقارنة عبر الدول - على الرغم من أنها مرهقة ومستهلكة للوقت والمال - أكثر الأبحاث المقارنة شيوعا، حيث إن اتخاذ الدولة وحدة للتحليل يجعل من الصعب الوصول إلى تعميمات إلا بدراسة عبر دولية تمكن من اختبار الفروض على نطاق واسع[١٠١].

وتختلف الأبحاث عبر الدولية طبقا لوضع الدولة في سياق البحث، حيث قد تكون أولاً: هدفاً للبحث والمقارنة، مثل مقارنة ألمانيا بأمريكا، وفرنسا بروسيا، أو مقارنة مؤسسات معينة بين دولتين. وهنا لا يريد الباحث الوصول إلى تعميمات نظرية، أو فروض عامة، وإنما المقصود هو فهم هاتين الدولتين. وقد تكون ثانيًا: إطارا وسياقا عاما للبحث، حين يهتم الباحث باختبار عمومية نتائج توصل إليها حول كيفية عمل بعض المؤسسات. وهنا ليس المقصود هو الدولة ذاتها، وإنما قد يكون الهدف هو الوصول إلى تعميمات تتعدى إطار الدولة، مثل فهم آلية عمل الشركات الصناعية في مجتمع رأسمالي مقارنة بآخر اشتراكي، وقد يصعب الفصل بين النوعين السابقين، عندما تكون الدولة هدفا للدراسة وسياقًا وإطارًا لها في نفس الوقت، وقد تكون ثالثا: وحدة التحليل الأساسية، حيث يهدف البحث إلى الوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور

99 The Open University. op. cit. pp. 12-21.
100 Roberts. *An Introduction to Comparative Politics*. op. cit. pp. 6-7.
101 Verba, op. cit. pp. 180-186.

الدولة في عموميتها، وليس بارتباطها بدولة معينـة، مثـل دراسـة دور الدولـة في التعليم أو في تحقيق المشاركة، وقد تكون رابعًا: جزءًا من مكونات نظـام عـالمي أوسع، مثل تحليل الرأسمالية الدولية أو تحليل التبعية[102].

وعلى الرغم من أن الدولة هي الإطار العام لهذا المستوى، إلا أن هنـاك مـن يرى عدم الوقـوف عندهـا، حيـث إنـه لكـي يسـتطيع حقـل السياسـة المقارنـة الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية، يجب أن لا يقتصر على دراسات عبر دولية، وإنما لابد أن يركز على دراسة وحدات ومؤسسـات وأقاليم داخـل دول مختلفة، فقد لاحظ البعض أنه على الرغم من الاختلافات الواضحة – طبقا للمعلومات المتوفرة – بين الدول الرأسمالية والـدول الاشـتراكية، فـإن اختـلاف كل قطر داخل المجموعة الأولى عن كل قطر داخل المجموعة الثانيـة ليـس بنفـس الدرجة، بل إن المؤسسات أو الوحدات الداخلية في أي دولتين مـن المجموعتـين قد لا تكون على درجة من الخـلاف تذكـر، حيـث لا يوجـد تشـابه كـامل أو اختلاف كامل على مستوى الوحدات الفرعية، سواء داخـل كـل مجموعـة، أو بين المجموعتين[103]. ولذلك يتجه التحليل المقارن إلى التركيز على الاختلافـات داخل الدول أكثر من التركيز عليها بين الدول، حيث تصبـح الدراسـة المقارنـة عملية متعددة المراحل والمستويات داخل نفس فئة المقارنة عبر الدوليـة، وحيـث يمكن أن تمر عملية المقارنة بكل تلك المراحل في الممارسة البحثية الواحدة.

إذا تعلق البحث بتكوين فرعي في دولتين أو أكثر، وهـذه المراحـل حددهـا جالتونج في الآتي[104]:

١ – المستوى الكلي وهو مستوى الدولة.

٢ – المستوى المتوسط.

٣ – المستوى الجزئي.

٤ – المستوى الفردي.

---

102 Kohn. op. cit. pp. 21-23.

103 Manfred Loetsch. "How to Achieve Comparability", in: Niessen and peschar, eds., op. cit. pp. 36.

104 Galtung. op. cit. pp. 18-19.

وهذه المستويات ليس من الضروري المرور بها جميعا عند إجراء البحث المقارن، بل إنه قد يتم إسقاط بعضها أو الاقتصار على عدد منها، حيث قد يتم اختيار الدول موضع المقارنة، ثم يتم القفز مباشرة إلى اختيار الأفراد الذين سوف يطبق عليهم الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة، وقد يتم التوقف عند مستوى آخر دون الوصول إلى الأفراد، وذلك حسب طبيعة البحث وهدفه وموضوعه[١٠٥].

ثالثًا: الإشكالات المنهجية للبحث المقارن عبر الدولي

تستخدم الدراسات المقارنة عبر الدولية الاقترابات المنهجية الكمية والكيفية على حد سواء، وتعتبرها مرحلتين متكاملتين من مراحل البحث، وليس اقترابين متنافسين[١٠٦]، حيث لا يمكن الاكتفاء بأحدهما على حساب الآخر، ولا يمكن الفصل بينهما، بل هناك استخدام لهما بصورة متداخلة. وأهم الوسائل المنهجية المستخدمة في هذا السياق ما يلي:

١ – المسح الاجتماعي، وهو من أكثر المناهج استخداما خصوصا في مركز فيينا للدراسات عبر الدولية، كما استخدمه كل من ألموندوفيبر[١٠٧].

٢ – التحليل الإحصائي، سواء من خلال العينات، أو بالاعتماد على البيانات الكمية المتوفرة في الكتب السنوية، والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والمعلومات المتاحة حول الانتخابات وتكوين البرلمانات ومجالس الوزراء والأحزاب والسياسات العامة[١٠٨].

وقد أصبح التحليل الإحصائي أكثر شيوعا بعد أن قام "سيمون مارتن ليبست" ١٩٥٩م وكارل دويتش ١٩٦١م بأبحاث استخدمت الإحصاءات عبر

---

105 Ibid, p. 19.
106 Niessen and Peschar. eds., op. cit. p. 58.
107 Kobben, op. cit. p. 57, and Hans Daalder, "Countries in Comparative European Politics". *European Journal of Political Resarch.* vol . 15. 1987. pp. 92-94.
108 Merkle. op. cit. p. 82.

القومية في التحليل المقارن، مـن خـلال الـتركيز على أنماط التقدم والتخلف، وأشكال العنف السياسي، وتأثير الأبنية السياسية على السياسة العامة، والبناء الاجتماعي، وأنماط تشكل التحالفات. إلا أن الاستخدامات الأخيرة لهذا الاقتراب أثارت العديد من الشكوك حول جدوى استخدام الإحصاءات عبر القومية في التحليل السياسي المقارن[109].

٣ – الاستبيان والمقابلة من خلال التركيز على الأسئلة المفتوحة للدمج بين التحليل الكمي والكيفي، وتثير هذه الأداة العديد من الإشكالات التي سيتم التعرض لها لاحقا.

٤ – الملاحظة بالمشاركة – أو ما يطلق عليه العمل الحقلي Fieldwork – وذلك من خلال مشاركة الباحث للمجتمع المبحوث، وملاحظة السلوك من خلال التفاعل معه[110].

٥ – الاقتراب التجريبي أو شبة التجريبي، ويطبق بصفة أكثر في الدراسات النفسية عبر الدولية، تلك التي تنطلق من مدخل سلوكي لدراسة الظواهر السياسية، خصوصا العنف، أو الدراسات الأنثروبولوجية، مثل دراسة Raveau and smith ١٩٧٩م للتفرقة العنصرية ضد المواطنين غير البيض في بريطانيا وفرنسا وهولندا. والتجريب هنا ليس ذا طبيعة معملية، بل يتم في الواقع، ومن خلال التحكم في المتغيرات، ومحاولة عزل تلك المتغيرات التي يتم التركيز عليها في مجموعات متشابهة بدرجة عالية، مثل: الجنس، والعمر، والتعليم، والثقافة، ومحل الإقامة، ونوع العمل، والأصل الريفي أو الحضري...إلخ[111].

هذه أكثر الاقترابات المنهجية شيوعاً، وقد يكون هناك غيرها، ولكن سياق هذا البحث يركز بصورة أساسية على أهم الإشكالات المنهجية التي تواجه

---

109 Robert W. Jakman. "Cross-National Statistical and the Study of Comparative Politics", *American Journal of Political Science.* vol. 29, no. 1, February 1985, p. 161.

110 Niessen and Peschar. eds., op. cit. pp. 94-95

111 Ibid, p. 62.

البحث المقارن عبر الدولي، وذلك لمعرفة حدود وإمكانية مقارنة النظم السياسية ومكوناتها، والأثر الذي تتركه الوسيلة على المنهج والنظرية، بل والحقل المعرفي. إذا لا توجد مقارنة بدون استخدام وسائل منهجية معينة، وهذه الوسائل قد لا تمكن الباحث من فهم الواقع أو التعبير عن جميع مكوناته ومقوماته، ومن ثم تكون المراحل المنهجية التالية من شرح وتفسير وتعميم وتنظير وتنبؤ مبنية على أساس غير سليم. ومن ثم فلابد من فحص وتحليل الإشكالات المنهجية للبحث المقارن عبر الدولي التي يتعلق معظمها بالأدوات والوسائل المنهجية، وتنعكس في جملتها على مفهوم الموضوعية بمعناه الواسع، حيث إنها قد تحول دون إعطاء الواقع الفرصة الكافية للتعبير عن نفسه، من خلال تقليل تحيزات الباحث إلى أقصى حد ممكن. كذلك فإن قصور الأدوات المنهجية قد يؤدي إلى فرض النظرية على الواقع، وليس ترك الواقع يحكم على جدوى النظرية، ويختبرها، ويعيد تطويرها. وقد سبق التفرقة في الفصل الأول من هذه الدراسة بين موضوعية العلم وموضوعية العلماء، لذلك فإنه في هذا السياق سوف يتم تناول إشكالات البحث المقارن عبر الدولي طبقا لهذين المحورين:-

أولاً: إشكالات تتعلق بالخطوات المنهجية للبحث المقارن عبر الدولي (موضوعية العلم)

وهذه الإشكالات تكاد تثور عند كل خطوة من خطوات المنهج، ابتداء من صياغة العنوان واختيار مشكلة البحث، حتى التفسير ومحاولة التعميم. وسوف نتناولها على النحو التالي:-

١ – تحديد مشكلة البحث واختيار الدول موضع المقارنة

وهنا تثور في البداية إشكالية تتعلق بتحديد من الذي يحدد المشكلة البحثية الأَوْلَى بالدراسة، والدول موضع المقارنة، هل هو الهيئة مصدر التمويل أم قيادة الفريق البحثي أم الباحثون؟ وعلى أي أساس يتم تحديد هذه الإشكالية؟ هل هي إشكالية تتعلق بتطوير العلم، واختبار فروضه ونظرياته، أم أنها إشكالية تتعلق بقضايا داخلية لدولة كبرى، وتسعى لحلها أو اختبار حلولها في مجتمعات

أخرى؟ ويكاد يجمع معظم الباحثين الذين مارسوا بحوثا مقارنة عبر دولية على أن أخطر مشاكل البحث المقارن هي إشكالية اختيار المشكلة البحثية، ذلك لأنه قد يتم اختيار قضية معينة تمثل مشكلة لدولة معينة، ولكنها قد لا تكون على نفس الدرجة من الإلحاح أو الأهمية أو الوجود بالنسبة للدول الأخرى. وهنا تثور صعوبة أخرى، تتعلق باختيار الدول التي تكون فيها هذه الإشكالية البحثية على نفس الدرجة أو الموقع من الأهمية في إطار البنية العامة للمجتمع. هذا ناهيك عن إمكانية إجراء البحث المقارن في هذه الدول إذا أمكن تحديدها، حيث قد تثور صعوبات تتعلق بالإمكانيات المادية والبشرية والسياسية لإجراء البحث، أو تتصادم تلك الصعوبات مع أهمية إجراء البحث في هذه الدولة أو تلك، هذا بالإضافة إلى دوافع التمركز العرقي حول الذات، فالباحثون في السياسة المقارنة ليسوا شيئا غير البشر، بل لهم انتماءاتهم وولاءاتهم، وقد يكون اختيارهم للإشكاليات البحثية وللدول ناتجا عن روابط قومية، أو التزاماً بمصالح سياسية، سواء تعلقت بالسياسة الخارجية أو بتوجيه المجتمع إلى طريق معين للإصلاح[١١٢]. وهناك من يرى أنه لكي يمكن تجاوز هذه الإشكالية، فلابد من تحديد إشكالية البحث، واختيار عنوانه بناء على أسس علمية، وبعد دراسة استطلاعية، وليس بناء على مصلحة أو زيارة عابرة[١١٣]. كذلك يجب اختيار الدول طبقا للعلاقة النظرية بين المشكلة البحثية والظواهر الموجودة في هذه الدول، علمًا بأن ذلك أمر في غاية الصعوبة؛ لأن الاختيار عادة يخضع

---

112 See: Nowak. *The Strategy of Cross-National Survey Research for the Development of Social Theory*. op. cit. pp .5-7.
- Himmelstrand, op . cit. p. 453.
- Jerzy Wiatr. "The Role of Theory in the Process of Cross-National Survey Research", in: Szalai and Retrella, eds., op. cit. p. 348.
- Michael Armer. "Methodological Problems and Possibilities in Comparative Research" in: Micheal Armer, and Allen D. Grinshaw, eds., *Comparative Social Research: Methodological Problems, and Strategies*. (New York: Avuley Interscience publication, 1973) p. 54.

113 Brislin et al, op. cit. p. 30.

لاهتمامات الباحثين من ناحية، وضرورات توافر باحثين ميدانيين في تلك الدول، بالإضافة إلى الأبعاد المتعلقة بالتمويل، وشبكة العلاقات البحثية بين المهتمين بالدراسة، والسهولة السياسية لإجراء البحث[114].

٢ – اختيار وحدات المقارنة ومدى قابليتها للمقارنة

فإذا ما تم الاتفاق على المشكلة البحثية، وعنوان البحث، والدول التي سوف يتم فيها، فستثور إشكالية اختيار الوحدات الداخلية التي سوف تجرى بينها المقارنة، حيث إن النمط العام الغالب للأبحاث المقارنة ليس مقارنة دول بكاملها، ولكن اختيار وحدات لإجراء المقارنة داخل الدول، ومن ثم يثور التساؤل: على أي أساس يتم تحديد هذه الوحدات؟ وما هي مدى قابليتها للمقارنة بصورة تمكن من أن تكون كل وحدة عاكسة للمجتمع أو الدولة التي تمثلها؟ وكيف يمكن تحقيق التناسب والمواءمة بين الوحدات؟ هناك من يرى أن أخطر ما يواجه البحث المقارن عبر الدولي هو مدى قابلية الوحدات محل الدراسة للمقارنة، لأن هناك فوارق ضخمة حتى في الوحدات البسيطة، فلو أخذنا القرية أو المدينة أو الحي كوحدة للمقارنة، فسنجد أن هناك اختلافات كبيرة بين أي من هذه الوحدات في الدول المختلفة، سواء في الحجم، أو عدد السكان، أو طريقة التنظيم، أو مدى ما تمثله بالنسبة للمجتمع، أو الوضع الرسمي لها...إلخ فالقرية في الهند ليست هي القرية في الولايات المتحدة أو مصر طبقًا لأي من المعايير السابقة[115]. ونفس الأمر ينطبق على اختيار العينة داخل هذه الوحدات، وكيف يمكن تحقيق القابلية للمقارنة بينها، وهل تؤخذ العينة قياساً إلى وحدة التحليل التي هي القرية أو المدينة أو الحي، أم قياساً إلى المجتمع

---

114 Verba. *The Cross-National Program in Political and Social Change*. op. cit. p. 192.

115 Joseph-W. Elder. "Problems of Cross-Cultural Methodology: Instrumentation and Interviewing in India", in: Armer and Grinshaw, eds. op. cit. pp. 119-123, and Allen Grinshaw. "Comparative Sociology: In What Ways Different from other Sociology", in: Armer and Grinshaw, eds. op. cit. p. 23.

الأكبر وهو الدولة؟ أم يتم توحيد العينة في جميع الوحـدات؟ وهـل ذلـك يحقـق القابلية للمقارنة بين العينات؟ ومن ثم عدم إفساد التفسير النهائي للنتائج؟[١١٦]

٣- صياغة الفروض وتحديد المتغيرات

وإذا افترضنا أن الباحـث - أو الفريق البحثـي - قـد اتفـق علـى مشـكلات معينة، ووحدات تحليل، وعينـات محـددة للبحـث، فهـل سـيقوم بدراسـة نفـس المتغيرات أو إقامة نفس العلاقات بينها في صورة فروض للدراسـة؟ وهـل سـيتم الوصول إلى نفس الترتيب للمتغيرات من مستقلة ووسـيطة وتابعـة؟ وهنـا يـرى Nowak أن البـاحثين لـن يستطيعوا القيـام بدراسـة نفـس المتغـيرات ونفـس العلاقات في دولهم المختلفة، وذلك لتأثير القيم الخاصة بهـم وتصورهـم للنتـائج النهائية من البحث الأمـبريقي، فعلـى سـبيل المثـال: لـن يكـون فهمهـم لمفهـوم المساواة كمتغير في علاقة افتراضية فهما واحداً ، حيـث إنـه سـوف يتـم صبغـه بالأيديولوجية السائدة وتوجهاتها، مثل: هل هي مساواة اقتصادية أم سياسية أم في الحقـوق الأساسـية...إلخ[١١٧]، بالإضافـة إلى أن المتغـيرات الـتي تصلـح لأحـد المستويات التحليلية قد لا تصلح لأي مستوى آخر، فما يصلح لمستوى القريـة من متغيرات وعوامل افتراضية قد لا يصلـح للمدينـة، ومـا يصلـح للمؤسسـات الوسـيطة قـد لا يصلـح للمؤسسـات القوميـة[١١٨]. هـذا بالإضافـة إلى الصعوبـة النظرية الدائمة في العلوم الاجتماعية والمتعلقة بتثبيت المتغيرات للتمكن من قياس بعضها؛ لأنه لا يمكن تحليل جميع المتغـيرات الفاعلـة في الظـاهرة، لأنهـا متعـددة ومتنوعة ومختلفة. كذلك هناك بعض المتغيرات من السهل قياسها بدقة وتحويلها

---

116 Holt and Turner. op. cit. p. 19, Verba. *The Cross-National Program in Political and Social Change*. op. cit. pp 176-177, Mokrzyeki. *What to Take into Account When Comparing*. op. cit. p. 45, and Lapalombra. *Macrotheories and Microapplications in Comparative Politics*. op. cit. p. 42.

117 Nowak. *The Strategy of Cross-National Survey Research for the Development of Social Theory*. op. cit. p. 8.

118 Wiatr, op. cit. p. 348.

كميًا، ولكن هناك متغيرات أخرى يصعب - إن لم يكن مستحيلا - قياسها كميا، فهناك أحداث فردية قد تترك آثارا على مدى طويل من الزمن ويصعب قياسها، كالثورة الفرنسية مثلا التي يصعب تحويل آثارها كميا أو قياسها[119].

وترتبط صياغة الفروض بالإطار النظري أو النظرية التي يتبناها الباحث أو الفريق البحثي، فحيث إنه من العسير الاتفاق على نظرية معينة يتم تبنيها من قبل جميع الباحثين - نتيجة لاختلاف تكوينهم الأكاديمي، فإن صياغة الفروض من المحتمل أن تقوم على إدراك الأفراد - وليس على مسح للأدبيات، أو انطلاقا من نظرية واحدة .ومن المسلم به أن هناك أثراً تتركه النظم السياسية والاجتماعية والثقافية على إدراك الأفراد، بحيث تختلف طبيعة الوعي باختلاف طبيعة النظم حول نفس القضية، ولذلك فإنه يفضل دراسة الدول المتشابهة نسبيا في نظمها السياسية والثقافية والاجتماعية، لتقليل أثر هذه النظم على وعي الأفراد[120].

٤- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية

إن الإشكالية الجوهرية لمن يقوم بالبحث المقارن عبر الدولي أنه يعيش ويتعامل ويحلل ويفسر ثقافة ومجتمعا غير ثقافته ومجتمعه، ومن ثم قد لا يستطيع دائما إدراك أن دلالة المفاهيم واللغة والبيئة والحقائق المادية ذات طبيعة مغايرة أو مختلفة عن ثقافته ولغته وبيئته، فإما أن ينظر إليها على أنها هي ذاتها الخاصة بمجتمعه، أو أن ينظر إليها على أنها أدنى مستوى[121].

وفي الحالتين كلتيهما لن يلتفت كثيراً إلى مدى الاختلاف في المفهوم ودلالته، وإمكانية تعريفه الإجرائي، والمؤشرات التي يمكن أن تعبر عنه في

---

119 J. Blondel. ed. *Comparative Government: A Reader*. (New york: Anchor Books, 1969) pp. xvi-xvii.

120 Berting. *Why Compare in International Research*. op. cit. p. 7.

121 Armer. *Methodological Problems and Possibilities in Comparative Research*. op. cit. p. 50.

الواقع، ومن ثم إمكانية القياس وصحة النتائج المترتبة عليه[122]، فالحقائق الواقعية لا تنتظم في فراغ مفاهيمي، وإنما تتم تعبئتها داخل أطر مفاهيمية، فالمفاهيم هي التي تحدد وتعرف الظواهر وتعطيها معانيها، سواء أتعلق ذلك بأجزاء الظاهرة أو العلاقة بين الظواهر . وصياغة المفاهيم في العلوم السياسية ليست قضية تحديد المعنى اللغوي للمصطلح فحسب، وإنما وصف ظاهرة معينة من خلال المعلومات المتاحة، والبحث في أقرب مصطلح يتناسب معها ويسمح بالتعبير عن جوهرها؛ ولذلك فمقارنة مؤسسات وسلوكيات سياسية دون مراعاة الاختلافات في التاريخ والثقافة والعناصر الاجتماعية، هو نوع من سوء الفهم، خصوصا أن علم السياسة – ليس مثل الطب والقانون – لا يوجد فيه اتفاق حول المفاهيم المستخدمة، حيث تستخدم مفاهيم واحدة ويقصد بها دلالات مختلفة[123]. وقد ظهر من خلال إجراء بحوث ميدانية عبر دولية أن المفاهيم تختلف بصورة كبيرة من ثقافة إلى أخرى، لدرجة تؤثر على القابلية للمقارنة وسلامة النتائج، فمفاهيم مثل: القائد، والانتخاب، والحزب، والحكم المحلي، والقائد المحلي، والمشاركة – تختلف في إدراك المبحوثين من دولة لأخرى، حيث خلص Mokrzycki في دراسة مقارنة أجريت في كل من الولايات المتحدة والهند وبولندا ويوغوسلافيا إلى أن البحث المقارن عبر الدولي يستخدم مصطلحا واحداً ذا مفاهيم متعددة ومختلفة[124]، فعلى الرغم من وحدة مصطلح الحزب والقائد والانتخاب إلا أن مفاهيم هذه المصطلحات ودلالاتها تختلف من ثقافة لأخرى، لذلك فإن الدراسات المقارنة عبر الدولية التي قام بها باحثون غربيون، صاغوا الإطار النظري للفريق الدولي بصورة تعكس مفاهيم النظام السياسي الغربي وتقاليده الثقافية، ليست سوى دراسات تبحث فاحصة عن

122 Oskar Niedermayer. "Methodological and Practical Problems of Comparative Party Elites Research: the EPPMLE Project", *European Journal of Political Research.* vol. 14, 1986, p. 254.

123 Larson, op. cit. pp. 8-11.

124 Mokrzycki. *What to Take into Account When Comparing?* op. cit. pp. 45-47.

ظاهرة غير موجودة في الواقع، حيث إن الإشكالات النظرية التي يفتش عنها الباحث، والمفاهيم التي يعتقد أن الواقع مقولب فيها، ليست موجودة في المجتمعات محل الدراسة، ومن ثم فطبقًا لرأي Mokrzycki لابد من دراسة الظاهرة الاجتماعية كوحدة نظامية تنتمي إلى نظام اجتماعي وثقافي معين، ولا يتحقق معناها إلا داخل هذه النظم، سواء أتمثل هذا النظام في دولة أو في ثقافة أو في فترة تاريخية، لذلك لابد من أخذ هذا البعد في الاعتبار عند الممارسة البحثية، فدارس الأحزاب في دول مختلفة ينبغي ألا يعتقد أن الحزب بالمعنى الذي يعرفه في الدول الغربية بأبنيته ووظائفه هو نمط عام في جميع الدول، وإنما هناك اختلافات كثيرة من دولة لأخرى، فقد يكون الاختلاف بين دولتين في ثقافة واحدة أو إقليم واحد أقل من الاختلاف الموجود بين تلك الدول التي تختلف في الثقافة أو الإقليم[١٢٥].

وتبدو هذه الإشكالية بصورة واضحة عند التحويل الإجرائي للمفاهيم إلى مؤشرات قابلة للقياس في الواقع، حيث ينعكس اختلاف دلالة المفهوم من ثقافة لأخرى على تحديد ماهية المؤشرات موضع الدراسة، فمثلا قد لا تعطى الانتخابات نفس الدلالات في بريطانيا ودولة من دول العالم الثالث، إذ لا يمكن اعتبارها في الأخيرة مؤشراً على الديمقراطية. كذلك مؤشرات العنف السياسي قد تختلف دلالاتها، فقد لا تعني عدم استقرار سياسي بنفس الدرجة في كل الدول، وقد لا تمثل مقدمات ثورة في دولة معينة، والعكس في أخرى[١٢٦].

ولتجاوز هذه الإشكالية ينبغي إدراك دلالات المصطلحات في الثقافات المختلفة واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، ولابد من وضع حدود لمضامين المفاهيم، تجعلها تستوعب ذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات[١٢٧]، من خلال عملية تجريد عالية، إذ كلما كان المفهوم أكثر تجريداً كلما استوعب دلالات مختلفة في داخله، كذلك يجب التأكيد بصورة واضحة

[125] Ibid. pp. 47-48.
[126] The Open University. op. cit. p. 44.
[127] Ibid. p. 44.

وفعالة على إشكالية العلاقة بين المظهر والجوهر، أو بين الظاهر والحقيقة، ومن ثم بين المفهوم والتعريف الإجرائي له من خلال المؤشرات. حيث قد لا يكون هناك تطابق - وهو الأكثر حدوثا - بين الظاهر والجوهر، ولذلك فالظواهر المتشابهة قد لا تعبر عن حقيقة واحدة[128].

٥ – وسائل جمع المعلومات

تتعرض الاقترابات المنهجية المستخدمة في البحث المقارن عبر الدولي - والتي سبقت الإشارة إليها - للعديد من الإشكالات، حيث هناك ما يشبه الإجماع بين الباحثين في هذا الحقل على اثنتين منها هما التكافؤ والملاءمة، فالبحث المقارن عبر الدولي يتناول ظواهر واحدة في دول وثقافات متعددة، تعطي للظاهرة الواحدة هوية مستقلة في كل دولة وثقافة، بصورة تجعل الخلاف بين الأشكال المتعددة للظاهرة الواحدة ليس خلافا كميًا أو في الدرجة، وإنما كيفيا وفي النوع، مما يستلزم تحقيق المواءمة والتكافؤ للإطار المنهجي مع الظاهرة في كل دولة على حدة، وهذا قد يؤدي إلى تحول الظاهرة الواحدة إلى ظواهر مختلفة[129]، يتعامل معها باحثون تم تدريبهم الأكاديمي في سياق ثقافي معين، تكيفوا مع ظواهره، وتعلموا كيفية التعامل معها، ولكنهم ربما لم يتدربوا على كيفية التعامل مع الثقافات الأخرى، فيحاط تعاملهم معها بصعوبات متعددة مثل:

أ – في الملاحظة بالمشاركة أو العمل الميداني، يحتاج الباحث إلى تدريب قاس على ثقافة وتاريخ ولغة الشعوب موضع الدراسة بصورة تفوق قدرة أي فريق بحثي، ومن ثم فالباحث الأجنبي لا يستطيع الدخول في الأحاديث الخاصة للمواطنين، لأنه لا يعرف لغتهم الدارجة وأمثالهم ونكاتهم ودلالة الألفاظ والتشبيهات والحكم والقصص الخاصة بهم، ولذلك يحرم من أداة بحثية في غاية

---

128 Loetsch. op. cit. p. 37, and Hague and Harrope, op. cit. p. 19.

129 Armer. *Methodological Problems and Possibilities in Comparative Research.* op. cit pp. 50-53, and Elder, op. cit. p. 137.

الأهمية، بالإضافة إلى أن المبحوث – نتيجة لعدم وجـود خلفيـة ثقافيـة تاريخيـة واحدة – قد يفقد الثقة في الباحث أو لا يتفاعل معه بالصورة المطلوبة[١٣٠]

ب – في صياغـة الاستبيان أو أسـئلة المقابلـة تثـور معضلـة اللغـة الـتي تتـم الصياغة بها، ومن ثم قضيـة الترجمـة إلى اللغـات الأخـرى، ومـدى دقتهـا، بـل وإمكانية ترجمة كل شئ، حيث لا يمكن ترجمة الرموز ودلالة الإشارات واللغـة غير المنطوقـة، كذلـك لا يمكـن نقـل خلفيـات الاستمارة مـن خـلال الترجمـة، كذلك فعملية ترجمة الأسئلة ثم إعـادة ترجمـة الإجابـات إلى اللغـة الـتي سـوف يصاغ بها البحث تفقد النتائج الكثير من المعاني والدلالات، هـذا بالإضافـة إلى النسـق الثقـافي والاجتمـاعي للمـترجم الـذي قـد يلـون المعـاني والـدلالات في الاتجاهين بثقافته، ومن ثم يتحول إلى مصفاة غير واعية تفقد البحث الكثير مـن المادة العلمية المطلوبة[١٣١].

ولتجاوز مشكلة الترجمة يخلص "فيربا" ـ من خلال بحث مقـارن أجـراه في كل من الولايات المتحدة، والهنـد، ويوغسـلافيا، واليابـان ونيجيريـا، وهولنـدا، والنمسا ـ إلى أنه يجب التخلي عن التصميمات النمطية وترك صياغـة المسـح أو الاستبيان للباحثين في كل دولة على حدة، وذلك لأن الترجمة المباشـرة للأسـئلة إلى لغات مختلفة لن تعطي سوى معلومـات ونتـائج سـطحية، ومـن ثـم مقارنـة فارغة من المعنى، حيث إن هناك معلومات لن يمكن ترجمتها[١٣٢].

ج – التحيز في المعلومة أو إشكالية السياق:

نتيجة للمشاكل المتعلقة بالوصول إلى المعلومات حيث قـد يكـون محرمـا في بعض الـدول وتحيطـه قواعـد السـرية والأمـن[١٣٣]، فـإن العديـد مـن البـاحثين

130 Grinshaw. op. cit. p. 25.

131 Waiter. op. cit. p. 355, Loetsch, op. cit. p. 38, Niedermayer, op. cit. pp. 255-257, Elder, op. cit. pp. 127-132, and Galtung, op. cit. p. 28.

132 Verba. *The Cross-National Program in Political and Social Change*. op. cit. pp. 176-177.

133 Blondel. ed., *Comparative Government: A Reader*. op. cit. p. xiv.

يعتمدون معلومات وسائل الإعلام، وهي وسائل لها توجهات سياسية؛ ولا تبتغي الدقة العلمية، بل أنها عادة ما تكون متحيزة، ونفس الشيء ينطبق على المصادر الأولية في الدول المتخلفة[134]، كذلك فإن أخذ المعلومة دون فهم سياقها يؤدي إلى تبسيط تحكمي في التعامل معها، بدرجة تجعل ما يبنى عليها ذا دلالة نظرية قليلة[135]. هذا بالإضافة إلى إمكانية وجود المعلومة ذاتها، فقد توجد في نقطة دون أخرى، وقد توجد في نفس النقطة في دولة ولا توجد في أخرى، وقد توجد في نفس النقطة في كل الدول موضع المقارنة، ولكن مع اختلاف الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة من دولة لأخرى[136].

وقد سعى فيربا لتجاوز تلك الإشكالات المتعلقة بوسائل جمع المعلومات من خلال تأكيده على ضرورة أن يخلي أذهان فريقه البحثي تماماً من المعاني النظرية للمتغيرات التي يدرسها، وأن يقارن بين الوحدات المتشابهة وأن يركز على السلوك وليس الاتجاهات، وأن يستخدم أسئلة مفتوحة تؤدي إلى تحليل كيفي يعكس مختلف التنوعات في الرؤية، وأن يوسع إطار المؤشرات حتى تشمل مختلف الدول والحالات، وعلى الرغم من كل ذلك خلص فيربا إلى أنه في حالة واحدة فقط من كل الفريق تم تأسيس التكافؤ والملاءمة بين الوحدات في الدول المختلفة في بعض الجوانب وليس كلها[137].

٦- الشرح والتفسير

يتساءل العديد من الباحثين حول مدى نجاح البحث المقارن عبر الدولي في تحقيق أهدافه؟ وتأتي الإجابة مؤكدة أن ما تم تحقيقه من تراكم معرفي ليس كثيراً في عديد من الحقول، فهناك كم ضخم من المعلومات قد تم جمعه وتحليله، ولكن تظل معضلة الشرح والتفسير قائمة أمام الباحثين، خصوصاً عندما يبحثون عن دلالة وأسباب الاختلافات القائمة بين الظواهر الواحدة في

---

134 The Open University. op. cit. pp. 44-45.

135 Jackman. op. cit. pp. 161-162.

136 Berting. *Why Compare in International Research?* op. cit. p. 8.

137 Verba. *The Cross-National Program in Political and Social Change*. op. cit pp. 188-189.

المجتمعات المختلفة، وذلك لنقص المعرفة بهذه المجتمعات ككل، حيث إن هذه المعرفة ضرورية لفهم السياق الاجتماعي الثقافي والرمزي الذي تحدث في إطاره الظواهر السياسية والاجتماعية[١٣٨]، فالبحث المقارن عبر الدولي مؤسس على بناء تحتي قائم أساساً على خبرة مجتمعات أوربا وأمريكا الشمالية، وإطارها الثقافي، ودلالات رموزها ومفاهيمها، ولذلك لابد من تأسيس قاعدة أخرى جديدة، يدخل في تكوينها السياق السياسي والاجتماعي والثقافي والمعرفي لمختلف دول العالم[١٣٩]، وذلك لأن الظاهرة الاجتماعية والسياسية ليست مثل الرياضيات أو الكيمياء أو الطبيعة، يستطيع الباحث التعامل معها بدون وضع أي اعتبار لمفهوم الأمة، وإنما هي ظاهرة سياقية تتأثر بالسياق الموجودة فيه بصورة كبيرة، ومن ثم لابد من التركيز على الأبعاد الثقافية قبل تفسير دلالات الظواهر[١٤٠]، فالدول تختلف فيما بينها في الثقافة واللغة والتاريخ والدين والوضع الجيوبولتيكي والموارد الطبيعية ومستوى النمو الاقتصادي والتكنولوجي، وكل هذه الأبعاد تؤثر على دلالة الظواهر، فما يحدد الطبقة الوسطى في بومباي وموسكو وأفريقيا الوسطى ليس هو ما يحددها في باريس، هذا بالإضافة إلى اختلافات الأشخاص والجماعات داخل الثقافة الواحدة[١٤١]، ومن هنا فإن الظواهر المتشابهة قد لا يمكن إرجاعها إلى أسباب أو عوامل واحدة، فالتصويت في الانتخابات ـ كما يرى فيربا ـ يختلف في دلالته من دولة لأخرى على الرغم من أن العملية واحدة، والسلوك وطبيعته ونتيجته وأهميته واحدة أيضا. إلا أن فيربا لاحظ في الهند مثلا أن التصويت لا تربطه أية علاقة بالاهتمام السياسي على عكس ما يجري في الولايات المتحدة، فمن يقوم

---

138 Berting. *Why Compare in International Research?* op. cit. p. 10.

139 Gerhild Framheim, and Stephen C. Mills. "Infrastructure: The Third Element in International Comparative Research", in: Berting, et al, eds. op. cit. p. 126.

140 Edmund Mokrzycki. "On the Adequacy of Comparative Methodology", in: Berting, et al. eds. op. cit. p. 93.

141 Alexander J. Groth *Comparative Politics: A Distributive Approach*. (New York, and London: The Macmillan Company, 1971) pp. 3-4.

بالتصويت شخص مهتم سياسيًا. ومن ثم خلص إلى أنه لا يمكن اعتبار التصويت وحدة متكافئة لقياس المشاركة السياسية بين الدول[142]، كذلك خلص Rokkan and Merrit في دراسة مقارنة عبر دولية اعتمدت على بنك معلومات جامعة Yale إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين الحقيقة والظاهر، بحيث يصعب الاستدلال على الحقيقة من خلال المظاهر المرتبطة بها، بل إن غاية ما يصل إليه الباحث هو جزء من الحقيقة وليست كلها، خصوصا إذا تعلق الأمر بالإنسان الذي هو في صيرورة دائمة قد لا يعكس ظاهره حقيقته على الدوام[143]، بالإضافة إلى تشابه الظواهر مع اختلاف الحقائق المعبرة عنها، حيث قد تتوحد أشكال تمظهر الحقائق دون أن تكون تلك الحقائق واحدة.

وللتغلب على تلك الإشكالات الست السابق تناولها قدمت أطروحات متعددة أهمها:-

١ - ضرورة دراسة كل ثقافة على حدة Emic-approach قبل القيام بمقارنة عبر دولية أو عبر ثقافية etic-approach[144].

٢ - ضرورة تحقيق المواءمة بين دراسة المشكلة والحقل المعرفي المتعلق بها، فالذين يدرسون السياسات العامة، الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية...إلخ يحتاجون إلى جانب المقارنة عبر الدولية إلى دراسات عبر حقلية أو بين الحقول Interdisciplinary[145].

٣ - ضرورة بناء قاعدة معرفية للبحث المقارن عبر الدولي، على أساس فهم التقاليد القومية والثقافية والحضارية للدول المختلفة، وفهم نظامها القانوني والاقتصادي والسياسي، وأيديولوجيتها السائدة، ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها[146].

---

142 Verba. *The Cross-National Program in Political and Social Change.* op. cit. pp. 190-191.

143 Merritt, and Rokkan, eds., op. cit. pp. 70-72.

144 Brislin, et al. op. cit. p. 30.

145 Lisle. op. cit. pp. 476-487.

146 Ibid. pp. 491 -493, and Wiatre, op. cit. p. 353.

ثانيا: إشكالات تتعلق بالباحثين (موضوعية العلماء):

إلى جانب تلك الإشكالات النابعة من طبيعة الخطوات الإجرائية للمنهج، هناك نوعية أخرى من الإشكالات تتعلق بالباحثين الممارسين الذين يحددون لون ووجهة ومضمون الخطوات المنهجية السابقة، إذا أن المنهج ليس وسيلة خارجية عن ذات الباحث، فالظاهرة الاجتماعية - خلاف الظاهرة الطبيعية البيولوجية - لا يمكن رصدها بمقياس حراري أو ذبذبات إليكترونية، وإنما هي ظاهرة معقدة متشابكة، يختلط فيها الذاتي بالموضوعي، ويمر فيها المنهج وأدواته من خلال مدركات الباحثين ووسائل إحساسهم، لذلك أكد العديد من الباحثين على أهمية الوعي على القيم، بل هناك باحثون مثل Allardt طالبوا بضرورة الدمج بين التحليل العلمي والتحليل الأيديولوجي للأحداث، والتقريب بينهما بصورة أكثر، واعتبر Wiatr أن هذا البعد - أي بعد القيم - من أكثر جوانب البحث المقارن عبر الدولي أهمية، على خلاف ذلك الاعتقاد الساذج Naive belife، الذي ساد المدرسة الوضعية بوجود علم خال من القيم، فالمقارنة عبر الدولية تتم من خلال باحثين قادمين من دول مختلفة لها قيمها المغايرة، ومن المتوقع أنهم سوف يرون الأشياء والظواهر بصورة مختلفة، لذلك انتهت مناقشات "ندوة بودابست" حول البحث المقارن عبر الدولي إلى ضرورة إخراج الأحكام القيمية على السطح، وإعلان التحيزات المبدئية، لا الادعاء بطمرها وعدم وجودها، وذلك لكي تناقش بصورة حرة، ويعرف من خلال استطلاعها وتحديدها كم هي مختلفة؟ وبأي درجة؟ وكم هو مهم الاختلاف الأيديولوجي لإنجاز البحث؟ وكم هو معوق له؟[١٤٧]

ومن ناحية ثانية تختلف الدول في أنماطها الثقافية وقيمها السلوكية، بصورة تستلزم تدريب الباحثين تدريبا جيداً على كيفية التعامل وطرق الحصول على المعلومات، أو متى وكيف وفي أي موضوع يسأل الباحث المبحوثين، وكيف أن بعض الثقافات تعتبر القدرة الكلامية قيمة جيدة، وبعضها يعتبر الصمت

147 Ibid. pp. 366.

نوعاً من الأدب؟ وكيف يمكن تحديد الموضوعات التي لا يجوز مناقشتها مع الأغراب أو الحديث فيها بداية مع أي إنسان؟[١٤٨]

ومن ناحية ثالثة تثور إشكاليات تتعلق بتكوين الفريق البحثي وإدارته وتمويله. إذ أن البحث المقارن عبر الدولي يحتاج إلى ميزانية ضخمة للتدريب والتنفيذ، مما يعني أن هناك هيئات تقف وراءه، وهذا قد يعرض الفريق لفقدان الاستقلالية؛ وكذلك الباحثون، حيث لابد أن يكون للبحث عائد على تلك الهيئات والمؤسسات، بل والدول، ولو كان هذا العائد متمثلا في تحقيق السلام العالمي، إلا أنه يؤثر على صحة وسلامة نتائج البحث، ناهيك عن الأبحاث التي يتم تمويلها لتحريك الشعوب صوب وجهة معينة، أو لاكتساب الشرعية أو لأغراض أخرى[١٤٩]، كذلك هناك إشكالات تتعلق بقيادة البحث وإدارته، والتحكم في الوقت والتقارير وأجهزة الكومبيوتر، وطبيعة الباحثين: هل هم متعاونون من خارج، أم عاملون دائمون متخصصون...إلخ[١٥٠].

ومن ناحية رابعة تفرض الحالة المعاصرة لهيكل النظام الدولي إشكالات أخرى على البحث المقارن عبر الدولي، ففي دراسته للمراحل الخمس لتطور العلوم الاجتماعية خلص Timasheff إلى أن المرحلتين الأخيرتين - مرحلة ما بين الحربين وما بعد الحرب الثانية - تشكلتا بفعل سيطرة المدارس الأمريكية للعلوم الاجتماعية على المدارس الأوربية السابقة، إلى أن جاءت المدرسة الماركسية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، ومثلت نوعاً من التحدي قد يؤسس لمرحلة سادسة[١٥١]. وقد درس portes أثر إدراك الباحثين الأمريكيين على البحث المقارن عبر الدولي، وخلص إلى النتائج التالية[١٥٢]:-

148 William H. Form. "Field Problems in Comparative Research: The Political of Distrust" in: Armer and Grimshaw. eds., op. cit. p. 83, and Grinshaw. op. cit. p. 26.

149 Berting. *Why Compare in International Research.* op. cit. p. 12.

150 Himmelstrand. op. cit. p. 453.

151 Alejandero Portes. "Perception of the U.S Sociologist and its Impact on Cross-National Research", in: Armers and Grimshaw. eds., op. cit. p. 149.

152 Ibid. pp. 150- 160.

١ – عدم الاهتمام بردود أفعال الدول والجماعات محل الدراسة تجاه الباحثين، وذلك ـ وكما يقول جالتونج ـ لأن الباحثين الأمريكين يخلطون بين المهارات المنهجية والسذاجة السياسة Political naivete ، مما يجعلهم يفترضون أن النوايا الحسنة سوف تزيل الشكوك، وتكسبهم ود الباحثين والمواطنين المحليين، وهذا دفعهم إلى أن يأخذوا في الاعتبار طبيعة علاقات الولايات المتحدة مع هذه الدول، والخبرات التاريخية للدول محل البحث مع الباحثين الأجانب.

٢ – تمتعت الأبحاث التي تمولها الولايات المتحدة بجاذبية خاصة في الكثير من الدول، بسبب المظهر الفخم لوجود باحثين أمريكيين في دولة متخلفة، وطموح هذه الدول للاستفادة من تكنيكات البحث، وتطوير قدرات الباحثين فيها، وتوقع أن يؤدي البحث إلى نتائج سياسية في العلاقة مع الولايات المتحدة.

٣ – بناء الأبحاث طبقا لحساب التكلفة والعائد، لذلك عادة ما تفرض الجهات الممولة تصورها للبحث، وينال ذلك رضا الباحثين المحليين من أبناء هذه الدول، بسبب توقعهم للمكافأة الجيدة، أو الوضع الأدبي الذي ينالونه بين أقرانهم، لأنهم تم اختيارهم من دونهم ضمن فريق بحثي لدولة متقدمة مثل أمريكا.

٤ – عادة ما يتم اختيار موضوع البحث بقليل من الاهتمام أو العناية بمشاكل واهتمامات وحساسيات الدول محل الدراسة.

٥ – قليل من الجهد يبذل في تدريب الباحثين المحليين، وتكييفهم مع النظريات والمناهج التي يستخدمها الفريق الأمريكي، وذلك لأن دور الباحثين المحليين يقتصر فقط على مجرد التطبيق وجمع المعلومات، ولذلك لا تحدث استفادة حقيقة لهم، بل إن علاقتهم بالبحث وفريقه علاقة Subordinate - superdinate relation.

٦ – المعلومات التي يتم جمعها في أي قطر يتم شحنها إلى الولايات المتحدة بدون ترك نسخة منها للمؤسسات المحلية المتعاونة، ولذلك لا يستطيع أي باحث في تلك الدول الاستفادة منها، وكذلك الأمر بالنسبة للنتائج حيث تنشر عادة باللغة الإنجليزية، وقليلا ما تترجم، وإذا حدث فقد تتم الترجمة بعد سنوات عدة تفقد فيها النتائج صداها الواقعي؛ لأن الظاهرة الاجتماعية متغيرة ولا تثبت على حال ، ومن ثم تكون النتائج متعلقة بظاهرة تاريخية تم تجاوزها.

المبحث الثالث

الأنساق المعرفية في نظريات السياسة المقارنة

لقد خلص Holt & Richardson في دراستهما عن " النماذج المعرفية المتنافسة في السياسة المقارنة" إلى أنه لا توجد نظرية في السياسة المقارنة تستطيع أن تحقق الشروط التي وضعها توماس كوهن لمفهوم النموذج المعرفي Paradigm، ومن ثم فلا يمكن القول أن هناك نموذج معرفي سائد في هذا الحقل أو في سبيله للتشكل.

وفي ظل هذه الوضعية نقارب حقل السياسة المقارنة ونظرياته، لا لتحديد معالم نموذج معرفي بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه، أو لعرض أهم أشباه النماذج التي تمثلها نظرياته، ولكن لمحاولة مقاربة هذه النظريات من زاوية محددة، تركز على طبيعة الأنساق Models الموجودة في الحقل، من حيث كفاءتها الأبستمولوجية المتعلقة بقدرتها على الانفتاح وشمول الظواهر المختلفة في السياقات الاجتماعية الثقافية الحضارية المتنوعة والمتغايرة، بالدرجة التي تقود البحث للوصول إلى أقرب موضع من الحقيقة دون اصطناع لها، أو فرضها من خلال أنساق معرفية مغلقة، تؤطر الظاهرة في حدود النظرية، وتبتر مالا تستطيع النظرية استيعابه، أو تفكك الظاهرة وتعيد تركيب أوزانها، طبقاً لمنطق النظرية والعلاقة بين متغيراتها التابعة والمستقلة، بصورة قد تجافي حقيقة الظاهرة وتشوهها، كذلك فإن دراسة طبيعة الأنساق المعرفية الموجودة في حقل السياسة المقارنة، من حيث انفتاحها أو انغلاقها، يعد مدخلاً كاشفاً لمدى التحيز

الموجود في الحقل، وهل فعلا هناك نظريات متمركزة حول الذات، تقيس الآخر طبقا لمعطيات "الذات"، ومن ثم تصدر أحكاما وتعميمات لا تراعى خصوصيات التجارب البشرية الأخرى.

فطبقا لما سبق تناوله في مبررات المقارنة وأسس شرعيتها، خصوصًا ما يتعلق بالمشترك الإنساني، الذي يجعل من المنطقي إجراء مقارنات بين مجتمعات وثقافات وتقاليد حضارية مختلفة، وانطلاقا من المسلمة التي تؤكد على وحدة المجتمعات البشرية في الماهية والجوهر والمحددات العامة وتنوعها في الأنماط والأشكال والتطبيقات والمعايير والتنظيمات، سوف نتناول نظريات السياسة المقارنة طبقا لمدى انفتاحها أو انغلاقها أمام هذا التنوع والتعدد، الذي يعطى شرعية الوجود والاختلاف لجميع التجارب البشرية. ولن يكون هذا التناول في ذاته مغلقا، حيث لن تكون هناك حدية في عرض الأنساق ما بين نسق مفتوح وآخر مغلق، وإنما سيكون التناول على مستويات ثلاث هي:-

أولاً: النسق المعرفي المفتوح

وهو النسق الذي يكون ولاء الباحث فيه للحقيقة الواقعية أكثر من ولائه للنظرية أو للفلسفة التي يتبناها، ويكون تعطشه لاكتشاف وشرح جوانب من الظاهرة موضع دراسته في الواقع أكثر من رغبته في إثبات انطباق النظرية المستخدمة، وتسود هذا النسق قيم العالمية والأمانة والعدل والتجرد من المصلحة والتواضع والشك[١٥٣]. وعلى مستوى نظريات السياسة المقارنة، يكون الانفتاح حسب قدرة النظرية ودرجة تجريد معاييرها ومتغيراتها، بالصورة التي تسمح باستيعاب جميع الحالات موضع الدراسة دون تحيز لتجربة معينة، أو تسعى لتعميم نمط معين، ومحاولة فرضه باعتباره الأمثل والأفضل، أو إصدار أحكام معيارية نابعة من خبرة معينة، مثل التقليدية والحداثة والرشادة وغير الرشاده، والتخلف والتقدم...إلخ بحيث تستطيع النظرية استيعاب جميع الحالات موضع البحث، وتحسن التعامل معها دون تشويهها أو نفيها خارج العلم أو خارج

---

153 Mulkay. op. cit. pp. 51-53.

الحضارة، وتستطيع كذلك أن تنظر إلى كل نظام سياسي على أن لـه خصـائص متفردة في ذاته، بحيث لا يؤخذ نظام سياسي معين على أنه قاعدة لنموذج أكثر عمومية[154]، ومن أمثلة هذا النسق في نظريات السياسة المقارنة ما قدمـه ديفيد أيتر من تقسيم لعناصر النظام السياسي التي تتم المقارنة بينها، حيث قسمها إلى فئـات أكـثر تجريداً أو عمومية، إذ جعـل محكـات المقارنـة هـي: الحكومـة والجماعات السياسية ونظام التراتب الاجتماعي[155]، وهي فئات من العمومية بالدرجة التي تستوعب معظم إن لم يكن كل المجتمعات السياسية. ومثله نمـوذج ديفيـد أيسـتون المعـروف بـالتحليل النظمـي خصوصـا في تطويـرات Powers، ونموذج كارل دويش في التحليل الاتصالي. كذلك هناك العديد من المحاولات والاستراتيجيات البحثيـة الـتي لم تـرقَ لدرجـة النظريـات أو النمـاذج، إلا أنهـا تستبطن أنساقا مفتوحة، فهناك من يتخذ من سؤال واحد محكـا للمقارنـة هـو: ماذا تريد الشعوب من حكامها؟ ويعتبر هذا السؤال استراتيجية مقارنة تدرس، ماذا تريد الشعوب من حاجات، وكيـف يحقـق الحكـام هـذه الحاجـات؟ وهـل يحققونها أم لا؟ وقد وضعت قائمة للحاجات والقيم البشرية في مختلف الثقافات والأنماط البشرية من خلال دارسات أجراها علماء النفس والاجتماع والسياسة والاقتصـاد، وإلى الآن لم يتـم اعتبارهـا عالميـة، بحيـث تكـون مقبولـة مـن كـل الباحثين في كل الثقافات[156]، ولذلك هناك اقتراح بطرح مجموعتين من الأسئلة كاستراتيجية للمقارنة:

أولهـا: كيف تساعد الحكومة الشعب في تحقيق القيم الخاصة به؟ مـاذا تفعل الحكومة لحل مشاكل الناس؟ كيف نستطيع قياس ومقارنة الأداء السياسي في بلدان مختلفة؟

---

154 Fred Riggs. "The Comparison of Whole Political Systems" in: Holt and Turner op. cit. p. 87.

155 Bertsch. et al, op. cit. p. 2.

156 Eckstein. *A Perspective on Comparative Politics: Past and Present.* op. cit. p. 4.

وثانيها: ما هي العوامل والمتغيرات التي يجب النظر إليها عندما نفسر المستويات المختلفة للأداء الحكومي؟ وما هي الاختلافات التي تحدثها الأبنية والأيديولوجيات المختلفة؟[157]

كذلك هناك محاولة ثانية اقتربت من دراسة مجموعة من النظم السياسية من خلال خمسة عناصر أساسية[158]:-

١ - تأثير الماضي، خصوصًا الأحداث والمتغيرات الأساسية في المؤسسات والاتجاهات، من خلال دراسة أثر الجغرافيا والتاريخ والعلاقات السابقة والدين.

٢ - المؤسسات المفتاحية التي تمثل أبنية القوة وكيف تكونت؟ ومن يتحكم فيها؟

٣ - الاتجاهات السياسية التي تتحدد من خلالها الطريقة التي ينظر بها الشعب للنظام الاجتماعي والسياسي.

٤ - أنماط التفاعلات، وكيف تتم اللعبة السياسية؟

٥ - على أي شيء يختلف الناس ويتصارعون؟ وما هي أنماط الصراعات؟

وعلى الرغم من وجود مثل هذه الأنساق المفتوحة للمقارنة إلا أنها لم تستطع الانتشار بصورة تحقق التوازن والعالمية في الحقل، فتناول النظم السياسية بمنهج مقارن لم يزل تسيطر عليه الدول الغربية بصورة واضحة، بل عادة ما يفرد منهج خاص لتناول دول العالم غير الغربي ومحكات خاصة مختلفة عن المستخدمة مع الدول الغربية للمقارنة بينها، ناهيك عن أن مجرد تقسيم العوالم إلى ثلاثة أول وثاني وثالث يعد في حد ذاته مفتاحا لإغلاق أي نسق يقارب النظم السياسية من منظور مقارن.

كذلك يجب التأكيد على أن وصف النماذج السابقة بأنها أنساق مفتوحة وصف ينصرف فحسب إلى محكات ومعايير المقارنة، ولا يتعلق بالفلسفة الكامنة خلف هذه النماذج.

---

[157] Ibid. p. 2.

[158] Michael G. Roskin. *Countries and Concepts: An Introduction to Comparative Politics*. (New Jersy: Prentice - Hall, Forth edition, 1992) pp. 2-3.

ثانيًا: النسق المعرفي المغلق

وقد أطلق عليه توماس كوهن: "الأرثوذكسية العلمية"[159]، ويعتبر النسق السائد في حقل السياسة المقارنة، والذي يشكل معظم المسلمات الكبرى للحقل، ابتداء من تقسيم البشرية إلى عوالم ثلاثة قياساً على معيارية التجربة الأوربية الغربية، حيث العالم الأول هو العالم الصناعي الحديث الديمقراطي المتمثل في غرب أوربا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا، والذي تسوده نظم ديمقراطية ليبرالية تعددية تنافسية. والعالم الثاني وهو أيضا في شرق أوربا وامتدادها في آسيا، وكان يطلق على الاتحاد السوفييتي والنظم الاشتراكية (سابقا). أما العالم الثالث فباقي دول العالم في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وهي دول متنوعة في نظمها السياسية وأيديولوجياتها، وقليلا ما تكون نظمها شرعيَّة، فهي غالباً ما تعاني نقصًا في الدعم الشعبي لها، وتمارس العمل السياسي في جو من الشك والخوف، ويسودها اقتصاد تابع متخلف، وجميعها فقيرة مع بعض الاستثناءات[160].

ويعد هذا المدخل الكلي في التعامل مع النظم السياسية في العالم نسقا مغلقا، يقسم العالم إلى مجموعات صارمة حادة، تحول دون الحراك الدولي والانتقال من فئة لأخرى، وقد أظهر إنهيار الدول الشيوعية في شرق أوربا – ودخولها في أنماط تفاعل مختلفة لم تتحول من خلالها إلى عالم أول إلا إذا ذابت في كيانات أخرى مثل ألمانيا الشرقية – أن التقسيم يفرض حتمية تاريخية غير مبررة، وغير قائمة على معايير وأسس موضوعية ثابتة، إلا إذا كان المعيار هو تبني النموذج الغربي في الاجتماع والاقتصاد والسياسة، وعلى ذلك فإن هذا النمط للتصنيف متحيز ومتمركز عرقيا حول الذات، وغير واقعي. إذ هل ستظل جميع الدول في أماكنها؟ أليس هناك تقدم وتطور سياسي وفي نفس الوقت انهيار سياسي؟ هل مازالت يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتي عالما ثانياً ولا تزال الصين عالما ثالثًا؟

---

159 Mulkay. op: cit. p. 54.

160 Roger Charlton. *Comparative Government*. (London and New york: Longman, 1986) pp. 5-12, and Bertsch. et al, op. cit. pp. 10-11.

وبالنظر إلى الدراسات التطبيقية في السياسة المقارنة، نجد أنها تعتمد هذا التصنيف مدخلا أساسيا في مقارنة النظم، فتختار نماذج من كل عالم على حدة، وتفرد لكل منها خطة مختلفة لدراسته، ففي دول العالم الأول تتم المقارنة بناء على محددات: الديمقراطية و الثقافة، الأبنية والمؤسسات، الأحزاب، جماعات المصالح. وفي العالم الثاني تكون محاور التركيز هي الأيديولوجية، الحزب الواحد، الحريات العامة، حقوق الإنسان، الرفاهية. وفي العالم الثالث يتم تناول الخلفيات التاريخية، وحقوق الإنسان، والقبلية، والتنمية، والتخلف، وهذا يجعل المقارنة أصلا غير قائمة على المستوى الكلي، وإنما هي مقارنات داخل دوائر ثلاثة، يركز في بعضها على مواطن القوة، وفي الأخرى يتم إبراز نقاط الضعف والقصور، بناء على معايير غير موحدة وغير واضحة، ومن ثم لا يمكن الوصول إلى نظرية عامة.

أما فيما يتعلق بدراسة النظم السياسية مفردة، فقد سيطر على معظم نظريات السياسة المقارنة نسق مغلق، منذ زمن أرسطو حتى اليوم، خصوصًا فيما يتعلق بتصنيف النظم، الذي هو حجر الزاوية في التحليل المقارن[١٦١].

ويمكن تحديد ثلاث استراتيجيات تمثل النسق المغلق هي[١٦٢]:-

١ - وضع النظم السياسية على متصل تاريخي، يعكس النظرة التطورية التصاعدية للتاريخ السياسي، التي ترى أن النظم السياسية تمر بمراحل واحدة، وتمثل متصلا أو طابورًا واحدًا، يقف بعض منها على قمته، ويقع البعض آخر في قاعه، ويتم تسكين باقي النظم على نقاط فيما بين القمة والقاع، ويعكس هذا المتصل الخبرة التاريخية الأوربية، ومعاييرها العامة، التي يفترض أنها تنطبق على جميع النظم وجميع الخبرات. ولعل من أبرز نماذج هذا المتصل المراحل الخمسة التي وضعها ماركس، وتلك التي وضعها روستو وماكس فيبر. كذلك فإن من أكثر الاقترابات المغلقة التي تتخذ استراتيجية المتصل، تلك التي تقوم

---

161 Merkle. op. cit. p. 23.

162 Eckstein. *A Perspective on Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. p. 4.

على تقسيم النظم إلى تقليدية ثـم انتقالية ثـم حديثة، بناء على معايير تتعلق بالنظام الاقتصادي والبنـاء الاجتماعي، ووضع العائلة، ودور الفـرد، والنظام الثقافي والنظام السياسي[١٦٣].

٢ – تقسيم النظم السياسية إلى صندوقين، بحيث يتم وضع أي نظام في واحد منهما، مثل غربي وغير غربي، ودستوري وشمولي، تقليدي وحديث، زراعي وصناعي، ديمقراطي وديكتاتوري، وهي تصنيفات تعد من قبيل المسلمات في حقل السياسة المقارنة، على الرغم من عدم واقعيتها وعدم إمكانية التعامل بها بفعالية مع الواقع، فلا توجد دولة زراعية كاملة أو غير غربية كاملة أو تقليدية كاملة، فالمجتمع العالمي فيه من التداخل والتشابك بحيث لا يمكن التعامل مع وحداته وفقا لهذا التصنيف الذي ليس له من مبرر موضوعي سوى الانطلاق من نظرة للعالم تقوم على ثنائية "الأنا" و "الآخر".

ومن أهم نماذج التصنيف الثنائي دراسة فريد ريجز عن المجتمع الفسيفسائي Prismatic society، حيث صنف النظم والمجتمعات إلى مجتمعات زراعية يسودها عدم التخصص، حيث تقوم مؤسسة واحدة بعدة وظائف، ومجتمعات صناعية حيث تتخصص الإدارة، ويكون هناك وحدة بنائية لكل وظيفة[١٦٤]. كذلك فعل Martin Landau حين قارن بين النظم طبقًا لرشادة صنع القرار وبيروقراطية الإدارة، حيث قسمها إلى دول متخلفة تلعب فيها الحقائق دورا ضئيلا في عملية صنع القرار والعكس في الدول المتقدمة[١٦٥]، وصنف F.X. Sutton النظم السياسية إلى زراعية وصناعية، وحدد خصائص النظم الزراعية كالآتي:-

١ – سيطرة الأنماط التشخيصية.

٢ – ثبات الجماعات المحلية، وحراكها المحدود.

---

163 Merkle. op. cit pp. 25-55.

164 Ari Salminen. *On Max Weber's Comparative Methodology*. (Finland: University of Vaasa, Research Paper no. 99, 1984) p. 5.

165 Iibd. p. 5.

٣ – ثبات الانقسامات والتخصصات.
٤ – انقسام المجتمع بصورة شرائحية ثابتة.

أما خصائص النظم الصناعية فهي:-
١ – سيطرة قيم العالمية والتحديد والإنجاز.
٢ – درجة عالية من الحراك الاجتماعي.
٣ – نظام طبقي متساوٍ قائم على القيم العامة للإنجاز.
٤ – سيطرة المنظمات الوظيفية التخصصية[١٦٦].

كذلك صنفها بلوندل إلى ثلاثة أزواج هي: نظم ليبرالية، وأخرى سلطوية، ونظم ديمقراطية، وأخرى أتوقراطية، ونظم محافظة، وأخرى راديكالية[١٦٧]، ونجد نفس النسق عند ديفيد أبتر، الذي ميز بين نوعين من نظم القيم ينبثق عنها نوعان من النظم السياسية هما:

أ – النموذج العلماني التحرري، ويقوم على قيم المصلحة، وتحقيق الذات والديمقراطية، واقتصاد السوق، والنظام الميكانيكي للحكومة التي تحقق تجانس المجتمع، وتقوم بدور الوسيط أكثر من المنظم أو المحرك.

ب – النموذج المقدس أو الديني الجمعي، وفيه يتم توحيد الدين والسياسة وتسوده القيم الأخلاقية التي تلعب دورا في العملية السياسية، وهذا النظام موجود منذ الملكيات القديمة إلى النظم التعبوية التحريكية المعاصرة، سواء تلك التي يوجد بها حزب واحد جماهيري تقوده شخصية كارزمية، أودين سياسي وأيديولوجية تخلق الشرعية للحكومة[١٦٨].

٣ – تنميط النظم السياسية وفقا لمعايير متعددة ومحكات مختلفة، وتعد هذه الاستراتيجية أقدم أساليب تصنيف النظم السياسية منذ زمن أفلاطون وأرسطو، وتصنف النظم إلى نظم ديمقراطية وأخرى، أوليجاركية وأرستقراطية، وملكية

---

166 Merkle. op. cit. pp. 23-24.
167 Salminen. op. cit. p. 8.
168 Merkle. op. cit. pp. 78-80.

مغلقة وملكية دستورية، ودكتاتورية واستبدادية وشمولية[169] ويتم ذلك بناء على محكات متعددة تعكس في مجملها تجارب واقعية شهدتها المجتمعات التي ينتمي إليها هؤلاء المفكرون والباحثون، وقد لا تكون عامة أو مكررة أو متشابهة مع مجتمعات أخرى، مما يجعل من الصعب اتخاذها استراتيجية للبحث المقارن عبر الدولي، الذي يسعى للوصول إلى نظرية عامة تتجاوز الزمان والمكان، قادرة على التعميم، ومن ثم التفسير والتنبؤ.

وفى هذا الإطار قدم كولمان تصنيفا للنظم قسمها إلى نظم تنافسية ونظم شبه تنافسية ونظم سلطوية، كذلك صنفها روبرت داهل إلى نظم ديمقراطية، ونظم هيراركية، ونظم تساومية، أما ديفيد أبتر فصنفها في نظم دكتاتورية، وأخرى أوليجاركية، وثالثة ذات تمثيل مباشر، ورابعة ذات تمثيل غير مباشر. ونفس الأمر نجده عند جبرائيل الموند الذي قدم أكثر من تصنيف حيث صنف النظم السياسية إلى نظم انجلو أمريكية، ونظم أوربية قارية، ونظم شمولية، ونظم ما قبل صناعية[170]. وقدم الباحث الروسي Cyril E. Blach سبعة أنماط بناء على معايير القدرة على تبني الحداثة التي حددها في الأبعاد التالية:-

١ - الفترة التي وحدت من خلالها القيادة التحديثية نفسها.

٢ - الفترة التي استغرقها تحولهم الاقتصادي الاجتماعي.

٣ - الفترة التي حدث فيها التكامل.

وهذه الأنماط السبعة هي:

١ - النمط البريطاني والفرنسي، ويمثل الدول الأولى في التحديث، والتي تم إتباعها وتقليدها.

٢ - بريطانيا فيما وراء البحار، والمتمثلة في الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا والتي تأثرت بالدستور البريطاني.

---

[169] Cattel and Sisson. op. cit. p. 5.

[170] Eckstein. *A Prespective on Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. p. 4, and Roy C. Macridis, and Bernard E. Brown. *Comparative Politics: Notes and Readings*. (Ill: Homewood, 1972) pp. 9-10.

٣ – الدول التي تقبلت أيديولوجية الثورة الفرنسية ومؤسساتها، وتضم كل الدول الأوربية ماعدا روسيا، كذلك دول جنوب شرق آسيا والمجتمعات الشرق أوسطية.

٤ – دول أمريكا اللاتينية التي تشكلت بواسطة الدول الأوربية المندرجة في النمط الثالث خصوصا أسبانيا والبرتغال.

٥ – المجتمعات التي استطاعت نظمها التقليدية أن تقاوم الاستعمار الأوربي، مثل روسيا واليابان والصين وإيران وتركيا وأفغانستان وإثيوبيا وتايلاند.

٦ – ويشمل أكثر من مائة دولة في آسيا وأفريقيا والشرق الأدنى، وهي الدول التي تحتفظ بثقافة تقليدية، وتتفاعل مع ثقافة المجتمعات الوصائية الحديثة.

٧ – أفريقيا جنوب الصحراء والجزر الموجودة في المحيطات، وهذا النمط ينقصه وجود لغة متطورة ودين ومؤسسات سياسية[١٧١].

وفي تحليله للنظرية العامة للتوارث، قدم برنجتون مور تنميطا يقوم على محكين أساسين هما: مسالك التنمية والطبقات الاجتماعية التي تقوم بها، وقد حدد للتنمية مسالك ثلاث تقوم بها طبقات ثلاث: هي النبلاء والبرجوازية والفلاحين. ومن ثم ستكون النظم السياسية انعكاسا لهذه المسالك التي هي بدورها محددة بالطبقة التي قادتها، فهناك:

أولا: طريق الثورة البرجوازية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، والذي نمت في ظروف مختلفة، وانتهت إلى نفس النتائج البرلمانية الديمقراطية.

ثانيا: طريق الرأسمالية البرجوازية غير الثورية، أو التي تقوم بثورات من أعلى، وتقود إلى الفاشية مثل ألمانيا واليابان.

وأخيرًا: هناك الطريق الشيوعي في روسيا والصين[١٧٢].

171 Merkle. op. cit. pp. 76-77.
172 Ibid. p. 78.

وإذا كان معظم هذه المحاولات ينصرف إلى تصنيف النظم السياسية على مستوى الدولة، فإن هناك محاولات أخرى تقوم على تصنيف العمليات وتتخذها محكاً للمقارنة، سواء توصلت من وراء ذلك إلى تصنيف للنظم السياسية أم لا؛ حيث إن المحك الأساس لديها هو النظر إلى العمليات التي تقوم بها النظم. وفي سياق تصنيف العمليات السياسية من خلال نسق معرفي مغلق ترد محاولة الموند وباول، ففي سعيهما لتطوير نظرية النظم التي وضعها ديفيد أيستون، والتي تعد نسقا مفتوحا، قدم الموند وباول سبعة وظائف أساسية: هي التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والتعبير عن المصالح وتجميعها، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة وتنفيذها، والتقاضي بموجبها. وهذه الوظائف وإن كانت وظائف عامة إلا أنها تعد مغلقة، لأنها قدمت حصرا للعمليات السياسية التي ينبغي المقارنة بين النظم بناء عليها، وقد لا تكون جامعة مانعة بأن يكون هناك غيرها، وقد لا تتوفر كلها في نظام سياسي معين، ولذلك فهي ليست على مستوى من التجريد يسمح بأن تكون استراتيجية مفتوحة النسق، تمكن من مقارنة عامة بين النظم السياسية في مختلف دول العالم. كذلك هناك من يحصر الوظائف التي ينبغي أن تقوم بها النظم جميعا في مسألتين اثنتين هما: وظائف الحماية المتعلقة بالأمن الداخلي والخارجي، ووظائف توفير الرفاهية[١٧٣]. وهناك من يصنفها طبقًا للأهداف التي هي أربعة: تحقيق الاستقرار، والمرونة، والكفاية الفعالية، وهي تكاد تكون أهدافا متصارعة متناقضة، فالاستقرار قد يحول دون تحقيق المرونة والعكس[١٧٤].

ومن خلال استعراض المحاولات المندرجة تحت هذا النسق المغلق، يتضح منها مدى التحيز للخبرة الأوربية والانغلاق فيها والتمركز حولها، بل إن هناك من يرى في ذلك ضرورة يفرضها منطق العلم، حيث يرى "أنه ما لم نقدم قيمنا الخاصة، ونقوِّم على أساس منها وبمرجعيتها ما نقارنه، سيكون من المستحيل بالنسبة لنا أن نحدد أن النظام "أ" أفضل من النظام "ب"، أو أن نقرر ما هو

---

173 Cattel and Sisson. op. cit. pp. 4-5.
174 Spiro op. cit. pp. 50-60.

النظام الذي يحقق أو يراعى حقوق الإنسان، أو أن نحدد أي القيم ترتبط دائما بالنجاح والفعالية، وأيها ترتبط بالفشل، وذلك لأن مثل هذه التقويمات تحتاج إلى معايير لتحديد ما هو النمط الأفضل للنظام السياسي، وربما لا يتفق الجميع على معايير من هذا النوع، ولكن يظل أن الحقيقة نفسها ربما تعطي معانٍ مختلفة للشعوب المختلفة"[175].

ثالثا: النسق المعرفي المختلط: المنفتح في منطلقاته، المغلق في استراتيجياته

وهذا النمط من نظريات السياسة المقارنة يمثل محاولات تقع ما بين النسق المفتوح والنسق المغلق، حيث تبدأ عادة بأطروحات منفتحة على مختلف "أنماط الحياة" في العالم، ومختلف الثقافات، وترفض الانغلاق على التجربة الأوروبية، وتنتقد محاولات تعميمها، وفرضها كنسق عالمي يستطيع استيعاب مجمل التجارب البشرية في تطورها التاريخي، ويحدد شكل أو هيكل مستقبلها. وسنركز في هذا النسق على نموذجين اثنين هما:-

١ - نموذج فريد ريجز:

ينتقد فريد ريجز منذ البداية المحاولات القائمة في حقل البحث المقارن، ويحدد الصعوبات المعرفية والمنهجية القائمة في وجهه، ويرجعها إلى:-

أ - صعوبات تتعلق بتحليل النظم غير المألوفة لدى الباحث الأوروبي، بسبب كونه غير قادر على تصور أي شيء مخالف تماما لما هو عليه، وهذا ما يطلق عليه الأنثروبولوجيون ، التمركز العرقي حول الذات Ethnocentrism، وتتمثل في محاولة نشر القيم الغربية لدى الشعوب التي لها ثقافات مخالفة. وعلى الرغم من تطور الدراسات حول التحيز في دراسة المجتمعات البدائية وغير الأوروبية إلا أنها حققت نجاحا جزئيا في التقليل منه، ويعتبر "ريجز" أن نموذج "الموند" المبني على التحليل النظمي والوظيفي يتجاوز أطر التحليل الغربي المقتصرة على النظم الأوروبية، غير أن هذا النموذج - في نظر ريجز - ليس عالميا، لأنه يفترض وجود منظمات رسمية معقدة في كل الدول. وطبقا لما يراه

175 Merkle. op. cit. p. 263.

Caplow فإن المنظمات هي نظم اجتماعية لها هوية أو شخصية جماعية، ولها قائمة من الأعضاء، وبرنامج للنشاط، ولها إجراءات لإحلال الأعضاء، وقواعد لتحديد الأهداف والسياسات، وهذا المضمون لمفهوم المنظمات ليس عالميا، ومن ثم فإن نموذج الموند القائم عليها ليس كذلك[176].

ب – إن نموذج الموند مقيد وشديد المحدودية في بعض الأبعاد لأنه لا يستطيع احتواء النظم غير المنظمة بالمعنى السابق للتنظيم. حيث إن هذا النموذج يعتمد على التصنيفات الوظيفية أو التحليلية المعتمدة على المفاهيم البنيوية، وهذا يجعل من الصعب تطبيق نموذج المدخلات والمخرجات على مختلف أنواع التنظيم. ولذلك فإن محاولة فهم الوظائف التي حددها ألموند والمتمثلة في: التنشئة السياسية، والتجنيد السياسي، والتعبير عن المصالح وتجميعها، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة وتنفيذها، والتقاضي بموجبها، يستلزم إعادة تعريف مفهوم النظام السياسي، ليشتمل على ممارسات هذه الوظائف، وهي تقريبا كل أنواع الفعل الاجتماعي، ومن ثم فإن حدود النظام السياسي سوف تختفي. وإذا أردنا استخدامه في المقارنة، فإننا نحتاج إلى معايير تمكننا من تحديد ما يدخل في النظام السياسي وما يخرج عنه، وما يتم تضمينه وما يتم استثناؤه، وإلا فإن النظرية سوف تكون غير قابلة للتطبيق، أو غير عملية، وصياغة فروضها مستحيلة[177].

جـ – تقوم أغلب النظريات باختزال النظام في بعض عناصره، أو محدداته، أو بيئته، حيث تركز على أحد أبعاد النظام، وتعتبر أنها هي كل النظام، مثل السلوكية التي تختزل النظام في سلوك الأفراد الفاعلين فيه على حساب دراسة النشاط في الطريقة التي تتم ممارسته فيها. كذلك اتخاذ الإحصاءات والمعلومات الكمية المجموعة عن النظم كقاعدة للمقارنة، في الوقت الذي يتم التأكيد فيه

---

176 Riggs. op. cit. pp. 78-79.

177 Ibid. p. 83.

من الناحية الأكاديمية على أن كل نظام متفرد في ذاته، ولابد من فهمه في إطاره الكلي باعتباره شيئا متكاملا مختلفا عن غيره من النظم[١٧٨].

د – الهلع أو الخوف من الجديد The Phobia against Neologism، حيث هناك دائما إصرار على الألفاظ والمفاهيم التقليدية، والخوف من إيجاد مفاهيم جديدة، فمقارنة النظم السياسية باستخدام مفاهيم مثل الجمهوري والملكي والبرلماني والفيدرالي...إلخ لم يعد مفيدا، ولما كان أي تصنيف للنظم لا يحكم عليه بصحته أو خطئه الداخلي، وإنما بفائدته أو عدم فائدته، فإن استخدام هذه المفاهيم مثل وصف أثينا وأمريكا والاتحاد السوفيتي بالجمهورية أمر يثير الالتباس، كذلك فإن مفاهيم الديمقراطية والدكتاتورية والشمولية لا تشير إلى خصائص بنيانية في المجتمع السياسي، بل إلى خصائص وظيفية تجعلها تصلح لتحديد خصائص النظم في الدول الصناعية المتقدمة ولا تصلح في غيرها[١٧٩].

هـ – اختلاط المفاهيم الجوهرية بالعرضية، فكثيرًا ما يتم الفصل بين النظم السياسية بناء على معايير خارجية عرضية أكثر منها داخلية جوهرية، فمثلا تستخدم مفاهيم الحديث والتقليدي، والمتقدم والبدائي، والحداثي وما قبل الحداثي، لتقدم تصنيفات مؤقتة وتاريخية أكثر منها تصنيفات تركز على جوهر وحقيقة النظم. كل تلك التصنيفات ليست إلا وهما فاسداً Fallacy، لأنها تنظر إلى النظم التي يطلق عليها الحديثة وكأنها نظام واحد والتقليدية كذلك، وجميعها ألفاظ فارغة من الدلالة والمعنى. ونفس الأمر ينطبق على استخدام تصنيفات تقوم على مراحل النمو الاقتصادي مثل الدول المختلفة والصناعية...إلخ بصورة تعطي انطباعًا بأن هناك دالة تعانق بين الخصائص الاقتصادية والخصائص السياسية للنظم[١٨٠].

وبعد أن وجه ريجز كل هذا الانتقاد والرفض للتصنيفات الظاهرية وغير الجوهرية والمنطوية على مفارقات تاريخية...إلخ طرح تساؤلاً: هل نستطيع

---

178 Ibid. pp. 86-87.
179 Ibid. p. 88.
180 Ibid. pp. 89-90.

اكتشاف أو اشتقاق تصنيف يعتمد على الجوهر الداخلي، ولا ينطوي على مفارقات تاريخية؟.وقد أجاب على ذلك بتقديم تصنيف يقوم على محكات أربعة:-

١ - السلطة التنفيذية

٢ - البيروقراطية

٣- السلطة التشريعية

٤ - الأحزاب

ومن خلال توافر هذه العناصر الأربعة الأساسية التي تمثل جوهر وجود أي نظام سياسي، يمكن قياس مدى تطور أي نظام. ومن خلال ذلك قدم تصنيفا سداسيًا:

١ - نظام تنعدم فيه القيادة أو الرأس السياسي Acphaly، وهو نظام بدون سلطة تنفيذية أو بيروقراطية أو تشريعية أو أحزاب، وهو النظام الذي يوجد في المجتمعات القرابية.

٢ - نظام يقوم على وجود الرئاسة والهيئة التنفيذية Procephaly، وتنعدم فيه الأبعاد الثلاثة الأخرى، وهو يشبه النظم الكلاسيكية خصوصا تلك التي شرحها أرسطو.

٣ - النظام المتساوي الأبعاد في القمة Orthocephaly، وهو نظام توجد فيه المؤسسة التنفيذية والبيروقراطية، ولكن تنعدم فيه المؤسسة التشريعية والأحزاب، وذلك مثل البيروقراطيات التقليدية والمجتمعات الإقطاعية.

٤ - النظام المختلف الرؤوس Heterocephaly، وهو نظام توجد فيه السلطة التنفيذية والبيروقراطية والتشريعية، ولا توجد فيه أحزاب، ويشار فيه للسلطة التشريعية على أنها نوع من مركز القوة قادر على موازنة السلطة التنفيذية، وهو نظام الدولة ما قبل الحديثة.

٥ - نظام ما وراء الرأس Metacephaly وهو النظام الذي توجد فيه الأبعاد الأربعة: التنفيذية، والبيروقراطية، والتشريعية، والنظام الحزبي، وينطبق على النظم المعاصرة.

٦ – نظام ما فوق الرأس Superacephaly، وهو النظام الذي توجد فيه الأبعاد الأربعة وغيرها، ويطلق عليه النظام السياسي ما بعد الحداثي، وتوجد فيه المؤسسات الأساسية للحكومة، ويستطيع أن يمكن الجنس البشري من التغلب أو التعامل بصورة أفضل مع المشكلات الواسعة التي تواجهه نتيجة للثورة الصناعية والنووية، وهذا النظام السياسي ربما يكون من الممكن أن يمثل إطاراً حيويا للحكومة العالمية[181].

وبالنظر إلى هذا النموذج الذي اعتبره فريد ريجز عالميًا، يتجاوز جميع النماذج المغلقة المتمركزة حول الذات، فإنه على الرغم من اتساعه واستيعابه لأبعاد أفقية ورأسية في النظام السياسي، وقدرته على التوغل في التاريخ، وشموله لمعظم أبعاد الظاهرة السياسية، إلا أنه يندرج في إطار نماذج المتصل التاريخي، حيث إنه يسير وفق منهج تطوري خطى من بداية التاريخ في المفهوم والتصور الأوربي إلى ما بعد الحداثة والحكومة العالمية، حقا إنه استطاع أن يستوعب الامتداد الزماني والمكاني للتصور الغربي لتطور المجتمع الإنساني ونوعية النظم القائمة فيه، ولكنه لم يخرج عن حيز المعطيات الحضارية الغربية، بل إنه وقع فيما انتقد فيه الموند ، فعلى الرغم من أنه رفض التصنيف طبقا للمنظمات إلا أنه قدم تصنيفا يقوم على أربعة أنواع من هذه المنظمات التي ليست عالمية أو كونية أو تاريخية، وليست هي المحددات الأساسية للنظم السياسية في المجتمع البشري، ولعل مثال الأحزاب دليل واضح على ذلك.

٢ – نموذج بلوندل

مثلما فعل فريد ريجز بدأ بلوندل بانتقاد النسق المعرفي القائم في حقل السياسة المقارنة على أساس أنه غير وافٍ، ولا يستطيع شمول واحتواء النظم السياسية المختلفة والثقافات المتنوعة، وقد ركز بلوندل على محاولات تصنيف النظم السياسية باعتبار أنها قلب الحقل ومحوره، حيث يرى أنه منذ زمن أرسطو إلى الآن وهناك العديد من الجهود تسعى للتوصل إلى التصنيف المبتغى

---

181 Ibid. pp. 96-98.

أو الكامل الذي يمكن من استيعاب جميع الدول، إلا أنها لم تحقق نجاحًا كبيرًا. لكن حتى فشلها له أبعاده المعرفية المفيدة. وقد قسم بلوندل المحاولات السابقة إلى نمطين:

الأول: يورد فيه العديد من تصنيفات النظم السياسية أو الجماعات التي أخذت بصورة جزئية واحدًا أو اثنين من المعايير، حيث يتم التصنيف أحيانا طبقا للدساتير، وأخرى طبقا لتقسيم الدول إلى برلمانية ورئاسية أو دكتاتورية، وفي بعض الأحيان طبقًا لتوزيع القوة بين السلطات والفصل بينها. وهذه المناهج في التصنيف لا تأخذ في اعتبارها محتوى العملية السياسية، إذ يندر أن تضع في اعتبارها قضية أهداف النظام أو قضية المشاركة السياسية.

والثاني: يركز على التصنيفات الثنائية والثلاثية، مثل التقليدية والحديثة والصناعية والزراعية...إلخ[182].

ولغرض الخروج من حالة الفشل والعجز عن استيعاب جميع النظم أو جميع أبعاد الظاهرة السياسية، تقوم هذه المحاولة على إجابة ثلاثة أسئلة أساسية يعتبرها محور الظاهرة السياسية وجوهرها، هذه الأسئلة هي: من يتخذ القرار؟ وبأي طريقة يتم اتخاذه؟ وما هو موضوع القرار وأهدافه؟ ومن هذه التساؤلات يخرج بمحاور لتصنيف النظم السياسية؛ فبحسب السؤال الأول المتعلق بمدى المشاركة في صنع القرار هناك النظم الديمقراطية مقابل الملكية أو الأوليجاركية. ونظرًا لوسائل الحكم المتعلقة بالسؤال الثاني هناك النظم الليبرالية في مقابل السلطوية، وجوابًا على السؤال الثالث المتعلق بالأهداف من عملية الحكم أو الأيديولوجية الخاصة به، هناك نظم راديكالية وأخرى محافظة[183]. ويعتبر بلوندل كل زوج من هذه الأزواج الثلاثة عبارة عن خط متصل، يقع على طرفيه النموذجان المتقابلان، وبينهما مراحل وأنواع تميل إلى أحد الطرفين أو الآخر، وكلما كانت في الوسط فذلك الأفضل، حيث يطلق عليه الوسط السعيد الذي يقع ما بين المتناقضات، ويعتبر أن هذه الأزواج الثلاثة – الديمقراطية: الملكية،

182 Blondel. *Comparing political Systems*. op. cit. pp. 37-38.
183 Ibid. pp. 32-35.

والليبرالية: السلطوية، والراديكالية: المحافظة - عبارة عن أنماط أو نماذج مثالية لا يوجد نظام يتصف بأي منها بصورة كاملة[١٨٤]، ومن ثم فإن محاولة التصنيف طبقا لهذه النماذج ستنتج أنواعاً متعددة. وهنا يثور تساؤل: هل من الممكن أن نضع أو نسكن كل نظام في نقطة محددة على أي من المتصلات الثلاث السابقة؟ وما هي العلاقة بين هذه المحاور أو الإحداثيات الثلاثة؟ وهل نستطيع أن نتوقع أن الحركة عبر الزمن على واحد من المتصلات السابقة - خصوصا إذا عرفنا أنها متقاطعة في نقطة واحدة - سوف تؤثر على الأوضاع الموجودة على المتصلات أو المحاور الأخرى؟ فعلى سبيل المثال لو أصبح نظام ما أكثر ليبرالية، فهل من المتوقع أن يصبح أكثر ديمقراطية أو راديكالية أو العكس؟[١٨٥]

ويخلص بلوندل من هذا النموذج إلى تقديم خمسة أصناف يمكن أن توضع داخلها النظم السياسية المعاصرة:

١ - الديمقراطية الليبرالية: وهي نظم تتميز بالتأكيد على ديمقراطية صنع القرار، ومؤسسة على المبادئ التي طورها جون لوك ومنتسكيو، و تطورت فيها المشاركة منذ القرن التاسع عشر بعد عملية تحول ديمقراطي. لكن يلاحظ عليها أن المساواة، وتوزيع العوائد الاجتماعية محدودة وينظر إليها نظرة برجمانية.

٢ - النظم الشيوعية: وهي راديكالية سلطوية، وتعتبر المناقض للنظم الديمقراطية الليبرالية. وفي هذه النظم تعطى الأولوية للمساواة في العوائد الاجتماعية ثم المشاركة لكل الشعب، ولكن المشاركة أصبحت محدودة منذ أن أخذ الحزب الشيوعي دورا خاصا في العملية السياسة.

٣ - النظم التقليدية المحافظة: وهي تحكم عادة بالأوليجاركية، وقد كانت منتشرة في الماضي، وأصبحت قليلة التمثيل في الحاضر، وفيها يكون توزيع العوائد قليلاً حيث يظل الغنى غنيًا، إذ ليس هدف هذا النظام إعادة التوزيع،

---

184 Ibid. p. 37.

185 Ibid. pp. 41-43.

لأنه يحافظ على الوضع القائم. وهو سلطوي إذا نظرنا إليه من خارجه، ولكن إذا نظرنا إليه من الداخل يتضح أن هناك معادلة أخرى تجعله أقل سلطوية.

٤ – النمط الذي أطلق عليه بعد الحرب العالمية الثانية مصطلح "الدول النامية" لأنها تحاول وبطرق مختلفة مستمدة من الشيوعية أن تحقق المساواة الأوسع في العوائد الاجتماعية والاقتصادية، سواء بصورة مباشرة أو بزيادة السلع الموزعة. وذلك إتباعًا لسياسات الدول الشيوعية حيث هناك بعض التأكيد على المشاركة .من ثم فهي بعيدة عن الملكية والأوليجاركية، لكنها قد تكون سلطوية، لذلك أطلق عليها النظم الشعبية حيث تتميز بأشكال ديمقراطية نسبيا في الحكم ووسائل سلطوية وأهداف سياسية تقع في الوسط بين الراديكالية والمحافظة.

٥ – النظم السلطوية المحافظة: وهي التي توجد عندما تكون هناك مقاومة كافية لتوجهات المطالبة بمزيد من المساواة، أو مزيد من المشاركة، وهدفها هو الحفاظ على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية ووسائلها عادة القوة[١٨٦].

وعلى الرغم من أن هذا النموذج بدأ مثلما فعل ريجز بطموحات، وسعى للوصول إلى الانفتاح على جميع الثقافات والتجارب، وقدم ثلاثة أسئلة مهمة جدا تمثل نسقا مفتوحا يمكن أن يصلح لمقارنة جميع النظم إلا أنه عندما أجاب عليها كانت إجابته المتمثلة في التصنيف الخماسي أكثر انغلاقا على التجربة والتاريخ والنظم الأوربية. ولذلك كان من الأفضل أن يقف عند طرح الأسئلة، أو عند فكرة وضع الأزواج الثلاثة من الأنماط المثالية على متصلات أو محاور تتدرج عليها النظم قرباً وبعداً من كلا الطرفين.

---

[186] Ibid. pp. 41-43.

المبحث الرابع

المصادر المعرفية لنظريات السياسة المقارنة

إن دراسة وتحليل النظريات السائدة في أي حقل معرفي يعني بداية التركيز على جوهر الحقل، وبنيته الأساسية، وأطره الفكرية، ومدارسة الكبرى، مما يستلزم كضرورة منهجية ـ البحث في أبستمولوجية هذا الحقل من خلال تفكيك بنيته المعرفية بناء على محكات متنوعة، بحيث يتم تدوير الحقل في مجمله أمام أعين الباحث، حتى يرى الحقيقة من مختلف جوانبها وأركانها، وحتى لا يقتصر على جانب واحد منها، وحتى يتمكن من تحديد العناصر المعرفية المكونة للحقل، والعلاقات التي تربط بينها والقواعد المنظمة لوجودها، ويحدد مصادر وكيفية الوصول إلى هذه العناصر والعلاقات والقواعد.

ومن هذا المنطلق تستلزم دراسة المصادر المعرفية لنظريات السياسة المقارنة تحديد جذورها وامتداداتها، ليس في علم السياسة فحسب، بل في العلوم الاجتماعية الأخرى، وذلك لأن معظمها ليس إنتاجا أصيلا من داخل حقل علم السياسة وإنما تم تبنيه من علوم أخرى. ولعل النظر في بنية العلوم الاجتماعية في النسق المعرفي الأوربي، يجعل ذلك أمراً منطقيا ومتسقا مع الإطار العام لتطور تلك العلوم التي نشأت وتشكلت من خلال نسق التوالد الذاتي، الذي يوصف في العديد من الكتابات بـ "الباتروشكا" ـ تلك الدمية الروسية الشهيرة التي كلما فتحتها وجدت داخلها أخرى. وهكذا ـ حيث خرج كل حقل معرفي من رحم آخر، وأخرج من رحمه ثالثا...إلخ، سواء أكان هذا التوالد المستمر والمتوالي على مستوى الحقل المعرفي ككل أو على مستوى أحد

نظرياته، فعلى سبيل المثال نجد أن معظم نظريات السياسة المقارنة استعيرت من علم الاجتماع، الذي أخذها عن الأنثروبولوجيا، وتلك الأخيرة طورتها من البيولوجيا، ولذلك فإن فهم هذه النظريات، واستقامة تحليلها، يستوجب رصد جذورها، ومراحل تطورها خلال رحلة انتقالها، وربط ذلك بالواقع الاجتماعي والسياسي الفكري الذي نشأت ونقلت وطورت في إطاره، وذلك كضرورة منهجية لتحقيق التحليل والفهم السليم الذي يجلّي جواهرها وأعراضها، ويبين مسلماتها وما ورائياتها، حيث لا يكتمل فهم النظرية إلا بفهم ما وراء النظر Metatheory الذي يمثل عالم غيبها المتجلي فيها، والمتخلل لجميع أنسجتها، والذي لا يمكن تحييده أو نفيه أو التخلص منه، لأنه ليس عنصرًا، بل جوهرًا، كالضوء للنهار.

ونظراً لأن مفهوم العلم ـ وكما سبق تناوله ـ ارتبط في مرحلته المعاصرة بالعلوم الطبيعية ومنهجيتها، ومن ثم كان على العلوم الاجتماعية لكي تحصل على صفة العلمية، أن تحاول الوصول إلى منهجية العلوم الطبيعية وافتراضاتها وتحقق أهدافها. لذلك سعى كثير من علماء العلوم الاجتماعية إلى سحب افتراضات العلوم البيولوجية إلى العلوم الاجتماعية، وأصبح ينظر إلى الإنسان في بعده البيولوجي[١٨٧]، وأصبحت المعرفة البيولوجية مصدراً لإثارة التساؤلات المعرفية المتعلقة بالإنسان والمجتمع[١٨٨]، ومن ثم كان من المنطقي نقل العديد من الافتراضات والنظريات من هذه العلوم إلى العلوم الاجتماعية.

ومنذ أوائل هذا القرن بدأ يظهر مركز جديد للعلوم الاجتماعية في الحضارة الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب هجرة الكثير من العلماء الأوربيين إليها، وبدأت تظهر ملامح إضافية لهذه العلوم على الرغم من استمرار ارتباطها بالآباء المؤسسين أمثال: كونت، وسبنسر، وداروين، ودوكايم، وماركس، وماكس فيبر، وبيكون...إلخ، فقد ارتبط مؤسسو العلوم الاجتماعية الأمريكية بأفكار هؤلاء، فآمنوا بالقوانين الطبيعية وإطّراد التقدم، والتغيير

---

187 Richards. op. cit. p. 85.
188 Lasswell. op. cit. p. 12.

الاجتماعي، والمفهوم الفردي للمجتمع[189]. كما ارتبط تطور العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة بتطور المجتمع ونوعية مشاكله، ففي الفترة التالية للحرب العالمية الأولى - وحتى الخمسينات - حاولت العلوم الاجتماعية الأمريكية أن تصبح "علمية" ذات توجه أمبريقي متخصص ومنظم أكاديميا، وبدأت التخصصات الفرعية تبرز تحت تأثير عاملين، هما الحرب الأولى وما تركته من آثار، والكساد الكبير، مما عضد الاتجاه نحو الأمبريقية، والتركيز على التخصص والمهنية والنفعية، ومن ثم فقد تم توجيه الاهتمام إلى المفكرين الأوربيين أمثال دوركايم، وفرويد، وماكس فيبر والنماذج السلوكية الاجتماعية الجديدة[190]. ومع بداية الستينات بدأ الواقع الأمريكي يشهد تزايد حدة الصراع الاجتماعي، وفي نفس الوقت تزايد الآثار السلبية للتصنيع والتحضر والتحول البيروقراطي. ونتيجة لذلك أصبحت العلوم الاجتماعية الأمريكية أكثر توجها نحو نظرية الصراع كاقتراب لدراسة الواقع الأمريكي من خلال الاعتماد على مقولات الماركسية الجديدة. وفى السبعينات ومع التطور التكنولوجي بدأت تبرز نظرية النظم في ظل تزايد قيمة التنظيم والتخطيط خصوصا في فترات الركود، ومن ثم شهدت البنائية الوظيفية تطويرات عديدة، وتزايد الاهتمام بالسيبرنطيقا[191].

وقد برز خلال هذا التطور أن للعلوم الاجتماعية الأمريكية شخصيتها المحددة، التي أثرت على النماذج المعرفية الأوربية، وأضافت إليها ملامح جديدة، وذلك من خلال تطبيقها داخل سياق ثقافة مادية برجماتية نفعية تختلف عن التقاليد الأوربية المتنوعة. ونتيجة لذلك فقد كانت هذه النماذج المعرفية أكثر أمبريقية من سابقتها في الأصل الأوربي، فالنماذج المعرفية الأوربية المتعارف عليها، والمتمثلة في النموذج العضوي والنموذج الصراعي والنموذج السلوكي

---

189 Kinloch. op. cit. p. 180.
190 Ibid. p. 181.
191 Ibid. p. 182.

الاجتماعي تم إحياؤها في الولايات المتحدة في صورة البنائية الوظيفية وعلم الاجتماع الراديكالي، أو نظرية الصراع والاجتماع السلوكي[192].

وإذا كان من المسلم به أن معظم النظريات الموجودة في حقل السياسة تمت استعارتها من حقول معرفية أخرى، فنظرية النظم والتحليل الوظيفي هما من نتاج علم الاجتماع، الذي نقلهما عن الأنثروبولوجيا، حيث طورهما علماؤها من البيولوجيا والميكانيكا. كذلك نظرية الجماعات والنخبة وصنع القرار تمت استعارتها من علم النفس[193]، لذلك فإن البحث في هذا السياق سيركز على ثلاثة مصادر أساسية لنظريات السياسة المقارنة، مع التأكيد منذ البداية على أن هناك تداخلاً في كل نظرية على حدة بين عوامل مختلفة ومصادر متنوعة، فنظرية النظم والسبرنطيقا نتاج مشترك لكل من البيولوجيا والميكانيكا، ومن ثم فتحديد المصادر وإرجاعها إلى حقل معين لا يعني الإطلاق والكلية، وإنما يعني غلبة العناصر المكونة، ومن ثم فإرجاع نظرية ما إلى مصدر معين لا يعنى أنها من ذلك المصدر بالكلية، وإنما يعني أن هذا المصدر هو الغالب في أفكارها وتكوينها، وهذه المصادر هي:-

أولاً: النموذج العضوي **Organic paradigm**

مثلت البيولوجيا أرضية، حاول العديد من الباحثين الانطلاق منها لدراسة الظاهرة الاجتماعية، على أساس أن الوحدة الأساسية للتحليل فيها هي الفرد الذي تم اختزاله إلى مجموعة من الخلايا الحية ذات التكوين الكيميائي الفيزيائي، وأنه عبارة عن مجموعة من الأجهزة ومخزون للطاقة والقدرات يشبه آلية عضوية تؤدي وظائف تلقائية أو ميكانيكية[194]. وقد عرف هذا المدخل فيما بعد بالنموذج العضوي الذي طوره مثقفو الطبقة العليا في أوربا التي تشربت الفلسفة التنويرية، خصوصا مفاهيم الطبيعية والرشادة والتطور والإصلاح الاجتماعي والمنهج الوصفي، وقد مثل هذا الاتجاه رد فعل هذه الطبقة للسياق

---

192 Ibid.p. 180.
193 Isaak. op. cit. p. 207.
194 Halbrook. op. op. pp 14-15.

الاجتماعي الذي كان يدفع إلى درجة عالية من الثورية السياسية والانهيار الاجتماعي، نتيجة للتطور الصناعي وأثاره، ولذلك كان رد الفعل هذا يسعى إلى تقديم صياغة مفاهيمية للمجتمع تقوم على النظر إليه باعتباره نظاماً عضويا يمكن معرفته من خلال القوانين الطبيعية، وينظر إليه على أنه يتطور في خط تصاعدي من التقليدية إلى الحداثة والتصنيع، ومن ثم يمكن تنميط المجتمع إلى مراحل تطورية تعددت تصوراتها من أوجست كونت إلى هربرت سبنسر إلى إميل دوركايم[١٩٥].

وبعد انتقاله إلى الولايات المتحدة أصبحت النسخة الأمريكية منه تعرف بالنموذج البنائي الوظيفي، الذي تم تطويره على أيدي مفكري النخبة المحافظة في المجتمع الأمريكي في سياق اجتماعي سياسي مشابه لذلك الذي نشأ فيه النموذج العضوي، حيث نشأ في ظروف الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحرب الأهلية والحرب العالمية الأولى والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية[١٩٦].

وتقوم البنائية الوظيفية على نفس مسلمات النموذج العضوي في البيولوجيا وعلم وظائف الأعضاء، من حيث رؤية المجتمع كنظام مكون من أجزاء مترابطة، وله وظائف معينة مستمدة من وظائف الجسم، مثل الدورة الدموية والتنفس...إلخ، يؤديها لاستمرار وجود النظام والحفاظ على بقائه واستمرار تحقيق تكيفه وتوازنه، تمامًا مثل النظم الطبيعية والبيولوجية[١٩٧] ومن ثم يكون التحليل منصبا على فحص واكتشاف الخصائص العامة لهذا النظام الاجتماعي ونمط تطوره، في سبيل تحقيق التغيير الاجتماعي المنظم، ويختلف الوظيفيون الأوائل فيما بينهم، فمنهم من يرى أن المجتمع نظام وظيفي عضوي، مثل

---

195 Paul H. Harvey, and Mark D. Pagel. *The Comparative Method in Evolutionary Biology.* (Oxford: Oxford University Press, 1991) p. 2, and Kinloch, op. cit. pp. 92 - 94.

196 Ibid. p. 183.

197 Michael H. Lessnoff. *The Structure of Social Science: A Philosophical Introduction.* (London: George Allen Unwin ltd, 1974) pp. 109-110.

بارسونز ومنهم من يراه نظاما سيبرنطيقيا مثل Buckley[١٩٨] وسنعرض لهما تفصيلا في السياق التالي: -

١ - تالكوت بارسونز، المولود في كولورادو بالولايات المتحدة ١٩٠٢م، ذو التكوين الأكاديمي المتعدد، فقد بدأ بالبيولوجيا، ثم الأنثروبولوجيا، ثم الاقتصاد الاجتماعي، لذلك جاءت نظريته تركيبة من البيولوجيا والأنثروبولوجيا وعناصر فيبرية تهدف إلى إيجاد نظرية عامة للمجتمع صالحة للتطبيق في جميع الأماكن، مبنية على نظرته للبشر باعتبارهم فاعلين صانعي قرارات، تحدهم عوامل تتعلق بالموقف والقيم، وافتراضاته تقوم على أن المجتمع له وجود مستقل عن تفاعلات الأفراد، وأن الأبنية الاجتماعية أو النظم الاجتماعية الفرعية تمثل وظائف أولية، هذه الوظائف تتضمن التكامل والحفاظ على النظام واستمراره وتحقيق أهدافه وتكيفه[١٩٩].

وبناء على افتراضات المشابهة بين المجتمع والنظم البيولوجية ونظرية التحكم السيبرنطيقي، قسم بارسونز التاريخ الأوربي - طبقا لهذه النظرة التطورية العضوية التصاعدية - إلى مراحل خمس هي: المسيحية الأولى، ثم العصور الوسطى، ثم النهضة والإصلاح وصعود الدولة، ثم التصنيع والثورة الديمقراطية، ثم أمريكا الحديثة، وفي جميعها يسير المجتمع نحو التحديث والتحول البيروقراطي والرشادة والتطبيق الديمقراطي، وقد أثارت نظرية بارسونز العديد من الانتقادات التي ركزت على مناقشة مدى صحة مشابهة المجتمع بالكائن البيولوجي، كذلك انتقدت مفاهيم التوازن والتكيف، ووصفت نظريته بأنها نخبوية ومتمركزة عرقيا حول الذات[٢٠٠].

٢ - والتر باكلي، المولود بالولايات المتحدة ١٩٢٧م، ذو التكوين الأكاديمي البيولوجي، ثم الأنثرويولوجي، والذي قام بمراجعة النظرية العضوية الحديثة المبنية بصورة أكثر كثافة على النماذج الميكانيكية والعضوية، وحاول أن

---

198 Kinloch. op. cit. p. 190.
199 Ibid. pp. 191-193.
200 Ibid. pp. 193-197.

يستخدم ديناميكية تحول المعلومات وانتقالها - كأساس لاقتراب السبرنطيقا - لتطوير رؤية ذات. توجه علمي للتنظيمات الاجتماعية، وقد قامت نظرية باكلي على افتراض أن اقتراب النظم يقوم على عملية كلية، تتدفق فيها تغذية استرجاعية إيجابية و/ أو سلبية تتوسطها اختيارات القرارات من الأفراد والمجموعات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثم فالمنظمات ثابتة بصورة مؤقتة، تعتمد على القرار في نقطة زمانية محددة[201]، ولتطبيق هذا الاقتراب على الاجتماع البشري قسم باكلي المجتمع إلى جزءين أساسين هما البناء والعملية، والبناء بدوره يتكون من مستويين: نفسي واجتماعي ثقافي، والمستوى النفسي يتكون من أربعة عناصر هي:-

١ - أشخاص بيولوجيون.

٢ - الأهداف المهمة للأشخاص في البيئة.

٣ - أشخاص آخرون.

٤ - اتصال وتبادل معلومات بصورة تمثل نظام تكيفي معقد.

أما المستوى الاجتماعي الثقافي فهو محاولة للوصول إلى مستوى معين من الاستقرار والمرونة، من أجل التكيف مع بيئة النظام، وله خمسة عناصر هي:-

١ - مصادر التنوع والتعدد في النظام.

٢ - الحفاظ على حد كاف من توتر النظام ورضاء الأفراد.

٣ - شبكة اتصالات ذات اتجاهين مع البيئة لتحقيق الأهداف تتكون من العلم والتكنولوجيا والسحر والدين.

٤ - نظام صنع القرار.

٥ - آلية للإعلان عن المعاني ونظم الرموز وشبكات المعلومات.

وطبقا لهذا البناء فإنه كلما ارتفع مستواه كلما كان الاعتماد على الاتصال المنظم، وبذلك استطاع باكلي أن يدمج مبادئ السبرنطيقيا مع نظرية النظم في إطار المشابهة البيولوجية في نموذج واحد[202] واضعًا أسس اتجاه يقوم على

---

201 Ibid. pp. 197-199.

202 Cantori and Ziegler, op. cit. p 73.

الدمج بين التنظير البيولوجي والرياضيات، لينتج بعد ذلك ليس فقط نظرية الاتصالات (السبرنطيقا) عند كارل دويتش، وإنما أيضا نظرية النظم التي طورها ديفيد إيستون، وهاتان النظريتان تعدان من النظريات الأساسية في حقل السياسة المقارنة، كذلك فإن تأكيده على التوازن وحل الصراع والتكيف في إطار هذا النموذج مثل أساساً من أسس البنائية الوظيفية – كما وضحها فيما بعد الموند وباول – التي تقوم على افتراض التجانس في المجتمع، والمحافظة على النظام من خلال تكيفه.

ثانيًا: النموذج الصراعي Conflict Paradigm

يهدف هذا النموذج إلى محاولة فهم العوامل المادية والطبيعية الكامنة خلف التوازن والصراع والتطور الاجتماعي، وقد برز هذا المنظور كرد فعل ـــ ينطلق من مثالية القرن الثامن عشر التي تؤمن بالتقدم خصوصا التقاليد الماركسية والاشتراكية الفرنسية ـ لمشاكل التصنيع والتحضر والتحول البيروقراطي وظواهر الاغتراب وأشكال الصراع العرقي والاجتماعي المتصاعد في الولايات المتحدة خصوصا[٢٠٣]. ويقوم هذا المنظور على افتراض أن المجتمع نظام من العناصر المتنافسة على تقسيم نظام العمل وعلى الموارد النادرة وصور الاحتكار، وإن المجتمع في حالة مؤقتة من التوازن، وأن العوامل المادية تحدد العوامل المعيارية، وبالتالي تحدد التطور الاجتماعي الذي يسير في مراحل محددة بصورة محكمة نحو زيادة الصراع المصاحب للنمو الرأسمالي وللمجتمع النخبوي. وهذا الصراع يساهم في إيجاد مزيد من التطور الاجتماعي والتكيف، ومن أهم مفكري هذا النموذج كارل ماركس، وروبرت بارك، وفلفريدو باريتو، وس رايت ميلز، وداهرندورف وكوسي[٢٠٤]. وسوف نعرض لنماذج أساسية من فكر هؤلاء في السياق التالي:–

---

203 Kinloch. op. cit. p. 184.

204 Ibid. pp. 128, 222-223.

١ – فلفريدو باريتو، ذلك النبيل الإيطالي، الذي عاش ما بين ١٨٤٨ – ١٩٢٣م، ذو التكوين الأكاديمي الكلاسيكي، الذي درس الاقتصاد السياسي، وكان يسعى من وراء نظريته إلى إيجاد تعريف وتفسير للقوى الحقيقية التي تحدد حالة التوازن في النظام الاجتماعي، لذلك ركز على الديناميات الاجتماعية للصراع والتغيير، وكان يرى أن العوامل الأساسية الفاعلة في ذلك هي الحالة النفسية والرشادة الاجتماعية وفكرة الرواسب، وقد بنى نظريته على افتراضات أساسية أهمها:-

١ – إن النشاط الاجتماعي يمكن أن يقسم إلى أنماط أساسية هي:-

أ – النمط المنطقي.

ب – النمط غير المنطقي، وفيه تختلف الأهداف الموضوعية عن الشخصية، وقد رأى أن معظم النشاط الاجتماعي من النوع الثاني.

٢ – إن الأفكار غير المنطقية هي أساس لعدد من الرواسب الطبقية وأنماط القوة التي تحدد التوازن الاجتماعي.

٣ – الرواسب يتم تقويمها اجتماعيا من خلال الرشادة الاجتماعية المبنية على الحاجات الأساسية.

٤ – الرواسب موزعة بصورة مختلفة في المجتمع من خلال أبنية الطبقات بشكل يحقق التوازن في المجتمع ويفرق بين النخبة الحاكمة وغير الحاكمة[٢٠٥].

وقد وصف النخبة الاجتماعية بأنها عبارة عن نمطين: "الأسود" و"الثعالب"، والأولى يغلب عليها رواسب تتميز بروح المحافظة على الجماعة، مثل العلاقات العائلية، وتؤكد على الولاء والتضامن وروح النضال، كقيم مركزية ومهيئة لاستخدام القوة عند الضرورة، ومثالها النخب العسكرية والدينية. أما "الثعالب" فيغلب عليها غريزة التجمع، وهي على العكس من السابقة[٢٠٦]. وقد انتقدت نظرية باريتو من عدة اتجاهات أهمها أن مفهوم

---

205 Ibid. pp. 115-117.
206 Ibid. p. 119.

الرواسب مبني على قواعد ضيقة مما يعرضه لخطر اختزال الظاهرة، ولأنه يركز على النخب كأساس للتغيير الاجتماعي ومن ثم يكون ذا توجه نخبوي محافظ يسعى لتحقيق التوازن مما يقربه من المنظور العضوي[٢٠٧].

٢ - رالف دهرندورف ، المولود في ألمانيا ١٩٢٩م، ذو التخصص الأكاديمي في علم الاجتماع، والذي كان يهدف من نظريته في الصراع إلى حل معضلة كون الأبنية الاجتماعية قادرة على إنتاج الضغط والتغيير من داخلها، ولذلك فقد حاول تقديم نظرية عامة في الصراع والتغيير الاجتماعي بناها على الافتراضات التالية:-

١ - إن المؤسسات المنظمة مبنية على تجمعين متعارضين هما المسيطرون والمسيطر عليهم.

٢ - كل تجمع يملك مصلحة عامة غير معلنة تمثل جماعة غير منظمة يشترك أعضاؤها في هذه المصلحة.

٣ - هذه المصلحة غير المعلنة قد تتحول إلى معلنة، وهذه التجمعات شبه المنظمة قد تتحول إلى طبقات اجتماعية تشترك في مصلحة معلنة تتعلق بهيكل السلطة.

٤ - يعتمد مثل هذا التغيير على وجود عدة عوامل، مثل طبيعة وأحوال المنظمة والظروف السياسية والاجتماعية والنفسية.

٥ - العنف الناتج عن الصراع الطبقي يعتمد على المدى الذي توجد فيه الظروف التي سبقت الإشارة إليها، والمدى الذي يعطى فيه الحرمان المطلق مجالا للحرمان النسبي، والمدى الذي يكون فيه الصراع منظما[٢٠٨].

وقد بني دهرندورف نظريته في الصراع اعتماداً على نظرية ماركس التي درسها جيدا، وانتقدها، وحاول أن يتعامل مع مشاكلها من خلال دراسة الصراع السياسي داخل المجتمع الصناعي الحديث، كذلك استخدم مفاهيم

---

207 Ibid. pp. 119-121.
208 Ibid. pp. 224-226.

ماكس فيبر للسلطة والمؤسسة. وقد تعرضت نظرية داهر ندورف للعديد من الانتقادات، مثل غموض مفاهيمه الأساسية، حيث لم يقدم تعريفا لمفهوم الطبقة مثلا أو الصراع الطبقي، كذلك محاولته للخروج بأطروحة ثالثة من ماركس وفيبر في سعيه للربط بين نظرية الصراع ونظرية السلوك الاجتماعي، إلا أنها كانت محاولة للجمع بين متناقضات. وأخيرا تعتبر نظريته كما عبر عنها غير كاملة، وتحتاج إلى تطبيقات وجهود لتطويرها[٢٠٩].

ثالثًا: نموذج السلوكية الاجتماعية Social-behaviorism paradigm

قام هذا النموذج على الأفكار النظمية والتطورية والمثالية، والاتجاه التوازني التكيفي، وهو يمثل نسخة مصغرة للنموذج العضوي الطبيعي، كذلك يمثل رد فعل مجموعة من المفكرين البروتستانت تجاه مشاكل التصنيع والتغيير الاجتماعي، من أهم مفكريه ماكس فيبر، وجورج ميد، وجورج سميل، ووليام سمنر، وبلومر، وجوفمان، وجارفنكل، وجون واطسون، ويقوم هذا النموذج على عدة افتراضات أهمها:

١ – أن المجتمع نظام تطوري.

٢ – أن السلوك أو التفاعل الاجتماعي يتم تعريفه بالظروف المحيطة به في موقفه، مما يقود إلى توليد روابط دينامية معقدة.

٣ – أن التفاعل الاجتماعي يمتلك قدرة على التنظيم الذاتي والتطور الاجتماعي.

ويؤكد هذا النموذج على الفردية بالمعنى المتضمن في الأخلاق البروتستانتية، التي تعد أساس الثقافة الأمريكية، ويستخدم مفهوم الفردية في تحليل المجتمع الحديث، معتمدا على منهجية المفكرين الأوربيين أمثال دوركايم وفيبر وداروين، خصوصا تحليلاتهم للآثار السلبية للتصنيع والتحضر والتحول البيروقراطي، وتأثيراتها السلبية على الأفراد المتمثلة في ظواهر العزلة والاغتراب والبحث عن معنى فردي أو شخصي للحياة[٢١٠].

---

209 Ibid. pp. 226-228.

210 Ibid. pp. 136, 165, 273-275.

وقد ظهرت ضمن هذا النموذج عده محاولات أهمها:-

١ - جون واطسون، الحاصل على الدكتوراه في علم النفس من جامعة شيكاغو عام ١٩٠٣م، ويعد مؤسس المذهب السلوكي، فهو الذي قام بأكثر المحاولات تعمقًا في التأصيل السلوكي والنفسي للظاهرة الاجتماعية والإنسانية، حيث كان أول من أجرى تجارب واسعة على الجرذان والعصافير والقرود، وخلص إلى أن السلوك هو البعد الوحيد من جميع أبعاد الإنسان، القابل للمراقبة من الخارج من خلال تجارب موضوعية ، فالسلوك وحده وليس الوعي أو الإدراك هو الموضوع الصحيح للبحث العلمي، ورأى واطسون أنه لا يحاول أن يستمد العقل من المادة، ولكنه يرى أنه لا ينبغي للعلم أن يعترف بالعقل أصلا، حيث إن جسم الإنسان هو الحقيقة الإنسانية الوحيدة، وأنه من الواجب أن يستبعد العقل من أي نشاط علمي، وأن يسقط العالم الملتزم بالمنهج العلمي جميع العبارات الذاتية كالإحساس والإدراك والصورة الذهنية والرغبة والغاية، بل والتفكير والعاطفة لانطوائها على تعريف ذاتي غير موضوعي[٢١١]. وقد حدد واطسون هدفين للسلوكية هما: التنبؤ بالنشاط الإنساني، وصياغة قوانين ومبادئ يستطيع بواسطتها المجتمع المنظم ضبط تصرفات الإنسان ووصف سلوكه، بنفس الطريقة التي يتم بها وصف سلوك الحيوان ونظرا لما تعرضت له آراء واطسون من نقد، ولأسباب أخرى اعتزل المجتمع الأكاديمي نهائيا عام ١٩٢١م، واشتغل بالتجارة والإعلان[٢١٢].

٢ - ثم جاءت محاولة هارولد لاسويل في بداية الثلاثينات خصوصا في كتابة "علم الأمراض النفسية والسياسية"، ليقدم عملاً تنظيريًا حول علم النفس الفردي، وكيفية استخدامه في تحليل المشاكل السياسية. وقد صاحب هذه المحاولة محاولات أخرى قدمها ديفيد ماكليلاند وايفرت هاجن في علم الاقتصاد، وفي مرحلة تالية طور لوشيان بأي واحداً من أكثر الاقترابات النفسية

---

[٢١١] روبرت م أغروس، جورج ن ستانسيو، العلم فى منظوره الجديد، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٤، فبراير ١٩٨٩م، ص ٨٣-٨٤.

[٢١٢] المرجع السابق ص ٨٥.

الشاملة والمثيرة من خلال تحليله للمجتمع في دولة بورما، والذي لم يتخذه كدراسة حالة واحدة للتعميم كما فعل الموند ودويتش، وإيستون، وإنما كان مدركاً أن هذه حالة واحدة لا تصلح للتعميم، وقد خلص منها إلى تقديم نسق من المفاهيم حول الخصائص الفردية وعلاقتها بالعملية السياسية، مثل مشاكل الهوية والعواطف الجماعية، وعدم المرونة والشكلية. وعلى الرغم من أن إطاره المفاهيمي غير معبر عنه بدقة، إلا أنه يمكن منه استخلاص قائمة من الافتراضات، التي تمثل جوهر العنصر النظري، وأهم هذه الافتراضات:

١ – أن وجود منظمات واسعة ومعقدة وفعالة ومرنة يعد عنصرا ضروريا للمجتمع الحديث.

٢ – أن المنظمات الكبيرة لا يمكن أن تكون فعالة ومرنة ما لم يوجد إلى جانب بنائها الرسمي بناء غير رسمي، خصوصا قنوات اتصال غير رسمية.

٣ – فقط أولئك الذين يستطيعون تطوير معتقدات وعواطف ومشاعر جماعية هم القادرون على المشاركة في الأبنية غير الرسمية، أما الأشخاص الخائفون وغير الموثوق بهم فلا يستطيعون ذلك.

٤ – ومن ثم فالمؤسسات التي بها أعضاء مؤثرون من غير الموثوق بهم والخائفين لا يمكن أن يوجد بها بناء غير رسمي فعال.

٥ – أن المجتمع الحديث الذي يعرف بمؤسساته لا يمكن أن يتطور طالما أن منظماته الكبرى بها أشخاص خائفون معدومون من الثقة[٢١٣].

وقد تعددت بعد ذلك في إطار العلوم السياسية وعلم الاقتصاد المحاولات القائمة على التحليل السلوكي وعلم النفس الاجتماعي، والتي تنطلق من تشخيص سلوك الفرد وتحديد حاجاته الأساسية، التي تعد أنماط إشباعها سلوكيات تحدد خصائص النظام الكلي[٢١٤]، ومن ثم يتجه التركيز على عملية

213 Holt and Richardson. op. cit. pp. 45-47.

214 Ibid. p. 47.

التنشئة الاجتماعية ودور القيم والدين في التنشئة[215]، وبناء على هذا حاول سيمون مارتن ليبست ولويس فرومان تناول الظاهرة السياسية، حيث ركز فريمان على الاختلافات بين القياديين وغير القياديين في جماعات المصالح، خصوصا فيما يتعلق بالانتماء للجماعة ونمط القيم السائد، أما ليبست فقد اهتم بالعلاقة بين الحركات المتطرفة والطبقات الدنيا، حيث رأى أن الشرائح الدنيا ترى السياسة بصورة حدية: إما رفض مطلق أو قبول مطلق، لذلك فهي أكثر الشرائح مساندة للحركات المتطرفة[216]. كذلك قام نموذج الرشادة سواء في الاقتصاد أو السياسة – أو ما عرف بعد ذلك بالاقتصاد السياسي – على المسلمات السلوكية السابق الإشارة إليها، حيث الانطلاق من علم النفس الجماعي وليس الفردي، وتم استخدامه في دراسة السلوك التصويتي ونظرية الجماعة، ونظرية الصراع خصوصا محاولات ريكر Reker في كتابه "نظرية التحالفات"، والذي انطلق فيه من أن جوهر علم السياسة هو ما أطلق عليه إيستون التخصيص السلطوي للقيم ، ولكن ليس القيم الفردية فحسب، بل القيم الجماعية أيضا، من خلال قرارات جماعية قائمة على عنصر الرشادة، الذي يفترض حالة النقاء الموجودة في المنافسة الكاملة في الاقتصاد، وهي حالة افتراضية لا يمكن تعميمها على السلوك الجمعي السياسي، فلم يقدم " ريكر" ما يربط به بين سلوك الأفراد الرشيد وسلوك الدول، لذلك تم انتقاد مفهوم الرشادة من أبعاد ثلاثة:–

١ – إن الرشادة تحتاج إلى معرفة تامة بالنتائج التي سوف تترتب على كل اختيار. وفي الحقيقة فإن المعرفة بالنتائج دائما ليست كاملة.

٢ – حيث إن الآثار مستقبلية، فإن التخيل سوف يظهر ضعف أو نقص عملية الاختيار.

٣ – الرشادة تحتاج إلى اختيار بين كل البدائل السلوكية المتاحة، والحقيقة أن القليل جداً من هذه البدائل قابل للفعل.

---

215 Ibid. pp. 48-49.

216 Isaak. op. cit. pp. 168-169.

كذلك تساءل البعض حول إمكانية تطبيق نموذج الرشادة في المناطق ذات الاقتصاد النامي أو الدول التي لا يوجد بها اقتصاد السوق[217]، هذا بالإضافة إلى الانتقادات الجذرية التي ترفض المدخل السلوكي النفسي على أساس أن الحقائق المجتمعية غير قابله للتحويل إلى حقائق نفسية، ولا يمكن ترجمتها من مفاهيم اجتماعية إلى مفاهيم نفسيه دون أن تفقد الكثير من مضمونها[218].

الخلاصة

يعد هذا التناول لإبستمولوجيا السياسة المقارنة من خلال تحليل ماهية المقارنة وفلسفتها ومسلماتها وافتراضاتها الكبرى وأسس ومصادر مشروعيتها العلمية وأهدافها وإشكالاتها المنهجية والمصادر المعرفية لنظرياتها الكبرى وأنساقها المعرفية، يعد كل ذلك ضرورة معرفية ومنهجية لتحديد كيف تشكل الحقل، وكيف تمت صياغة نظرياته ومناهجه، والخلفيات الفكرية الكامنة وراءها أو بعبارة أخرى الكشف عن العمليات المعرفية التي تم من خلالها الوصول إلى هذه النظريات، وتحديد الكيفية التي تستخدم بها للوصول إلى معرفة علمية جديدة، وبيان مدى حجية هذه المعرفة العلمية الناتجة عن المقارنة عبر الدولية أو عبر الثقافية، وهل هي فعلا انعكاس أمين للواقع يقترب من الحقيقة بدرجة كبيرة؟ أم أنها حقيقة من الدرجة الثانية يصنعها الباحث أكثر مما يشكلها الواقع؟

---

217 Ibid. pp. 51-58.

218 David-Hillel Ruben. *The Metaphysics of the Social World.* (London: Routledge & Kegan Paul 1985) p. 2.

الفصل الثالث

نظريات السياسة المقارنة
من التقليدية إلى السلوكية

هناك ما يشبه الإجماع بين العلماء والباحثين في السياسة المقارنة على أن هذا الحقل يعود في أسسه إلى أرسطو، الذي يعتبر أول من استخدم منهجا مقارناً في دراسة الظاهرة السياسية، فلا يكاد يوجد مؤلف في السياسة المقارنة حتى الآن إلا ويبدأ بمحاولات أرسطو على أساس أنها باكورة الإنتاج المعرفي في حقل السياسة المقارنة، التي لم يتم تجاوز أطرها الإيبستمولوجية حتى الآن، فلم تزل السياسة المقارنة تركز على تصنيف الحكومات كما فعل أرسطو، ولم تزل تهتم بقضية من يحكم، ولمصلحة من؟ وتعتبرها جوهر العملية السياسية ومعيار التفرقة بين الحكومات، لذلك فإن هذا الفصل الذي يركز على تطور نظريات السياسة المقارنة حتى المرحلة السلوكية، والذي يشكل مع الفصل الذي يليه دراسة لحالة الحقل المعرفي state of the art، لابد أن يبدأ بحالة الحقل منذ أرسطو، متتبعاً تلك النظريات عبر مراحل ثلاثة هي المرحلة الكلاسيكية، وهي تلك التي تبدأ من زمن أرسطو إلى أواخر القرن التاسع عشر، والمرحلة التقليدية التي تبدأ من أواخر القرن التاسع عشر حتى ظهور الثورة السلوكية، ثم المرحلة السلوكية التي مثلت قمة النضج في السياسة المقارنة على المستوى النظري والمنهجي. وسوف يعتمد سياق هذا الفصل على المحددات الأساسية التالية:

١ - سيتم تناول تطور حقل السياسة المقارنة طبقا لتطور ما يمكن أن يطلق عليه - بقدر من التجاوز - النماذج العرفية paradigm داخل هذا الحقل، والتي هي انعكاس لما هو سائد في العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

٢ - ترتيبا على السابق فإن تقسيم المراحل إلى كلاسيكية وتقليدية وسلوكية ليس تقسيما زمنيا تطوريا فحسب، بل هو تقسيم يقوم على أن هناك نماذج معرفية مثلت القاعدة والمنطلق والخلفية والمناخ العلمي لكل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم فإن تطور نظريات السياسة المقارنة مرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة على مستوى ماهية العلم، وعلى مستوى الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها، والقائمة على الاعتماد المتبادل أخذاً وعطاء، ومن هنا فإن تطور النماذج المعرفية، وظهور نموذج جديد يحل محل القديم، سواء على مستوى المشروع العلمي ككل، أو في أي من العلوم الاجتماعية الأكثر سبقا في الظهور سوف يتسرب إلى باقي الفروع، ومنها السياسة المقارنة سواء في نفس السياق الزمني أو في سياق تال له.

٣ - إن تغير أو تحول النماذج المعرفية، وحلول أحدها محل الآخر يعني إعادة تشكيل النظرات والنظريات القائمة، وتحولها للتكيف مع السياق الجديد، بحيث تأخذ صورة غير صورتها السابقة، فتبدوا وكأنها شيء جديد، وإن ظلت تحتفظ ببعض من عناصر وأسس ومسلمات وفرضيات النموذج القديم، ومثال ذلك المنظور الطبقي، الذي سوف يتم يتناوله في أكثر من نسق على أنه وحدة مستقلة أو منظور جديد في كل منها. ففي المرحلة الكلاسيكية سيتم تناول إسهامات ماركس في التحليل المقارن، وفى المرحلة السلوكية وما قبلها هناك التحليل الطبقي، فإذا جئنا لما بعد السلوكية سنجد تحليل الاقتصاد السياسي والتبعية والماركسية الجديدة تستلهم نفس أطروحات المنظور الطبقي.

٤ - إن الفصل الجازم بين المراحل ليس سوى عمل تحكمي لا يمكن تعيينه في الواقع العلمي زمنيًا، لأن التحول من نموذج لآخر لا يتم بصورة فجائية أو كاملة، وإنما عادة ما يولد النموذج التالي في رحم السابق، ويظل ينمو حتى يخلفه، عندما تشتد الانتقادات، وتظهر أوجه القصور في النموذج القائم

ونظرياته، ويتصاعد في نفس الوقت الإقبال على تبني النموذج الجديد من قبل باحثين يفقدهم النموذج القائم، حتى يفقد الصدارة ويتوارى ولا يزول، وتبدأ دورة جديدة...الخ.

٥ - قد يصعب التفرقة على مستوى النماذج المعرفية بين المرحلة الكلاسيكية والمرحلة التقليدية، نظراً لأن علم السياسة نفسه لم يعتبر علماً في تلك المرحلة، وإنما بدأ يخرج من دائرة الفلسفة في مرحلة متأخرة. ومن ثم فإن الفصل بينهما جاء وليد الرغبة في التمييز بين جهود الآباء والرواد وبين المرحلة التقليدية، التي وجهت إليها العديد من الانتقادات من قبل السلوكيين خصوصاً. وسوف يتم تناول هذا الفصل في المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: إسهامات الروّاد والاقترابات والتقليدية في السياسة المقارنة.

المبحث الثاني: المنظور الطبقي والنظريات المقابلة : النخبة والجماعة.

المبحث الثالث: الثورة السلوكية في حقل السياسة المقارن.

المبحث الرابع: نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية.

المبحث الأول

إسهامات الروّاد والاقترابات التقليدية في السياسة المقارنة

تعتبر الثورة السلوكية نقطة فاصلة في تطور حقل السياسة المقارنة، ينظر إلى ما قبلها على أنه مرحلة تقليدية تفرقها عنها فجوة واسعة في المنهج والنظرية واستراتيجيات التحليل وبؤرة التركيز ونطاق التطبيق، بحيث يمكن القول: إن حقل السياسة المقارنة كحقل معرفي لم يتبلور إلا مع المرحلة السلوكية، وإن لم يكن ما جاءت به السلوكية جديداً في جزئياته ووحداته التكوينية، وإنما هو جديد في الناظم المعرفي الذي نظم هذه الوحدات والجزئيات من مفاهيم ومقولات ونظريات في طراز غير مسبوق.

ولذلك فإن محاولة التأصيل لتطور نظريات السياسة المقارنة - من منطلق أبستمولوجي يركز على تحليل الكيفية، والمصادر التي من خلالها تشكلت هذه النظريات، والحجية والمصداقية التي تتمتع بها - لابد أن تقف عند النموذج أو النماذج المعرفية التي سادت الحقل، سواء خلال المرحلة السلوكية أو فيما قبلها، وكذلك ما بعدها. ومن ثم فإن تناول إسهامات الروّاد والاقترابات والتقليدية كأول مراحل تطور الحقل يأتي ضمن هذه المقاربة المعرفية، وإن كان لا يمكن الادعاء بأن هذه الاقترابات أو أيا منها قد مثل نموذجا معرفيا بالمفهوم الذي أشار إليه توماس كوهن. وإنما هناك ملامح عامة يمكن أن يطلق عليها أشباه نماذج، أو قدر من التميز في الأنساق، يسمح بالتفرقة بين مرحلة وأخرى أو اقترابات وأخرى.

أولاً: إسهامات الروّاد

مثل أرسطو بداية لنموذج معرفي في التحليل السياسي المقارن، ظل سائداً حتى بداية تشكل العلوم الاجتماعية كفروع مستقلة عن الفلسفة، ومنها علم السياسة. وقد كان هذا النسق قائما على[1]:-

١ - الإبداع الفردي وليس على وجود مناخ عام أو مدرسة أو منهج يتم تبنيه من عدد كبير من الباحثين.

٢ - التركيز على قمة النظام السياسي فقط، وعدم إعطاء قدر من الاهتمام لبقية المكونات.

٣ - ارتباط الإنتاج الفكري بفترة ما قبل ظهور الدولة القومية وما قبل نضجها وانتشارها، حيث ظهرت الدولة القومية بالمعنى المتعارف عليه اليوم في القرن السابع عشر في بريطانيا والثامن عشر في فرنسا وأمريكا و التاسع عشر في غرب أوربا وأجزاء من وسطها والقرن العشرين في شرق أوربا وأفريقيا وآسيا.

٤ - سيطرة المنهجية الانطباعية، والاعتماد على المعلومات التي جمعها الرحالة والمبشرون والجوالة والتجار والاستعماريون الأوائل.

٥ - تنوع وتعدد مناهج التناول واستراتيجيات المقارنة بحيث يعد كل مفكر مدرسة مستقلة في ذاته.

٦ - ارتباط الظاهرة السياسية فهما وتفسيرا وتعليلا بالظواهر الاجتماعية الأخرى، وعدم تخصص الباحثين في الظاهرة السياسية، إذ إن معظمهم جاء من خلفيات فلسفية أو قانونية أو اقتصادية أو اجتماعية، وقد وصفوا بأنهم مفكرون موسوعيون.

٧ - ارتباط علم السياسة بالفلسفة، وسيادة التنظير الفلسفي، وليس التنظير العلمي والتركيز على ما ينبغي أن يكون بغض النظر عما هو كائن.

---

1 Deutsch. *Achievements and Challenges in 2000 Years of Comparative Research.* op. cit. p. 5, and Eckstein. *A Perspective on Comparative Politics Past and Present.* op. cit. pp. 8-10.

وفي ظل هذا النموذج المعرفي برزت محاولات متعددة سوف يتم التركيز في هذا السياق على أهم منعطفاتها التاريخية وعلاماتها البارزة.

١ – أرسطو

بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي هيرودوت من معلومات وملاحظات، وما طوره أفلاطون من إطار مفاهيمي، اشتمل على مفاهيم الملكية، والأرستقراطية، والتيموقراطية – أي حكم الأغنياء –، والديمقراطية، والطغيان، وقد دمج أرسطو بين المنهج التجريبي الأفلاطوني.

وبين دراسة حالات محددة، فقد أرسل مساعديه حول البحر المتوسط لجمع دساتير ١٥٨ دولة مدينة لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر[٢]، ومن ثم كان كتابه "السياسة"، الذي ترك أثراً في تطور علم السياسة والفكر السياسي إلى اليوم.

ويمكن تحديد الإطار النظري للمقارنة عند أرسطو في الخطوات التالية[٣].

١ – تحديد مشكلة البحث، وهي عنده الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي.

٢ – تجميع حالات متعددة في العالم المعاصر له.

٣ – تصنيف الحالات طبقا للمعايير التالية:

أ – عدد الحكام، ومن ثم يكون هناك تصنيف للحكومات إلى ملكي، وأوليجياركي، وديمقراطي.

ب – كيفية ممارسة الحكم. وهذا ينتج نمطين: أُوليجاركي، وديمقراطي.

ج – البنية الطبقية، وتوزيع السلطة والقوة بين طبقات المجتمع.

٤ – بناء دالة أو قانون للربط بين ب، ج من ناحية وعملية الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي من ناحية أخرى، ومن ثم تحديد أي النظم يحقق الاستقرار.

---

[2] Deutsch. *Achievements, and Challengs in 2000 Years of Comparative Research.* op. cit. p. 6.

[3] Merkl. op. cit. p. 3.

وقد مثل تحليل أرسطو المقارن قاعدة أو نموذجاً معرفيا ظل متبعا بعده حتى عصر النهضة، فقد حاول كل من بوليبياس وسيسرون في العصر الروماني تحويل أفكاره لتتسق مع نمط الحكم الروماني وفلسفته، فأكد بوليبياس على قيمة الشكل المختلط من الحكم والذي يجمع بين عناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية، ومن ثم يضبط التوازن، ويحقق فائدة هذه النماذج الثلاثة، كذلك وعلى نفس النهج اشتق سيسرون فكرة القانون الطبيعي[٤]. وفي الفكر السياسي للقرون الوسطى حاول سانت توماس أكويناس استخدام منهج أرسطو في التجريد، والخروج بمبادئ عامة ومفاهيم، مثل العدالة والحرب العادلة والمنفعة العامة، وقد توصل إلى هذه التجريدات بالبحث المقارن بين المسيحيين وغير المسيحيين، كذلك فعل مكيافيللي في تحديده لسياسات أميره فقد حاول الوصول إلى تجريد لمفهوم القوة وتطبيقاته[٥]. وفي القرن السادس عشر قام الفرنسي جون بودان باقتفاء أثر أرسطو، ووسع أعمال مكيافيللي، فقد درس الحكومات الأوربية، وعقد مقارنة بينها على أساس شكلها ودورها وعمقها الاجتماعي، وخرج بمفهومه المركزي لنظرية السيادة[٦]. ولا يزال منهج أرسطو يشكل بعداً أساسياً في النظريات المعاصرة للسياسة المقارنة، حيث إن فكرة التجريد والخروج بأنماط، و التصنيف من خلال اتخاذ عدد الحكام والغرض من الحكم، لم تزل الأفكار الأساسية في معظم نظريات السياسة المقارنة[٧].

٢ – منتسكيو (ق١٨)

أصبحت الدولة في – عصره الذي عرف بعصر الأنوار – نوعا من الفن يوجد، وليس شيئاً معطى موجوداً بذاته بدون إرادة، فقد تدهور وضع القانون الطبيعي، وتم الانتقال – في التفكير السياسي – من كون الحكم طبيعيًا إلى

[4] Hitchner and Levine. op. cit. p .3.

[5] Deutsch. *Achievements and Challengs in 2000 Years of Comparative Research.* op. cit. p. 6.

[6] Hitchner and levine. op. cit. p. 3.

[7] Merkl. op. cit. p. 4.

كونه من صنع البشر، ومن ثم لم يقتصر الاهتمام - كما كان في السابق - على سلوك الأمير وتصرفه وتحديد كيف يحكم، وإنما تم التركيز على الشروط الدستورية لتأسيس الحكومات وكيفية الحفاظ علي الحريات[8].

وقد كان منتسكيو أرستقراطي النشأة، دارساً للقانون، وممارساً للمحاماة، متعدد الأسفار والرحلات للاكتشاف والاستعمار[9]. ومن أهم أعماله كتاب "روح القوانين" و "الخطابات الفارسية"، التي هي مجموعة خطابات تلقاها من صديقين فارسيين (إيران حاليا)، بنى عليها رؤيته للشرق، واستخدمها كمصدر معرفي للمقارنة[10]، وبالرغم من اعتماده على المنهجية الأرسطية في تصنيف النظم السياسية طبقا لعدد من يمارس الحكم ونمط ممارسته، إلا أنه استطاع أن يدمج المنطق بالملاحظة، ومن ثم ربط بين البيئة الجغرافية والتاريخية والاقتصادية وأثرها على النظام السياسي، وحلل النظم السياسية في إطار بيئاتها مركزاً على أثر العوامل الأيكولوجية، كالمناخ والتربة والسكان والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات بين الأجناس والأخلاقيات والدين والعادات والعوامل المتعلقة بالعلاقات التجارية، والربط بين التجارة والأخلاق العامة وبين الفقر ونمط الحكومة...الخ. ومن ثم قدم تصنيفا للحكومات على ضوء من هذه المعايير، يركز على الأنماط المختلفة للحكومات، وطبيعتها ومبادئها البنيوية، والظروف التي تقوم فيها أو تنهار، ووظائفها، والعلاقات المدنية العسكرية فيها، ومستوى الإنفاق من الأموال العامة. ولم يقف تصنيفه على النظم المحيطة به فقط، بل يعد أول المفكرين الأوربيين الذين اهتموا بالنظم السياسية غير الأوربية في مقارناته مع بلاد فارس[11]. وقد دفعه هذا الإدراك لطبيعة أثر البيئة المحيطة بالنظام على

---

8 Eckstein. *A Perspective on Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. p. 67.

9 Melvin Richter. "Comparative Political Analysis in Montesquieu and Tocqueville" *Comparative Politics*, vol. 1, no. 2, January 1969, p. 132.

10 Ibid. p. 129.

11 Ibid. p. 130, Hitchner and Levine, op. cit. p. 4, and Eckstein. *A Perspective on Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. pp. 7-8.

بنائه ووظائفه، إلى تجاوز نص القوانين للوصول إلى روحها، وعقد مقارنات طبقا لروح القوانين، خرج منها بثلاثة أنواع هي[١٢]: القانون المقدس و القانون الطبيعي و القانون المدني.

ومن خلال الدمج بين روح القوانين وروح المجتمع عرض منتسكيو ثلاثة أنواع من نظم الحكم[١٣]، هي: الجمهوريات والملكيات والنظم الاستبدادية، معتمدا في ذلك على معياري أرسطو: من يحكم؟ وهل يمارس الحكم طبقا للقانون أم لا؟ واعتبر منتسكيو أن هذه النظم مثالية، قد تشهد تطبيقا بدرجة أو بأخرى في الواقع، فالجمهوريات هي تلك النظم الديمقراطية والأرستقراطية التي شهدها الإغريق والرومان ، والملكيات هي النظم الأوربية في عصره، والاستبداد خاص بالشرق الذي اعتبره البيت الطبيعي للطغيان، سواء في الصين أو تركيا أو فارس[١٤].

وقد مثلت دراسات منتسكيو مصدراً أساسيا للعديد من نظريات السياسة المقارنة في القرن العشرين، سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام أو التي تناولت الأبنية والوظائف، أو التي ركزت على النظم الشمولية، إلا أنه كان متمركزا حول الذاتية الأوربية Europocentrism، حيث قصر نقائص النظم السياسية على المجتمعات الآسيوية، وطور مفهوم الاستبداد ليلصقه بها . تماما مثلما حدث مع مفهوم الشمولية الذي ظهر في ظروف مشابهة، حين ألصق بأعداء النظم الأوربية الغربية في الحرب العالمية الثانية، تم نفس الشيء مع تركيا عندما هددت أوربا، أصبحت مؤسساتها وممارساتها هدفاً للبحث المقارن من قبل الدعاة المسيحيين والإرساليات، غايته بناء نموذج "تركيا المستبدة" "بيت الطغيان"[١٥].

---

12 Anne M. Cohler. *Montesquieu's Comparative Politics and the Spirit of American Constitutionalism*. (Kansas: University Press of Kansas, 1988) pp. 46, 34-65.

13 Ibid. pp. 66-94.

14 Ibid. pp. 67-94, and Richter. op. cit. pp. 154-156.

15 Ibid. pp. 131-132.

٣ – ألكس دي توكفيل (١٨٠٥-١٨٥٩م)

يشترك دي توكفيل مع منتسكيو في نفس الخلفية الاجتماعية والخبرة، فهو أرستقراطي ثريّ، تعلم القانون، ومارس الرحلات والاكتشاف و الاستعمار[١٦]، انتقل من فرنسا إلى الولايات المتحدة، وقام بدراسة نظامها السياسي وإنه ليعدّ من أبرز المفكرين السياسيين في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لأنه قدم العديد من التوقعات والتنبؤات التي تتعلق بمستقبل الولايات المتحدة، مثل ظهور الديمقراطية فيها، وإبادة الهنود، وتمرد السود[١٧]. وعلى الرغم من أنه يعد المنظر الأول للنظام الأمريكي في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، إلا أنه لم يكن صاحب منهج علمي في دراسته وتحليله، وإنما جاءت محاولاته، على الرغم من صدق تعميماته وتحقق تنبؤاته، مبنية على ملاحظات تاريخية وانطباعات شخصية استطاع صياغتها بصورة منتظمة[١٨].

وفي كتابيه **"الديمقراطية في أمريكا" و "النظام القديم والثورة الفرنسية"** ركز دي توكفيل على قضايا معينة أهمها: المساواة وعدم المساواة، والحرية والاستبداد، والاستقرار وعدم الاستقرار[١٩] واتبع نفس منهجية أرسطو ومنتسكيو في تصنيف النظم السياسية طبقا لمعيارين هما[٢٠]:

١ – وجود الحرية أو عدم وجودها.

٢ – عدد الذين يشاركون في العملية السياسية.

---

16 Ibid. p. 132.

17 Ibid. p. 132, and Roger Boesche. "Why Could Tocqueville Predict so Well?" *Political Theory*. vol. 11, no. 1, February 1983) pp. 79-98.

18 Smelser. *Comparative Methods in the Social Scinces* op. cit. p. 36.

19 Neil J. Smelser. "Alexis De Tocqueville as Comparative Analyst", in: Vallier ed., op. cit. pp. 19-20.

20 Richter. op. cit. p. 158.

وقد قام توكفيل بدراسة مقارنة لفرنسا والولايات المتحدة، متبعاً استراتيجية التركيز على الاختلافات أكثر من التشابهات، ومعتمداً على المعايير التالية[٢١]:-

١ - المساواة لحساب الأرستقراطية في مقابل المساواة التامة.

٢ - الأفكار الثورية في مواجهة البرجماتية.

٣ - الثورة وزيادة المركزية في مواجهة الاستقرار.

ومن خلال هذه المعايير قام دي توكفيل بإجراء المقارنة على مستويين:-

١ - مقارنة داخل الوحدة عبر الزمان.

٢ - مقارنة بين دولتين من خلال دولة ثالثة، فيقارن بين حالة ديمقراطية خالصة وأخرى أرستقراطية خالصة من خلال وحدة ثالثة مختلطة.

وقد قوبلت محاولة دي توكفيل بالعديد من الإشكالات المتعلقة بمنهجية البحث، حيث إنه استخدم مؤشرات غير مباشرة في مقارنة المتغيرات التي اختارها، فمثلا لاحظ اختلاف الثروة و الإنفاق بين الفرنسيين والأمريكان، وأرجع ذلك إلى عناصر تتعلق بدقة الميزانيات في البلدين. كما أنه اتبع منهجية انتقائية، حيث كان يقوم بانتقاء الحالات موضع المقارنة دون معيار، وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فلم يزل له تأثير كبير على تكوين علم السياسة الأمريكي عامة، وحقل السياسة المقارنة خاصة[٢٢].

٤ - كارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٤م)

ينبغي التأكيد بداية على أنه في هذا السياق سيتم التركيز على الاقتراب الذي استخدمه ماركس في المقارنة بين النظم والمجتمعات، وليس الاقتراب أو النظرية التي أنتجها ماركس، إذ إن ذلك له سياق آخر في المباحث التالية، فقد مثلت الماركسية امتدادا طوليا في تطور الفكر الأوروبي، تشكلت مع كل مرحلة وفي كل نموذج معرفي بشكل معين، وأنتجت اقترابات ونظريات

---

[21] Smelser. *Comparative Methods in the Social Sciences*. op. cit. pp. 11-28, and Smelser. *Alexis De Tocqueville as Comparative Analyst*. op. cit. pp. 36-40.

[22] Ibid. pp. 11-28.

تتناسب مع المرحلة القائمة. فمن الاقتراب الطبقي أو الصراعي الـذي انتشر في المرحلة السلوكية وقبلها بقليل إلى الاقتصاد السياسي والماركسية الجديدة والتبعية في مرحلة ما بعد السلوكية. وفي هذا السياق يلاحظ أن ماركس يلتقي مع منتسكيو في الاهتمام بالنظم غير الأوربية، والمقارنة بينها وبين النظم الأوروبية، ومن نفس المنطلق المتمركز حول الذات الأوربية، والذي يرى تفوقها وسبقها، ووضع المجتمعات الأخرى غيرها على درجات أدنى في السلم الحضاري، فما أطلق عليه منتسكيو الاستبداد أو الطغيان الشرقي اعتبره ماركس نمط الإنتاج الآسيوي[23].

وقد قارن ماركس بين الظواهر عبر المجتمعات وعبر الثقافات وعبر التاريخ بناء على محكات أربعة للمقارنة؛ هي[24]:

١ – نمط وعلاقات الملكية كجزء من النظام القانوني للمجتمع.

٢ – تقسيم العمل كجزء من النظام الاقتصادي.

٣ – علاقة الدولة بالمجتمع كجزء من النظام السياسي من خلال تحديد موقع الدولة في يد أي طبقة.

٤ – الهدف من الإنتاج، وهل يستخدم لإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الاجتماعية القائمة، أم لمصلحة من يقوم بالإنتاج؟

وقد تجاهل ماركس تماما عوامل الدين والفلسفة والطبقة والتكنولوجيا كمحددات منهجية في المقارنة، وطرح ثلاثة استخدامات للتحليل المقارن هي[25]:

١ – بناء المراحل التطورية التي قسمها إلى خمس مراحل: الشيوعية البدائية، العبودية، الإقطاع، الرأسمالية، الشيوعية العلمية.

---

23 R. Stephen Warner. "The Methodology of Marx's Comparative Analysis of Modes of Production", in: Vallier. ed., op. cit. p. 52.

24 Ibid. pp. 63-72.

25 Ibid. pp. 72-74.

٢ – استخدام التحليل المقارن في إعادة تفسير المجتمعات المختلفة، حيث ركز على علاقة الدولة والمجتمع والمدخلات والمخرجات.
٣ – تحديد وتشخيص الفترات أو الظواهر التاريخية.

وقد قوبل التحليل الماركسي بالعديد من الانتقادات، خصوصًا تقسيمه لمراحل التطور البشري إلى خمس، وماهية المنهج الذي استخدمه في الوصول إلى ذلك؟ وهل يمكن تجاوز مرحلة من المراحل التي حددها ماركس؟ وكيف يمكن أن يتطابق تاريخ الصين مع أطروحة ماركس؟ وأي الأبعاد يجب التركيز عليها هل هي الأبعاد الداخلية أم الخارجية؟ وهل التحليل الماركسي مقصور على المجتمعات الغربية طالما أن الشرق له نمط واحد غير محدد الموضع في منهجية ماركس[٢٦]؟

٥ – ماكس فيبر (١٨٦٤–١٩٢٠م)

بدأ ماكس فيبر دراساته المتنوعة حول مقارنة الأديان، وربطها بمقارنة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما قارن نظم الري في روما القديمة بالنظم الهندية والجرمانية، ثم درس الأدب المقارن عبر المراحل الزمنية المختلفة من الإغريق إلى الرومان، ثم في عصره، واعتبر أن الأدب هو المعبر عن المعتقدات والسلوكيات الفردية والجماعية، وركز على ضرورة المقارنة عبر التاريخية حيث إن التاريخ هو معمل التجربة البشرية[٢٧].

وقد كان اقتراب "فيبر" في المقارنة انعكاساً لمرحلة انتقالية في العلم والمعرفة العلمية، حيث مثل منطلقا للسلوكية، وكذلك لما بعدها، فقد رفض ماكس فيبر ذلك النوع من الأمبريقية التاريخية التي نتج عنها المنهج المقارن عند دوركايم، كذلك رفض المقارنات القائمة على القوانين والتشريعات، واستخدامها في الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة، وحرص على فهم الظاهرة من خلال مقارنة الحالات الفردية idiographic، لأنه يرى أن العلم لا يستطيع وصف

---

26 Ibid. pp. 49-50.

27 Guenther Roth, "Max Weber's Comparative Approach, and Historical Typology" in: Vallier. ed., op. cit. pp. 79-81.

الحقيقة كما هي في الواقع حيث لا توجد معرفة تخلو من افتراضات أولية أو مسلمات، وهذا يثير إشكالية مؤداها أن فهم وتفسير ظاهرة معينة يتم بوضعها داخل مفهوم أو مفاهيم عامة، مما يعني قطع أو بتر أجزاء منها قد تعطى للظاهرة أصالتها وماهيتها، وقد حاول ماكس فيبر حل هذه الإشكالية بإيجاد الأنماط المثالية التي بناها باتباع الخطوات التالية[٢٨]:-

١ – التركيز على الاختلافات بين الوحدات موضع المقارنة أكثر من التشابهات، وذلك لاعتقاده بأن التطور التاريخي لا يسير دائما في طريق واحد، وإن كان هناك بعض التشابه.

٢ – جمع المادة الأمبريقية التاريخية وهضمها واستيعابها على اعتبار أنها ضرورة أساسية لبناء النمط المثالي.

٣ – المقارنة المبنية على تفسيرات سببية مطلقة، وذلك لأن المؤثر له أكثر من أثر في العلوم الاجتماعية، ومن ثم لابد من البحث والتأصيل لتحديد الأثر الحقيقي.

٤ – التركيز على الأنماط المثالية في السياسة، لاعتقاده أن أشكال الحكم تؤثر في كل من التراتب الاجتماعي والاقتصادي في نفس الوقت.

وقد كان "فيبر" مدركاً أنه سوف يساء تفسيره بوصفه مثاليا يريد تقديم بديل للمادية الماركسية، حيث أكد في كتابة "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" على أنه لا يريد بناء تفسير مثالي، ولكنه رأى من خلال دراسته للبناء الاجتماعي الألماني أن التمايز الاجتماعي والاختلافات الاجتماعية فيما قبل التاريخ الألماني أو البحر متوسطي تحدد أساسا بالسياسة وجزئيا بالدين، ولكنها لا تتحدد بالاقتصاد[٢٩]. وقدم ماكس فيبر ثلاثة أنماط مثالية للسلطة السياسية هي[٣٠]:-

---

28 Salminen. op. cit. pp. 14-15.

29 Roth. op. cit. pp 82-83.

30 Ibid. pp. 86-90, and Salminen. op. cit. pp. 11-19.

١ – البيروقراطية

وهي أبسط الأنماط المثالية التي قدمها فيبر وأقربها للواقع، وقد طبقها على المجتمعات التاريخية والمعاصرة وربطها بالديمقراطية الجماهيرية حيث اعتبر أن مبدأ المساواة أمام القانون هو مبدأ ديمقراطي، وفي نفس الوقت معيار بيروقراطي، كذلك اعتبر الأرستقراطية نقيضا للديمقراطية والبيروقراطية، وقام بدراسات مقارنة عديدة لتحديد مدى الارتباط بين البيروقراطية والرشادة في مختلف المجتمعات، وخلص إلى أن تلازم هذين العنصرين هو الذي قاد إلى وجود وتركز الرأسمالية في أوربا الغربية، وأدى عدم ترابطهما أو تلازمهما إلى عدم قيامها في أي مجتمع آخر.

٢ – الأبوية Patrimonialism

وهي حالة تقليدية للسيطرة، كانت تعني سلطة محلية تنفصل عن المركز من خلال التعيين أو التوريث، وهي نمط للسلطة الأبوية يعتمد على قوة الذي يتحكم في السلطة، فهي عملية صراعية دائما، حيث إن توزيع القوة يعتمد بصفة أساسية على الطبيعة التكنيكية للإدارة وجزئيا على الاقتصاد، لذلك ركز فيبر على أنماط الإدارة العسكرية والمدنية من ناحية، وعلى علاقة التجارة والعمليات الرأسمالية بالصراع السياسي من ناحية أخرى. وهذا النمط– على الرغم من أن الحكام الأفراد يتولون السلطة ويفقدونها بصورة سريعة إلا أنه نمط يميل إلى الاستقرار بصورة تجعله يمتد لأجيال، وينتهي هذا النمط بأسلوبين: في الشرق من خلال القوة العسكرية، وفي الغرب من خلال انتشار النقود والتجارة.

٣ – الحكم المقدس والقيصرية البابوية Hierocracy and Caesaro Papism

وهو حكم رجال الكنيسة في مواجهة الحكام العلمانيين وسيطرتهم على الكهنوت. واعتبر "فيبر" أن هذه الهيروقراطية أو الحكم المقدس والحكم العلماني نمطان مثاليان يتصارعان، حيث تعطي الهيروقراطية الشرعية للمؤسسات أو للحاكم الكارزمي، وتقضي على من يعارضها، وتعتمد بصورة أساسية على الضرائب، واعتبر أن توازن هاتين القوتين في المجتمع يعتمد على مقدار الشهرة

والنجومية التي تستحوذ عليها الجماعة المسيطرة، وعلى مدى سيطرتها على الاقتصاد، وكذلك تعتمد على وضع الرشادة الدينية وخصائص وطبيعة الدين، فالحكام العلمانيون دائما يسعون لأن تكون لهم اليد العليا إذا كان رجال الدين لهم شخصية كارزمية.

ويرى "فيبر" أن عملية المقارنة بين هذه النماذج يمكن أن تتم من خلال ثلاثة استراتيجيات[٣١]:

١ – مقارنة نموذج مع آخر لتوضيح المفاهيم.
٢ – مقارنة نموذج أو جزء منه مع حالات متعددة داخل نفس النموذج.
٣ – مقارنة مجموعة من الحالات مع حالة واحدة معينة.

وقد أصر "فيبر" على عدم إطلاق التعميمات في هذه النماذج، واعتبر أن الأحداث القدرية fateful events تلعب دورا غير محدد في الظاهرة الاجتماعية[٣٢].

ثانيا: الاقترابات التقليدية

تعرف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة السابقة على الثورة السلوكية. وهي مرحلة تميزت بتعدد الإنتاج العلمي الجماعي من خلال توجهات منهجية محددة أو ما يشبه المدارس، لا بالانتاج الفردي المتميز، ففي هذه المرحلة بدأ علم السياسة يستقل عن الفلسفة والقانون والتاريخ وعلم الاجتماع، وبدأت تتعدد فيه الإسهامات وتتنوع من خلال الاهتمام بأدوات التحليل العلمي ووسائله، وقد تضافرت عدة عوامل في بلورة ما يشبه النموذج المعرفي لهذه المرحلة أهمها:

١ – مثلت أعمال منتسكيو وماركس وماكس فيبر مصدراً مستمراً للعديد من المفاهيم والمشاكل البحثية، فقد كان لتركيزها على المنهجية التاريخية في التحليل السياسي واتجاهها التطوري رد فعل، تمثل في ظهور اقترابات المرحلة

31 Roth. op. cit. pp. 91-93.
32 Ibid. p. 93.

التقليدية: المؤسسي والقانوني والمثالي، فعلى الرغم من أن أعمال هؤلاء الرواد أفرزت العديد من المفاهيم مثل الطبقة والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السياسة والاقتصاد، وبين السياسة والثقافة والدين، وعلى الرغم من أن دراساتهم شملت مساحة واسعة من التجارب البشرية، إلا أنها كانت قليلة الفائدة في خلاصاتها النظرية، وفي تكنيكات استخدامها للمعلومات، فلم يبق منها سوى التأثير الأيديولوجي لمفكريها ونظرياتهم، أما أطرها التحليلية واقتراباتها الكلية المؤسسة على النموذج التاريخي التطوري، والقائمة على الملاحظة العشوائية غير المنظمة والتأمل التاريخي، فلم يعد لها مكان في ظل بيئة فكرية بدأت تسيطر عليها المدرسة الوضعية المنطقية في العلم، والتعددية الفلسفية في السياسة، والقومية في الفكر الاجتماعي[٣٣].

٢ – ظهور المدرسة الوضعية المنطقية في الفلسفة، وبروز مفهوم جديد للعلم، يسعى لأن تتحول العلوم الاجتماعية إلى حقول معرفية منضبطة تبتغي الدقة والوصول إلى تعميمات علمية صحيحة، وقد أدى ذلك إلى ترك المقارنات الكونية والتركيز على البحث المحلي المحدد والدقيق، مثلما يحدث في علم الاجتماع، مما أفقد حقل السياسة المقارنة هدفه المتمثل في تطوير معرفة علمية منظمة عن النظم السياسية في مختلف دول العالم من خلال مقارنة عبر دولية أو عبر ثقافية[٣٤].

٣ – على الرغم من أن هناك من علماء السياسة من يرى أن توسع الدول التي ينتمي إليها علماء وباحثو السياسة المقارنة يؤدى إلى توسيع إطار المقارنة والوحدات الداخلة فيه، حيث ساهم توسع مقدونيا في توسيع دائرة المقارنة التي قام بها أرسطو[٣٥]، إلا أن هذا الفرض لا يصدق على الدول الأوربية، أواخر

---

33 Eckstein. *A Perspective on Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. pp. 8-9.

34 Stein Rokkan. "Comparative Cross-National Research: The Contxt of Current Efforts", in: Merrit and Rokkan. eds., op. cit. pp. 3-4.

35 Lasswell. op. cit. p. 4.

القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، حيث لم يؤد التوسع الاستعماري لهذه الدول إلى توسيع نطاق حقل السياسة المقارنة، فقد اعتبرت دراسة المجتمعات والدول غير الأوربية خارج إطار اهتمام علم السياسة؛ الذي يركز على الدولة القومية بالمفهوم الأوربي، وداخلة في إطار اهتمامات الأنثروبولوجيين والرحالة والمنصرين ورجال الاستخبارات[36].

٤ – على الرغم من أن علم السياسة قد تطور في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كحقل متميز في العلوم الاجتماعية، إلا أن السياسة المقارنة كانت الفرع الأصغر داخل علم السياسة، وذلك يعود إلى جوهر التجربة الأمريكية، والاعتقاد العميق آنذاك بأن الولايات المتحدة أعلى وأرقى من الدول الأوربية وبقية العالم، وأن هناك القليل والقليل جدا الذي يمكن أن يتعلمه الأمريكيون من الآخرين، لذلك كانت السياسة المقارنة حقلاً دخيلاً يركز على أوربا التي لديها القليل الذي يمكن أن يتعلمه الأمريكان، ومن ثم كان معظم باحثي السياسة المقارنة قبل الحرب العالمية الأولى من المهاجرين الأوربيين ذوى التكوين القانوني، ولذا كان من الطبيعي أن يكون الاقتراب القانوني أو المؤسسي هو الأكثر استخدامًا، لأن علم السياسة في أوربا وقتذاك كان جزءًا من القانون؛ لذلك عندما قام الباحثان Karl Loewenstein and Carl Friedrich اللذان تدربا في حقل القانون بنشر دراسة في أوربا تحلل القوى الاجتماعية والسياسية، اعتبرها الباحثون الأوربيون دراسة في الاجتماع أكثر منها في السياسة، وعندما ترجمت ونشرت في الولايات المتحدة تم النظر إليها على أنها قانونية أكثر منها سياسية[37].

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ومع ظهور كتاب "لوردبرايس" الديمقراطيات الحديثة عام ١٩٢١م بدا اتجاه في الدراسات المقارنة يهتم بالدول

---

36 Hitchner and Levine, op. cit. p. 5.

37 Haward J. Wiarda. "Comparative Politics: Past and Present" in: Howard J. Wiarda, ed., *New Directions in Comparative Politics*. (Oxford: Westview Press, 1991) pp. 12-13.

غير الأوربية خصوصاً في أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى[٣٨]. وعلى الرغم من تعدد الأطروحات والاقترابات في هذه المرحلة إلا أن السياسة المقارنة ظلت محافظة على التقاليد السابقة في العديد من كتاباتها، التي استمرت تركز على البعد التاريخي بصورة لا تبرز أي فارق بين التاريخ والسياسة، بل إن علماء السياسة تم النظر إليهم على أنهم مؤرخو الحاضر، فدراسة الأحزاب والمؤسسات أو الفكر السياسي، بل حتى العلاقات الدولية كانت تتم بصورة تاريخية. وقد امتد هذا التقليد وظل موجوداً في بعض الجامعات الأمريكية حتى ستينات هذا القرن، حيث اعتبر التاريخ وعلم السياسة كقسم واحد يحمل مسمى مزدوج[٣٩].

وقد شهدت هذه المرحلة بزوغ ثلاث مدارس فكرية في علم السياسة بجميع فروعه، وبينها السياسة المقارنة، نعرض لها تباعاً على النحو التالي[٤٠]:-

١ – المدرسة المثالية الرشيدة Rationalist Idealism

وتقوم هذه المدرسة على مجموعة من الافتراضات تتخذها كأسس للتحليل السياسي وهي:

أ – الاعتقاد الجازم بحتمية انتشار المؤسسات الديمقراطية.

ب – التجانس الكامل في المصالح بين الشعوب.

ج – الأساس الرشيد للسلوك الإنساني.

وقد انصب اهتمام هذه المدرسة على دراسة المؤسسات الوطنية، والأبنية الدستورية، والتنظيمات السياسية بصورة مستقلة عن الفلسفة والتاريخ والاقتصاد والقانون العام، واعتمدت منهجيتها على الوصف والسعي لتقديم النصح والإرشاد.

وقد كانت هذه المدرسة أول رد فعل لحالة علم السياسة السابقة في إطار الفلسفة والتاريخ والاقتصاد، وفي هذه الفترة لم يكن علم السياسة قد ترسخ

---

38 Hitchner and Levine. op. cit. p. 5.

39 Isaak. op. cit. pp. 32-33.

40 Neumann. op. cit. pp. 7-15.

بصورة كاملة في الولايات المتحدة، وإنما كانت هناك حالة من التشاقف أو المثاقفة acculturation عبر الأطلنطي، حيث كان علماء السياسة الأمريكيون متأثرين إلى حد كبير بالأكاديميين الأوربيين، خصوصاً الألمان. وقد ترتب على نقل الإطار الألماني التجريدي المحدد إلى العقلية الأمريكية البراجماتية؛ حدوث نوع من التوتر ثم التوازن القائم على مفهوم الرشادة، وقد انتهت هذه المدرسة أو هذه المرحلة بصدمة الحرب العالمية الأولى، التي أثبتت خطأ الافتراضات السابقة لهذه المدرسة.

٢ – المدرسة الوضعية المادية Material Positivism

وقد ارتبطت بتجربة ما بعد الحرب الأولى؛ حيث أدى التطور السياسي إلى عكس معتقدات المدرسة المثالية، فلم تنتشر الديمقراطية، بل أصبحت النظم الدكتاتورية والفاشية أكثر انتشارا، وانهار نسق الأمن الجماعي، وانتشرت السلوكيات غير الرشيدة والأفكار القومية المتعصبة، بصورة جعلت الاعتقاد في رشادة الإنسان وتجانس المصالح بين الناس أمراً خارج حدود المعقول، ومن ثم اتجه كثير من الدارسين إلى دراسة القوة المادية.

وقد قامت افتراضات هذه المدرسة على الشك في إمكانية الوصول إلى تعميمات سريعة أو مقارنات عريضة أو استقراءات تعم العالم، وعلى العكس من ذلك ركزت على الظواهر المحددة بصورة تفصيلية، وحاولت قياس المتغيرات حتى يكون علم السياسة أكثر علمية؛ لذلك كان التركيز شديداً على المشكلات المنهجية، وتقوية أدوات الفهم والتحليل، وتقديم تكنيكات الاختبار المعملي في دراسة الحالة، ومناهج المسح الاجتماعي، والتحليل الإحصائي. وقد ساهم كل ذلك في تضييق حقل السياسة المقارنة وإحداث تراكم في المعلومات بصورة تخرج عن إطار علم السياسة، حيث توجهت هذه المدرسة بصورة كلية لخدمة العلاقات الدولية، وجعلها محور الظاهرة السياسية. واختفت السياسة المقارنة ما بين العلاقات الدولية والإدارة العامة.

وفي ظل هاتين المدرستين ظهرت ثلاثة اقترابات أو نظريات في حقل السياسة المقارنة هي:

أ – التحليل السياسي التجريدي أو المثالي Abstract Political Analysis

جاء انعكاساً للمدرسة المثالية في علم السياسة، ورد فعل للأطروحات القائمة على المنهج التاريخي، وقد تمحور هذا الاقتراب حول الديمقراطية دفاعاً عنها على أسس وقواعد ميتافيزيقة وأنطولوجية ونفسية وقانونية، مؤكداً على الانتشار الحتمي لها اعتماداً على مفاهيم التطور السياسي التي نظر إليها من خلال مبادئ التقدم الأبدي والتفوق العنصري والنظرة التفاؤلية. وقد انفصل هذا الاقتراب كلية عن الواقع، وأخذ أبعاداً تجريدية على أسس أخلاقية، واستمرت فيه التصنيفات الكلاسيكية السياسية على أسس مثالية، مثل الديمقراطية والأرستقراطية والاشتراكية[41].

ب – التحليل القانوني

وقد كان رد فعل ثان للمنهجية التاريخية وللمثالية القائمة على الفصل بين الفكر والواقع، حيث ركز بصورة شديدة على السياسة الفعلية المتمثلة في القانون العام والدستور والوثائق، وقد برز تحت تأثير الوضعية البدائية غير الناضجة وتركيزها الشديد على الحقائق المادية حتى ولو كانت زائفة، والادعاء بأن الحقائق يمكنها من خلال هذا التحليل أن تتحدث عن نفسها، ومن ثم أصبح التحليل الذي ينصب على البناء القانوني الرسمي هو النمط السائد من الأمبريقية[42]. ويرجع ذيوع هذا الاقتراب إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير وانتشارها في أوربا وأمريكا[43]. ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب، سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، وقد انتشر مفهوم التدريب في الدول الجديدة في أوربا، مثل

---

41 Eckestein. *A Perspective on Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. pp. 9-10, Cantori and Ziegler, eds., op. cit. p. 1, Hitchner and Levine. op. cit. p. 4, and Merritt. *Systematic Approaches to Comparative Politics*. op. cit. p. 4.

42 Ibid. p. 4.

43 Ibid. p. 10, and Hitchner and Levine. op. cit. p. 4.

الدول التي توحدت حديثا كألمانيا التي كان لها تأثير كبير على الطلاب الأمريكان الذين تعلموا في الأكاديميات الألمانية، وساهموا في تأسيس أقسام العلوم السياسية بالولايات المتحدة[44]. والعامل الثالث الذي دفع للاهتمام بالتحليل القانوني نابع من الصورة الخاصة بالنظام الأمريكي لدى الأمريكيين أنفسهم، إذ إنهم يرون أن حكومتهم هي حكومة القانون وليس الرجال، على الرغم من أن الرجال هم الذين يطبقون القانون؛ ولذلك ففهم النظام يستلزم تحليل القانون[45].

ج – التحليل المؤسسي

وقد ظهر كرد فعل للاقتراب التاريخي من ناحية، والمثالي والقانوني من ناحية أخرى، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية. ومن ثم حدث تحول في بؤرة التركيز؛ وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ثم دراسة القوى والإدارة والوظائف الخاصة بالرئيس ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية والبيروقراطيات[46].

ويقوم هذا الاقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة، ثم إجراء مقارنة بين المؤسسات من حيث التشابه والاختلاف، سواء داخل الدولة أو بين الدول من خلال التركيز على المحكات التالية[47]:

١ – كيفية تكوين المؤسسة.
٢ – الهدف من وجود المؤسسة.
٣ – مراحل تطور المؤسسة أو نموها.

44 Isaak. op. cit. p. 34.
45 Ibid. p. 34.
46 Ibid. p. 35, and Hague and Harrop. op. cit. p. 8.
47 Larsson. op. cit. pp. 17, 21-22.

٤ – الوسائل التي من خلالها تستطيع المؤسسة أن تحافظ على بقائها.
٥ – الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة.
٦ – البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.
٧ – علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.
٨ – المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.
٩ – وظائف المؤسسة وأهميتها.

وقد اعتبر الموند وباول أن هذا الاقتراب يتناول النظام السياسي بمعنى الدولة، وليس بالمعنى الذي طور بعد ذلك على يد أيستون، كذلك يقتصر على دراسة الجانب الرسمي والمؤسسات الموجودة فعلا في أوربا الغربية، بصورة تغفل تماما المؤسسات غير الرسمية أو غير ذات الصفة الشكلية والتي تقع خارج المؤسسات الغربية، وبالتالي لا يصلح لدراسة المجتمعات غير الغربية التي لا توجد فيها مؤسسات سياسية رسمية مثل تلك الموجودة في الدول الغربية، ومن ثم فإن هذا الاقتراب لا يستطيع أن يستوعب إلا ما يدخل في إطار النموذج الأوربي للحكم[٤٨]، غير أن هناك من يرى أنه إذا أدركنا أن المؤسسات تمارس نشاطها وتنمو وتتغير من خلال السلوك الإنساني للأفراد المكونين لها، فإن ذلك يمكننا من تجنب جمود هذا الاقتراب في تحليل الظاهرة السياسية، وسوف نتحرر من الوصف الضيق للإطار الرسمي، ويتحول الاهتمام من الاقتراب الشكلي القانوني أو المؤسسي إلى التركيز على الديناميات السياسية والمعنى الأعمق للعملية السياسية، ومن ثم فإن المقارنة سوف تزداد عمقا ومصداقية. وهذا ما تم التوصل إليه في المرحلة السلوكية، خصوصاً التحليل الوظيفي بعد ذلك[٤٩].

48 G. A. Almond, and G. B. Powell. "The Functional Aspects of Political Systems" in: Blondel. ed., op. cit. pp. 10-11.

49 Larsson. op. cit. pp. 24-25.

وعند بداية التحول إلى المرحلة السلوكية تم تقويم المرحلة التقليدية، وحددت خصائصها وأوجه قصورها في التالي[50]:

١ – غلبة الطابع الوصفي، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق لتفاصيل النظام السياسي موضع البحث، سواء أكان وصف المؤسسات الحكومية أو عرض الأسماء والتواريخ والأحداث والوثائق، ومن ثم لم تكن هناك مقارنة.

٢ – غلبة الطابع المؤسسي القانوني، حيث يكون الاهتمام فقط بالمؤسسات الرسمية والمحددات القانونية والدستورية لها.

٣ – التضييق الشديد في إطار المقارنة والاقتصار على النظم الغربية في أوربا، حيث تم التركيز على أربعة حكومات في أوربا، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة. وقدمت تبريرات عديدة لهذا التوجه، منها أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا هي الدول الأكثر أهمية، ومنها فجوة المعلومات الناتجة عن عدم التواصل مع بقية العالم؛ نتيجة لعدم قناعة الباحث الأوربي بنظم العالم غير الغربي التي يبدو في ظاهرها أنها تفتقد الأبنية الحكومية الرسمية، ومن ثم تركت هذه النظم لعلماء الآثار والمستشرقين والمنصرين والدبلوماسيين الرحالة، وقد أدى استمرار هذا التجاهل إلى غياب الدراسات عبر الثقافية مما أفقد التحليل المقارن بعده الدولي.

٤ – الاتجاه المحافظ: فقد كانت بؤرة التحليل وهدفه تركز على قضية استمرار ودوام النظم السياسية وعدم تغيرها، والاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ، وليس التغير أو الانقلاب، لذلك نظر إلى النظم غير الديمقراطية مثل روسيا بعد الثورة الشيوعية على أنها انحراف عن النسق، وليست نظما مستقلة في ذاتها.

---

[50] Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 2-8, Holt and Turner. op. cit. pp. 4-5, Merritt. op. cit. p. 4, Roy C. Macridis. "A Survey of the Field of Comparative Government" in: Blondel. ed. op. cit. pp.3-9, and Roy C. Macridis. "Comparative Politics and the Study of Government: The Search for Focus" *Comparative Politics*, vol. 1, no. 1, October 1968, p. 79.

٥ – افتقاد الجانب النظري: حيث لم ينصرف الاهتمام إلى بناء النظرية الأمبريقية، أو الوصول إلى تعميمات أمبريقية. فالتنظير كان معظمه معيارياً نابعاً من أسس القانون الطبيعي والأخلاق و الفلسفة، ومنصباً على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته.

٦ – فقدان الحساسية المنهجية، فقد تشكل الحقل منذ بدايته على أسس المحدودية المنهجية، ولم يكن يوجد فيه غير الأطروحات التقليدية المقدمة من مفكرين أمثال "جون ستيوارت ميل" "وأوجست كونت" "وهربرت سبنسر" في تحديد ماهية الدراسة المنهجية المقارنة، بل وحتى هذه الأطروحات كانت قليلا ما تستخدم من قبل علماء السياسة، كذلك فإن تكنيكات جمع واختبار وتصنيف المادة كانت غير متطورة وغير منظمة، حتى أن رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية أكد على أن علم السياسة علم ملاحظة وليس علماً تجريبيًا[٥١].

---

[51] A. L. Lowell. "The Physiology of Politics", *American Political Science Review* no. 4. February, 1910) p. 10. نقلا عن Bill and Hardgrave, op. cit. p. 8.

المبحث الثاني

المنظور الطبقي والنظريات المقابلة: النخبة والجماعة

يعتبر التحليل الطبقي أكثر نظريات السياسة المقارنة التي يمكن أن تقترب من صورة النموذج المعرفي paradigm بالمعنى الذي أشار إليه توماس كوهن، فقد طرح التحليل الطبقي إطاراً مفاهيميًا ونموذجاً تفسيريا وبناء نظريا، وأثار العديد من الإشكالات المعرفية والمنهجية، وكان حافزاً لإحداث العديد من التتابعات النظرية داخله، سواء ما سوف نتناوله في هذا السياق تحت نفس المسمى، أو ما سيتم تناوله في مرحلة ما بعد الحداثة تحت مسميات أخرى؛ كالاقتصاد السياسي أو التبعية أو علاقة الدولة بالمجتمع أو الماركسية الجديدة. ومن ناحية أخرى كان التحليل الطبقي - كجزء أساس من الماركسية - دافعا وحافزا لإثارة الفكر الأوربي وتحريكه لإيجاد نظريات أخرى مثلت في بعدها العلمي / الأيديولوجي بديلاً للتحليل الطبقي لإزاحته والحلول محله في تحليل الظاهرة الاجتماعية والسياسية، ولكن في بعدها الأبستمولوجي كانت متأثرة به، دائرةً داخل منطقته المعرفية، منطلقة من مقولاته وافتراضاته الأولية، وبصفة عامة مندرجة في نموذجه المعرفي، فنظرية الجماعة أو النخبة على الرغم من أنهما ظهرا أساساً لنقض التحليل الطبقي وتقديم بدائل له، إلا أنهما استوعبا في نسقه لكون التحليل الطبقي مثل نموذجا معرفيا جديدا في حقل العلوم الاجتماعية، بحيث أخرجها من المثالية السكونية المحافظة المتمركزة حول المؤسسات الرسمية

إلى تحليل دينامي متحرك، يدرس الظاهرة الاجتماعية في صيرورتها وتغيرها، ويركز على الفعاليات المادية فيها ، ومن ثم مثل جاذبية خاصة للباحثين، ونظراً لارتباطه بخلفية أيديولوجية، وكونه محملاً إلى قمة رأسه بالقيم التي تهدد الأيديولوجية الرأسمالية ، فقد انصرف الفكر الأوربي إلى محاولة تطوير نماذج تحليلية ونظريات تستفيد من مزايا التحليل الطبقي، وتنطلق من نقاط قوته، وتظل محافظة على الأبعاد الأيديولوجية والسياسية والمسلمات الخاصة بالمجتمع الرأسمالي، فجاءت نظريتا الجماعة والنخبة اللتان تؤكدان بصفة دائمة على ضرورة الحفاظ على النظام والاستمرار والتكيف وحل الصراعات بصورة سلمية...الخ وقد انطلقت كلتاهما من نفس الأبعاد الأبستمولوجية للتحليل الطبقي؛ أي الاقتراب من الظاهرة السياسية من زاوية – أو مدخل – التكوينات الاجتماعية، سواء أكانت طبقات أو جماعات أو جماعة صغيرة تمثل النخبة أو النخب وجماعة كبيرة تمثل الجماهير، فجميعها ترى أن الظاهرة السياسية متغير تابع لهذا التراتب الاجتماعي، بغض النظر عن الخلاف حول شكل هذا التراتب وأسبابه ونتائجه...الخ، فقد انطلقت النظريات الثلاث: الطبقة والجماعة والنخبة من مسلمات واحدة هي:

١ – أن النظام السياسي متغير تابع للنظام الاجتماعي.

٢ – أن المجتمع ينقسم إلى تكوينات تراتبية أو نوعية.

٣ – أن العلاقة بين هذه التكوينات تقوم على وجود نمط ما أو درجة ما من الصراع، حيث بعضها يحكم وبعضها يُحكم.

٤ – إن فهم العملية السياسية ونتائجها يستلزم بداية فهم التكوينات أو الجماعات الاجتماعية التي تسير النظام، سواء كانت طبقة أو جماعة أو نخبة.

وقد وضع التحليل الطبقي هذه المسلمات أو آثارها كقضايا، ثم جاءت نظريتا الجماعة والنخبة وانطلقت منها، وحاولت أن تقدم إجابات رأسمالية محافظة على أسئلة ماركسية، فقد مثل التحليل الطبقي النموذج المعرفي الذي أثار الأسئلة والإشكالات، ومن ثم استوعب – إبستمولوجيًا – كل محاولات الإجابة عليها ولو من منطلق آخر؛ ولذلك فقد كان منطقيا أن يخلص Bill

and Hardgrave إلى أن اقترابات الطبقة والجماعة والنخبة متداخلة بصورة واضحة، حيث إن في جميعها وحدة التحليل الأساسية: هي تجمع من الأفراد لهم مواقع محددة في العملية السياسية. ووحدة التحليل هذه هي المتغير الأساس في تفسير الظاهرة السياسية، فهذه الاقترابات الثلاثة تمثل خلطة منهجية أو حزمة منهجية يمكن أن تدرس بها السياسة المقارنة، وتحلل بها المشكلات الاجتماعية السياسية بصورة أفضل[52].

وفى هذا المبحث سوف يتم تناول هذه النظريات الثلاث على النحو التالي:-

أولاً: التحليل الطبقي

حاول التحليل الطبقي – مثل مختلف المدارس والنظريات الأوربية – أن يوجد له مرجعية معرفية إغريقية، فاعتبر أنه مبني على مقولات أرسطو التي تركز على التراتب الاجتماعي، كأحد مداخل النظم السياسية[53]، إلا أن التحليل الطبقي كنظرية لتحليل وتفسير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدأ مع كارل ماركس، ثم استخدم بعد ذلك ومن منظورات مختلفة مع كل من آدم سميث، وماكس فيبر، وجوزيف شومبيتر، ومارشال، وبتريم سوروكين، لفهم وشرح أنماط التنافس الاقتصادي والصراع السياسي والتغير الاجتماعي[54].

وعلى الرغم من أن كارل ماركس لم يستخدم الطبقة كوحدة تحليل في بناء نظريته وإن مثلت إحدى أهم خلاصاته النظرية، أو هي النظرية التي خلص إليها، إلا أنه كان أول من بلور الملامح العامة للتحليل الطبقي كنموذج تفسيري لتطور المجتمع الغربي، ولا يعتبر طرح كارل ماركس الطرح الأشمل أو الوحيد في سياق تطور التحليل الطبقي، وإنما يعد محاولة أولية قائمة – كما يرى داهرندورف – على " خليط غير شرعي" بين العناصر الاجتماعية

---

52 Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 191-195.
53 Ibid. p. 175.
54 Ibid. p. 175.

والفلسفية، فافتراضاته حول كون الصراع الطبقي يولد تغيرا اجتماعيا هي افتراضات من النوع الاجتماعي القابل للرفض والإثبات، أما افتراضاته حول مراحل التاريخ وتطور الرأسمالية وحتمية الشيوعية، فهي افتراضات فلسفية تقوم على رؤية لفلسفة التاريخ[٥٥]، لذلك مثل التحليل الطبقي نظرية بينية فيها من خصائص النظرية الفلسفية، وفيها من خصائص النظرية العلمية، بالمعنى الذي أكدت عليه الوضعية المنطقية ومن بعدها السلوكية، لذلك لا يمكن إدراجه في المرحلة التقليدية كما لا يمكن أن يعتبر من النظريات السلوكية، وإنما هو رافد مستقل يسير بجانب التطور العام الحادث في حقل السياسة المقارنة ويتواءم معه، ويتكيف مع أطروحات كل مرحلة، خصوصا بعد أن تشابكت وتعقدت في بنيته العلاقة بين المعرفة والسياسة، عقب ظهور الدول الشيوعية وانتقال التحليل الطبقي من نظرية ذات صبغة علمية إلى مذهبية سياسية، خصوصًا في مواجهة هيمنة المدرسة الأمريكية في علم السياسة وقيادتها له منذ الحرب العالمية الأولى، وحساسية البيئة الأكاديمية الأمريكية للتحليل الطبقي مما جعله قاصراً على إسهامات الدارسين الأجانب في المجتمعات الغربية، أمثال " سمير أمين" و "جندر فرانك" و "ميليباند" و "أوف" و "بولانتزاس" في سياقات خارج حقل السياسة المقارنة المباشر، وفي حقول بينية ما بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والعلاقات الدولية، أو إسهامات الماركسيين الأمريكيين في حقول بعيدة عن السياسة أمثال "أسبنج - اندرسون" أو "كونر" أو "واليرشتاين"[٥٦]. وقد تعددت الآراء حول عدم اندماج التحليل الطبقي في بنية التحليل السياسي المقارن وخروجه عن مساره، وذلك لعدم تبنيه من قبل فريق يعتد به من العلماء والباحثين الأمريكيين، الذين تم على أيديهم تطور حقل السياسة المقارنة حتى وصل إلى الصورة التي نراه عليها الآن؛ وذلك لأنه تمت الاستعاضة عنه بالتحليل

---

55 Anthony Giddens. *The Class Structure of the Advanced Societies*. (London: Hutchinson & co., 1973) p. 53.

56 Mark Kesselman. "The State and Class Struggle: Trends in Marxist Political Science", in: Cantori and Ziegler. eds., op. cit. pp. 112-113.

النخبوي ونظرية الجماعة، بحيث لم يلق التحليل الطبقي الاهتمام الذي أعطي للنظريات الأخرى، ويمكن تفصيل أسباب ذلك فيما يلي:-

١ – نقص التحليل السياسي في كتابات ماركس نفسه، فعلى الرغم من أن كل ما كتبه ماركس يعتبر كتابات سياسية، إلا أنه لم يقدم تحليلا منظما للدولة أو الصراع الطبقي داخل الرأسمالية، رغم أنه عالج ظواهر سياسية متعددة مثل الثورة الفرنسية والحركات الاجتماعية الألمانية، وذلك إذا ما قورن إنتاجه السياسي المنظم بتحليله لعملية إنتاج السلع. وقد تمت محاولات متعددة لملء هذا الفراغ، خصوصاً من قبل الماركسيين الحركيين قبل وبعد الحرب العالمية الأولى أمثال "لينين" و "روزا لوكسمبرج" و "تروتسكي"، ثم على أيدي باحثين من العالم الثالث أمثال "فرانز فانون" و "ماوتسي تونج" و "تشى" وباستثناء "جرامشي"، وهناك القليل الذي أبدع تحليلا ماركسيا سياسيا في غرب أوربا والولايات المتحدة، لعدم وجود حركات ماركسية نشطة في هذه المجتمعات، وتحول التحليل الطبقي مع الأهمية الثانية إلى تحليل سياسي نظر إليه على أنه دومًا خارج إطار النسق المقبول في الغرب[57].

٢ – هناك تقليد في النظرية السياسية الأمريكية على المستويين الأكاديمي والعام يفترض أن الطبقات لعبت دورا غير واضح في المجتمع الأمريكي، الذي تندر فيه المعايير والرموز الطبقية، فلم تشهد الولايات المتحدة على عكس الرأسماليات الأخرى بروز حزب سياسي للطبقة العاملة بحكم التكوينية العرقية للمجتمع الأمريكي التي كان لها موقع الصدارة، فكان الاهتمام منصبا على الجماعات العرقية بصورة أكثر[58].

57 Ibid. p. 113.

58 Bill. and Hardgrave, op. cit. p. 176.

٣ - ارتباط التحليل الطبقي بالأيديولوجية الماركسية ومن ثم أُعتبر الباحثون الذين يتبنونه أنصاراً للشيوعية وغير أمريكيين وخائنين للأيديولوجية الرأسمالية[٥٩].

٤ - أسهمت الحركة السلوكية في التقليل من استخدام التحليل الطبقي، ففي سعيها للوصول إلى تعميمات علمية موضوعية نظر إلى التحليل الطبقي على أنه يفتقر إلى بعدين أساسيين هما:

أ - أن مفهوم الطبقة محمل أيديولوجيا ومثقل بالقيم.

ب -أنه مفهوم يصعب تحديده وقياسه بصورة دقيقة.

وقد أدى ذلك إلى عدم نمو الاقتراب الطبقي في أكثر فترات العلوم السياسية خصوبة وتطورا[٦٠].

٥ - أن التحليل الطبقي يصعب تطبيقه في سياقات أوسع في التحليل السياسي المقارن، لعدم إمكانية بلورة وتحديد طبقات في كل المجتمعات على نفس الدرجة وبنفس الأسس. ومجتمعات مثل الولايات المتحدة ودول العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لا يكاد يوجد بها بنى طبقية واضحة بالمعنى الأرثوذكسي للطبقة، الذي تمت صياغته في حدود معطيات المجتمعات الغربية في فترة تاريخية معينة[٦١].

وقد سبق التأكيد على أن علم السياسة المعاصر بصفة عامة، والسياسة المقارنة بصفة خاصة، ارتبطت بالبيئة الأكاديمية الأمريكية وتطوراتها منذ الحرب العالمية الأولى، لذلك فإن التحولات الداخلية لهذه البيئة - والتي تعد استجابة أو انعكاسات بدرجة أو بأخرى لحركية المجتمع الأمريكي وتطوراته وإشكالاته - تعتبر محدداً أساسيا في تطور النظريات موضع الدراسة، فعلى الرغم من تجاهل التحليل الطبقي وعدم الاعتماد عليه في تحليل الظاهرة السياسية حتى أواخر الخمسينات، نظراً لهيمنة الأيديولوجية التعددية، واعتبارها مسلمة أساسية في

---

59 Ibid. p. 176.
60 Ibid. p. 176.
61 Ibid. p. 177.

اقترابات دراسة وتحليل الظاهرة السياسية، فقد طرحت مرحلة الستينات متغيرات واقعية جديدة، مثلت تحديا للتعددية الديمقراطية، فبدت غير ملائمة لفهم وتحليل الفوران العنصري في المجتمع الأمريكي، ومن ثم وجد الباحثون أن هذا المجتمع لا يمكن فهمُه وتحليله بالمداخل التعددية المختلفة، فالنخبة دائما يتم تجنيدها من الأغنياء والبيض، ولا يوجد من الفقراء أو السود جماعات ذات تأثير على صنع القرار، لذلك فالنظام مؤسس على عدم المساواة العرقية والاقتصادية ومتحيز في ممارسته للتعددية[٦٢].

وإذا كان التحليل الطبقي يستلزم وجود حركات سياسية تتبنى الأيديولوجية الماركسية، فقد شهد المجتمع الأمريكي خلال عقد الستينات بروز حركات الحقوق المدنية، والحركات اليسارية الجديدة، وحركات النساء، ومعارضي حرب فيتنام، وهؤلاء جميعا أوجدوا مناخا لتقبل مقولات التحليل الطبقي على الرغم من تقبلهم للقيم الليبرالية المسيطرة، وبدأ يظهر ماركسيون بين الأساتذة والطلبة في الجامعات الأمريكية وأثير الاهتمام بكتابات ماركس وانتشرت الأبحاث السياسة الماركسية، خصوصاً تحت تأثير جماعة "التجمع من أجل علم سياسة جديد Caucus for New Political Science، وخصوصًا تأثيرها على "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية " APSA ، وقد تأثرت هذه التوجهات بالفكر اليساري الكلاسيكي، كما تأثرت أيضا باليسار الجديد، خصوصاً القادم من أمريكا اللاتينية[٦٣].

وبعد هذا العرض لتطور التحليل الطبقي ككل، ينبغي تحليل هذه النظرية إلى وحداتها الجزئية، وهو ما سيتم إنجازه في التالي:-

١ - التحديد بمفهوم الطبقة كوحدة التحليل الأساسية للمنظور الطبقي

ارتبط أول تحديد لمفهوم الطبقة بأعمال كارل ماركس، حيث استخدم المفهوم قبل ذلك - طبقا لدهرندورف - كلفظ أو مفهوم بسيط، ومنذ زمن

---

62 Kesselman. op. cit. pp. 114-115.
63 Ibid. pp. 116-117.

كارل ماركس إلى اليوم حدثت تطورات هامة في تحديد مفهوم الطبقة والمعايير التي يقوم عليها سنوجزها فيما يلي:-

أ – الطبقة وعلاقات الإنتاج

بنى ماركس مفهوم الطبقة على المعايير الاقتصادية فحسب؛ إذ هي بالنسبة له موقع داخل علاقات الإنتاج في البناء الاقتصادي للمجتمع، حيث يوجد في كل مجتمع طبقتان إحداهما تملك وتشترى قوة العمل، والأخرى لا تملك وتبيع قوة العمل[٦٤]. وعلى الرغم من أن ماركس لم يقدم أي تعريف واضح للمفهوم، إلا أنه ربطه بصورة قوية بوسائل الإنتاج، حيث اعتبر أن النظام الاقتصادي هو النظام الأساس، وركز على عملية الصراع الناتجة عن تعارض مصالح الطبقتين، واعتبر أن ناتج هذا الصراع يفسر التاريخ والمجتمع، وقد حمل استخدام ماركس لمفهوم الطبقة عدة خصائص تم إهمالها وتجاهلها أو تشويهها من قبل العديد من الكتابات أهمها[٦٥]:-

(١) اهتم ماركس بصفة أساسية بالقوى والاتجاهات والعلاقات، ولم يركز على وصف الوضع القائم، فقد عرف الطبقة بخصائصها ووظائفها فرأى فيها كل قوى الحركة والتغير، واعتبرها المفهوم الأساس لتحليل التغير في المجتمع عبر الزمن.

(٢) إن مفهوم ماركس للطبقة، ونظريته للتحليل الطبقي صيغت في ظل واقع أوربا التاريخي في القرن التاسع عشر، وفي فترة تصاعد التصنيع؛ ومن ثم فمعظم ما قاله ينطبق على هذه الوضعية الاجتماعية التاريخية، ولا يمكن تطبيقه على المجتمعات الزراعية الشرقية أو القبلية الأفرو آسيوية أو المجتمعات الغربية في مرحلة ما بعد التصنيع، ومفهوم ماركس عن نمط الإنتاج الآسيوي يعكس إدراكه عدم إمكانية تطبيق التحليل الطبقي على هذه المجتمعات، حيث التأثير

---

64 Michael D. Grimes. *Class in Twentieth-Century American Sociology: An Analysis of Theories and Measurement Strategies*. (New york: Praeger 1991) pp. 17-18.

65 Bill and Hardgrave, op. cit. pp. 183-185.

السياسي للفرد، والولاء القرابي، وأساليب المساومة، وتوارث الأوضاع الدينية والثروة، والتعليم التقليدي، جميع هذه العوامل يمكن أن تحدد التراتب الاجتماعي، وليس العامل الاقتصادي فقط.

(٣) ويرى دهرندروف أن الخلط بين العناصر الفلسفية والاجتماعية في نظرية ماركس للطبقة، أوجد ضعفاً في العلاقة التي أقامها ماركس بين الطبقة والملكية الخاصة، فالملكية الخاصة يمكن إدراكها بأحد معنيين إما أن يكون التحكم في الأشياء، بغض النظر عن البعد القانوني المتعلق بحق التملك، أو أن يكون البعد القانوني هو الأساس. وقد ركز ماركس على المعنى الثاني. وقد اعتبر دهرندروف أن التغيرات الحادثة في المجتمعات الرأسمالية أثرت على مفهوم ماركس للطبقة، وصلاحيته للاستخدام في التحليل. فتفكك رأس المال وتحلل الروابط بين العمال من خلال تدهور المهارات والتخصص واختلاف فئات العمال، ونمو الطبقة الوسطى الجديدة، وزيادة معدلات الحراك الاجتماعي وحقوق المواطنة، والتحويل المؤسسي للصراع الطبقي، مثل حق الإضراب والنقابات...الخ كل ذلك أفقد مفهوم الطبقة - بالفهم الماركسي - فعاليته وصلاحيته لتحليل وتفسير المجتمعات المعاصرة[٦٦].

ب - الطبقة والمحددات غير الاقتصادية

إلى جانب الاعتماد على اقترابات بديلة عن الطبقة كالنخبة والجماعة، حاول الباحثون الأمريكان أو الليبراليون إعادة ملء مفهوم الطبقة بمحتوى يخرجه عن السياق الماركسي، ويفرغه من كل دلالته الأيديولوجية، فخلطوا بين الطبقة وبين الشريحة Strata، ورأوا أن النظام الاجتماعي يتكون من العديد من الطبقات التراتبية أو الشرائح[٦٧]، وطرحوا محددات ثلاثة لمفهوم الطبقة بهذا المعنى هي:

---

66 Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. op. cit. p. 384, Giddens. The *Class Structure of the Advanced Societies*. op. cit. pp. 53-58, and Ian McAllister, and Anthony Mughan."Class, Atitudes, and Electoral politics in Britain: 1974-1983", *Comparative Political Studies* vol. 20, no. 1 , April 1987, p. 49.

67 Grimes. op. cit. p. 181.

(١) – الطبقة والمكانة

منذ ظهور كتاب "روبرت" و "هيلين ليند" "المدينة الوسطى" عام ١٩٢٩م بدأ علماء الاجتماع الأمريكيون في إجراء الدراسات المجتمعية التي تركز على التراتب الاجتماعي، ومن أهم الذين أسهموا في هذا المجال "لويدوارنر" الذي كان لدراسته (Yankee city 1941) تأثير كبير على علم الاجتماع الأمريكي، وفى مراجعة نقدية لكتاب "وارنر" قدم "سى رايت ميلز" تحديداً لمفهوم الطبقة، من خلال معيار المكانة الاجتماعية، وقسم الطبقات إلى ست مراتب، تبدأ بالعليا العليا وتنتهي بالدنيا الدنيا، واعتبر إسهام ميلز خطوة نحو زحزحة مفهوم الطبقة بعيداً عن ماركس، ليأخذ أبعاداً جديدة غير اقتصادية[٦٨].

(٢) – الطبقة والسلطة

في مواجهة المدارس الوصفية للتراث الطبقي، ظهرت دراسة عنوانها "الطبقة والصراع الطبقي" عام ١٩٥٩م لعالم الاجتماع الألماني رالف دهرندورف مثلت رد فعل جذري، ومحاولة لإعادة تقويم مفهوم الطبقة، كما استخدم في الأدبيات المعاصرة له وإعادة تشكيله كأداة مهمة في التحليل المقارن، وقد قدم داهرندروف إسهامين أساسيين هما:

أ – التفرقة بين الطبقة كمفهوم تحليلي والشريحة كمفهوم وصفي.

ب – إحلال علاقات السلطة محل المحدد الاقتصادي الماركسي للطبقة. فقد عرف الطبقات بأنها جماعات متصارعة في منظمات تضامنية، وجدت من خلال التوزيع غير المتساوي للسلطة، وقد اعتبر أن المفهوم المفتاح للطبقة هو السلطة والعلاقات الشرعية بين الأعلى والأدنى، أو التابع والمتبوع، وهي تقوم على أسس مختلفة ومتنوعة، منها الملكية ونمط الإنتاج[٦٩]. ويلاحظ أنه في سبيل نفي الأساس الاقتصادي كأساس وحيد للطبقة نظر إليها كجماعة مصلحة.

---

68 Bill and Hardgrave, op. cit. pp. 186-187.

69 Ibid. pp. 187-188.

جـ - الطبقة والقوة

الفارق بين القوة والسلطة هو أن السلطة تتصف بأنها شرعية رسمية وقانونية وصحيحة ومقبولة وهو مالا ينصرف إلى القوة في ذاتها. وقد حاول "ليونارد ريسمان" عام ١٩٥٩م أن يعرف الطبقة من خلال مفهوم القوة عندما سعى لتفسير أعمال ماكس فيبر من هذا المدخل. وهناك العديد من الدارسين أمثال "إيزنستادت" و "سيمون مارتن ليبست" و "هانز زيتربرج" و "جيرهارد ليفسكي" و "منفريد هالبرن" و "ريتشارد أدمز" أكدوا على تعريف عملية التراتب الاجتماعي من خلال مفهوم القوة، ويعد هذا المنحى مصدر قوة للتحليل الطبقي، إذ يعطيه قدراً من العمومية أكبر، ويجعله أكثر قابلية لدراسة النظم السياسية الأفرو آسيوية وفي أمريكا اللاتينية، ويخرجه عن دائرة المركزية الأوربية[٧٠].

ومن خلال العرض السابق لمداخل تعريف مفهوم الطبقة يتضح أنه ليس مفهوما ثابتا مجمعاً عليه، ولكنه مفهوم قابل لأن يُحمل بدلالات ويُعطى معان مختلفة ومتعددة، طبقًا لتوجهات الباحثين النظرية والأيديولوجية[71] إلا أنَّ القاسم المشترك بينهم جميعا هو الانطلاق من أن المجتمع ينقسم أفقيا إلى وحدات، واعتبار ذلك حقيقة أساسية في الحياة الاجتماعية. وأن وحدة التحليل الأساسية في هذه النظرية هي تجمع من الأفراد الذين لهم مواضع متشابهة فيما يتعلق بملكيتهم للقيم مثل القوة والثروة والسلطة والهيبة. وهذه التكوينات هي دائما في علاقات متعارضة من حيث العلو والدنو، ومن ثم فهناك قدر من الصراع بينها، وهذا الصراع هو الذي يولد الديناميات التي تنتج التغير الاجتماعي والسياسي.

وتثير نظرية الطبقة عدة تساؤلات مثل: ما هي الخصائص الأساسية للطبقات؟ وكيف تتحدد عضوية هذه الطبقات؟ وكيف ترتبط الطبقات بعضها ببعض؟ وما هو أثر هذه العلاقة على البناء الاجتماعي؟ وما هي العلاقات بين

---

70 Ibid. pp. 190-191.

71 Grimes. op. cit. p. 18.

البناء الطبقي والبناء السياسي؟ وما هي الأنماط الأساسية للتعاون والصراع التي تميز روابط الطبقات؟ وكيف يؤثر تفاعل الطبقات على القضايا الأساسية للاستمرار والتغير؟ وكيف ومتى يقود الصراع الطبقي إلى الثورة؟ وما هي العلاقة بين النخب والقادة والجماعات والطبقات[٧٢]؟

٢ – اقترابات هيكلة البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي الغربي

تعددت اقترابات تقسيم الطبقات في المجتمع وتنوعت وأهمها:

أ – الاقتراب الثنائي: وهو التقسيم الأول والأبسط، وقد ارتبط بكارل ماركس نفسه، الذي رأى أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين فقط، يقوم بينهما صراع، تتولد عنه جدلية التطور والتقدم في المجتمع، ويعد هذا التقسيم الأبسط لأنه يمكن أن يتأسس على معايير مختلفة كالملكية، فينقسم المجتمع إلى ملاك وعبيد، ورأسماليين وعمال، أو أغنياء وفقراء، أو طبقا لمن يحكم فيكون هناك حاكمون ومحكومون...الخ[٧٣].

ب – الاقتراب الثلاثي: وقد بدأ مع كاوتسكي، الذي رأى أن الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية لا يمكن أن يرجع إلى ثنائية واحدة تقوم على الملاك والأجراء، ولكن هناك صراع حتمي ذو أهمية خاصة بين عمال المدن والفلاحين من بقايا عصر الإقطاع[٧٤]، كذلك فرق E. O. Wright عام ١٩٦٩م بين ثلاث طبقات أساسية في الرأسماليات الحديثة هي: الرأسماليين والبرجوازية الصغيرة والعمال، فالأولى تملك وسائل الإنتاج والسلطة وتتحكم في قوى الآخرين، والثانية تملك أدوات الإنتاج ولكنها لا تشترى قوة العمل من الآخرين، والثالثة لا تملك ولا تشترى، وبين هذه الطبقات الثلاث يوجد العديد

72 Bill and Hardgrave, op. cit. p. 178.

73 Giddens. *The Class-Structure of the Advanced Societies*. op. cit. pp. 42, 63-64, and Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. op. cit. p. 381.

74 Dick Geary. *Karl Kautsky*. (New York: St. Martin's Press, 1987) p. 15.

من المواقع، مثل المديرين والملاحظين والمراقبين، وهم عمال مأجورون لا يملكون وسائل الإنتاج ولا يوظفون أحد عندهم رسميا، بينما يتحكمون في استخدام قوة العمل، ولذلك فهم يشكلون موقعا متعارضا بين الرأسماليين والعمال، كذلك العمال شبه المستقلين الذين يقعون بين البرجوازية الصغيرة والعمال، وفي عام ١٩٨٥م راجع "رايت" نظريته ورفض وجود المواقع المتعارضة، واقتصر فقط على الطبقات الثلاث[٧٥].

جـ - الاقتراب الرباعي: وقد طوره Szymanski الذي قسم المجتمع الأمريكي إلى أربع طبقات هي: الطبقة الرأسمالية التي تمتلك عناصر الإنتاج، والطبقة البرجوازية الصغيرة من المهنيين والتجار الصغار والفلاحين، والطبقة العاملة في الصناعة والريف، وذوى الياقات البيضاء، والرابعة أطلق عليها Lumpenproletariat أي الكتل البروليتارية من الناس الذين يعيشون على الإعانات الاجتماعية والجريمة[٧٦].

د - الاقتراب السداسي: وهو ذلك الذي قدمه رايت ميلز؛ والذي يقسم المجتمع إلى طبقات: عليا عليا، وعليا دنيا، ووسطى عليا، ووسطى دنيا، ودنيا عليا، ودنيا دنيا. وقد سبقت الإشارة إليه.

هـ - الاقتراب الذي يساوي بين الطبقة والجماعة: ويرى أن المجتمع ينقسم إلى مجموعات وظيفية مترابطة، وهو يؤمن بتعدد الطبقات، وتعدد معايير التقسيم، ابتداء من الدخل إلى الوضع الاجتماعي إلى التعليم...الخ[٧٧].

٣ - اقترابات هيكلة البناء الطبقي في العالم الثالث

حدد الباحثون الذين قاموا بدراسات أمبريقية في العالم الثالث أبنية طبقية لهذه المجتمعات تتخذ الأشكال التالية[٧٨]:

---

75 Paul Dekker, and Peter Ester. "Working-Class Authoritarianism: A Re-examination of the Lipset Thesis" *European Journal of Political Research*, vol. 15, 1984. pp. 397-398.

76 Chilcote. *Theories of Comparative politics.* op. cit. p. 382.

77 Ibid. p. 381, and Giddens. *The Class-Stucture of the Advanced Societies*. op. cit. p. 65.

78 Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 179-182.

أ – البناء الطبقي الهرمي: وهو البناء الذي تتعدد طبقاته، وتأخذ شكل الهرم، حيث تضيق الطبقة العليا بصورة كبيرة، وتتسع بنفس الوقت الطبقة الدنيا.

ب – البناء الطبقي الهيدراركي: وهو عبارة عن ستة صناديق متراصة من الأعلى إلى الأدنى وهو نفس تقسيم رايت ميلز. ويعد هذا الاقتراب وسابقه من أكثر الاقترابات استخداما في دراسات العالم الثالث.

جـ – البناء الطبقي المتشابك أو المتداخل: حيث تتداخل الطبقات مع بعضها البعض. ومن أبرز المحاولات في هذا السياق ما قدمه Gerhard Lenski، الذي أكد على أن الطبقات في العالم الثالث لا يمكن الفصل بينها بصورة حادة بواسطة خطوط أفقية، فعنصر عدم اليقين دائما موجود عند تحديد الحدود بين الطبقات، وذلك لوجود أكثر من معيار للتقسيم في نفس الوقت.

د – البناء الطبقي التبادلي أو التداولي Reciprocal: وهو عبارة عن تنظيم دائري، حيث الطبقة العليا توجد في مركز الدائرة، والطبقة الدنيا توجد على المحيط، وهناك تداخل في علاقة الطبقات ومواقعها، بل هناك تداول للمواقع والعلاقات بينها، تقوم على تفاعلات في اتجاهين.

٤ – التحليل الطبقي واقتراب الصراع

ارتبط اقتراب الصراع بالتحليل الطبقي ونتج عنه، ومثل محاولة لعلاج أوجه قصوره، فمفهوم الصراع جزء تكويني في نظرية الطبقة، وديناميكية أساسية للحركة الاجتماعية الناتجة عن تناقض المصالح بين الطبقات. غير أن وحدة التحليل الأساسية في نظرية الطبقة هي الطبقة وليس الصراع، ومن ثم ظل الصراع أحد توابع التحليل الطبقي، وليس تحليلا أو اقترابا مستقلا لتناول الظاهرة السياسية، حتى بدأت تظهر أوجه القصور في كل من التحليل الطبقي والتحليل البنائي الوظيفي، وبدأت محاولات الاستفادة فيما بينهما تصبح أمرًا ضروريًا، وتحل محل التناقض. وفي هذا السياق ظهرت نظرية القهر Coercion theory على يد "رالف دهرندورف" و "لوكوود" Lockwood و"ريكس"[٧٩].

[79] Giddens. *The Class-Structure of the Advanced Societies*, op. cit. pp. 13-14.

ومن ثم بدأ التركيز ينصب على الصراع الاجتماعي أو الصراع الطبقي كأحد مداخل التحليل للظاهرة الاجتماعية والسياسية. وقد تأسس اقتراب الصراع على المسلمات التالية[٨٠]:

- أن كل مجتمع يعرف في كل نقطة في تطوره عدم إجماع وصراع.
- كل عنصر في المجتمع يقدم مساهمة في عدم تكامله وفي تغيره.
- كل مجتمع يقوم على قهر بعض أعضائه للآخرين.

وخلاصة القول: إن التحليل الطبقي قد أسهم في تقوية التحليل السياسي المقارن من خلال طرحه لمفهوم الطبقة، الذي يعد مفهوما تحليليا يتضمن في ذاته نمطاً معيناً للعلاقات بين أفراد المجتمع، ويعكس الواقع الاجتماعي بصورة أكثر دقة، حيث إن كل فرد عضو في طبقه بصورة قد لا تتوفر في الجماعة أو النخبة، كما أن هذا التحليل يركز على التغير والتحول وعمليات الصراع، ويهتم بالتحليل أكثر من اهتمامه بالوصف.

ولكن على الرغم من ذلك كله، فإنه يعانى من العديد من أوجه القصور، مثل غموض المفاهيم واختلاطها وتعدد الدلالات رغم وحدة اللفظ، كما أنه محمل بالقيم، ومثقل بالأيديولوجية، وغير قابل للاستخدام العملي بصورة واسعة، فهناك صعوبة في تحويله أمبريقيًا بصورة كاملة، إلا إذا تم التركيز على أحد محكاته دون الأخرى[٨١]، ومن ناحية أخرى فقد أدى التقدم الصناعي في دول أوربا الغربية والولايات المتحدة إلى تراجع الصراع الطبقي، والاهتمام بنظرية التراتب الاجتماعي، حيث توسعت الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، وتضاءلت الطبقات العليا والدني، وتزايد الحراك الاجتماعي، وتم حل الصراع عبر وسائل مؤسسية، وأصبحت مطالب الطبقة العاملة تسير في قنوات معينة عبر الأحزاب وجماعات المصالح[٨٢].

---

80 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 179.

81 Ibid. pp.195-199.

82 Paul R. Abramson. "Social Class and Political Change in Western Europe: A Cross-National Longitudinal Analysis", *Comparative political Studies*, vol. 4, no. 2, July 1971, p. 131.

أما في العالم الثالث، فبعد دراسات أمبريقية متعددة، وجد أن المجتمع لا ينقسم إلى طبقات فحسب، بل إلى جانب التكوينات الطبقية هناك تكوينات عرقية وإثنية ودينية متداخلة متوازية وأحيانا متطابقة مع التكوينات الطبقية، وتبادل التأثير والتأثر، ولا يمكن تحديد أيها الأكثر فعالية بدقة يعتد بها[٨٣].

ثانيًا: نظرية النخبة

على الرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق، حيث كان البحث يتجه دائما لتحديد " من يحكم " أو من يسيطر على قمة النظام السياسي، للتعرف على نوع النظام، والتفرقة بين النظم الديمقراطية والأوتوقراطية والأوليجاركية...الخ[٨٤] إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل السياسي، ونظرية للتفسير يعود إلى محاولات معارضة نظرية الطبقة، وتقديم بديل لها يحل محلها، فقد حاول باريتو وموسكا أول – من تناول نظرية النخبة بصورة منهجية – أن يحولوا مفهوم الطبقة الماركسي القائم على علاقات الإنتاج الاقتصادية إلى مدخل سياسي يقسم المجتمع إلى حاكمين ومحكومين، وقد كان هذا التحويل ممكنا – كما يرى Giddens – بسبب فشل ماركس في أن يحدد بصورة منظمة الإطار العام الذي يصبح فيه التجانس الاقتصادي للطبقة الرأسمالية مترجما إلى هيمنة أو سيطرة سياسية على الطبقة الحاكمة[٨٥]. غير أنه من الناحية الأبستمولوجية، لم تستطع نظرية النخبة الخروج من الأسر المعرفي لنظرية الطبقة، إذ إن الطبقة الحاكمة أو نخبة القوة، ما هي إلا صياغات بنيت على معايير مختلفة لنفس فكرة ماركس حول تقسيم المجتمع أفقيا بين طبقة مسيطرة وأخرى مسيطر عليها.

---

83 Michael G. Schatzberg. "Ethnicity and Class at the Local Level: Bars and Bureaucrats, in: Lisala, Zaire" *Comparative politics*. vol. 13, no. 4, July 1981, pp. 461-476.

84 Groth. op. cit. p.5.

85 Giddens. *The Class-Structure of the Advanced Societies*. op. cit. pp. 118-119.

وقد تعايش اقتراب النخبة مع الاقترابين: المؤسسي، والقانوني منذ أواخر القرن الماضي إلى بداية المرحلة السلوكية، بل إن اقتراب النخبة قد مثل بذور النموذج المعرفي المضاد، الذي يطرح أسساً نظرية وإشكالات ومفاهيم ومداخل للتفسير، تختلف عن تلك السائدة في المرحلة التقليدية، وذلك من خلال تركيزه على سلوك الجماعات الصغيرة نسبيًا لصانعي القرار السياسي أكثر من تركيزه على القواعد المؤسسية الحكومية الرسمية، كذلك كان اقتراب النخبة حافزا لظهور اقتراب الجماعة، الذي يقوم على نفي هيمنة نخبة معينة، أو جماعة معينة، ويعتبر أن جميع الجماعات المتفاعلة على نفس الدرجة من الأهمية والتأثير[٨٦].

وفي المرحلة السلوكية أصبح اقتراب النخبة من أكثر الاقترابات استخداما في العلوم الاجتماعية، لوصف وتحليل الأقلية الحاكمة على أغلبية السكان، وقد تعددت المفاهيم التي يعبر بها عنه، وأصبحت هناك مفاهيم أخرى لنفس الجوهر، مثل الطبقة الحاكمة أو الطبقة السياسية أو النخبة الحاكمة أو الأرستقراطية أو الأوليجاركية، يتم تداولها في أدبيات علم السياسة ونظم الحكم بصفة خاصة[٨٧]. وتقوم نظرية النخبة على مجموعة من المسلمات:

أولها: أن كل المجتمعات دائما تنتظم حول قيم معينة منها الثروة والقوة والهيبة والمكانة، وأن هذه القيم تختلف من مجتمع لآخر، ومن فرد لآخر في المجتمع الواحد، واختلاف توزيع القيم يوجد عملية تصنيف تراتبي في المجتمع بناء على حيازة كل قيمة من هذه القيم[٨٨].

وثانيها: أن كل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين هما: الذين يحكمون، وأولئك المحكومين، والشريحة الأولى هي النخبة، وهي الأكثر أهمية في النظام السياسي؛ لأنها تملك القوة السياسية، ومن خلال فهم وتحليل هذه الشريحة يمكن فهم النظام السياسي[٨٩].

---

86 Bill. and Hardgrave. op. cit. pp. 143-144.

87 Paolo Zannoni. "The Concept of Elite", *European Journal of Political Research*, vol. 6, 1978. pp. 7-10.

88 Merritt. *Systematic Approach to Comparative Politics.* op. cit. pp.104-105.

89 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 144.

وثالثها: أن في كل مجتمع هناك مجموعة محددة من النخب، وليس نخبة واحدة، فكما يرى "ريمون أرون" أن وجود نخبة واحدة موحدة يعني نهاية الحرية، ووجود نخب متعددة متنوعة مشتتة يعني نهاية الدولة[٩٠].

وانطلاقًا من هذه المسلمات وجدت مدارس متعددة في نظرية النخبة يمكن تحليلها من خلال المحاور التالية:

١ – الأصول الفكرية لنظرية للنخبة

يعتبر "سان سيمون" و "كارل ماركس" أول من قام بوضع الخطوط العامة لنظرية النخبة ، فقد رأى "سان سيمون" أن المجتمع كالهرم على قمته توجد النخبة السياسية، واعتبرها ظاهرة دائمة، وربط إصلاح المجتمع بتغييرها. أما ماركس فعلى الرغم من حقيقة كونه محللا طبقيًا، فقد كان له تأثير قوي على كتابات رواد النخبة الأوائل موسكا وباريتو وميشلز، حيث مثل التحليل الطبقي تحويلا لبؤرة البحث من التركيز على القانون والدساتير والمؤسسات إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية. ولقد أثار كل من كارل ماركس وسان سيمون الأسئلة الجوهرية التي أوجدت اقتراب النخبة، مثل من يحكم المجتمع؟ وما هي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام؟ وكيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على موقعها؟ وما هي علاقاتها بباقي المجتمع؟ كذلك يعتبر من الرواد الأول لنظرية النخبة في القرن التاسع عشر كل من Ludwing Gumplowics و Hippotyle Taime، حيث يعد الأول ذو تأثير قوي على موسكا، والثاني أثر بدرجة أقل على موسكا وميشلز، وقد حلل الأول في كتابه "النظام القديم" المجتمع الفرنسي في فترة ما قبل الثورة، واستخدم مفهوم النخبة الحاكمة، واعتبرها تتكون من رجال الدين والنبلاء والملك، وأقام الثاني علاقةً توازي بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي، واعتبر أن النخبة ذات درجة عقلية أرقى من بقية المجتمع. وفي أوائل القرن العشرين أسهم "جوستاف لوبون" و"اورتيجاجاسيت" في التفرقة بين رجل النخبة ورجل الجماهير؛ على أساس

---

90 Merritt. *Systematic Approach to Comparative Politics*. op. cit. pp. 107.

القدرة العقلية والذكاء؛ فقد اعتبر "جوستاف لوبون" أن النخبة طريقة مناسبة لفهم التاريخ البشري، الذي لا يعدو أن يكون من صنع النخب المختلفة[91].

٢ – تحديد ماهية النخبة كوحدة للتحليل السياسي المقارن

ارتبطت نظرية النخبة بعالمي سياسة إيطاليين هما: باريتو وموسكا، ثم انضم إليهما ميشلز، وبذلك وضع الثلاثة الإطار العام للتحليل النخبوي. فقد قدم باريتو أول نظرية عضوية كاملة للنخبة، انطلاقاً من أفكاره الأساسية حول طبيعة الإنسان وبيئته وطبيعة المجتمع، فهو يرى أن البشر غير متساوين ومختلفون بصورة حادة، سواء من ناحية القدرة المادية أو الذكاء، وحيث إن الموارد الاجتماعية نادرة، فإنه يتم توزيعها طبقا لهذه الاختلافات، فيكون عدم المساواة في توزيع الثروة أو القوة أمراً أساسياً في المجتمع. وبناء على ذلك قسم باريتو المجتمع إلى شريحتين أساسيتين طبقا للقيمة الشخصية: الشريحة الدنيا: وهي ليست بنخبة، والأقل ذكاء، والشريحة العليا: وهي النخبة: والأعلى ذكاء، وهذه تنقسم بدورها إلى النخبة الحاكمة والنخبة غير الحاكمة، حيث إن الحصول على درجة عالية من الذكاء والاندراج في النخبة لا يعني تلقائيا أن الفرد قد أصبح ضمن النخبة الحاكمة، وإنما يعنى أنه قد أصبح ضمن النخبة التي قد تكون حاكمة أو غير حاكمة، طبقًا لمعيارين: أولهما التفوق من خلال استخدام القوة للحصول على الإجماع والقبول من قبل المحكومين، وثانيهما توازن القوى الموجود بين جماعات النخبة[92]. وقد حاول باريتو تأسيس نظرية في النخبة تمسخ أفكار ماركس أكثر مما تعارضها، وذلك من خلال تجاوز فئات ماركس التحليلية، وإحلال النخبة محل الطبقة، واستبدال مفهوم الرواسب أو القدرات الشخصية للإنسان بالأسس الاقتصادية والمادية[93]. وفي بحثه عن عوامل الاستقرار والاستمرار في النظام السياسي أكد باريتو أن انفتاح النخبة ووجود قنوات للوصول إليها سبب أساس للاستقرار، وأن إغلاقها وعدم

91 Bill and Hardgrave. op, cit. pp. 145-147, and Zannoni. op. cit. pp. 12-15.
92 Ibid. pp. 15-16.
93 Hague. and Harrop. op. cit. p. 10, and Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. op. cit. p. 351.

إمكانية الوصول إليهـا سبب في عـدم الاستمرار والاستقرار، وقـاده بحثـه إلى التساؤل عما إذا كانت النخبة تستطيع امتصاص أعضاء جدد مـن الجماهير، أم أن الجماهير والفئات المتميزة فيها سوف يستبدلون النخبة بـأخرى؟ وقـد أطلـق على تلك العملية مفهوم دوران النخبة، وأعطى له بعدين أساسيين همـا: دوران داخلي، أي إحلال أفراد محل آخرين، أو دوران خـارجي، أي استبدال النخبـة كلها بأخرى، وقد ربط بين عمليـة دوران النخبـة وتغـير الرواسـب، ولكنـه لم يقدم أي مثال تاريخي لكيفية دورانها، واكتفى بحالات قليلة من تاريخ إيطاليـا، وقد قصد من الربط بين دوران النخبة وتغير الرواسب التأكيد على العوامل غير الاقتصادية، ودحض فكـرة مـاركس حـول ثبـات النظـام الطبقـي طالما ظلـت وسائل الإنتاج ثابتة، وتأكيد أن التغيير الاجتماعي مقصور على النخبـة، وليـس التكوين الاجتماعي ككل[٩٤]، وقد كـان تأثـير التحليـل الطبقـي أكـثر وضوحـا على موسكا، إذ لم يستخدم حتى مفهوم النخبة، وإنما اسـتخدم مفهـوم الطبقـة السياسية، محاولاً الخروج بهذا المفهـوم مـن التحليـل الاقتصـادي الماركسـي إلى التحليـل السياسـي النخبـوي. فقـد رأى أن كـل مجتمـع ينقسـم إلى طبقتـين سياسيتين: طبقة حاكمة، وطبقة محكومة. وأساس قوة الطبقة الحاكمـة وتميزهـا ليس القدرات الشخصية أو الرواسب، وإنما تصاعد المصـالح والجماعـات. وقـد اعتبر "بوتومور" هذا التفسير قريبـا مـن الماركسية، لكـن موسـكا يؤكـد علـى الأسس السياسية المتعلقة بالقدرة التنظيمية للطبقـة، وليـس الأسـس الاقتصاديـة الماركسية لها، وقـد اعتـبر موسـكا أن مفهـوم الطبقـة السياسـية وسـيلة لتفسـير التاريخ الذي هو تاريخ النخب، أو الطبقات السياسـية الحاكمـة الـتي توجـد في كل المجتمعات، والتي تتميز بأنها أقلية من حيـث العـدد، ولكنهـا أكـثر تنظيمـا وتحكما في القوة السياسية والقرار السياسـي، ومثـل بـاريتو أكـد موسـكا علـى مفهوم الدوران الداخلي والخارجي للنخبة[٩٥]. وقد أثار موسـكا بمجموعتـين مـن

94 Ibid. pp. 350-351, and Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 151-152.

95 Ibid. p. 148, Zannoni. op. cit. p. 121 and Chilcote. *Theories of Comparative Politics.* op. cit. p. 351.

التساؤلات: أولاهما تتعلق بطبيعة النخبة أو الطبقة السياسية، والثانية تركز على الاستمرار والتغير في النخبة. ورأى أن قواعد وأسس النخبة تختلف من مجتمع لآخر، ففي المجتمع البدائي تكون القوة العسكرية هي مفتاح المكانة، وفى مجتمع أكثر تطورا تكون المنافسة في استخدام وتوظيف الرموز الدينية أكثر تأثيرا، وفي مرحلة أكثر تقدما تكون الثروة، ثم البيروقراطية، ثم المعرفة المتخصصة، وبذلك قد يكون هناك نخبة على أسس عسكرية ونخبة على أسس دينية، وثالثة على أسس اقتصادية...الخ وهذا ما أطلق عليه موسكا " الصيغة أو المعادلة السياسية" Political formula، بمعنى وجود أنواع أو صيغ مختلفة من القيم والأيديولوجيات السياسية في المجتمعات المختلفة، والتي توجد بدورها طبقات سياسية مختلفة، ذات وجود مبرر طبقا للمعادلة السياسية في هذا المجتمع أو ذاك، ومهمة الباحث هي أولا دراسة هذه المعادلات أو الصيغ السياسية المختلفة. أما بقاء النخبة واستمرارها فقد ربطه موسكا بعوامل خمسة هي:

١ – وجود هوية موحدة بين أعضاء النخبة.
٢ – استخدام المعادلة السياسية بصورة مثلى.
٣ – التقاليد.
٤ – دوران النخبة.
٥ – تأييد الجيش.

وقد حاول موسكا في نظريته معارضة كل من الاشتراكية والديمقراطية، وعاد إلى اعتماد مفاهيم أرسطو ومنتسكيو، ورأى أن ديمقراطية أرسطو هي أرستقراطية مفتوحة، واعتبر أن دراسات كل من أرسطو ومنتسكيو بالإضافة إلى مكيافيللي محدودة جدًا، لقلة الحالات التاريخية التي اعتمدوا عليها. لذلك قام بعقد مقارنات بين أمريكا والصين واليابان والهند وفارس وشمال أفريقيا وأوربا في العصور الوسطى[٩٦].

وفي نفس فترة موسكا، ومن تقاليد فكرية مختلفة جاءت أطروحة "ميشلز" في نظرية النخبة، حيث اهتم بخصائص تشكيل النخبة في المنظمات ذات الأبنية

[96] Ibid. p. 352, and Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 149-151.

المركبة، ورأى أن التفرقة بين النخبة وغيرها داخل المنظمة لا تتم من خلال الخصائص الشخصية، وإنما من خلال الموضع الذي يحتله الشخص أو الجماعة داخل المنظمة، والقوة التي يستطيع أن يمارسها من خلال ذلك الموضع[97]، وعلى الرغم من أن ميشلز أكد في كتابه "الأحزاب السياسية" على أن كل الأحزاب منظمة بطريقة أوليجاركية، إلا أنه وكما يرى C. W Cassinelli قد استخدم مفهوم الأوليجاركية بخمسة معان، جميعها تؤكد على أنها تقوم بنفس الدور الذي أعطاه باريتو للنخبة الحاكمة، وأعطاه موسكا للطبقة السياسية. وقد طرح ميشلز ثلاثة تساؤلات أساسية أولها: لماذا تنتظم الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى في صورة أوليجاركية؟ وثانيها: ما هي الخصائص العامة للأوليجاركية؟ وثالثها: كيف تحافظ الأوليجاركية علي نفسها؟ وفي تفسيره لأسباب وجود الأوليجاركية طرح ميشلز لذلك أسباباً ثلاثة:-

١ - أن كل منظمة يوجد بها ممثلون واختصاصيون، فالممثلون أو المندوبون موجودون لأسباب إدارية، والاختصاصيون موجودون لأسباب فنية.

٢ - أن المندوبين سواء مختارين أو منتخبين يتعاونون لتحقيق هدف المنظمة وبالتالي يتميزون بالوحدة والقدرة على التصرف السريع.

٣- أن الجماهير لديها حاجة نفسية لأن تقاد أو تحكم.

أما بالنسبة لخصائص الأوليجاركية، فقد ركز ميشلز على الكفاءات الشخصية الخاصة التي يمتلكها أعضاؤها، مثل التفوق الفكري والذكاء من ناحية، وعلى توجهاتهم السياسية التي رأى أنها محافظة مهما بدأت بصورة ثورية من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بالمحافظة على استمرار الأوليجاركية، فقد رأى ميشلز أن هناك أسباباً أساسية لذلك هي:

١ - استخدامها للمبادئ الأخلاقية.

٢ - الاستقلال المالي لأعضاء النخبة والانتماء الداخلي.

٣ - القدرة على تجاوز الصراعات الداخلية العميقة.

---

97 Zannoni. op. cit. p.13.

٤ – القدرة على امتصاص واستيعاب الأفراد والأفكار الجديدة القادمة من الجماهير.

أما ما يتعلق بالقانون الحديدي للأوليجاركية، فقد قصد به ميشلز قدرة النخبة على الثبات والبقاء، من خلال امتصاص الأفراد والأفكار من خارج النخبة، وهي نفس العملية التي أطلق عليها باريتو وموسكا دوران النخبة[98].

وبالنظر إلى إسهامات باريتو و موسكا وميشلز، الآباء المؤسسين لنظرية النخبة، يلاحظ أنها أثارت نفس التساؤلات التي أثارها من سبقهم من مفكرين: مثل من يحكم في النظام السياسي؟ من يصنع القرار؟ من هو أكثر فعالية سياسية؟ ما هي الخصائص العامة للنخبة؟ ما هي علاقتها بالدولة؟ ما هي الروابط التي تحتفظ بها مع الجماعات الأخرى في المجتمع؟ كيف تحافظ النخبة على وجودها واستمرارها؟[99] ومع بدء الحركة السلوكية في العلوم الاجتماعية أكد هارولد لاسويل في كتابه "السياسة الدولية وفقدان الأمن الشخصي" الصادر عام ١٩٣٥م أن التحليل السياسي المقارن يستلزم التركيز على مقارنة النخب من خلال أصولها الاجتماعية والمهارات الخاصة بها وتوجهاتها. ومنذ زمن لاسويل ونظرية النخبة تركز على البعد السلوكي القابل للملاحظة والتحديد في النخب السياسية. وقد تعددت الإسهامات في ذلك من قبل "بوتومور" و"سوزان كيلر" و "وليام كونهاوزر" و "جيرانت باري" و "فوليد هنتر" و"سي رايت ميلز" و "سيمون مارتن ليبست" و "لويس ايدنجر" و"دونالد سيرنج" و "كارل بلاك"[100]. ولعل أبرز ما قدمه هؤلاء إسهامات "سي رايت ميلز"، الذي طرح مفهوم نخبة القوة في كتابه الذي يحمل نفس المسمى، والمنشور عام ١٩٥٦م، والذي درس فيه المجتمع الأمريكي، وخلص إلى أن هذا المجتمع محكوم بتلك الزمرة السياسية الاقتصادية العسكرية، الذين يشتركون في وضع القرارات السياسية. وتعد نظرية ميلز أقرب ما تكون إلى الكوربراتية[101]،

---

98 Bill. and Hardgrave. op. cit. pp. 153-155.

99 Ibid. p. 156.

100 Ibid. p. 159.

101 Hague and Harrop. op. cit. p. 11.

التي أصبحت من نظريات السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية. غير أن مفهومه عن النخبة مفهوم مفكك غير محدد، حيث أقامه على متغيرين هما: الموقع الذي تمثله المؤسسات الحاكمة في المجتمع، والعضوية في الشريحة العليا في المجتمع. والأول مستمد حسب قوله من المجتمعات الصناعية المتقدمة، حيث يكون في كل مجتمع ثلاث مؤسسات مسيطرة هي: الجيش والساسة ورجال الأعمال، وهم الذين يمثلون نخبة القوة في المجتمع[١٠٢]. وبالنسبة لوليام كورنهاوزر فإن النخبة هي: مجموعة الأفراد الذين لهم مسئولية خاصة في السياق الاجتماعي، يفرضها موقعهم المتميز في المجتمع. ويرى "جرانت باري" أن النخبة هي أقلية قليلة، يبدو أنها تلعب دورا استثنائيا في الشؤون الاجتماعية والسياسية. أما "سوزان كيلر" فترى أن مصطلح النخبة يشير إلى أقلية من الأفراد وجدت لخدمة المجتمع وتحقيق المصلحة الجماعية. ويرى بوتومور أن النخبة هي جماعة وظيفية لها مكانة عالية في المجتمع لسبب ما. أما روبرت داهل فيعتبر النخبة الحاكمة هم صناع القرار[١٠٣].

٣ – اقترابات تحديد النخبة في التحليل السياسي المقارن

تتعدد اقترابات تحديد النخبة بمعانيها المختلفة ومستوياتها المتعددة السابق تناولها، فهناك أربعة مسالك أو اقترابات أساسية يتم من خلالها تحديد من هم أعضاء النخبة في أي مجتمع[١٠٤]:-

أ – اقتراب الملاحظة التاريخية. وهو أكثر المسالك مرونة في تحديد النخبة، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها، وهذه الوسيلة تفتقد إلى البعد النظامي وإلى التحديد، وقد استخدم هذا الاقتراب من قبل باريتو وموسكا، ولذلك فهو الأقدم والثلاثة الباقية طورت حديثًا.

---

102 Zannoni. op. cit. p. 14.

103 Hague and Harrop. op. cit. p. 11.

104 Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 165-167.

ب – اقتراب المنصب الرسمي. ويقوم على تحديد المناصب الرسمية الهامة والمؤثرة في المجتمع، ومعرفة من يشغلها، واعتبارهم أعضاء النخبة. وهو أسهل الاقترابات في تحديد النخبة، ولكن الصعوبة التي تواجهه تكمن في أن شاغلي المناصب الهامة ليس من الضروري أن يكونوا هم أعضاء النخبة، إذ ليس هناك تطابق بين الاثنين.

جـ – اقتراب صنع القرار. وهو يركز على دراسة حالات محددة تعتبر أساسية ومفتاحية في تحديد نخبة الحكم في أي مجتمع، وذلك من خلال تحليل متصل لعملية صنع القرار، ومعرفة من يقوم بها، ويواجه هذا الاقتراب بنفس الصعوبة السابقة، وهي أن التكنيكات الرسمية لاتخاذ القرار، وما يصاحبها من مناصب رسمية ليس من الضروري أن تكون هي فعلا التي تصنع القرار، بل قد يصنع في مكان آخر، أو يتخذ بضغط من جماعة ما.

وبذلك فكلا الاقترابين المنصب وصنع القرار قليل الفاعلية في تحديد النخبة في النظم السياسية للعالم غير الغربي، حيث يكون التأثير على صنع القرار قادما من جهات وراء المسرح السياسي.

د – اقتراب السمعة. ويعد من أكثر الوسائل استخداما في تحديد النخبة، وفي هذا التكنيك يعتمد الباحث على ما يقوله المبحوثون في اختيارهم لأعضاء النخبة من القوائم التي يعرضها عليهم، ويعتمد هذا الاقتراب على المعنى الكامن في ذهن الباحث والمبحوث لماهية النخبة، ويواجه بصعوبات عديدة منها: كيف يتم اختيار المبحوثين؟ وكيف يمكن التحكم في تحيز المبحوث وكذلك الباحث؟ وكيف يمكن التوفيق بين الآراء المختلفة؟ وكيف يمكن تضييق الفجوة بين السمعة في امتلاك سلطة والامتلاك الفعلي لها؟ كذلك يتضمن هذا الاقتراب العديد من التحيزات المحققة لذاتها، فوضع قائمة بالأسماء التي يختار منها المبحوث أعضاء النخبة يحمل تحيزا في وضع حدود للنخبة واستثناء مالا يرى الباحث أو لا يريد أن يدخل فيها[١٠٥].

---

105 Ibid. pp. 165-167.

وإذا كانت هذه هي وسائل وتكنيكات تحديد النخبة فماذا بعد معرفتها والوصول إليها؟ وما هو المطلوب معرفته عن النخبة؟ وكيف يمكن تفسير العملية السياسية من خلال فهم النخبة؟ وهنا نجد في أدبيات السياسة المقارنة محددات أساسية يجب معرفتها عند دراسة النخبة، للاستدلال بها على تفسير المخرجات أو القرارات السياسية وفهمها، وأهم هذه المحددات[١٠٦].

أ - الخلفية الاجتماعية سواء الطبقية أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية...الخ.

ب - السلوك سواء الاجتماعي أو السياسي، والقيم التي يتبنونها ابتداء من القيم السياسية إلى الملابس، حيث اعتبر أرنولد توينبي رغبة أتاتورك في فرض الزي الغربي على الشعب التركي دلالة على التوجه التحديثي للنخبة ورغبتها في الخروج عن التقاليد الإسلامية.

ج - منظورهم لأنفسهم وللعالم حولهم، واتجاهاتهم نحو الأحداث والعمليات، وقيمهم الأساسية، وهذا يعتمد على تحليل المضمون لخطاباتهم وكتاباتهم.

د - الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

٤ – النخبة والتعددية والجماعات

تعتبر النخبة والتعددية طرفي نقيض من الناحية المعرفية، فالنخبة ترى أن القوة في المجتمع مركزة في جماعة واحدة، بينما التعددية ترى توزع القوة وتشتتها بين الأفراد، وإن كان هذا التوزع غير متساو، إلا أن أي فرد في المجتمع لا يعدم وسيلة يؤثر بها على النظام السياسي من قوة يحوزها. وفي حين ترى النخبة أن المجتمع ينقسم أفقيا إلى أقلية قوية منظمة ذات خصائص معينة، وأغلبية واسعة غير منظمة لا تملك القوة وتخضع لسيطرة النخبة؛ فإن التعددية

---

106 Merritt. *Systematic Approach to Comparative Politics*. op. cit. pp. 118-129.

ترى أن المجتمع ينقسم أفقيا ورأسيا إلى جماعات متعددة متصارعة متنافسة، وبينما ترى النخبة بحكم الأقلية ترى التعددية بحكم الأغلبية...الخ[107].

ومن خلال التناول السابق، يلاحظ أن نظرية النخبة تعاني من العديد من الإشكالات المعرفية والمنهجية، فبالإضافة إلى أنها محافظة تركز على عوامل الاستقرار والاستمرار، فإنها من الناحية الأبستمولوجية لم تستطع أن تحسم إشكالية العلاقة بين الظاهر والحقيقة[108] ومن ثم ليس هناك أدنى يقين بأن من يصنع القرار أو يتولى المنصب الرسمي أو يشتهر ويذاع عنه أنه من النخبة هو حقاً عضو في النخبة، حيث لم يزل هناك تأكيد بأن النخبة قد تكون شيئاً آخر غير ظاهر، ولا يمكن الوصول إليه، والظاهر هو فقط أدوات ووسائل لقوى أخرى .كذلك تعاني النظرية من تعدد المصطلحات التي تستخدم للتعبير عن معنى واحد مثل النخبة، والنخبة الحاكمة، والنخبة السياسية، ونخبة القوة، والطبقة السياسية، والأوليجاركية...ألخ، كذلك تستخدم كلمات لها دلالات مستقرة للتعبير عنها، وهي مخالفة لها مثل: مفهوم الطبقة الذي له معنى مستقر في الأدبيات الماركسية، استخدم كمرادف للنخبة[109]. ومن الناحية المنهجية تثور صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالنخبة، خصوصًا في النظم غير الديمقراطية. أضف إلى ذلك كله أن نظرية النخبة تركز على العلاقات داخل النخبة، وتولي اهتمامًا هامشيًا بالعلاقات الخارجية بين النخبة والمجتمع، والنخبة والجماعات الأخرى؛ لذلك فإن إسهام نظرية النخبة في إمكانية تطوير نظرية في حقل السياسة المقارنة أمر قليل الاحتمال[110].

---

107 Zannoni. op. cit. pp. 16-17.

108 Groth. op. cit. p. 5.

109 Zannoni. op. cit. pp. 1-5.

110 G. Lowell Field. *Comparative Political Development: The Precedent of the West.* (New York: Cornell University Press, 1967) pp. 4-5, and Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 159, 164-166.

ثالثاً: نظرية الجماعة

تعتبر نظرية الجماعة المحاولة الثانية للفكاك المنهجي من نظريات المرحلة التقليدية، والخلاص الأيديولوجي من المنظور الطبقي، وطرح بديل له يستوعب أسسه ومداخله المنهجية، وينفي أبعاده القيمية الأيديولوجية. وقد أسهمت نظرية الجماعة بنجاح في الانتقال بحقل السياسة المقارنة من المنهجية التقليدية إلى المنهجية السلوكية، إلا أنها لم تحقق الغاية المعرفية في التجاوز الأبستمولوجي للتحليل الطبقي، إذ أنها – مثل نظرية النخبة – تم استيعابها في إبستمولوجيا التحليل الطبقي، وأصبحت جزءا منه وفرعا عليها، تخالفه في المحددات والأسس التي يقوم عليها، وتسلم بمنطلقاته ومسلماته المعرفية، لذلك تضمنت نظرية الجماعة معظم افتراضات التحليل الطبقي المتمثلة في التسليم بانقسام المجتمع إلى وحدات على أسس مصلحية يحكم علاقاتها التضاد والتصادم في المصالح، ومن ثم الصراع واعتبار أن الظاهرة السياسية متغير تابع للتفاعل الاجتماعي، ومن ثم يتحدد وجودها وطبيعتها ونتائجها كأثر ونتيجة للصراع الاجتماعي بين الكيانات المتصادمة، سواء كانت طبقات أو جماعات. غير أن نظرية الجماعة على الرغم من استبطانها كل تلك المسلمات فقد انفردت في النظر إلى المجتمع على أنه منقسم بصورة رأسية وأفقية إلى جماعات، وليس بصورة أفقية فقط إلى طبقات أو نخبة وجماهير، كما في النظريتين السابقتين، وقد مثلت نظرية الجماعة خطوة مهمة في تطور حقل السياسة المقارنة، وانتقاله إلى المرحلة السلوكية التي مثلت نضجه الحقيقي في هذا القرن. كما أسهمت في بروز البنائية الوظيفية عند ألموند وباول اللذين اعتمدا عليها بالإضافة إلى الأنثروبولوجيا في بناء نظريتهما الوظيفية.

وفي السياق التالي سوف يتم تناول نظرية الجماعة من خلال المستويات التالية:

١ – الأصول الفكرية لنظرية الجماعة

يرجع البعض أصول نظرية الجماعة إلى جون لوك وبنثام، اللذين أكدا على حقوق الملكية الفردية والمبادرة الخاصة، وإلى جيمس ماديسون الذي قال

بالمصالح المتنافسة في الصراع من أجل القوة، ويرجعها آخرون إلى ابن خلدون، الذي فسر تصاعد وسقوط الدول على أسس ديناميكية الجماعة[111]، فقد وضع هؤلاء الأسس الفكرية لنظرية الجماعة، التي تبلورت بعد ذلك في إسهامات بنتلي في كتابه " عملية الحكومة: دراسة للضغط الاجتماعي، المنشور ١٩٠٨م[112]، حيث ركز بنتلي على انتقاد المنهج الشكلي الذي يهتم بالخصائص الخارجية الرسمية والدستورية للنظم السياسية، وسعى إلى إيجاد اقتراب بديل أطلق عليه "التفسير النفساني" psychical interpretation يعتمد على التحليل السلوكي للأشخاص، وليس التركيز على المؤسسات، ودعا بنتلي إلى الفصل بين المشاعر والأفكار من ناحية، والدوافع من ناحية أخرى، وبالتالي فهو يعد أول من دعا إلى الأمبريقية في العلوم السياسية بتركيزه على دراسة الواقع، وعزله عن المشاعر والأفكار والقيم، ومحاولة تأسيس مقاييس للواقع ذات طبيعة أمبريقية[113]. وقد أسس بنتلي مفهوم الجماعة في صورته الأولية بناء على:-

١ - الحجم: حيث اعتبر أن العدد وحده قد يؤمن الهيمنة.
٢ - كثافة وحجم نشاط الجماعة.
٣ - تكنيكات الجماعة في نشاطها، من حيث كونها قانونية أو غير قانونية.
٤ - علاقة الجماعة بالجماعات الأخرى، حيث إنها تكتسب معناها من هذه العلاقة.

ثم ركز بنتلي على مفهوم الضغط ودوره في العملية الحكومية، حيث عرف الحكومة بأنها هي التي تقوم بعملية المواءمة بين عدد من الجماعات النشطة التي تكون المجتمع المنظم سياسيًا[114]. وقد وجهت لنظرية بنتلي في الجماعة انتقادات

---

111 Ibid. p. 117.

112 Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. op. cit. p. 350.

113 Britt L. Albritton jr., *Methodology in Comparative Politics: Review of a Decade 1952-1962.* (Mississippi: University of Mississippi, Master Dissertation, May 1964) pp. 45-47.

114 Ibid. pp. 41-49.

عديدة، أهمها النقد الذي وجهه Small، ومفاده أن بنتلي في سعيه للتقليل من صعوبات وإشكالات الفردية خلق شخصا أضخم هو الجماعة، ذا خصائص تشبه إلى حد كبير تلك التي عرضها "بافلوف". والنقد الذي قدمه سوروكين الذي اعتبر أن بنتلي يسعى لبناء علم اجتماعي ميكانيكي. وأخيراً النقد الذي وجهه ماكليفر الذي اعتبر أن بنتلي بتأكيده على عزل القيم عن منهجيته سيدمر الأسطورة Mythology اللازمة للحفاظ على الديمقراطية[١١٥].

وقد استخدمت نظرية بنتلي في الجماعة كاقتراب لتحليل النظام السياسي الأمريكي من قبل جون كالهون. وبعد ذلك بما يقرب من نصف قرن قدم ديفيد ترومان في دراسته "عملية الحكومة" تطويرا لنظرية الجماعة، وعلى الرغم من ارتباط ترومان بأفكار بنتلي وانتمائه له إلا أنه يمكن إرجاع نظريته كذلك للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، حيث اعتمد ترومان بشدة على كتاب "مبادئ الأنثروبولوجيا" للأنثروبولوجيين "شابل" و "كون" اللذين أرجعا الفضل كله في أفكارهم إلى الأنثروبولوجيين الوظيفيين رادكليف براون ومالينوفسكي، على الرغم من أنهما خالفاهما في تأكيدهما على رؤية الجماعات كنظم عضوية تحافظ على بقائها في توازن مستمر من خلال التغير الاجتماعي[١١٦]. وبعد ترومان قدمت أطروحات عديدة خصوصا على يد أعضاء لجنة السياسة المقارنة "جوزيف لابالومبارا" و "مايرون واينر" و "فريد ريجز"، إلى أن جاء جبرائيل الموند الذي طور الاقتراب ليصبح قادراً على تجاوز النظم الغربية، وقابلاً للتعامل مع النظم غير الغربية[١١٧].

---

115 Ibid. pp. 52-53.

116 Suzanne Duvall Jacobitti. *Political Theory and Comparative Politics: A Critique of the Political Theory of the Committe on Comparative Politics.* (Wisconsin: University of Wiscomsin, Ph. D. Dissertation, 1967) p. 36.

117 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 118.

٢ – ماهية نظرية الجماعة

تدور نظرية الجماعة حول مفاهيم ثلاثة هي: جماعة المصلحة، والقوة، والصراع، ضمن سياق مفهوم التعددية الديمقراطية، ومن ثم فهي تركز على دراسة وتحليل علاقة الجماعات بعضها ببعض، وأثر ذلك على الاتجاهات والمصالح المشتركة[118]، كذلك تحليل التفاعلات سواء بين الأفراد داخل الجماعة، أو بين الجماعات المختلفة، ويختلف منظرو الجماعة حول بؤرة تركيز التحليل، حيث يرى بعضهم أن تحليل الجماعة يجب أن ينصب على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون لتحقيق أهداف سياسية عامة، ومن ثم يكون التركيز الأساس على الجماعات وليس الأفراد، لأن الجماعات لدى هذا الفريق هي ذات التأثير الأكيد على العملية السياسية وليس الأفراد[119]. ويستمد هذا الفريق حجته من أطروحات أرثر بنتلي ويجد فعاليته في دراسة عملية صنع القرار في الحكومات ذات العدد الصغير، وفي دراسة الجماعات الصغيرة، مثل اللجان التشريعية والمحاكم، ومجالس المدن[120]. أما الفريق الآخر فينطلق من أطروحات ديفيد ترومان، ويرى استقلالية الأفراد داخل إطار الجماعة، ويعتبر Mancur Olson, jr من أكثر الباحثين تطرفا في هذا الاتجاه، حيث يدعو للتركيز على تحليل علاقات الأفراد عبر الجماعات المختلفة[121]، ويركز هذا الاتجاه على أثر الخصائص الشخصية، ولكن في إطار الجماعة[122] ويتفق كلا الفريقين على أن النظام السياسي عبارة عن شبكة عملاقة من الجماعات في حالة دائمة من التفاعل فيما بينها، هذا التفاعل يأخذ صورة الضغط والضغط المضاد، ونتيجته تحدد حالة النظام في أي وقت[123].

---

118 Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. op. cit. p. 353.

119 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 119.

120 James W. Dyson, and Helen E. Purkitt. "Review of Experimental Small Group Research" in: Long, eds., *Political Behavior Annual*. op. cit. p. 71.

121 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 1,20.

122 Isaak. op. cit. pp. 208-214.

123 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 120.

وبالنسبة لتعريف الجماعة فإننا نجد أنه مختلف عليه بين مفكريها، حيث عرفها بنتلي بأنها "قطاع معين من رجال المجتمع لا يأخذ صفة الانفصال عن الجماهير، ولكن عن نشاطها، فهي جماهير تنوى التحرك نحو نشاط محدد"، ومن ثم فجوهر الجماعة بالنسبة له هو النشاط والمصلحة، أما ديفيد ترومان فقد رأى أنها "أي مجموعة من الأفراد لها بعض الخصائص المشتركة"، ثم عرف جماعة المصلحة بأنها "جماعة تتشارك في اتجاه واحد أو أكثر، لها بعض المطالب أو الادعاءات تجاه الجماعات الأخرى في المجتمع"، ويلاحظ أن كلا التعريفين يعبر عن نفس المضمون بألفاظ مختلفة، حيث الجماعة هي تجمع من الأفراد يقوم بالسعي نحو تحقيق أهداف معينة ذات طابع سياسي[١٢٤].

٣ – نظرية الجماعة والتحليل البنائي الوظيفي

لم تكن الأنثروبولوجيا وحدها هي المصدر الفكري للبنائية الوظيفية، بل إن نظرية الجماعة التي صاغها ديفيد ترومان تم إدماجها في التحليل البنائي الوظيفي على أيدي لجنة السياسة المقارنة، بحيث أصبح الاختلاف بين الاثنين أقرب لأن يكون لفظيا، فقد كان ترومان يرى أن المجتمعات تتميز بنائيًا، وأن كل الناس يتفاعلون، ليس بصورة عشوائية، وإنما من خلال أنماط من التفاعلات هي التي يطلق عليها "الجماعات". وقد اهتم ترومان بوظائف الجماعة، وتحديد ما إذا كانت تنتج صراعا أم تجانسا في المجتمع، ورأى أنه في حين أن العدد الكبير من جماعات المصالح يقوم بالتصارع على المطالب الخاصة بهم، فإنه من المحتمل أن ينتج صراعا. ولكن ترومان أكد من جانبه على أن هناك جماعات تضامنية (مثل مجالس الآباء في المدارس)، ووظيفة هذه الجماعات هي الحفاظ على الاستقرار في العلاقات بين أعضاء الجماعة، وبين الجماعة والجماعات الأخرى[١٢٥]. وقد استخدمت لجنة السياسة المقارنة مفهوم الجماعة بالتبادل مع مفهوم البناء، ولكن نظراً لأن اللجنة تبنت مشروعا ضخما للمقارنة بين النظم السياسية في مختلف أنحاء العالم، فقد كان من الصعوبة مواءمة الجماعة مع برنامج بناء

---

124 Ibid. p. 121.

125 Jacobitti. op. cit. pp. 35-39.

النظرية في المدى البعيد، فالجماعة كما عرفها لوشيان بأي مفهوم مهم في النظرية المقارنة، ولكن كفئة واحدة تحتوى الكثير من الوحدات، ومن ثم لن تكون صالحة للمقارنة على نطاق واسع[١٢٦]: فالجماعة وإن كانت مهمة في الوصول إلى نظرية سياسية أمبريقية، إلا أنها لن تكون صالحة للاستخدام على نطاق واسع خارج إطار أمريكا وأوربا الغربية، وبالتالي ظل التوجه الثقافي الغربي لهذه النظرية مؤثراً عليها طوال مرحلة بنائها، وقد حاول "الموند" بالتعاون مع "باول" و "كولمان" تقديم تصنيف للجماعات يتيح نطاقا واسعا من المقارنة، وطبقا لهذا التصنيف تنقسم الجماعات إلى أنماط أربعة[١٢٧]:-

١ - جماعات المصالح التضامنية

وهي جماعات عالية التنظيم، ومتخصصة في تجميع وتمثيل مصلحة جماعة محددة، وبصورة واضحة، ويعطيها تنظيمها ميزة على الجماعات غير المنظمة. وأمثلتها: اتحادات التجارة، ومنظمات رجال الأعمال.

٢ - جماعات المصالح المؤسسية

وهي تحقق أهدافا عديدة بجانب التعبير عن المصالح الخاصة بها، وهذه الجماعات على عكس السابقة موجودة لتحقيق وظائف أخرى غير الدفاع عن المصالح الخاصة بها، وهي منظمة بصورة جيدة، وتحتل مواقع قوة معينة في المجتمع. وقد وضع الموند المؤسسات التشريعية والبيروقراطية والأحزاب السياسية والجيوش والكنائس كأمثلة لهذه الجماعات، وأوجد منها جماعات فرعية كالكتل البرلمانية.

٣ - جماعات المصالح غير المنظمة

وهي تحقق مصالحها بصورة غير رسمية، وتمتلك درجة عالية من التفاعل بين الأفراد، ولكن تغيب فيها الإجراءات المنظمة، وتنقصها الاستمرارية مثل الجماعات القرابية والعرقية والإقليمية.

٤ - جماعات المصالح الوقتية Anomic interest groups

وهي مؤقتة مثل المظاهرات وأعمال الشغب للتعبير عن مصلحة محددة.

---

126 Ibid. pp. 40-41.

127 Bill and Hardgrave. op. cit. pp. 121-123.

وعلى الرغم من سعي الموند إلى إيجاد اقتراب يتجاوز الخصوصية الثقافية الأوربية – الأمريكية، إلا أن تحليله لنظرية الجماعة يظل ذا توجه ثقافي، حيث إن تفرقته بين الجماعات المنظمة وغير المنظمة جعلت من الصعب على الجماعات غير المنظمة أن يكون لها دور مؤثر في المجتمعات الغربية. كذلك انشغل الموند كثيرا بالبحث عن الجماعات المنظمة أو المترابطة أو المؤسسية في دراسته للنظم غير الغربية، مما أفقده القدرة على التحليل المتعمق لهذه المجتمعات، حيث الدور الأكثر فعالية والتأثير الجوهري فيها للجماعات غير المنظمة، ولذلك عندما سعى "واينر" لتطبيق اقتراب "الموند" في الهند ركز على الجماعات المنظمة أو الرسمية، ومن ثم استثنى من اعتباره ليس فقط الجماعات غير المنظمة بل المؤسسية. وقد علق على ذلك "فريد ريجز" قائلا: " إنه باستثناء الجماعات المؤسسية ألغى واينر بصورة عمدية المفتاح المركزي لصناعة القرار في الهند، أما ليونارد بايندر فقد اتخذ خطوة أكثر تقدما في الاتجاه الصحيح، عندما خلص إلى أهمية تأثير الجماعات المؤسسية في إيران، حيث تلعب الجماعات غير الرسمية دورا أكثر تأثيرا في العملية السياسية في المجتمعات غير الغربية[١٢٨]. فهذه الجماعات توجد بصورة كبيرة وتتخذ أشكالا مختلفة، تختلف من مجتمع لآخر، ومن ثم فإنه إذا كان هدف الباحثين في إطار نظرية الجماعة بناء نظرية أمبريقية عامة، فلابد من تجاوز التمركز العرقي حول الخصوصية الأوربية، والبدء بتحليل جاد للجماعات غير الرسمية، وغير المنظمة، وغير التضامنية، وتقديم تصنيف للجماعات أكثر شمولا وانفتاحا[١٢٩].

٤ – نظرية السلع الجماعية

في الفترة الحديثة تم تطعيم نظرية الجماعة بالأدبيات التي تم تطويرها في حقل الاقتصاد، وخصوصا دراسات السلع الجماعية أو العامة، ويعد كتاب Mancur Olson "منطق الفعل الجماعي" جوهر عملية الربط بين نظرية السلع الجماعية ونظرية الجماعة، حيث انتقد الدراسات التقليدية للجماعة، لأنها تعتمد على المصلحة الذاتية والرشادة. ورأى أن الجماعات الصغيرة تستطيع

128 Ibid. pp. 124-125.
129 Ibid. pp. 126-129.

تحقيق السلع الجماعية بصورة أفضل؛ لأنه كلما صغرت الجماعة كلما كان نصيب الفرد أكثر، وكلما ازدادت فرصة الفرد في الحصول على نصيب من العائد. وأيضاً في الجماعات الصغيرة عادة ما يعرف الأفراد بعضهم بعضا، أما الجماعات الكبيرة فإن تحقيق السلع الجماعية يستلزم وجود سلطة قهر تدفع الأفراد للمساهمة[١٣٠].

وخلاصة القول: إنه على الرغم من أن تحليل الجماعة قد أسهم في إخراج علم السياسة عامة و السياسة المقارنة خاصة من المنهجية التقليدية إلى المنهجية السلوكية، من خلال طرح العديد من المفاهيم، مثل القوة والمصلحة والصراع، وأثار العديد من التساؤلات الهامة مثل: لماذا وكيف تتشكل الجماعات؟ ما هي أنواعها؟ كيف تتصل بالنظام؟ ما هي العلاقة بين بنية الجماعة وبنية النظام؟ ما هي الأنواع المختلفة من الصراع والتعاون التي تظهر داخل الجماعة أو بين الجماعات؟ كيف يكون حجم الجماعة وتنظيمها عاملا محدداً في تحقيق أهدافها؟ وكيف تسهم الجماعة في تمكين الباحث من فهم العمليات المتعلقة بالتغيير الاجتماعي و السياسي؟ وعلى الرغم من أن هذه النظرية شهدت تطبيقا على النظم غير الغربية باعتبار أنها أكثر ملاءمة في الخمسينات والستينات[١٣١]، إلا أن الاهتمام بدراسة الجماعات سواء في علم السياسة أو الاجتماع أو علم النفس الاجتماعي قد تراجع خلال السبعينات[١٣٢]، فقد أثيرت العديد من الانتقادات حول نظرية الجماعة، لكونها لم تتحرك خارج الإطار النظري والبناء المفاهيمي، ولم تسهم في تفسير أي شيء في الواقع ولم تربط الأسباب بالنتائج[١٣٣]. بل إن البعض اعتبرها مضللة؛ لأنها تركز على نوع معين من الجماعات ولا تنظر إلى الجماعة الكبرى، وهي المجتمع أو الأمة، وبالتالي لا تستطيع تناول فكرة المصلحة العامة أو الوطنية. ويرد أنصار نظرية الجماعة بأنه لا توجد مصلحة عامة خارج إطار الجماعات، فالمصلحة العامة هي نتيجة صراع تلك الجماعات وتنافسها في تحقيق المصلحة الوطنية من خلال القرار السياسي[١٣٤].

---

130 Ibid. pp. 129-132.
131 Ibid. p. 135.
132 Dyson and Purkitt. op. cit. p. 72.
133 Bill and Hardgrave. op. cit. p. 136.
134 Isaak. op. cit. p. 215.

المبحث الثالث

الثورة السلوكية في حقل السياسة المقارنة

سبق التأكيد على أن النماذج المعرفية paradigms والثورات العلمية لا تنشأ بصورة فجائية، ولا تعرف التحولات الجذرية سواء على المستوى الكلي - أي مستوى العلم بجميع حقوله - أو على المستوى الجزئي - مستوى علم من العلوم - بل الثابت تاريخيا أن النموذج المعرفي الجديد لكي يحل محل سابقه يحتاج إلى عملية تفاعل فكري زمني، يتحول فيها أنصار النموذج القديم تدريجيا إلى الجديد، ومن ثم فعادة ما تنشأ النماذج، كل منها في رحم سابقه، متجاورا معه، خافتا بجواره، إلى أن يقوى ويكتسب المصداقية من خلال استخدامه وانتشار القناعة بقدرته على حل الإشكالات وإثارتها وعادة لا يزول النموذج القديم، وإنما يتحول إلى جزء من الجديد، تعاد هيكلته داخله وبمنطق نسقه العام؛ ومن هنا فإن الثورة السلوكية لم تنشأ بقرار فجائي أو بصورة انقلابية، وإنما تمتد جذورها لفترات سابقة، في ظل سيادة المنهجية التقليدية التاريخية الفلسفية القانونية المؤسسية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فأعمال رواد نظرية النخبة كانت تمثل بواكير أولى للاهتمام بالسلوك والتفاعل السياسي بدلا من التركيز الشديد على الوثائق والدساتير والنظم والمؤسسات. بل إن هناك من يرى أنه منذ الثورة الأمريكية ١٧٧٦م والثورة الفرنسية ١٧٨٩م؛ هناك توجهان أساسيان في دراسة التحول الذي حدث في أوربا والولايات المتحدة وأثر الثورة الصناعية وما أفرزته من نتائج، مثل

التحضر والهجرة الجماهيرية وسقوط الإمبراطوريات القديمة، وظهور الدولة القومية الحديثة. هذان التوجهان أفرزا مدرستين في حقل السياسة المقارنة: أولاهما ركزت على مواجهة تحدي بناء الدولة ومؤسساتها وصياغة دستورها، من خلال إجراء مقارنة بين الدول المجاورة من أجل الوصول إلى نمط أوربي للحكم، وقد ساد هذا الاتجاه لدى المحامين الدستوريين والكتاب البرلمانيين والإداريين، وثانيهما: ركز على صيغة الثورة الاجتماعية والحراك الاجتماعي وظهور النخب الجديدة والتحول الديمقراطي للحكومات والحياة الاقتصادية وطبيعة الجماعات السياسية الجديدة مثل الأحزاب وجماعات المصالح، وقد اعتبر أعضاء هذه المدرسة اجتماعيون أكثر منهم سياسيون[١٣٥] وقد اعتبرت هذه الجهود البذور الأولى للحركة السلوكية، التي أخذت تنمو بصورة تصاعدية إلى أن أصبح لها الهيمنة المطلقة على البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن رصد أهم التحولات في سبيل الوصول إلى ذلك في الآتي:

أولا: منذ أوائل القرن العشرين وفي ظل رغبة المدرسة الوضعية المنطقية في الوصول بالعلوم الاجتماعية إلى حالة العلوم الطبيعية، من حيث الدقة المنهجية والتعميمات الكلية والحياد القيمي، وفي ظل النجاح المستمر للعلوم الطبيعية، ومع ولادة علم النفس وعلم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر وجد العقل الوضعي الفرصة مواتية لتطبيق مبادئه في الواقع العملي، خصوصًا في علم النفس، هنا بدأت أولى مراحل المدرسة السلوكية التي ولدت في صورتها الأولية والكلاسيكية مع نشر مقالة "جون واتسون" "علم النفس كما يراه السلوكي" عام ١٩١٣م وبدأت تحل النظرة السلوكية كنموذج معرفي في علم النفس محل النماذج السابقة، وأصبحت مبادئ المنهج السلوكي مثل الموضوعية والأمبريقية والتجربة المُتَحَكَّم فيها تمثل القانون المنهجي لكل العلوم الاجتماعية[١٣٦]. وفي

---

135 Merkl. op. cit. pp. 7-8.

136 Sen. op. cit. pp. 88-89.

نفس الوقت كان هناك أرثر بنتلي الذي مثل ثورة صامتة في حقل السياسة المقارنة آتت ثمارها في الثلاثينات على يد ديفيد ترومان[١٣٧].

ثانيًا: بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي ظل حالة الفشل التي أصابت العديد من الدول الأوربية، وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية، وإدراك الباحثين لعدم جدوى الاقترابات التقليدية وعدم فعاليتها في فهم الواقع وتفسيره، اتجه العديد من باحثي العلوم الاجتماعية في أوربا إلى الاهتمام بالتوجهات النفسية[١٣٨]. وفي نفس الوقت كان هناك إدراك متزايد، وبصورة سابقة لدى العلماء الأمريكيين لأهمية وضرورة تبنى الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، خصوصا من قبل "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية" APSA التي بادرت لجنة الأبحاث التابعة لها ـ والتي كان يرأسها "تشارلز مريام" ـ إلى الدعوة إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية Social Science Research Council (SSRC)، وقد انضم إلى تلك الدعوة ممثلون من الجمعية الأمريكية للاقتصاد، والتجمع الأمريكي لعلم الاجتماع، والجمعية الأمريكية للإحصاء، وشارك فيها علماء انثروبولوجيا وتاريخ وعلم نفس[١٣٩]. وقد تم إنشاء المجلس (SSRC) عام ١٩٢٣م، وكان أول رئيس له عالم السياسة الأمريكي تشارلز مريام ، وقد اعتبر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات تقوم بالتنسيق بينها لتطوير البحث العلمي. وقد لعب المجلس الدور المحوري بل الدور الأساس في صياغة وتشكيل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة والعالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه، إذ من خلاله انبثقت أو به ارتبطت معظم الجهود التطويرية في العلوم الاجتماعية. ومما ساعد على استمراريته وتركيزه النظري والمنهجي أنه استطاع تأمين احتياجاته المالية من

---

137 Lapalombara. *Macrotheories, and Microapplications in Comparative Politics*. op. cit. p. 24.

138 Merkl. op. cit. p. 8.

139 Elbridge Sibley. *Social Sciences Research Council: The First Fifty Years*. (New York: Social Sciences Research Council, 1974) p. 3.

خلال تمويل أشخاص وشركات في مجالات مختلفة، خصوصًا بعد أن تولى رئاسته "بندلتون هيرنج"، الذي كان يعمل مديرا تنفيذيا لعدة شركات اقتصادية، وكان يؤمن بأن دور المجلس هو القيام بالهندسة الاجتماعية التي تحقق الرفاهية العامة للمجتمع، باعتبار أن الهندسة الاجتماعية ليست إلا تطبيقا للمعرفة العلمية في تحديد المشاكل الاجتماعية وتفسيرها، ومن ثم فأبحاث التحليل النفسي وقياس الرأي العام ومؤشرات الجدية جميعها تدخل في الهندسة الاجتماعية[١٤٠]. وقد كان عالم السياسة الأمريكي تشارلز مريام واحدا من أهم المندفعين نحو تحويل علم السياسة إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة، وقد كان تلامذته وزملاؤه في المجلس (SSRC) رواد الثورة السلوكية أمثال "هارولدلاسويل" و"الموند" و"هربرت سيمون" و"ديفيد ترومان"، ومن ثم أصبحوا منذ منتصف الأربعينات قادرين على تحقيق معظم أهدافه[١٤١].

وقد مثلت الأحداث التي شهدتها أوربا والولايات المتحدة خلال الثلاثينات حافزًا دافعًا للتعجيل بإنضاج السلوكية وانتشارها، فالكساد الكبير الذي لم يكن من الممكن توقعه طبقا للتحليلات العلمية اعتماداً على أعمال آدم سميث وريكاردو، والانهيار السريع للنظم السياسية في أوربا، واستخدام القوة في تأسيس نظم نازية وفاشية، كانت دافعا لإثارة الاهتمام بين الباحثين والمفكرين للبحث عن كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي للعالم الغربي، والبحث عن نظرية تسمح بالتنبؤ بمثل هذه الأحداث، خصوصا بعد أن قادت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. وانصرف الاهتمام إلى التركيز بصورة مكثفة على نظرية النظم التي قدمها عالم البيولوجيا "ل. س هندرسون" والأفكار المستمدة من عالمي الأنثروبولوجيا البريطانيين "مالينوفكسي" و"وارد كليف

140 Pendelton Herring. *Social Sciencs in Modern Society*. (SSRC, Item. I, March, 1947) p. 2. نقلا عن Albritton, op. cit. pp. 2-3.

141 Sibley. op. cit. p. 44.

براون" وأعمال "دوركايم" وماكس فيبر" و"تالكوت بارسونز"[142]. وقـد أدى ذلك فيمـا بعـد إلى تبلـور نظريـتي النظـم والبنائيـة الوظيفيـة في حقـل السياسـة المقارنة.

ثـالثـا: علـى الرغـم مـن أن المدرسـة السـلوكية قـد بـدأت علـى المسـتوى الفكري منذ بداية القرن، وعلى المستوى المؤسسي منذ عشريناته، إلا أن الحرب العالمية الثانية ومـا نتـج عنهـا مـن آثـار مثلـت نقطـة تحـول أساسـية، أخرجـت النموذج المعرفي التقليدي تماما من ساحة البحـث الأكـاديمي، وأتـاحت الفرصـة لهيمنة الحركة السلوكية علـى مختلـف حقـول العلـوم الاجتماعيـة، وأصبـح مـن المنطقي القول بحدوث ثورة سلوكية، إلا أنه كما سبقت الإشارة، فـإن التخلـي عن النموذج المعرفي السابق لا يعني انتهاء مكوناته، وإنما يعني أنها سوف تدخل في بنية النموذج الجديد، وتستجيب لهيكله ونسقه؛ حيث إنها جـزء مـن تطـور العلم وتراكمه. ومن ثم فالتحليل المؤسسي أصبح خارج دائرة الاهتمام، ولكـن مفهوم المؤسسة كوحدة تحليلية مهمة أصبح جزءا من مكون أكبر بجانب أجـزاء أخرى.

رابعـا: بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة أصبـح الأمريكـان ـ الذيـن اسـتطاعوا امتصاص آثارها والتخلص منها أكثر من الأوربيين ـ ذوى الخـبرة الاسـتعمارية في العالم الثالث ـ اهتماما بمعرفة شئ عن بلدان هذا العالم، خصوصًا بعد سقوط الصين في يد الشيوعية، وعدم الرغبة في أن يخسروا بقيـة الـدول بهـذا الشـكل، لذلك كان لابد من الفهم والمعرفة والتحليـل والتفسـير. وهنـا تدفـق سـيل مـن الكتب عن هـذه الـدول في جميـع شئونها وجوانـب حياتهـا، وكـان الاهتمـام منصرفاً في البداية إلى الموضوعات الاقتصادية التكنولوجيه، ثـم بعـد ذلـك جـاء خبراء المشكلات البشرية والتحكـم في السـكان وتطويـر المجتمـع والتعليـم، وفي تلك الأثناء كان طلاب وباحثو العلوم السياسية أكثر اهتمامـا بدراسـة سـقوط الدول الأوربية تحت نظم شيوعية وانهيار النظم الديمقراطية فيها. في ظـل حالـة الذهول هذه طلب منهم الاهتمام بدراسة مائة إقليم آخر مجهولة، ومن ثم كـان

---

142 Grimes. op. cit. pp. 10-11.

رد الفعل الأول لباحثي العلوم السياسية متعاطفا متفائلا إلى أن ظهر كتاب "ديفيد ترومان" "عملية الحكومة" وكتاب "هارولد لاسويل" و"ابراهام كابلان" "القوة والمجتمع" وكتاب "ديفيد ايستون" "النظام السياسي" والعديد من الدراسات عن التصويت فبدأت تدخل حقل العلوم السياسية مفاهيم ومناهج مستمدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس، وبدأ التركيز على الأبعاد السلوكية، وتم تجاوز الأبعاد القانونية والمؤسسية[143]. ومن ثم أصبحت العلوم الاجتماعية الأمريكية تتقدم نظيرتها الأوربية، خصوصًا بعد أن تم تدمير العلوم الاجتماعية في القارة الأوربية بواسطة النازية، وأصبحت الولايات المتحدة في وضع المهيمن على تطور العلم الاجتماعي، بصورة دفعت الدول الأوربية إلى السعي لإعادة استيراد العلوم الاجتماعية من الولايات المتحدة[144].

خامسا: مثلت الحرب الثانية نقطة انطلاق لانفتاح العلوم على بعضها البعض، فيما عرف بالدراسات بين الحقول interdisciplinary ، فقد انفتح دارسو السياسة المقارنة على العلوم الأخرى، حيث فرضت ظروف الحرب على مختلف التخصصات أن تعمل في فريق واحد، فقد مثلت مكاتب الخدمات الاستراتيجية والعسكرية مدارس للخريجين من مختلف التخصصات كالتاريخ والانثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع، وأصبح كل واحد من هؤلاء يدرس الظاهرة من منطلق قاعدته المعرفية وخلفيته الأكاديمية، مما أدى إلى إخصاب متبادل لمختلف الحقول[145]، وانتقال للاقترابات المتطورة من علم النفس والأنثروبولوجيا إلى علم السياسة. من ناحية أخرى تطورت الدراسات عبر الحقول وتزايدت تفاعلاتها من خلال ما عرف بدراسات المناطق area studies، فمع صعود أهمية الدول غير الأوربية واستقلالها، وبروز العديد من المشكلات المرتبطة بها، مثل التحديث والتنمية والثورة والتغير الاجتماعي، برزت أهمية التركيز على مناطق معينة نظراً للتعدد الثقافي والتاريخي في هذه

---

143 Jacobitti. op. cit. pp 1-2.
144 Kohn. op. cit. p. 17.
145 Merkl. op. ci. pp. 8-9, and Neumann. op. cit. pp. 16-17.

الدول[146] فأصبح العامل الجغرافي أساسيا في الدراسة السياسة المقارنة، ومن ثـم كانت مقارنة حكومات أمريكا اللاتينية أو الشـرق الأوسـط أو جنـوب آسـيا، هي الطريق الطبيعي للفهم والتفسير، وقد ظهر العديـد مـن الدراسـات المقارنـة على أيدي باحثين مثل هنتجتون، والمونـد، وريجـز، وابـتر، ومـانفريد هالـبرت، وباي، وروستو، وبايندر، الذين استخدموا اقترابات غير تقليدية كانت إسـهاما نظريا أنضج المدرسة السلوكية[147].

وقد أحدث كلا الاقترابين: دراسـات المنـاطق، والدراسـات عـبر الحقـول، انضاجًا متبادلاً لكل منهما وتلاقحًا أسهم في انتشار المدرسة السلوكية وانتقالهـا من حقل لآخر، كما أدى إلى تطور وتوسع معرفـة البـاحث الغربـي بالثقافـات الأساسـية في العـالم مما أسـهم في تطويـر المنهـج المقـارن في دراسـة الظـاهرة السياسية[148].

سادساً: فيمـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة أصبـح المجلس (SSRC) مطالبـا بالعديد من الأبحاث الاجتماعية، نتيجة لوجود فجوة معرفية بين ما هو معروف وما يجب أن يعرف، وذلـك في وقـت كـان البـاحثون يعملـون بصـورة متفرقـة معزولة. ومن ثم رأى المجلس ضرورة تكثيف الدراسات عبر الحقليـة ودراسـات المناطق، فعقد في نيويورك مؤتمرا عام ١٩٤٧م حول دراسات المناطق أجمـع فيـه الباحثون على ضرورة دراسة المناطق كخطـوة طبيعيـة وتقدميـة في تطويـر علـم موضوعي للإنسان، وأكد المؤتمر التالي على أن التغيير الذي حدث في توجهـات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بعد المؤتمر الأول يبرر ما أنفق من طاقة ومال ووقت في هذا السبيل[149].

---

146 Merkl. op. cit. p. 10.

147 Ibid. p. 10, Hitchner and Levine. op. cit. p. 7, and Bill and Hardgrave. op. cit p. 15.

148 Hitchner. and Levine, op. cit. p. 7.

149 Albritton. op. cit. pp. 4-7.

وفي عام ١٩٤٩م أنشأ المجلس عدة لجان داخليه، منها لجنة السلوك السياسي، وكان من أبرز المشاركين فيها "ديفيد ترومان". وقد حددت اللجنة استراتيجيتها في العمل في مجالين:

١ - مفهوم العملية باعتباره وحدة التحليل الأساسية.

٢ - المنظور المقارن في التحليل.

وقد أدى المبدأ الأول إلى التركيز على دراسات السلوك التصويتي للناخبين، مما شجع على إيجاد أرشيف للبيانات التصويتية ومعلومات عن مسوح اجتماعية لسلوك المواطنين[150]. وقد ركزت لجنة السلوك السياسي ـ والتي كان من أعضائها "إيستون" و"هاري ايكشتين" ـ على تفاعلات الجماعة وتفسير قيمة الانتماء إليها، بدلاً من التركيز على الأبعاد البنيوية للسياسة.

وفي حلقة بحث (Seminar) شيكاغو ١٩٥٢م تم الاتفاق بين أعضاء المجلس (SSRC) على الانتقال من تكنيكات البحث القديمة، المتمثلة في التحليل الفلسفي والتاريخي والقانوني إلى التحليل السلوكي، وقد أكد "ديفيد ترومان" في تلك الحلقة على أن مفهوم "السلوك السياسي" يجب أن لا يعتبر حقلاً في العلوم السياسية، إذا إنه ليس تخصصًا جديدًا داخل علم السياسية، وإنما هو اقتراب في دراسة الظاهرة السياسية. كذلك أكد على أن شكلية المؤسسات، مثل الدساتير والهيئات التشريعية والتنفيذية القضائية يجب أن ينظر إليها على أنها سلوك أفراد وليست غاية في ذاتها، كذلك اهتم ترومان ـ بحكمة شديدة ـ بمشكلة القيم السياسية والأبعاد التي تتجاهلها الأمبريقية، وأكد على أن السلوك السياسي لا يتجاهل ولا ينكر دور القيم في العملية السياسية، حيث اعتبر أن القيم مثل القوانين والأبنية الرسمية تؤثر بصورة واضحة في تحديد سلوك البشر، ومن ثم فهي جزء من المعلومات التي يجب أن يهتم بها ويركز عليها بحث السلوك السياسي، لأن قيم الباحث لن تلعب دورا صغيرا في اختيار خطوط البحث، حتى وإن تم تأسيس الأهداف من خلال الموضوعية العظمى، وفرق

---

150 Sibley. op. cit. pp. 45-47.

ترومان بين القيم ودورهـا، وبين الدراسـات الانطباعيـة أو الـتي لا تقـوم علـى ملاحظة السلوك السياسي[151].

وفي صيف ١٩٥٢م عقد المجلس (SSRC) حلقة بحـث أخـرى (Seminar) في جامعة "نورث ويسترن" لمناقشة كيف تستخدم المفاهيم السلوكية في دراسـة السياسة المقارنة وقد ترأس تلك الحلقـة البحثية "روي مكريـدس" وشـارك فيـه "صموئيـل بـير" و"هـاري ايكشـتين" و"كـارل دويتـش" و"كينيث تامبسـون" و"روبرت وورد". وقد أعد ورقـة العمـل الرئيسـة للمؤتمـر "روى مـاكريدس"، واتفق المجتمعون على ضرورة اسـتخدام المفـاهيم السـلوكية في دراسـة السياسـة المقارنة، ونتيجة لتلك الحلقة (Seminar) قامت لجنة السلوك السياسـي برئاسـة "ديفيد ترومان" بعقد مؤتمر موسع في ديسمبر ١٩٥٣م من أجل تخطيط برنـامج للبحث في السياسة المقارنة، وقد تركز النقاش على ورقة أعدها "لوشيان بـاي" تقترح اقترابا جديدا للدراسة المقارنة للسياسة في المنـاطق غـير الغربيـة. وكـانت الورقـة تقـوم علـى التنسـيق بـين البـاحثين مـن خـلال تقديـم قائمـة أساسـية بالموضوعات التي يجب أن يتناولوها ثم بعد ذلك يمكـن المقارنـة بـين التنـاولات المختلفة ونتائجها[152]. وقد خضعت ورقة "لوشيان باي" لمناقشات متعـددة مـع باحثين من علم السياسة والأنثروبولوجيا. وطبقًا للتقرير الذي أعده الموند، فقـد أثير حولها العديد من وجهات النظر. إلا أن المؤتمر قد خلص إلى إصدار توصيـة إلى المجلس (SSRC) بإنشاء "لجنة السياسة المقارنـة" لتقـوم بهـذا البرنـامج، قـد كلف المجلس "جبرائيل الموند" برئاسة هذه اللجنـة الـتي ولـدت مـن رحـم لجنـة السلوك السياسي، وخرج مـن رحمهـا عـام ١٩٧٢م "لجنـة الدراسـات المقارنـة للسياسة العامة"، وقد ضمت لجنة السياسة المقارنـة في عضويتهـا "تـايلوركول" و"روي ماكريدس" و "جاي يوكر" و "جورج كاهين" و"لوشيان باي"[153].

---

151 Albritton. op. cit. pp. 11-17.

152 Jacobitti. op. cit. pp. 12-13.

153 Ibid. pp. 13-15, and Sibley. op. cit. pp. 45-47.

تلك هي أهم المتغيرات والتطورات التي أدت إلى بلورة المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية عامة وفي علم السياسة بصفة خاصة، وقبل الدخول في تحديد معالم الثورة السلوكية في حقل السياسة المقارنة يجدر تحديد ماذا تعني السلوكية في علم السياسة بشكل عام؟

هناك العديد من الفهومات للسلوكية، فبالنسبة لغير السلوكيين تعني السلوكية استخدام الأرقام والتكميم المخل، أو التكميم غير الإنساني للعلوم السياسية، حيث يمكن فقط التحويل الكمي للأبعاد الأكثر فجاجة في الظاهرة السياسية. أما بالنسبة للسلوكيين، فالسلوكية تطلق على صيغة علمية تبدأ من أي شئ منظم وامبريقي، وتسعى إلى صياغة منظمة متكاملة من المبادئ والافتراضات العلمية، ومن ثم فهدف السلوكيين هو الوصول إلى صيغة علمية للعلوم السياسية تختلف عن الصيغة غير العلمية التقليدية، وقد اعتبرت السلوكية عنوانا حملته الحركة العلمية في العلوم السياسية، التي كان هدفها تطوير التعميمات الأمبريقية والنظرية المنظمة، واستخدامها في شرح الظواهر السياسية، من خلال التركيز على السلوك البشري، وإن تم استخدام المعلومات التاريخية أو الجوانب القانونية أو المؤسسية للنظم السياسية، حيث التاريخ لدى هذه المدرسة مكون من سلوك بشري، والناس هم الذين يتبعون أو يخالفون القانون، والمؤسسات ليست سوى خليط من أنماط سلوكية[154]. وعلى الرغم من اختلاط مفهوم السلوكية مع مفاهيم علم النفس السلوكي التي تركز على الاتجاهات والآراء، فإن "ديفيد ايستون" يعد أول من صاغ محتوى السلوكية في علم السياسة، وذلك في دعوته لعلماء السياسة بأن يركزوا على الأنشطة أكثر من تركيزهم على المؤسسات، فالمهم لديه ليس المؤسسات في ذاتها، وإنما الأنشطة التي تحدث داخلها[155]. وقد حدد إيستون الخصائص الأساسية التي يجب أن تركز عليها الحركة السلوكية في العلوم السياسية في الآتي[156]:-

---

154 Isaak. op. cit. pp. 37-39.

155 Ibid. pp. 36-37.

156 David Easton. "The Current Meaning of Behavioralism" in: James C. Charlesworth, ed., *Contemporary Political Analysis*. (New York : Free Press, 1967) pp. 16-17.

١ – التركيز على الانتظامات
٢ – الإثبات.
٣ – التكنيكات الكمية
٤ – تحديد القيم
٥ – التركيز على النظم
٦ – العلم الخالص
٧ – التكامل

أما على مستوى السياسة المقارنة فقد خلصت حلقة بحث جامعة "نورث ويسترن" - والتي أوصت بإنشاء لجنة السياسة المقارنة – إلى خلاصة مفادها أن القرن الماضي قد شهد مرحلة التنظير والدراسة القيمية، وأن هذا القرن الذي توفرت فيه حشود من المعلومات تم التعامل معها بدون قدرة تحليلية تجعلها ذات فائدة، ومن ثم فقد اتسم حقل السياسة المقارنة في هذا القرن بالخصائص التالية[١٥٧]:-

١ -أنه حقل شكلي وأساسا غير مقارن.

٢ – أنه حقل وصفي يركز على وصف المؤسسات الرسمية للنظم السياسية الأساسية في العالم الغربي.

٣ – أنه يقوم بالمقارنة الثنائية للدساتير الغربية، وهو غير قادر على التعامل مع العملية السياسية في الدول النامية.

وقد حاولت لجنة السياسة المقارنة أن تبلور اقترابا جديداً بالتركيز على دراسات المناطق من ناحية، وعلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة السياسية من ناحية أخرى، وذلك من خلال الاستراتيجية التالية[١٥٨]:-

١ – الاتفاق على المقارنة يمكن أن يتحقق بصورة واقعية فقط في التركيز على شرائح من العملية السياسية، وفي مستويات من التجريد أوسع أو أضيق.

---

[157] Albritton. op. cit. pp. 22-23, and Cantori and Ziegler. ed., op. cit. p. 199.
[158] Albritton. op. cit. pp. 24-25.

٢ – أن تكون الدراسات متوجهة إلى المشاكل، أي دراسة عمليات سياسية متحركة، وليس التركيز على الثوابت، وهنا أثيرت عدة إشكالات منهجية مثل: أن الظاهرة السياسية معقدة، وسريعة التغير في مكوناتها وعملياتها، فهل من الممكن عزل العناصر المسببة عن بقية العناصر؟ وهل من الممكن عزل المتغيرات عن بعضها البعض سواء مفردة أو في سلاسل؟ وهنا طرحت فكرة توسيع المجال والمنهج scope and method من خلال تقسيم عملية المقارنة إلى أربعة مستويات:

أ – المقارنة بين مشكلة محددة في عدة نظم سياسية متجانسة الخصائص.

ب – مقارنة عدة عناصر أو مكونات بين نظم سياسية متجانسة تقريبا.

ج – مقارنة مؤسسات أو شرائح من العمليات بين عدة نظم بغض النظر عن التجانس.

د – مقارنه النظم السياسية كما هي.

وقد لوحظ هنا أيضا بروز مشكلة القيم على أساس أنها جزء من الاعتقاد أو نظم العقائد في المجتمع، وقد خلصت حلقة البحث إلى ما يلي:-

١ – أن وجود مزاج متجانس واحد للشعوب مسألة محل شك.

٢ – ولو وجد هذا المزاج فلن يكون له أي قيمة عملية في دراسة السياسة المقارنة.

وقد قبل أعضاء حلقة البحث هاتين الملاحظتين بدون فحص أو تدقيق من قبل أعضاء الحلقة، وإنما تم اعتبارهما من المسلمات[159].

وبإنشاء لجنة السياسة المقارنة لا يكاد يوجد باحث من باحثي الحقل الذين يدرسون العالم غير الغربي لم يرتبط بصورة أو بأخرى بهذه اللجنة، فقد مثلت سلسلة الكتب التي أصدرتها محدداً أساسيا للعملية السياسية في العالم غير الغربي، خصوصًا ما قدمه "جورج كون" و"جاي بوكر" و"لوشيان باي" و"الموند" في طرحهم لمنظور للبحث السياسي عبر الوطني أو الدولي، من خلال مفاهيم البناء والوظيفة والثقافة السياسية، كذلك ما قدمه "مايرون واينر"

159 Ibid. p. 26.

وجوزيف لابالومبارا" و"ليونارد بايندر" وغيرهم من دراسات لجماعات المصالح وللتنمية السياسية والتغيير الاجتماعي، فقد سعى أعضاء اللجنة للوصول إلى بناء واختبار ما أسماه "الموند" نظرية احتمالية في علم السياسة، وفي سبيل ذلك استعاروا مفاهيم من العلوم الاجتماعية الأخرى، واستخدموها في بناء نظرية أولية في الاستقرار والتغيير السياسي، وعلى الرغم من أنهم حققوا تقدما واضحا نحو بناء نظرية علمية في السياسة، إلا أنه قد برز خلاف واضح بين أعضاء اللجنة، إذ اقترح بعضهم استخدام هذا المفهوم أو ذاك، والبعض حاول تطوير نظريات جديدة بدون شرح واضح لأسباب رفض النظريات القائمة. وعلى الرغم من كل ذلك فلا جدال في أن أعضاء لجنة السياسة المقارنة ومن سار على نهجهم أثروا بصورة واضحة في حقل السياسة المقارنة، ولم تزل أعمالهم هي الأكثر قراءة واستخدامًا[160].

وقد بدأت اللجنة بمشروع دراسة جماعات المصالح، الذي مثل بداية جيدة، لأنه ركز على دراسة العملية السياسية غير الرسمية في الدول الغربية، وبعد أن بدأ العمل في المشروع وتم جمع كمية ضخمة من المعلومات، شارك فيها العديد من الباحثين أمثال لابالومبارا وواينر وبايندر وريجز، وبينما كان المشروع يسير ويتقدم، بدأ الاهتمام ينصرف إلى دراسة المناطق النامية، وظهر في ذلك كتاب جماعي حرره الموند وكولمان عنوانه "السياسة في المناطق النامية" ١٩٦٠م، كانت معظم دراساته ومقالاته عبارة عن أوراق خلفية كتبها عدد من الخبراء لمؤتمر التحديث السياسي الذي عقد في ١٩٥٩م، ومعظم الأفكار الواردة فيه تمت استعارتها من العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث استعار ديفيد أبتر من ماكس فيبر أفكاره حول الشرعية والسلطة، ومن "ماريون ليفي" تحليل المتطلبات البنائية الوظيفية ، واستخدم "كارل دويتش" نظرية الاتصالات، وحاول "إيفرت هاجن" و"روبرت هوستلز" شرح التنمية الاقتصادية في مصطلحات الحاجات السيكولوجية وأنماط تالكوت بارسونز، واستعار دانيال ليرنر نظرية علم النفس لتطوير مفهوم "التقمص العاطفي" كتشخيص للإنسان

---

160 Jacobitti. op. cit. pp. 5-8.

الحديث، وقد فتحت اللجنة عقولها لهذه الأفكار وغيرها من أجل تطوير علم السياسة بصورة أكثر نضجاً[161]. وفي نفس هذا المؤتمر قررت اللجنة أنه في السنوات القادمة سوف يتم التركيز على التنمية السياسية والتحديث، ودعت إلى استخدام مفاهيم علم الاجتماع في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والثقافة السياسية، لذلك قامت اللجنة برعاية سلسلة من المؤتمرات يتعلق كل واحد منها بموضوع من موضوعاتها[162]، ومن ثم كانت المجلدات الخمسة في التنمية السياسية التي أنتجتها اللجنة[163].

ومن الجدير بالتأكيد أن لجنة السياسة المقارنة لم تكن دائما على رأى واحد، بل كان هناك اختلافات عديدة بين أعضائها، وإن حافظت على خط عام لها؛ وذلك بفضل المحور الثلاثي الذي ضم: "الموند" و"باي" و"فيربا"، الذين اتفقوا بصورة قويه على ضرورة بناء النظرية وعلى محتوى النظرية، بصورة جعلت الحديث عن اللجنة بعد ذلك ينصرف إلى هؤلاء الثلاثة[164] الذين أعطوا للمفاهيم التي استخدمتها اللجنة ماهيتها، فعلى الرغم من أن المفاهيم الأساسية مثل البناء والوظيفة والنظام...إلخ تم نقلها من الأنثروبولوجيا والاجتماع

---

161 Ibid. pp. 15-17.

162 Ibid. pp. 17-18.

١٦٣ ومجلدات لجنة السياسة المقارنة فى التنمية السياسية هى:-

Lucian W. Pye. ed., *Communication and Political Development*. (New Jersy: Princetion University Press, 1962)

Joseph lapalombara. ed., *Bureaucracy and Political Development*. (New Jersy: Princetion University Press 1963)

Robert E. ward, and Dankwart A. Rustow. eds., *Political Development in Turkey and Japan*. (New Jersy: Princetion University Press, 1964).

James S. Colman. ed., *Education and Political Development*. (New Jersy: Princetion University Press, 1965)

Lucian Pye, and Sidney Verba, *Political Culture and Political Development*. (New Jersy: Princetion University Press, 1965).

164 Jacobitti. op. cit. p. 18.

والبيولوجيا، وتم الرجوع إلى هذه العلوم لتحديد ماهيتها ومضمونها إلا أن اللجنة من خلال هؤلاء الثلاثة استطاعت أن تجعلها جوهر علم السياسة وبها يعرف بعد أن أعطتها الدلالات السياسية.

ومن خلال تعانق الاقتراب البنائي الوظيفي والاقتراب النظمي وفكرة الجماعة حاول باحثو السياسة المقارنة استخدام الفيزياء الكلاسيكية للبحث عن القوانين العامة ذات التطبيقات الكونية لصياغة أطر مفاهيمية وأطروحات للتصنيف والتنميط، ووضع افتراضات قابلة للاختبار بين أنماط المفاهيم، وبهذا أصبحت الدراسة الوظيفية للدولة الواحدة شبه مرفوضة في إطار البحث عن تفسيرات مجردة وكونية للظاهرة السياسية تساعد على فهم أفضل وتسمح بالتنبؤ[١٦٥].

وقد اعتمدت اللجنة سبع وحدات أساسية للمقارنة بين النظم هي[١٦٦]:-

١ - وضع النظام.
٢ - البيئة أو محيط النظام.
٣ - النخبة.
٤ - عملية صنع القرار.
٥ - مفاهيم السلطة والشرعية.
٦ - السياسات العملية.
٧ - أداء النظام.

وعلى الرغم من أن لجنة السياسة المقارنة تعتبر البوتقة التي خرج منها حقل السياسة المقارنة بصورته المعاصرة وعلم السياسة بصفة عامة، إلا أن أعمالها قد أخضعت للتحليل والنقد. فقد رأى بعض المرتبطين بها مثل "فريد ريجز" أن أعمالها من الناحية النظرية سطحية جداً، واعتبر كتاب الموند "السياسة في المناطق النامية" والذي مثل إنجيل الدارسين للسياسة المقارنة في الدول النامية؛

---

165 Ibid. p. 20, Cantori and Ziegler. eds. op. cit. p. 200, and Albritton. op. cit. p. 109.
166 Ibid. pp. 115-116.

اعتبره ريجز ليس مقرراً دراسيًا ولا كتاباً منهجيًا، وإنما بمثابة بيان أو إعلان magna carta[١٦٧]. وفي رسالتها للدكتوراه التي انصبت على التحليل النقدي للجنة السياسة المقارنة خلصت سوزان جاكوبتي إلى أن مفكري اللجنة انطلقوا من مفهوم الوضعية المنطقية للعلم ونموذجها الرشادي، وتبنوا منهجيتها في دراسة السياسة المقارنة، وسعوا للوصول إلى نظرية عامة للتغيير والاستقرار خالية من القيم، وعند الوصول إلى النتائج لم تجد اللجنة تفسيراً كافيا للأحداث السياسة قائما على النظرية العلمية، فاستخدمت تفسيرات مشابهة تماما لعلم السياسة التقليدي[١٦٨]. ومن ناحية أخرى هناك من يرى أن اللجنة أحدثت ثورة في السياسة المقارنة من حيث المجال والمنهج، فقد أصبحت أكثر عالمية من حيث مجالها، وأكثر تداخلاً مع العلوم الأخرى، وأكثر علمية في المنهج، وأكثر ميلاً للتحليل والتفسير بدلا من الوصف[١٦٩].

167 Ibid. pp. 96-97.

168 Jacobitti. op. cit. pp. 138-139.

169 Lawrence C. Mayer. "Practicing What We Preach: Comparative Politics in the 1980s", *Comparative Political Studies*, vol. 16. no. 2, july 1983, p. 173.

المبحث الرابع

نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية

أحدثت الثورة السلوكية قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية في السياسة المقارنة، وأعادت تعريف وتشكيل المكونات الأساسية للحقل، بل إنها أعادت تعريف علم السياسة، وطرحت وحدات جديدة للتحليل السياسي، فبعد أن كان علم السياسة هو علم القوة أو الدولة أو السلطة، أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم، وبذلك تم تجاوز وحدات التحليل السابقة التي كانت ممثلة في الدولة أو الحكومة أو الأمة أو المؤسسة إلى وحدات تحليل جديدة استوعبت السابق دون أن تلغيه، فمع إيستون أصبح مفهوم النظام السياسي هو وحدة التحليل الجديدة، التي تجاوزت الوحدات السابقة دون نفيها، بل نظمها في إطار أشمل وأكثر تجريداً، يجعل منها بعض مفرداته أو ظواهره أو ما صدقاته. وبذلك خرج علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة من المحدودية والتضييق والانحسار في النظم الأوربية إلى إطار أكثر رحابة قابل للتعامل مع النظم غير الأوربية، ومن ثم إمكانية المقارنة عبر الثقافات وعبر الأقاليم. وقد عبر عن ذلك الموند بقوله "إذا أردنا لعلم السياسة أن يتعامل بفاعلية مع الظاهرة السياسية في جميع المجتمعات، بغض النظر عن الثقافة ودرجة التقدم والحجم، فإننا في حاجة إلى إطار تحليلي أوسع، هو مفهوم النظام السياسي، الذي يعني أن العملية السياسية تتحدد من خلال الجماعات غير الرسمية، وتوجهات الرأي العام، والعلاقات المتبادلة بين الأشخاص، أكثر

من كونها تتحدد من خلال المؤسسات الرسمية"[١٧٠]. وبذلك تغيرت بؤرة علم السياسة، من كونها تركز على الهياكل والأشكال أو الثوابت العامة مثل الدساتير والمؤسسات إلى مجال جديد يركز على الحركة والعملية والفعل السياسي، حيث دارت معظم تعريفات علم السياسة حول مفهوم القوة المشروعة، أو المبررة، أو استخدام وتطبيق القوة العادلة، أو الإكراه المشروع، وكلها معان تركز على أنماط من السلوك أو تفاعلات وعمليات اجتماعية[١٧١].
وقد انطلقت المدرسة السلوكية من افتراض أن جميع الأبنية السياسية لها أسس اجتماعية معينة، وتسعى لتحقيق أهداف محددة، هي تعظيم الشرعية والفعالية، وإن اختلفت الإجراءات من مكان لآخر ومن وقت لآخر، وأن السياسة هي انعكاس لنظم اجتماعية معينة، هي بدورها متغيرات تابعة لمتغيرات أخرى، مع التأكيد على أن النظم الاجتماعية تختلف فيما بينها، من حيث التكامل والثقافة وتقسيم العمل...إلخ[١٧٢] وعلى هذه الأسس تم تحديد خصائص النظام السياسي بأنه نسق من التفاعلات، يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها. وانطلاقا من هذا المفهوم للنظام السياسي كوحدة تحليل أساسية في حقل السياسة المقارنة ظهرت في هذه المرحلة مجموعة من النظريات استبطنت هذا المفهوم، وانطلقت منه، وتبلورت حوله إسهاماتها. وهذه النظريات هي[١٧٣]:-

نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم الفكرة الأم التي خرجت منها أو دارت حولها معظم نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية، ابتداء من نموذج ديفيد إيستون، الذي يعد الصياغة السياسية الأولى لنظرية النظم، وامتداداًإلى النموذج الاتصالي

---

170 Almond and Powell. *Comparative Politics*. 1978, op. cit. p. 4.

171 Ibid. p. 5.

172 Barbara N. Mclennan. *Comparative Political Systems: Political Processes in Developed and Developing States*. (Mass: Duxbury Press, 1975) p. 267.

١٧٣ للمزيد من التفصيل حول هذه النظريات أنظر: د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

الذي طوره كارل دويتش[١٧٤]، ثم إلى صياغة ألموند لنفس النظرية. إذ إن جميعها بمثابة صياغات متنوعة لنفس النظرية بصورة أو بأخرى، بحيث يمكن القول إن نظرية النظم والبنائية الوظيفية القادمتين من التنظير البيولوجي والرياضيات[١٧٥]، بالإضافة إلى مفهوم الجماعات، قد شكلت جميعها الإطار النظري لنظريات المرحلة السلوكية في السياسة المقارنة.

أولاً: نظرية النظم – نموذج ديفيد إيستون

ارتبطت نظرية النظم في علم السياسة بأعمال ديفيد إيستون، فهو الذي أعطى لها ملامحها العامة ومحدداتها الأساسية، حيث رأى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل نظام سلوك، يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به التي تؤثر فيه[١٧٦]. وعلى الرغم من أن ديفيد إيستون هو أول من أعطى صياغة سياسية لنظرية النظم، ووظفها في تحليل السياسة المقارنة، إلا أنه ليس هو أول من أوجد هذه النظرية، وليس هو أول من أدخلها في التحليل السياسي العام، فقد سبقه "مورتون كابلان" الذي يعد من أوائل من استخدموا التحليل النظمي في دراسة العلاقات الدولية، بل إن هناك من رأى أن أفلاطون وأرسطو قد نظرا إلى المجتمع كنظام مكون من عناصر فاعلة، ومنذ ثلاثة قرون كتب توماس هوبز "بواسطة النظم أفهم أي عدد من الرجال انضموا في مصلحة واحدة أو عمل واحد، كذلك النجوم والكواكب أجزاء من نظام أكبر، والأسرة تمثل نظاما أعضاؤه أفرادها"، وبالتالي يعد التفكير النظمي من قبيل البديهيات أو التفكير العام Commonsense[١٧٧]. كذلك يعتبر "ايرفنج جوفمان" – وهو من أبرز علماء الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية – أول من طور التحليل النظمي لدراسة الحياة الإنسانية مستمدًا مصادره من البحوث

---

[174] Holt and Richardson. op. cit. p. 37.
[175] Cantori and Ziegler. eds. op. cit. p. 73.
[176] Holt and Richardson. op. cit. pp. 41-42.
[177] Issak. op. cit. pp. 217-218.

الاجتماعية القائمة على الملاحظة ومن الروايات الأدبية، وقد ركز تحليله على عمليات التعايش بين أفراد الجماعات الصغيرة في المجتمع الأمريكي، ورأى باستقلال نظام التفاعل بين الأشخاص عن باقي الأنظمة الأخرى[١٧٨]. كذلك هناك تطبيقات أخرى سابقة وناجحة لتحليل النظم في حقول معرفية أخرى، تشهد درجة عالية من التعقيد المنهجي، مثل الفيزياء والبيولوجيا والاقتصاد[١٧٩]. وانطلاقا من تلك الخلفية المعرفية حدد ايستون مفهومه لتحليل النظم، حيث أخذ النظرية العامة للنظم الموجودة في حقول معرفية أخرى، وقام بملئها بالمحتوى السياسي، طبقًا للتعريف الذي قدمه لعلم السياسة، فاعتبر النظام في التحليل السياسي نسقًا أو مجموعة من المتغيرات المعتمدة على بعضها البعض والمتفاعلة فيما بينها، والتي يتم من خلالها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع[١٨٠]. ورأي ايستون أن الحياة السياسية على أي مستوى وفي أي شكل، يمكن النظر إليها كنظام للنشاط أو السلوك السياسي من الممكن فصله عن بقية الأنظمة على الأقل بغرض التحليل[١٨١]. وهنا يتساءل ايكشتين هل من الأفضل أن نعامل النظام السياسي على أساس أنه نظام مستقل أم أن نعامله على أنه جزء لا يتجزأ من النظم الاجتماعية الأخرى، سواء الاقتصادية أو الثقافية؟[١٨٢] لكن ايستون يفضل الفصل التحليلي، حتى يمكن النظر إلى العملية السياسية كنظام مستقل مكون من عدة عناصر تحقق له الاستقلال، وفي نفس الوقت الارتباط بالنظم الأخرى، وأهم هذه العناصر[١٨٣]:

---

178 Anthony Giddens. *Social Theory and Modern Sociology*. (Cambridge: Polity Press, 1987) pp. 109-110.

179 Holt and Richardson. op. cit. p. 38.

180 Ibid. pp. 43-44.

181 David Easton. "An Approach to the Analysis of Political Systems", in: Cantori and Ziggler, eds., op. cit. p. 28.

182 Eckstein. op. cit. p. 5.

183 Easton. An Approach to the Analysis of Political Systems, op. cit. pp. 88-100.

١ – عناصر الهوية أو الكينونة

وهي العناصر التي يجب تحديدها لتحقيق فصل النظام السياسي عن بقية النظم الاجتماعية، وذلك من خلال الآتي:

أ – وحدات النظام السياسي وعناصره التي يتكون منها مثل الأدوار السياسية والجماعات السياسية.

ب – الحدود: وهي من أهم النقاط التي يجب تحديدها عند الاقتراب من دراسة أي نظام سياسي؛ لأن النظام لا يوجد في فراغ، ومن ثم تثور الإشكالية الأساسية حول كيفية الفصل بصورة منظمة بين النظام السياسي والنظم الأخرى.

٢ – المدخلات والمخرجات

وفي هذه المرحلة تصبح مهمة البحث هي تحديد المدخلات والقوى التي شكلتها وأثرت فيها، ثم تحديد العملية التي من خلالها يتم تحويل المدخلات إلى مخرجات، وتأسيس العلاقة بين المدخلات والمخرجات[١٨٤]. ومن ثم فإن الدراسة المقارنة للنظم السياسية تستلزم تحديد ما هي مدخلات النظام؟ وكيف ظهرت؟ وكيف تمت صياغتها وتقديمها للنظام؟ ومن أتى بها؟ وهل هي في جانب المطالب أم في جانب المساندة؟ والمساندة تنقسم إلى ثلاثة أنواع:-

١ – مساندة المجتمع السياسي من خلال تفاعل أعضائه تفاعلا سلميا لا ينصرف إلى مساندة الحكومة أو النظام، وإنما إعطاء الولاء والمساندة للمجتمع وأهدافه العامة، مثل حالة الحرب الأهلية التي تهدد أسس المجتمع، ومن ثم تكون المساندة ليست لطرف من الأطراف، وإنما لمطلق الجماعة السياسية.

٢– مساندة النظام وتأييد القواعد العامة للعبة السياسية.

٣– مساندة الحكومة[١٨٥].

---

184 Ibid. p. 99.

185 Ibid. pp. 101-104.

ويلاحظ أن هذه المستويات الثلاثة هي نفسها مستويات الشرعية عند ماكس فيبر. ويتم تقويم المساندة في مجملها بناء على حجم الدولة، ونوع النظام والتعدد داخله، وعلى المخرجات، وحجمها، ونوعيتها، ودرجة التسييس في المجتمع، والتنشئة السياسية. فالمساندة هي المرادف للشرعية[١٨٦].

وبذلك يتكون النظام من عناصر أربعة هي:-

أ - مدخلات تتكون من مطالب ومساندة.

ب - عملية تحويل تتم داخل النظام السياسي بعد استقباله للمدخلات.

ج - مخرجات وهي عبارة عن استجابة النظام السياسي للمدخلات.

د - تغذية استرجاعية.

وقد تم انتقاد إيستون، لأنه جعل عملية التحويل التي يقوم بها النظام عملية محايدة، بحيث إن المدخلات تأتي دائمًا من البيئة، وأن النظام يقوم فقط بتحويلها إلى مخرجات دونما تدخل. قد قدم William Powers نموذجًا مطورًا لنموذج ديفيد إيستون أدخل بمقتضاه تعديلاً على عملية التحويل، إذ اعتبر أن الأهداف الداخلية للنظام تقوم بدور في إيجاد مدخلات للنظام نابعة من ذاته، وهذه الأهداف قد تكون متعلقة ببنية أو هيكل النظام، أي أهداف هيكلية، وقد تكون مرتبطة بتطوير برنامج النظام، وقد تكون موقفية يتم تحديدها طبقا للموقف الذي فيه النظام، وهذه الأنواع الثلاثة تسهم في إيجاد مدخلات جديدة للنظام غير نابعة من البيئة، بل قد تتعارض معها وتقوم بتعديلها وتكييفها[١٨٧].

كذلك أكد الموند على أنه يجب أن لا يكون هناك انطباع بأن المدخلات تأتي فقط من المجتمع الذي يوجد بداخله النظام السياسي، فالمدخلات قد تنبع من داخل النخبة الحاكمة، سواء كانوا منفذين أو مشرعين أو قضاة، وقد تأتي من المجتمع الداخلي، وقد تأتي من النظام الدولي، أي البيئة الخارجية في صورة

---

186 Ibid. pp. 106-110.

187 Peter A. Corning. "Evolution and Political Control: A Synopsis of a General Theory of Politics" in: Michael Schmid, and Fanz M. Wuketites, eds., *Evolutionary Theory in Social Science*. (Holland: Dordrecht D. Reidel Publishing Company, 1987) p. 138.

معاهدة أو غزو أو مساعدة، ومن ثم فهناك ثلاثة أنواع من المدخلات[188]. وقد رد إيستون على ذلك مؤكداً أن إثارة قضية وجود مدخلات تأتي من داخل النظام أو من خلال تفاعل أعضائه مع الخارج أمر قد يكون محل اعتبار إذا كنا نتكلم عن نظام عضوي تنبع جميع حاجاته من داخله، أما في حالة النظام السياسي فإن سلوكياته تكون نابعة من خارجه[189]. وبذلك رفض ايستون فكرة powers والموند الخاصة بأن هناك مدخلات تأتي من داخل النظام.

٣ – التمايز داخل النظام

حيث يكون النظام مقسما إلى وحدات فرعية، بينها نوع من تقسيم العمل، بحيث يستطيع التجاوب مع المعلومات، سواء كانت مطالب أو مساندة قادمة من البيئة الخارجية، ويحسن استخدامها[190].

٤ – تكامل النظام

لابد أن يصنع التمايز البنائي داخل النظام ضابطا للقوى المحركة التي يحتمل أن تؤدي إلى نتائج غير تكاملية داخلة، فإذا مارست وحدتان أو ثلاث أنواع مختلفة من النشاط في وقت واحد، فمن المحتمل أن يحدث تفكك في بنية النظام، ولتجنب حدوث ذلك يضع النظام ميكانزما لأعضائه ليتفاعلوا بصورة تكاملية[191].

تلك هي محددات نظرية النظم كما طرحها ديفيد ايستون، الذي اعتبر هذه المكونات أو المحددات معتمدة على بعضها البعض اعتماداً وظيفياً، بحيث إذا طرأ أي تغير على أحد المكونات، فإنه سوف يؤثر على النظام ككل، وهذا الاعتماد المتبادل الوظيفي يهدف إلى تحقيق حالة من التوازن السياسي

188 Gabriel A. Almond, and G. Bingham Pawell. "An overview", in: Cantori and Ziegler. eds., op. cit. p. 85.

189 Easton. *An Approach to the Analysis of Political Systems*. op. cit. p. 99.

190 Ibid. p. 100.

191 Ibid. p.100.

والاستقرار[١٩٢]. وتعتبر نظرية النظم كما صاغها ديفيد ايستون النظرية الأم، التي خرجت من إطارها وتفرعت عنها أو دارت حولها نظريات السياسة المقارنة الأخرى، سواء الوظيفية التي حاولت ملء نموذج ايستون بأنواع من الوظائف والقدرات، أو النموذج الاتصالي الذي قدمه دويتش، الذي يعد أحد أبعاد نموذج ايستون، وكأنه يركز على عملية التحويل ويفصِّل فيها.

ثانيًا: نظرية النظم - نموذج كارل دويتش

اعتبر "هولت وريتشاردسون" في دراستهما عن النماذج المعرفية المتنافسة في السياسة المقارنة النموذج الاتصالي جزءاً من نظرية النظم، ذلك أن كارل دويتش وإن كان قد استخدم مفاهيم مغايرة لتلك التي استخدمها إيستون، إلا أنه عبر عن كامل مضمون النموذج النظمي عند ايستون من مدخلات وتحويل ومخرجات وتغذية استرجاعية، وقد حاول أن يتفادى بعض أوجه القصور من خلال طرحه لمفهوم "ذاكرة النظام" الذي يقترب من صياغة powers لنظرية النظم، حيث جعل الصندوق الأسود عنصراً فاعلا وليس أداة محايدة، فأعطاه إمكانية أن يوجد مدخلات، وأن يعدل ويكيف المدخلات الواردة إليه من البيئة، ومن ثم يعدل في ميكانيكية التحويل، حيث إن النظام عند إيستون نظام غائي teleological تهدف كل وظائفه لتحقيق غاياته، وهو عبارة عن "ثيرموستات" thermstat تعكس الحرارة أكثر من كونه نظامًا بيولوجيًا منظمًا بصورة ذاتية[١٩٣].

والنموذج السبرنطيقي كتجريد مثالي يعرض صورة وصفية مبسطة للنظم الاتصالية الطبيعية في كل الكائنات والظواهر teleonomic، من الخلية إلى الإنسان إلى الدولة، ومن ثم فإن السياسة بهذا المعنى السبرنطيقي توجد في جميع الكائنات الاجتماعية المنظمة[١٩٤]، وبذلك يقوم نموذج دويتش مثل نموذج ايستون على البداهة commonsense، بل إن دويتش عند طرحه لهذا النموذج

192 Albritton. op. cit. p. 58.
193 Corning, op. cit. p. 138.
194 Ibid. pp. 140-141.

ذكر أنه لن يقدم أكثر من وجهة نظر ومجموعة من الافتراضات، منها أن جميع النظم متشابهة من حيث الخصائص الأساسية، وكل المنظمات ترتبط ببعضها بالاتصال، بل إن مفهوم المنظمة organization يعني في ذاته نظاما للمعلومات، والمعلومة information هي علاقة منمطة بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات، ومن ثم فهناك معلومة واتصال وقناة يجرى من خلالها الاتصال[١٩٥]. والمعلومة التي هي نمط من العلاقة بين الأحداث، تتدفق من خلال قنوات اتصال، يقوم النظام بتحليلها بعد أن تصل إليه، ثم يرد عليها. لقد اعتمد دويتش على المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبر أنها جوهر العملية السياسية، فالنظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة التي تضغط دائماً عليه بمطالب معينة، وتضع عليه حملا load، وهذا الحمل هو المفهوم المحوري الثاني في هذا النموذج، ويعنى به المعلومات والرسائل القادمة للنظام من البيئة. ويفترض أنه كلما كان الحمل أثقل كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه، حيث يفترض أن يقوم النظام بترجمة هذا الحمل وتفسيره والرد عليه، والفترة التي يستغرقها النظام ما بين استقبال الحمل والرد عليه أطلق عليها دويتش lag، وهي المفهوم الثالث في النموذج، وكلما كانت الفترة الفاصلة ما بين استقبال الحمل والرد عليه أكبر؛ كانت كفاءة النظام أقل وقدرته على التعامل مع البيئة أضعف، والعملية التي تحدث للمعلومة منذ استلامها وحتى الرد عليها يطلق عليها distortion، وهو المفهوم الرابع، أما الرد ذاته فيطلق عليه gain، وهو المفهوم الخامس، ويقصد به مقدار التغير الذي قام به النظام للتعادل والتكيف مع البيئة نتيجة للحمل الذي حملته إياه، ثم يأتيه رد فعل البيئة على هذا التغير أو على الـ gain في صورة تغذية استرجاعية feedback تدخل في صورة معلومة وحمل جديد. ويقوم النظام دائما بتعديل سلوكه بناء على المعلومات الجديدة الواردة إليه أو التغذية الاسترجاعية أو المعلومات المحفوظة في ذاكرته[١٩٦].

---

195 Holt and Richardson. op. cit. p. 39.

196 Issak. op. cit. pp. 235-236.

ويولي دويتش اهتمامًا خاصًا بميكانزم التصحيح الذاتي الموجود في ذاكرة النظام، ويعتبر ما قدمه دويتش ثروة من الأفكار وطرق البحث الجيدة، التي ترتبط بالفلسفة السائدة في المرحلة السلوكية وتوجهاتها الأيديولوجية الساعية نحو تكريس الاستقرار الحكومي والتكيف والفعالية السياسية للحكومات[١٩٧].

ثالثاً: النظرية البنائية الوظيفية

أكدت لجنة السياسة المقارنة من منطلق تبنيها للبنائية الوظيفية كإطار تحليلي على تعريف السياسة من خلال البناء والوظيفة، وهما مفهومان لم تتم بلورتهما في سياق علم السياسة، وإنما تم نقلهما من علوم اجتماعية وطبيعية أخرى؛ ولذلك فمن الضروري تحديد دلالتهما، حتى يتبين جوهر النظرية وفحواها. وذلك يستلزم الرجوع إلى البنائية الوظيفية في علم الأنثروبولوجيا، حيث مثلت الوظيفة إجابة على مشكلة واجهها الأنثروبولوجيون في القرن التاسع عشر، وهي كيف يمكنهم فهم التعدد والتنوع في العادات والسلوكيات في مختلف المجتمعات البشرية التي تعاملوا معها، حيث نظر البعض منهم إلى هذه العادات والسلوكيات على أنها عيوب ولعنات أصابت هذه المجتمعات، ونظر آخرون من ناحية أصول هذه العادات التاريخية وتطورها، ونظر فريق ثالث من زاوية آثارها في الممارسة على أعضاء المجتمع ككل: فطالما أن العادات المتشابهة يمكن اكتشافها في مجتمعات مختلفة، فقد رأى هذا الفريق أنه من المفيد مقارنة الممارسات وآثارها، ومن ثم الوصول إلى اكتشاف ما يشبه القوانين العامة التي تصلح لبناء علم المجتمع، وقد عرف هذا الفريق الثالث بالوظيفي[١٩٨]، ويعتبر "راد كليف براون" ومالينوفسكي" الآباء المؤسسين للمدرسة الوظيفية التي كانت تبتغي بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علوم البيولوجيا[١٩٩]،

---

197 Holt and Richardson. op. cit. p. 40.

198 A. R. Radcliffe-Brown. *Structure and Function in Primitive Society*. (Glencoe, Ill: The Free Press, 1952) pp. 51-53 نقلا عن Jacobitti. op. cit. pp. 22 - 23.

199 Brown. op. cit. p. 179.

مرجعين هذا الاقتراب إلى "أميل دوركايم" و "فرويد" و "ماركس"[٢٠٠]. حيث أكد راد كليف براون - إتباعًا لدوركايم - أن المجتمع مثل الكائنات العضوية الحية مكون من وحدات (مثل الخلايا) منظمة في بناء موجود في بيئة، وإذا كان عالم البيولوجيا يدرس كيف يتكيف هذا العضو ويستمر حيا ويحافظ على نفسه في توازن، كذلك فإن عالم الاجتماع أو السياسة يجب أن يدرس كيف يحافظ المجتمع على نفسه على مر الزمن، ومن ثم يدرس أجزاء المجتمع من منظور وظيفي، حيث الوظيفية هي أي نشاط -مثل العقاب على الجريمة أو مراسم الجنازة - يلعب دورا في حياة المجتمع ككل؛ ولذلك فدورها هو الحفاظ على بقاء واستمرار حياة الأبنية الاجتماعية[٢٠١]، كذلك لا يمكن فهم مفهوم "البناء" بدون الرجوع إلى البيولوجيا، فالذي يقاوم لبقاء العضو البيولوجي حيًا مستمرا ليس جزءاً فرديا معينا في هذا العضو البيولوجي، وإنما الذي يقاوم هو نمط من الخصائص والمحددات، يكون وحدة بينها علاقات معينة، هي ما أطلق عليه البناء، وقياساً على البيولوجيا رأى راد كليف براون أن الذي يقاوم لبقاء المجتمع حيا مستمراً ليس فردا أو أفراداً معينين، وإنما هو نمط معين من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد هو ما يطلق عليه البناء structure[٢٠٢].

وقد وردت انتقادات عديدة على البدايات الأولى للتحليل البنائي الوظيفي عند راد كليف براون ومالينوفسكي، تكاد تكون هي نفسها التي قوبل بها بعد ذلك التحليل البنائي الوظيفي عند لجنة السياسة المقارنة. ومثل الغموض والخلط بين الوظيفي واللاوظيفي أحد أهم هذه الانتقادات، حيث عرف رادكليف براون الوظيفة بأنها تناسق بين الشروط والظروف الضرورية لوجود العضو. ثم عاد وفي نفس السياق فأورد أن الوظيفة هي أي نشاط يساهم في الحفاظ على الاستمرار البنائي، وفي نفس الوقت رأى أن المجتمع يمكنه أن يغير أبنيته دون أن

---

200 Jack P. Gibbs. *Control: Sociology's Central Notion.* (Chicago: Univeresity of Illinois Press 1989) p. 187.

201 Brown. op. cit. p. 180.

202 Jacobitti. op. cit. pp. 24-25.

يقطع استمراريته، بمعنى أن يظل حيا، ونفس هذا الغموض موجود عند مالينوفسكي الذي عرف الوظيفة بأنها دور يحقق بعض الحاجات البيولوجية والنفسية للأفراد أكثر من كونه شرطاً ضرورياً لوجود المجتمع كمجتمع، وخلص إلى أنه لا توجد ثقافة أو مجتمع يستطيع أن يوجد ويستمر ما لم يحقق حاجات الأفراد، وبالتالي فإن مفهوم الوظيفة هو مفهوم لبقاء المجتمع[٢٠٣].

ومن الأنثروبولوجيا انتقلت الوظيفية إلى علم الاجتماع، ومنها إلى علم السياسة، وبدأت تظهر محاولات مختلفة لتطبيق النظرية البنائية الوظيفية في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية، كان منها ما أطلق عليه الوظيفية الانتقائية، التي وضع أسسها Willliam flanigan , and Edwin fogelman في بداية الستينات، حيث قاما بوضع قائمة بالأنشطة التي تنخرط فيها الدول والمنظمات والأفراد، ثم وضع بعد ذلك Clinton Rossiter وظائف الرئيس، ووضع Herman وظائف المشرع أو عضو البرلمان، ووضع Frank Sorauf وظائف الأحزاب السياسية، وفي كل تلك المحاولات كانت الوظائف تختلط مع الفعل action. وقد اهتمت الوظيفية الانتقائية بالوصف فقط دون الاهتمام بالحفاظ على بقاء النظام أو دراسته. وكان مفهوم الوظيفة يستخدم لتنظيم سلوكيات الفاعلين السياسيين والمؤسسات، وإن كان هناك من يرى أن مجرد الوصف يؤدي تلقائيا إلى استمرار النظام والحفاظ عليه من خلال المحافظة على فاعلية هذه الوظائف، حيث كان التحليل في بدايته يبحث في الوظائف والمتطلبات التي يحتاجها أي نظام فرعي للاستمرار[٢٠٤].

وجاءت الصياغة الأخيرة للوظيفية في علم السياسة على أيدي جبرائيل الموند، الذي صاغ أفضل نموذج للحفاظ على النظام السياسي، والتكامل والتكيف، وتحقيق الأهداف، وهي ذات الأطروحات التي كان يهدف إليها بارسونز من وراء التحليل الوظيفي، وقد قام "الموند" بوصف الوظائف السياسية الأساسية لكل النظم السياسية، وبدأ بسبعة وظائف افترض أن جميع

---

203 Lessnoff. op. cit. pp. 114-115.
204 Isaak. op. cit. pp. 221-224.

النظم تمارسها، ومن ثم اعتبرها وظائف عالمية[205] يمكن من خلالها مقارنة دولة متقدمة مع قبيلة أفريقية كانت تصنف بأنها مجتمع بلا دولة، وبذلك يتم فض الرابطة بين السياسة والدولة، وترتبط السياسة بالوظيفة كما رأى "ايفانز بريتشارد" في كتابه عن النظم السياسية الأفريقية أن المقارنة بين النظم السياسية يجب أن تتم في خطة قائمة على التجريد بحيث يتم تحويل العمليات الاجتماعية من مصطلحها ومضمونها الثقافي إلى مصطلح ومضمون بنائي وظيفي، وبهذا يتم تحويل البحث السياسي المقارن إلى العالمية، وهو ما أعلنه بعد ذلك جبرائيل الموند في كتابه "السياسة في المناطق النامية"[206].

وتعود الوظيفية كما صيغت عند الموند ولجنة السياسة المقارنة إلى مصادر أربعة أساسية هي:

١ - البنائية الوظيفية في الأنثروبولوجيا كما صاغها رادكليف براون ومالينوفسكي وقد سبق تفصيلها.

٢ - نظرية الجماعة، خصوصا صياغة "ديفيد ترومان" التي اعتمد فيها بصورة أساسية على كتاب الأنثروبولوجيا شابل وكون (وقد سبق تفصيل ذلك في نظرية الجماعة)، وتعتبر نظرية الجماعة هي ذاتها البنائية الوظيفية؛ فطبقًا لرأي ترومان فإن المجتمعات تتمايز بنائيًا، وكل الناس يتفاعلون من خلال أنماط من التفاعلات أطلق عليها "الجماعات"، وهي نفسها الأنماط التي أطلقت عليها لجنة السياسة المقارنة مفهوم البناء، بل إن اللجنة استخدمت مفهوم الجماعة أحيانا بالتبادل مع مفهوم البناء[207].

٣ - نظرية النظم كما صاغها ديفيد ايستون، حيث تم اتخاذها بمثابة الهيكل للتحليل الوظيفي الذي قدمه الموند، فقد محور الموند جميع أطروحاته الوظيفية حول المفاهيم الأساسية لنظرية النظم مثل المدخلات والمخرجات والتحويل والتغذية الاسترجاعية.

---

205 Riggs. op. cit. p. 75, and Jacobitti. op. cit. pp. 225-226.
206 Ibid. pp. 27-31.
207 Ibid. pp. 35-43.

٤ - أنماط الشرعية عند ماكس فيبر، ففي سياق إصرار لجنة السياسة المقارنة على تعريف علم السياسة من خلال مفاهيم البناء والوظيفة، والحفاظ على النظام الاجتماعي بواسطة الاستخدام الشرعي للقوة أو الإكراه المادي المشروع، اعتمد الموند على مفهوم الشرعية عند ماكس فيبر، الذي عنى بالمفهوم رضاء المحكومين عن النظام السياسي وإحساسهم أنه ينفذ إرادتهم، وليس قاهرا أو مجبرا لهم[٢٠٨]. لذلك جاء تحليل الموند للظاهرة السياسية على مستويات ثلاثة:

١ - مستوى النظام System.

٢ - مستوى العملية Process.

٣ - مستوى السياسة Policy.

وهي نسج على نفس المستويات الثلاثة التي قدمها ماكس فيبر للشرعية.

وبناء على ما سبق أصبح ينظر إلى محاولة الموند ولجنة السياسة المقارنة تحت رئاسته على أنها خلاصة تطور الإسهامات النظرية في حقل السياسة المقارنة منذ زمن أرسطو وأفلاطون، اللذين حددا الوظائف التي ينبغي أن يقوم بها النظام السياسي، ثم عالمي الأنثروبولوجيا رادكليف براون ومالينوفسكي، ثم تالكوت بارسونز الذي أعاد توجيه البنائية الوظيفية وحولها إلى أداة بحثية تستطيع أن توظف كمًّا ضخمًا من المعلومات لصالح فهم النظام ككل، وربط كل ظاهرة مفردة بالنظام الكلي، فقد حدد بارسونز ونيل سملسر أربع وظائف يجب أن يقوم بها أي نظام لكي يستمر وهي: ١ - الحفاظ على النمط وإدارة التوتر. ٢ - تحقيق الأهداف. ٣ - التكيف. ٤ - التكامل.

وكل من هذه الوظائف السياسية يحتوي على العديد من الوظائف الفرعية، مثل نقل القيم من جيل إلى أخر[٢٠٩]. ثم جاء الموند وأضاف إلى هذا أن الحكومات منذ القدم تمارس وظائف صنع القاعدة وتطبيقها والتقاضي بموجبها، وهي ترجمة للسلطات الثلاث التي ركزت عليها نظرية الفصل بين السلطات

---

[208] Ibid. pp. 31-32.

[209] Merkl. op. cit. pp. 14-16.

عنـد المفكريـن السـابقين، ثـم أضـاف الموند خمس وظـائف تسـتحق البحـث والمقارنة:

١ – التنشئة السياسية.
٢ – التجنيد السياسي.
٣ – التعبير عن المصالح.
٤ – تجميع المصالح.
٥ – الاتصال السياسي.

وهذه الوظائف رأى أنها عالمية تمارس في جميع المجتمعات، وهنا يلاحـظ أن محاولة الموند تمثل إعادة ترتيب وتصنيف تحـت أسمـاء جديـدة لمحاولتي بارسـونز وإيستون، فوظيفتا التنشئة والتجنيد تندرجان تحت الحفاظ على النمط والتكيف عند بارسونز، وهو ما رجع إليه الموند في مشروعه الثاني، والوظائف الباقية هي وظائف التحويل في نموذج ايستون[٢١٠] وقد وضعهـا الموند في مشروعة الثـاني تحت هذا المفهوم[٢١١]. فقد انطلق الموند في مشروعه الأول من نقـد أطروحـات ايستون في نظرية النظم وسعى لتطويرها، معتبراً أنه نموذج يعلي قيمـة التـوازن، ومن ثم فهو غير متسق مع الحقيقة والواقع لأن جميع النظـم ـ في رأي الموند ـ غربية وغير غربية في حالة تحول وتطور مستمر ومتصل، ومـن ثـم فـإن أنماطهـا المثالية لابد أن تكون عبارة عن خليط مختلف الدرجة بين الغربي وغـير الغربـي، وبين الاستمرار والتغير. أما نموذج أيستون فإنه ـ طبقًا لرأي الموند ـ يتبنى نظـرة أحادية؛ ولذلك سعى الموند إلى إيجاد نماذج ثنائية، ومن ثم كانت الوظائف التي وضعها تحت المدخلات والمخرجـات[٢١٢]، وفي محاولاتـه الأولى مـع كولمـان[٢١٣] طرح الموند أربعة خصائص أساسية توجـد في كـل النظـم السياسـية، ومـن ثـم يمكن المقارنة بينها طبقا لهذه الخصائص[٢١٤]:–

210 Ibid. pp. 16-18.
211 Jacobitti. op. cit. 48.
212 Albritton. op. cit. pp. 101-103.
213 Gabriel A. Almond, and James S. Coleman. eds., *The Politics of the Developing Areas*. (New Jersy: Princetion University Press, 1960).
214 Albritton. op. cit. pp. 99-100.

١ – **التمايز البنائي**: ففي كل المجتمعات من البسبط جدا إلى أشدها تعقيدا توجد أبنية متمايزة، ومن ثم يمكن المقارنة بينها طبقا لدرجة وشكل التمايز البنائي.

٢ – **الوظائف**: حيث إن هناك وظائف معينة تقوم بها كل النظم، وإن اختلفت الأبنية التي تحقق نفس الوظيفة من دولة لأخرى.

٣ – **التعددية الوظيفية**: حيث إن كل بناء يقوم بعدة وظائف، ومن ثم يمكن المقارنة طبقا لدرجة التخصص الوظيفي مع تعدد الوظائف الخاصة بكل بناء.

٤ – **الاختلاط بين التقليدي والحديث**: حيث لا يوجد نظام حديث بصورة كاملة، ولا يوجد نظام تقليدي بصورة كاملة، بل جميع الأنظمة يوجد بها الأبنية الحديثة مختلطة مع الأبنية التقليدية.

وقد قدم الموند وكولمان الصياغة الأولى للاقتراب الوظيفي، وتمثلت في تقسيم وظائف النظام السياسي إلى مجموعتين.

أولاهما: وظائف المدخلات: وتتمثل في التنشئة السياسية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي والتعبير عن المصالح وتجميعها.

ثانيتهما: وظائف المخرجات: وهي صنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بموجبها، وقد لاحظ الموند بعد إنجاز الكتاب أن هذا النموذج قاصر وعليه انتقادات، فقد وجد عضوان في لجنة السياسة المقارنة من مجموعة الموند في جامعة برنستون هما "ليونارد بايندر" و"مايرون واينر" أنه من الضروري تعديل الصياغة التي استخدمت في الكتاب الذي حرره الموند وكولمان عن السياسة في المناطق النامية لتتناسب مع المنظورات التي استخدمت في دراسة إيران والهند[٢١٥].

ونتيجة لحالة عدم الرضا التي قوبل بها النموذج من قبل الباحثين الذين استخدموه؛ قام الموند وباول بتطويره في دراستهما "السياسة المقارنة: نحو منهج

---

215 Ibid. pp. 105-107.

تنموي"[216]، وقدما المحاولة الثانية في صياغة الاقتراب الوظيفي، وفيها تم النظر إلى النظام السياسي على مستويات ثلاثة:

أولها: قدرات النظام السياسي. وقد حدد الموند خمس قدرات، هي الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابية.

ثانيها: وظائف التحويل. وهي التعبير عن المصالح وتجميعها وصنع القاعدة وتنفيذها والتقاضي بموجبها والاتصال السياسي.

ثالثها: وظائف الاستمرار والتكيف. وهي التنشئة السياسية والتجنيد السياسي.

وفي الطبعة الثانية من الكتاب عام ١٩٧٨م[217] قام الموند وباول بتطوير النموذج الوظيفي للمرة الثالثة والأخيرة، حيث أكدا على أنه منذ ظهور الطبعة الأولى عام ١٩٦٦م حتى ظهور الثانية، شهدت الساحة الفكرية في علم السياسة إنتاجا غزيرا فيما يشبه الثورة الفكرية في دراسة السياسة المقارنة، كانت أبعادها الأساسية هي:-

١ - مزيد من التغطية الشاملة لتنوع الخبرات البشرية في السياسة من خلال تعدد الدراسات حول الدول غير الأوربية.

٢ - مزيد من الدقة والتحديد في عمليات الوصف والتنظير.

٣ - مزيد من الأطر النظرية المناسبة لتوجيه وتنظيم هذا البناء المعرفي.

وفي هذا التطوير للاقتراب البنائي الوظيفي استمر الموند في استخدام نفس المفاهيم والوحدات السياسية للمحاولات السابقة، وإن كان قد أعاد تشكيل العلاقات بينها من خلال عمليات فك وتركيب. فلم تزل مفاهيم النظام، والبيئة والمدخلات، والثقافة والوظيفة، هي المفاهيم الأساسية للتحليل، وإن كان قد أضاف في تفصيل مفهوم البيئة وتقسيمها إلى نوعين: بيئة داخلية تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، رأى أن فيها عاملين مؤثرين على

---

216 Gabriel A. Almond, and G. Bingham Powell jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach.* (Boston: Little - Brown, 1966).

217 Gabriel A. Almond, and G. Bingham Powell, jr, *Comparative Politics: System, Process, Policy.* Second Edition, (Boston: Little - Brown, 1978).

تشكيل النظام السياسي ونظمه الفرعية هما الأصل العرقي واللغة، أما البيئة الخارجية فقد رأى أن لكل دولة أو مجموعة من الدول قضايا أساسية تحدد بيئتها الخارجية، فمثلا الدول المتقدمة تتحدد بيئتها الخارجية بقضايا التضخم والبطالة وتلوث البيئة والتسابق على التسلح، ودول الشرق الأوسط تتأثر بيئتها بقضايا الصراع العربي الإسرائيلي...الخ[218].

وقد جاءت الصياغة الثالثة للبنائية الوظيفية عند الموند وباول على النحو التالي[219]:-

١ – **المدخلات:** ويركز فيها على قضايا أساسية، مثل العدد والمحتوى والكثافة والكيفية، وهي تتكون من:

أ – المطالب: التي بدورها تنقسم إلى مطالب توزيع السلع والخدمات، ومطالب تنظيم السلوك العام وحفظ الأمن والنظام والصحة والأسواق، ومطالب تتعلق بمصادر الاستخراج مثل زيادة أو تقليل الضرائب، ومطالب تتعلق بالاتصال والمعلومات، ومطالب تتعلق بالمشاركة في صنع القرار السياسي وتوزيع القوة والهيبة، ومطالب تتعلق بتعظيم استقرار النظام وتقليل العنف. فكأن الموند، وباول قاما بتوزيع المطالب على الوحدات والأبعاد التي كانا يعتبرانها قدرات النظام في النموذج السابق والحالي أيضًا.

ب – المساندة: وتنقسم إلى مساندة ذات مصادر سياسية فكرية أو حزبية، ومساندة ذات مصادر شخصية تتعلق بعلاقات الأشخاص.

وإذا كان الموند قد تبنى نموذج ايستون، إلا أنه في هذه المحاولة قام بتطوير مفهوم المدخلات، واستفاد من أطروحات وليام بورز، الذي جعل المدخلات لا تنبع من البيئة فقط، وإنما قد تأتي من داخل النخبة الحاكمة، سواء كانوا حكاماً أو منفذين أو مشرعين أو قضاه، وقد تأتي من النظام الدولي، وقد تأتي من البيئة المحلية[220].

---

218 Ibid. p.13, and Almond, and Powell. "An Overview", op. cit. pp. 81-83.
219 Ibid. pp. 83-89.
220 Ibid. p. 85.

٢ – **المخرجات:** وهي تحتوى على أربعة أنواع من التفاعل صادرة عن النظام السياسي، قد تكون أولا تكون استجابة للمطالب وهي: – القدرة الاستخراجية. القدرة التنظيمية. القدرة التوزيعية. القدرة الرمزية[٢٢١].

٣ – مستوى الوظائف: ويتضمن المستويات التالية[٢٢٢]

أ – **مستوى النظام:** ويتضمن وظائف المحافظة على النظام وتحقيق التكيف، سواء بالإصلاح أو بإحلال جزء محل آخر، أو بخلق وظائف جديده وإلغاء قديمة، وتتضمن وظائف التنشئة السياسية من خلال صياغة، أو تعديل، أو تغيير الاتجاهات في الثقافة السياسية، وتعليم المستهدف تجنيدهم سياسيا كيفية أداء الأدوار المنوطة بهم، وصياغة الاتجاهات أو تعديلها، وتتوقف عملية التنشئة على قدرات النظام الاتصالية، ومستوى الكفاءة، وتواصل المعلومات بين الأفراد والنظام.

ب – **مستوى العملية:** ويركز على عملية التحويل داخل النظام السياسي ـ تحويل المدخلات إلى مخرجات ـ ويمكن النظر إليها على أنها تتضمن وظائف أربع هي: ١ – التعبير عن المصالح. ٢– تجميع المصالح. ٣ – صنع السياسة. ٤ – تنفيذ السياسة .

ج – **مستوى السياسة:** وهو يركز على الأداء السياسي البسيط، وسلوك النظام ككل في علاقته مع النظم الاجتماعية الأخرى ومع البيئة المحيطة، حيث يكون جوهر هذا المستوى هو عملية تطبيق السياسة، واستخراج الموارد، وتوزيعها، وتنظيم السلوك، وصنع الرموز والمعلومات، الذي سيعود في تغذية استرجاعية إلى المدخلات مرة أخرى.

ويؤكد الموند أن جميع هذه المستويات تعمل سويا، واستقرار النظام يعتمد على قدرته على تحقيق التوازن المتحرك أو الديناامي بين هذه المستويات، أما إذا اختل التوازن، وتداخلت الوظائف، فسوف ينهار النظام، وتقوم نخبة جديدة قد

221 Ibid. pp. 87-89.

222 Almond and Powell. *Comparative Politics: System, Process, Policy*. op.cit. pp. 14-17.

تنشئ أبنية جديدة أو تستخدم الأبنية القائمة لخلق أبنية جديدة، مثل هتلر الذي استخدم الانتخابات للقضاء على الديمقراطية، وربما تقوم النخبة بقيادة الجهود لتكييف وإعادة بناء النظام مثلما حدث مع أدينور وديجول[٢٢٣].

وعلى الرغم من أن البنائية الوظيفية نشأت في إطار فلسفة عضوية بيولوجية، تنظر للنظم الاجتماعية من نفس المنطلق والمنهج الذي تتناول به الكائن الحي. إلا أن صياغات الموند – رغم تأطرها بهذه الخلفية – تدور داخل النموذج النظمي، وفلسفته الميكانيكية الآلية، فمشروعات الموند وصياغاته الثلاث، لم تنفك من أسر نموذج ديفيد ايستون، على الرغم من محاولات الفك والتركيب التي قام بها. إذ ظلت مؤطرة بمفاهيم: النظام والبيئة والمدخلات والتحويل والمخرجات والتغذية الاسترجاعية، التي مثلت الهيكل العظمي للمحاولات الثلاث التي قام بها الموند، ومما يؤكد تأثر الموند بالنموذج الميكانيكي النظمي أكثر من تأثره بالنموذج الوظيفي العضوي أنه في جميع مؤلفاته يشرح أفكاره ويوضحها من خلال ضرب المثال "بالسيارة" وليس بأي كائن عضوي.

وقد تعددت الانتقادات التي وجهت للنظرية البنائية الوظيفية ونظرية النظم المتضمنة فيها، سواء من حيث دعوتها للمحافظة على الوضع القائم، أو الانشغال الدائم بالاستقرار والاستمرار والتكيف والتوازن، أو من حيث إهمالها للأبعاد المتعلقة بالقيم والمعايير، أو تحيزها للنموذج الغربي، مما يجعلها غير قادرة على التعامل مع النظم التي هي في حالة تغير أو التي تعطي القيم والمعايير وضعا يفوق وضع الأبنية كالنظم الشمولية[٢٢٤]. وبالإضافة إلى هذه الانتقادات التقليدية، وجهت انتقادات أكثر تحديداً لنموذج الموند أو نماذجه، أهمها:–

---

223 Almond, and Powell. "An Overview", op. cit. p. 89.

224 John D. Nagle. *Introduction to Comparative Politics: Political System Performance in Three Worlds*. (Chicago: Nelson - Hall Publishers, Third Edition, 1992) pp. 3-4, and Blondel. ed., *Comparative Government: A Reader*. op. cit. pp. xxxi-xxxii.

١ – إن محاولات الموند تركز على تجزئة النظام السياسي ـ بصورة أكبر من نظرية النظم ـ إلى وحدات فرعية، ودراسة كل وحدة على حده، ومقارنتها عبر الدول، مما قد يؤدي إلى إهمال وتجاوز البيئة الحقيقية للبحث، والتي تنجز فيها هذه الوظائف بمالها من تأثير عليها[٢٢٥].

٢ – إن منهج الموند في اشتقاق وتحديد الوظائف السبع منهج عشوائي، لم يقدم أية أدلة تجعلنا نعتقد أن هذه هي الوظائف العامة في جميع النظم، أو أنها الأكثر أهمية للدراسة، أو أنها وظائف أصل[٢٢٦].

٣ – خلص هولت وريتشاردسون إلى أن صياغة الموند استطاعت أن تحقق شرطين من الشروط الخمسة الواجب توافرها ـ طبقًا لرأي توماس كوهن ـ في النموذج المعرفي، حيث قدم الموند: **أولا:** مجموعة مفاهيم غنية، ولديها قدرة عالية على العرض والتبيان، مثل النظام السياسي والبناء السياسي والوظائف السياسية والثقافة السياسية والتنشئة السياسية. **ثانيا:** إشكالية نظرية من خلال الفصل بين البناء والوظيفة، ثم إعادة الربط بينهما على مستوى الافتراض المنهجي. إلا أنه حتى في هذين العنصرين أو الشرطين ظهرت في إسهاماته إشكاليات أساسية مثل ضعف التعريفات في بعض المفاهيم مثل البناء والوظيفة، وغيابها عن كثير من المفاهيم الباقية، فلم يعرف كثير من الأبنية مثل جماعات المصالح والأحزاب، بل إن هناك ميلاً واضحاً لديه لتعريف البناء بالوظيفة والوظيفة بالبناء، فجماعات المصالح هي الجماعات التي تعبر عن مصالح، والحزب هو البناء الذي يجمع المصالح، كذلك فهو تارة يرى التنشئة السياسية عمليه وأخرى يراها وظيفة، مما يثير التساؤل هل من الممكن أن تصبح الوظيفة عملية؟ وفي أي ظروف؟ وما هي الشروط الواجب توافرها؟ وما هي العلاقة بينهما؟ كل تلك التساؤلات ترك الموند اجاباتها لخيال القارئ. هذا القصور في التعريف جعل من الصعب تحديد الجوانب النظرية للنموذج، ناهيك عن صعوبة تحديد أي الافتراضات التي قدمها افتراضات نظرية، ومن ثم أيها قابل للاختيار الأمبريقي، وأيها منطقي، ومن ثم فهو صحيح بالتعريف. آية ذلك افتراضه

---

225 Nagle. op. cit. p. 3-4.
226 Jacobitti. op. cit. p. 45.

القائل: كلما ازدادت درجة التمايز البنائي والعلمنة واستقلال النظم الفرعية كلما كان النظام أكثر ديمقراطية، في هذا الافتراض لم يحدد الموند ما إذا كان افتراضًا أمبريقيًا أم افتراضا منطقيا، والخلاصة أن نموذج الموند غني، ولكنه لا يخلو من التشويش والاضطراب[٢٢٧].

الخلاصة

من خلال تحليل المرحلة السلوكية ينبغي التأكيد مرة أخرى أنها مثلت قمة النضج العلمي لحقل السياسة المقارنة ، على الرغم مما اعتراها من أوجه قصور متعددة. فتلك طبيعة العلم؛ لأنه لا يعرف الكلمة الأخيرة، وليس للبحث فيه نهاية، فطالما هناك توالد داخلي للإشكالات المعرفية، هناك دائما ثورات متتالية تستوعب كل منها السابقة، وتتجاوزها لتقديم أفق أوسع وأدوات وأساليب تحليل قد تكون أفضل، وقد مثلت الثورة السلوكية مرحلة هامة، اتسقت مع طبيعة مفهوم العلم السائد في بيئتها الزمانية والمكانية، وتجاوبت بدرجة كبيرة من الفعالية مع المشكلات البحثية التي تعاملت معها، وكان لابد من تجاوزها عندما حدث تحول في مفهوم العلم والنسق المعرفي الكلي الذي وجدت فيه، وفي البيئة والإشكالات السياسية النابعة منها، والتي ينبغي أن تكون النظريات متكافئة معها، قادرة على شرحها وتحليلها وتفسيرها بصورة تقترب من الحقيقة.

وقد مثلت السلوكية في العلوم الاجتماعية فرعاً من نظام معرفي كلي، يقوم على الحداثة في الفلسفة، وعلى الوضعية المنطقية في العلم وماهيته ومناهجه، وعلى التنموية كمشروع سياسي. لذلك عندما تم تجاوز الوضعية المنطقية والانتقال إلى المدرسة التفسيرية في العلم التي ترى أن كل حالة منفردة في ذاتها لابد من شرحها وفهمها في ضوء نسقها الذاتي، ومن ثم تراجع مفهوم النظرية العامة العالمية القادرة على تفسير جميع الحالات المندرجة في فئتها، عند كل ذلك كان من الطبيعي الحديث عن ما بعد السلوكية في العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة.

---

227 Holt and Richardson. op. cit. pp. 33-37.

الفصل الرابع

نظريات السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية

يرتبط تطور علم السياسة - كما يرى سارتوري - بتفاعل عاملين أساسين هما: حالة المنظومة العلمية السائدة أو ما يطلق عليه النموذج المعرفي من ناحية، والتغيير في بنية وعلاقات التجمعات البشرية ونظمها من ناحية ثانية[1]، وينطبق ذلك على مراحل التطور الثلاث في علم السياسة عامة والسياسة المقارنة خاصة. فقد انهار النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلم والنموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية وفلسفتها الداعية إلى إنشاء علوم اجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية وبمنهجيتها، وظهور مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة بعد أن هاجر علماء السياسة الأوربيين إليها، كذلك بفعل التطورات التي شهدتها النظم السياسية في حينه، إذ انهارت النظم الديمقراطية ونشأت نظم دكتاتورية فاشية وشمولية، وحدث تغير في موازين القوى، وسقطت الآمال التفاؤلية المنعقدة على انتشار الديمقراطية[2]، ونشأ على أنقاض ذلك نموذج معرفي جديد تمثل في الثورة السلوكية، التي

---

1 Giovanni Sartori. "What is Politics", *Political Ttheory*, vol. 1, no. 1, February 1973, p. 5.

2 Dankwart A. Rustow, and Kennth Paul Erickson, eds., *Comparative Political Dynamics: Global Research Perspectives.* (New York: Harper Collins Publishers, 1991) pp. 442-448.

ارتبطت بصعود الولايات المتحدة كقوة عالمية مثلت بيئة ومحضنًا للثورة السلوكية، التي انطلقت من استبطان مقولات الوضعية المنطقية، وسعت للوصول إلى نظرية عامة شاملة تنطبق على الزمان والمكان، وتدور حول محور التنمية كفكرة وقيمة وعملية، ورأت بانتشارها وتقدمها في العام الثالث بما يحقق إحداث نقلة نوعية له، تأخذه من الأنساق الاجتماعية والثقافية القديمة والتقليدية إلى نموذج حداثي هو نفسه الموجود في العالم الغربي، وبذلك يلحق العالم الثالث بقاطرة الحضارة التي تقودها أوربا وامتداداتها في أمريكا واستراليا، والتي تسودها قيم الرشادة والعلمنة والحداثة والتعددية والديمقراطية والاقتصاد الحر، ومع أواخر الستينات بدأت تتدهور أوضاع العالم الثالث، وتنتشر فيه النظم السلطوية والنخب العسكرية والمشكلات الاقتصادية من تعميق للتخلف وانهيار لجهود التنمية، وانتشار للفقر، وهيمنة الشركات الدولية على اقتصادياته، وترسخ قيم التبعية وسياساتها[٣].

وفي نفس الوقت بدأ التحول على مستوى العلم من الوضعية المنطقية والأمبريقية إلى النظرية التفسيرية، ويبدأ مثقفو العالم الثالث يتجهون إلى تقاليد فكرية أخرى، تمثلت في الماركسية وأطروحاتها المتعددة، كذلك دفعت مشكلات الولايات المتحدة ذاتها – المتمثلة في العنف العنصري والبطالة وحركة الحقوق المدنية وحركات النساء – الكثير من الباحثين الأمريكيين إلى الانفتاح على التقاليد الماركسية خصوصا لمجاورة الولايات المتحدة لأهم مدرسة ماركسية في العالم الثالث في أمريكا اللاتينية، وما نتج عنها من أطر نظرية، ومنهجية: كالتبعية، والماركسية الجديدة، ومنظورات الاقتصاد السياسي. كل ذلك دفع لتجاوز المرحلة السلوكية ونموذجها التنموي الحداثي، والانتقال إلى ما بعد السلوكية، وأطرها النظرية البديلة التي سوف نتناولها في المباحث التالية:

المبحث الأول: ما بعد الحداثة وما بعد السلوكية.

المبحث الثاني: الأطر النظرية للسياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية.

المبحث الثالث: الاستمرارية والتغير في حقل السياسة المقارنة.

---

[3] Ibid. p. 448.

المبحث الأول

ما بعد الحداثة وما بعد السلوكية

ارتبطت السلوكية بالمقولات الكبرى للحداثة سواء علـى مستوى مفـاهيم العلم والنظرية العامة، أو على مستوى مفاهيم التنمويـة Developmentalism، التي قامت على افتراض مؤداه أن كل مجتمعات العالم لابد أن تتحول إلى نموذج واحد هو المجتمع الصناعي الحديث، سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا[4]. ومـن ثـم كان علماء السياسة المقارنة ينظرون إلى العالم في ثنائيـة جـامدة، حيـث درجـوا دائما على التفرقة بين نظم غربية وأخـرى غـير غربيـة، أو حديثـة وتقليديـة، أو صناعية و زراعية...الخ وبفشل التنموية والنمـوذج المعـرفي الـذي قـام عليهـا في السياسة المقارنة أثير العديد من التساؤلات حول جدوى وإمكانية تحقيق مفاهيم العالمية Universalism والحتمية الأحاديـة Monodeterminism والتجزيئيـة أو التصنيفية Comparatmentalism في كل من علم السياسة والتاريخ، حيـث اتضح أن النموذج المعرفي القائم لم يعـد ملائمـا، وأن هنـاك نموذجـا جديـداً في طور التشكل للتغلب على إشكالات النمـوذج السـابق، هـذا النمـوذج الجديـد يقوم على أطروحـات ثـلاث هـي: الثقافيـة Culturalism والفعـل الاجتمـاعي Social Action وعلم الاجتماع التاريخي Historical Soicology، ومـن ثـم

---

4 Bertrand Badie. "Comparative Analysis in Political Science: Requiem or Resurrection? "Translated by: Mott Mackae-Willert, *Political Studies*, vol. 37. no. 3, Sepember 1989, p. 340.

يؤسس لنوع جديد من المقارنة[5]، وقد أطلق على هذا النموذج الجديد "ما بعد الحداثة" كمشروع فلسفي عام يتضمن العلم والفن والأدب والعمارة...الخ وقد عرفت تجلياته في العلوم الاجتماعية، ومن ضمنها علم السياسة بـ "ما بعد السلوكية"، على أساس ارتباط السلوكية بالحداثة، فما بعد الأصل يستلزم ما بعد الفرع. وفي هذا المبحث سوف نركز على تحليل تلك المرحلة وعملية الانتقال عبر الخطوات التالية:

١ - نقد الحداثة والانتقال إلى ما بعد الحداثة.

٢ - تجاوز السلوكية والانتقال إلى ما بعد السلوكية.

٣ - ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة .. لماذا؟

٤ - تأسيس التحول إلى ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة.

أولاً: نقد الحداثة والانتقال إلى ما بعد الحداثة

شهدت السنوات الأخيرة انتشارا ملحوظا لمفهوم "ما بعد الحداثة" بصورة تدل على نمو وتزايد حالة عدم الرضا بما وصلت إليه الحداثة، والشعور بأن هذا العصر الذي وصف بالحديث ليس له بداية فحسب، ولكن من الممكن أن تكون له نهاية أيضا. فقد كان مفهوم "حديث" Modern حتى وقت قريب يستخدم كصفة للتعظيم والتمجيد، ويرادف المعاصرة Contemporary، وكانت الحداثة تمثل معياراً للمجتمع الإنساني يقوده نحو كل ما يصبو إليه التاريخ، وما يجب أن تنقاد له المجتمعات، ولو بصورة عنيفة إذا كان ذلك ضرورياً. أما الآن فقد تنامى شعور متزايد بضرورة أن نضع الحداثة وراء ظهورنا إذا كنا نريد تجنب تدمير أنفسنا والأرض، فقد أصبحت الحداثة انحرافاً وزيغاً aberration وأصبح هناك مزيد من الاحترام - ينمو بصورة متزايدة - لحكمة المجتمعات التقليدية التي استمرت لآلاف السنين، في مقابل المجتمع الحداثي الذي أصبح وجوده حتى لقرن واحد موضع شك. وعلى الرغم من وجود حركات ضد الحداثة Anti - Modernism، بدأت ربما قرب نهاية

[5] Ibid. p. 340.

القرن التاسع عشر مع الرومانتيكيين والجماعات التي كانت ترفض الآلة خوفا من انتشار البطالة، إلا أن السرعة التي انتشر بها مصطلح "ما بعد الحداثة" يوضح أن الشعور ضد الحداثة أصبح أكثر كثافة من ذي قبل، وأنه يمكن التغلب عليها بالذهاب وراءها وتجاوزها، وليس بالعودة إلى ما قبلها[6].

ولكون حركة ما بعد الحداثة حركة احتجاجية ضد ما وصلت إليه الحداثة في مختلف مناحي النظم الاجتماعية، ولحداثة المفهوم وعدم تبلوره فإنه لم يزل غامضا يُستخدم بصورة مضطربة متناقضة. فمنذ ظهور هذا المصطلح في السبعينات والثمانينات، وهناك نقاش وخلاف وتعارض حول مضمونه الذي أصبح يطلق على أي شيء وكل شيء، فما بعد الحداثة في الأدب والفن تختلف كثيرا عما بعد الحداثة في العمارة، وهو يطلق أحياناً على نظم وأفكار هي في حقيقتها ما قبل الحداثة، ولكن المتفق عليه أن هناك رغبة وإلحاحا على تجاوز مرحلة الحداثة كرؤية للعالم World View تحدد نظرة الإنسان والمجتمع للكون والحياة والإنسان، أفرزتها علوم القرن السابع عشر التي أبدعها جاليليو وبيكون ونيوتن. ومن ثم تسعى ما بعد الحداثة إلى تفكيك تلك الرؤية للعالم، وإعادة بنائها من خلال مراجعة للأصول والمفاهيم التي قامت عليها. وهذه الرؤية "لما بعد الحداثية" تتضمن وحدة جديدة بين العلم والأخلاق والجمال والدين وترفض رؤية الحداثة للعلم كمذهبية، أو ما يطلق عليه علموية sciencism، تعطي لنفسها حق الانفراد بتحديد وبناء رؤية العالم الخاصة بالإنسان المعاصر دون مشاركة من أي مصدر غيرها[7].

ونظراً للطبيعة غير المحددة لمفهوم ما بعد الحداثة فهناك من ينتقده ويرى فيه مانعًا من الوصول إلى أي نمط من الحقيقة، ولو إلى مجموعة من الفروض الصالحة، فهو في أساسه نظام فلسفي شكي يحول بيننا وبين قول أي شيء محدد

---

[6] David Ray Griffin. "Introduction to SUNY Series in Constructive Postmodern Thought" in: David Ray Griffin et al., *Founders of Constructive Postmodern Philosophy*. (New york: State University of New York Press, 1993) p. vii.

[7] Ibid. pp. vii-viii.

عن العالم، فحركة ما بعد الحداثة تقود إلى شرك من العمومية، والاستخفاف بكل شيء، ويرد أنصار ما بعد الحداثة بالتأكيد على أنها حركة تضع نهاية للنظام الفلسفي والثقافي المسيطر للحداثة، والذي يتصف بعدم التحديد أو الدقة، وبالتالي فهي حركة تحريرية حتمية في تاريخ الفلسفة والثقافة[8]. وبعيدا عن الانحياز لأي من هذين الاتجاهين أو الانتصار لواحد منهما فإنه يمكن القول؛ على الرغم من عدم تبلور حركة ما بعد الحداثة نظراً لأننا نعايش تفاعلات نشأتها وإرهاصاتها الأولى، ونظراً لعدم حدوث تحول كامل في النموذج المعرفي السائد في العلوم الاجتماعية، إلا أن هناك انتقالا وتحولا ملحوظاً في الخطاب والممارسة الفكرية، يمكن معه الفصل والتمييز على مستوى الفروض والمسلمات والأطر المعرفية بين الحداثة وما بعدها[9]، ويسمح بتحديد معالم كل منهما بما يتناسب مع سياق هذا البحث دون إخلال بالمساق الذي يدور فيه النقاش والجدل في هذا الموضوع، وعليه ينبغي منذ البداية تحديد ماهية الحداثة ومراحلها، ثم التعريف بالاتجاهات الكبرى في حركة ما بعد الحداثة، لأن تعريف ما بعد الحداثة مستبطن في تعريف الحداثة ذاتها، التي تم نسج أفكارها وجدلها عبر عدة أطوار، ومن ثم فإذا كانت ما بعد الحداثة تعني بالتعريف الظاهري أنها مرحلة تأتي بعد الحداثة وتتجاوزها، فإن ذلك يعني أن فهم الحداثة يعد متطلبا أوليًا لفهم ما بعد الحداثة.

أولاً: ما هي الحداثة؟

بالنظر إلى مفهوم الحداثة يلاحظ أنه لا يوجد تحديد دقيق له فغالبًا، ما يتم تعريفه بصورة انتقائية وضيقة، وقليلا ما دُرس كمصطلح أدبي أو فلسفي،

---

8 Steven Craig Ward. *Postmodernism as the Sociocultural Deconstruction of Modernity.* (New Hampshire, University of New Hampshire, Ph. D. Dissertation, May, 1991) pp. 1-2.

9 David Harvey. *The Condition of Postmodernity.* (Cambridg, and Oxford: Blackwell, 1992) p. 39.

فمصطلحات مثل modernism و modernity و modernization يتم استخدامها من قبل باحثي العلوم الاجتماعية بدون تحديد دقيق لمعانيها، فمفهوم modernization يقصد به التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو الذي حدث في المجتمع الغربي خلال الأربعمائة سنة الأخيرة، مع صعود الرأسمالية وارتباطها – خصوصا في القرنين التاسع عشر والعشرين – بالنمو الحضري وظهور المدن الكبرى (الميتروبوليتان) في أوربا وأمريكا. أما مصطلح modernism فحتى وقت قريب كان أقل تلك المصطلحات استخداما، حيث يشير إلى موجة الحركات التجريبية في الفنون والثقافة والفلسفة مرتبطا بمصطلحي modernization و modernity[10].

وقد قسم "بيرمان" و "هارفي" أطوار الحداثة إلى أربعة هي[11]:

١ – طور التنوير: خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر مع تقدم المعرفة العلمية وتضاؤل سلطة الكنيسة والدين، ورواد هذه المرحلة هم: نيوتن ولوك وباسكال وديكارت، وأبرز مفاهيمها، العقل، والرشادة، والعلم، كأسس للتقدم البشري.

٢ – الطور الجمالي: ويأتي بعد ١٨٤٨م، حيث تم تحدي مفهوم التنوير الوحيد للرشادة، العلم كطريق للفهم ومعرفة الحقيقة، وطرحت طرقاً عديدة للوصول إلى الحقيقة، وقد أطلق على هذه المرحلة، مرحلة النسبية أو المنظوراتية perspectivism، ومن روادها نيتشة، ماركس، لينين، فيبر، بودلير، بيكاسو، سوسير، إينشتين، وقد سادها شعور بالشك والتشاؤم على عكس تفاؤلية المرحلة السابقة، كذلك سادها فقدان الثقة في قدرة العلم، والعقل، خصوصًا في المجتمع ذي النمط الإنتاجي الصناعي الرأسمالي، وبدأت تظهر مبادئ أخرى كقيم عليا مثل: الحرية والفردية والمساواة.

---

10 Joe Doherty, Elspeth Graham, and Mo. Malek, eds., *Postmodernism and the Social Sciences.* (New York: St. Martin's Press, 1992) p. 6.

11 Ibid. pp. 6-9.

٣ – الطور البطولي: وقد جاء بعد الحرب العالمية الأولى، وهي المرحلة الـتي اتسـمت بـالبحث عـن بطـل أسـطورة، يعيـد البشـرية مـرة أخـرى إلى التنويـر وأهدافه، ويتجاوز بربرية الحرب ويحول دونها إلى الأبد، ويضمد جراحها، وقد اتخذ هذا البطل الأسطورة أكثر من شكل عند المفكرين والفنـانين والمعمـاريين، وفي السياسة برزت الفاشية والنازية والشيوعية.

٤ – الطور العالمي في التحديث: وهـي المرحلـة الـتي تلـت الحـرب العالميـة الثانية، وارتبطت بالسيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، والتدخل الدولي للرأسمالية، وشهدت عودة تفاؤلية الحداثة في طورها الأول مرة أخـرى، ولكنهـا تفاؤلية في صورة سلطوية جبرية، حيـث أضحـى التقـدم والتطـور حجـر زاويـة لنخبة المخططين والفنانين والمعماريين والمثقفين، وأصبحت الحداثة تخدم الوضـع القائم في الغرب وتسوغه وتبرره وتعطيه الشرعية.

ومن خلال هذا العرض لأطـوار الحداثـة الأربعـة يمكـن القـول: إن الحداثـة ليست شيئا واحداً متجانسا وإنما هي تيارات مختلفة ومراحل متباينة، فقد مثلت دائما البحـث عـن الجديـد، أو عـن بديـل أو بدائـل للواقـع القـائم، سـعيًا نحـو تصحيحه وتجاوزه، ولكن بالنظر إلى الحداثة في طورها الرابع والأخـير، يلاحـظ أنهـا أصبحـت لا تبحـث عـن البديـل أو الجديـد، وإنمـا انقلبـت ضـد نفسـها وتجمدت، ولم تعد تتحدى الواقع المؤسس وتسعى لاستبداله وتغييره وتطويره، وبذلك نفـت الحداثـة ذاتهـا، وأصبحـت الحداثـة ضـد الحداثـة[١٢] وقـد خلـص "هارفي" إلى أن الحداثة في مراحلها أو أطوارها المتعددة اختصت بنوع من التوتر بين حقيقة أو واقع التغيير والحركة من ناحية، والبحـث عـن الاعتقـاد في ثـابت immutable وأبدى eternal وحقيقـة منظمـة وراء هـذا الهيـولي Chaos مـن ناحية أخرى. وفى نفس الوقت ومع التأسيس في المرحلة الأخيرة ادعت الحداثـة أن الحقيقة السرمدية قد تم الوصول إليهـا، والطبيعـة ذات الواقـع المنتظـم قـد تم تحديدهـا وتحققيهـا، والأسـطورة أصبحـت حقيقـة في شـكل "الحلـم

[12] Ibid. p. 10.

الأمريكي"American Dream (الذي مثل الفردوس الأرضي لدى الإنسان المعاصر)، وفى انتصار الغرب الليبرالي الديمقراطي، ومن ثم أصبح التاريخ في نهايته، وزال التوتر من الكون، وتحقق الرضا، ومن ثم فقدت الحداثة روحها التجديدية الساعية إلى تغيير الواقع[13].

ثانيًا: التعريف بماهية ما بعد الحداثة

طبقًا للتحليل السابق، فإن ما بعد الحداثة في بعض معانيها تقوم بإحياء بعض من روح الحداثة ذاتها في رفض الواقع ورفض التأسيس، وبذلك يمكن اعتبار ما بعد الحداثة طوراً خامساً من أطوار الحداثة ذاتها، وإن كان هناك من يرى أن ما بعد الحداثة هي رفض للحداثة كلها، وتحد لإمكانية الوصول إلى الحقيقة الكاملة، ورفض لمذهبية التقدم، وقبول للتغيير والتعدد والنسبية. فما بعد الحداثة بقبولها للتغير ورفضها لادعاء الإمساك بالحقيقة الكاملة تبدو وكأنها تقدم حلا للتوتر غير الظاهر أو المتضمن في مشروع الحداثة. وبرفضها للقواعد الأساسية لمشروع الحداثة تبدو وكأنها تضع نهاية للحداثة، وتطرح تحديا أساسيا لكل العلوم الاجتماعية، التي هي وليدة مشروع الحداثة وانعكاس لأطواره[14].

وطبقًا لرأي أرنولد توينبي – الذي يعد أول من استخدم مفهوم ما بعد الحداثة في كتابه المتعدد الأجزاء "دراسة التاريخ" – يعد عصر ما بعد الحداثة نتيجة للثورة على رشادة الحداثة، فالعالم الحديث من خلال تأكيده على الرشادة والعلم والتطور التكنولوجي انزلق إلى حربين عالميتين، دفعتا الإنسانية إلى التساؤل في نهاية الحرب العالمية الثانية عن عوائد التحديث والتكنولوجيا...الخ. وهنا بدأت الأصوات الرافضة للحداثة تتحول من تمرد

---

13 Ibid. p. 10.

ومما يوكد مصداقية هذا التحليل تلك الحفاوة التى استقبل بها كتاب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ والرجل الأخير" الذي أصل لفكرة أن الليبرالية الديمقراطية وقرينتها الرأسمالية هي نهاية التاريخ الإنساني، وأن النموذج الأمريكي هو خلاصة وقمة التطور البشري.

14 Ibid. pp. 11-12.

خلاق ضد الحداثة إلى وضع أكثر تنظيراً وتأصيلا ارتبط بالبنيوية الفرنسية من خلال الخطاب الفكري للثوار ضد الحداثة، أمثال: جاك دريدا، وجاك لاكان، وميشيل فوكو، كذلك أعطت المدرسة النقدية الألمانية خصوصاً النظرية النسوية بعداً أوسع لما بعد الحداثة، وقد اتجهت كل تلك الجهود إلى مهاجمة إبستمولوجيا الحداثة ودورها في الفلسفة والسياسة التقليدية. كل ذلك أعطى اتجاها نظريا لنمو التمرد على الثقافة والمجتمع الحداثي، وبدأ مفهوم ما بعد الحداثة يتحرك من وصف لحركة جمالية إبداعية إلى وصف لحركة نظرية ثقافية أكثر اتساعاً وتنوعاً برزت فيها ثلاثة اتجاهات أساسية هي[15].

١ - المحافظون الجدد الذين يرون في الحداثة هدما للنظرة الشمولية للكون، ويطمحون من خلال ما بعد الحداثة إلى العودة إلى الماضي واستمداد القيم منه، حيث الماضي بالنسبة لهم مصدر الإلهام والطموح، فهم يريدون شيئاً فشيئا العودة إلى كاثوليكية العصور الوسطى لإصلاح ما تم من خلل وتدهور، فقد رأوا في الماضي نموذجاً لإصلاح الثقافة المعاصرة وتحقيق الانسجام في المجتمع.

٢ - اتجاه مقاومة آثار الحداثة Postmodernism of Resistance، وهؤلاء يشتركون مع المحافظين الجدد في نقد مبادئ الحداثة، ولكنهم لا يمجدون التاريخ، ولا يسعون إلى نظرة شمولية مثلهم، وإنما يبحثون عن استخدام ما بعد الحداثة لنقد الوضع القائم وأصوله ومقاومة آثاره، وليس للرجوع إلى تلك الأصول السابقة على الحداثة.

٣ - اتجاه قبول آثار الحداثة Postmodernism of acceptance، وهو اتجاه يدرك المشاكل التي ارتبطت بالحداثة، ويقبلها أحيانا، ويرى أنصاره أنه من المستحيل إقامة فصل بين الفن الرفيع والفن الهابط، أو الأصالة والتقليد، فهو اتجاه يلتصق بالواقع ويرسخه، نظرا لعدم وجود بديل له في نظرهم.

وإذا كانت هذه هي أهم الاتجاهات في حركة ما بعد الحداثة، فإنها جميعا تشترك في أسس ومسلمات معينة، تقوم على رفض وتحطيم الأسس التي قامت

---

[15] Ward. op. cit. pp. 2-8.

عليها الحداثة، وإيجاد ما يعاكسها أو أضدادها. وقد أجمل Ward أهم أسس الحداثة في الآتي[16]:

أ - Universality وتعني الكونية أو العالمية، وتشير إلى محاولة بناء قوانين ونظريات للظواهر الإنسانية والاجتماعية والطبيعية عبر ثقافية، غير محددة الزمان أو المكان، مبنية على منهج كوني. ومتضمن داخل فكرة العالمية هذه، اعتقاد في تقدم المعرفة المضطرد، وفي التراكم العلمي.

ب - Egocentrism وهي الاستغراق في الذات أو التمركز حول الذات، وتشير إلى تحديد مصدر المعرفة أو شروط الموضوعية، وترجع الرشادة والإبداع الخلاق إلى أنها نتاج لبعض الشروط المتضمنة في الذات الإنسانية.

جـ - Logocentrism وتشير إلى رغبة في إيجاد حقيقة مؤسسة أو حقيقة مجسمة مجسدة (مثل الكلمة في العقيدة المسيحية)، فالخطاب الحداثي يفكر بصفة مستمرة في تطوير النظرية الواحدة الصحيحة، أو المنهج الواحد الصحيح القادر على فهم العالم، والذي يستطيع أن يصل إلى الحقيقة في الواقع، ويقول الكلمة الأخيرة في الحقيقة والعدالة والمعرفة.

تلك هي مسلمات الحداثة، التي تريد ما بعد الحداثة دحضها أو تحطيمها، على أساس أنها صيغت في إطار معادلة معينة للقوة، وتريد أن تطرح أضدادها ومعاكساتها، وخلاصة القول: إن ما بعد الحداثة هي النقد الأبستمولوجي للحداثة، الساعي إلى التفكيك ونقد المسلمات، وإعادة البناء على مسلمات وأسس مغايرة، بينما ضد الحداثة Anti - modernism هي النقد الأيديولوجي للحداثة[17].

ثالثًا: تجاوز السلوكية والانتقال لما بعد السلوكية

ارتبطت السلوكية بالطور الأخير من الحداثة، فهي وإن كانت قد نشأت على مقولات الحداثة وأسسها المعرفية ومثلت طوراً من أطوارها، إلا أنها

---

[16] Ibid. pp. 25-26.
[17] Ibid. p. 26.

كانت الطور الذي دفع الحداثة إلى التأسس، فقد مثلت السلوكية تجلي الجوهر الكامن في الحداثة، سواء في السعي نحو العالمية في العلم والمنهج والنظرية، أو في الوصول إلى الحقيقة المطلقة، أو في هتك أستار وحجب الكون وتعرية الحقيقة وإزالة القداسة عنها، فيما عرف بـ the disenchantment of the world، أو فيما أنتج ضمن الحركة السلوكية من نظريات وأفكار جعلت الحداثة قمة التطور البشري ونهاية التاريخ الإنساني، وعلى باقي شعوب العالم ومجتمعاته السعي نحو اللحاق بالركب والوصول إلى النموذج الحداثي للمجتمع كما هو في الغرب، فقد كانت السلوكية هي الوجه العلمي المنهجي للمشروع الحداثي، ومن ثم فإن أي نقد أو تجاوز للحداثة يعني بالبداهة هدم أسس السلوكية ومسلماتها الكبرى وفرضياتها.

وإذا كانت الحداثة في جوهرها الفلسفي الثقافي قد تم نقدها وتجاوزها فيما عرف بما بعد الحداثة، فإن السلوكية التي هي البعد العلمي المنهجي للحداثة في طورها الأخير قد تم أيضا نقدها وتجاوزها إلى ما بعد السلوكية. والملاحظ أن النقد الذي تعرضت له السلوكية كان يوجه إليها على اعتبار أنها نتاج الحداثة والتجلي الأخير لها، خصوصا وأن السلوكية في العلوم السياسية ارتبطت بالمنظور التنموي التحديثي، الذي طوره منذ بداية الخمسينات "ليرنر" و"الموند" و"باي" و"هنتجتون"، والذي أطلق عليه "نموذج أولي للتحديث" intial paradigm of modernisation هذا النموذج نظر إليه على أنه غير مناسب، وقاصر؛ بدليل أنه لم يستطع أن يشرح اختلاف الديناميات في المجتمعات النامية المختلفة، وقد جاءت أهم الانتقادات للنظريات التحديثية من قبل "بندكس" و"ريجز"، حيث رأيا أنها لا تمتلك أية خصائص هيكلية أو رمزية أو نظامية دولية، فهي فقط وبالتحديد عملية تاريخية واحدة حدثت مرة في تاريخ الغرب، ومثلت نسقا غربيا يتم نشره سياسيا ثم معالجته نظريا بعد ذلك[١٨]. وتحت عنوان "نظرية التحديث علم أم أيديولوجيا" يرى Himmelstrand أن المدرسة

---

[18] S. N. Eisenstadt. "External Roots and Internal Criteria of the Extension of Sociological Research", in: Szalai and Retralla, eds. op. cit. pp. 489-492.

الاجتماعية الغربية المسيطرة تعتقد أن التغيير الاجتماعي لابد أن ينطلق من قاعدة أساسية مفادها أن التنمية هي التبني الرشيد للقيم والأفكار والوسائل التكنولوجية السائدة في أوربا وشمال أمريكا، هذه النظريات التحديثية أو التغريبية ترى أن التنمية مساوية تماما للقبول الرشيد للحلول الغربية سابقة التجهيز، بغض النظر عن كونها تتناسب مع هذه المشاكل أم لا، وبغض النظر عن قابلية المجتمع الذي يستقبلها وطاقته، وباختصار ركزت النظريات التحديثية على الحلول وتجاهلت تماما محتوى المشاكل[١٩].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للسلوكية ونظرياتها التحديثية ونموذجها التنموي، إلا أنها ظلت النموذج المعرفي السائد في العلوم الاجتماعية طوال الخمسينات وأوائل الستينات، حيث بدأت تبرز نقاط ضعفها: مثل فشلها في توسيع نتائج التجربة الحيوانية إلى عالم السلوك الإنساني، وتحقيق علمية العلوم الاجتماعية بالصورة التي تجعلها مثل العلوم البيولوجية، وعلى الرغم من تعدد أوجه الفشل التي واجهتها السلوكية، إلا أن التحول عنها إلى ما بعد السلوكية لم يكن تلقائيا، لأنه وكما أكد فلاسفة العلم أمثال كوهن ولاكاتوس أن النموذج المعرفي في العلم نادرا ما يصبح عديم الاستعمال بسبب الفشل في تقديم نتائج معينة، ولكن يتم التخلي عنه فقط عندما تبدأ منظومة مفاهيمية جديدة في الوجود والاستعمال، وهو نفس ما حدث للسلوكية، فقد ظهر نقد قوى لها أواخر الخمسينات، يوضح أنها أصبحت غير مناسبة كمنهجية للعلوم الاجتماعية، مثلها مثل الفلسفة الوضعية المنطقية التي قامت عليها والتي انتقدت أيضاً لطابعها الإجرائي الاختزالي[٢٠]. وقد تنامت بعد ذلك التوجهات المعارضة للسلوكية والناقدة لها، حتى أصبحت تمثل تيارا واسع الانتشار، أطلق عليه "ما بعد السلوكية". فقد دعا ديفيد إيستون في دراسته المنشورة في المجلة الأمريكية

---

19 Himmelstrand. op. cit. p. 456.

20 Sen. op. cit. pp. 167-168.

للعلوم السياسة عام ١٩٦٩م إلى القيام بثورة جديدة في العلوم السياسية[21]، وهو ما تحقق بالفعل بعد ذلك، حيث بدأت ما بعد السلوكية تحل محل السلوكية، ليس فقط في حدود توجهاتها فحسب، وإنما تجاوزت أسسها، وأثارت الحساسية لدى علماء السياسة إلى دور القيم والاهتمام بالجوهر والواقع، وذلك نتيجة للشعور بعدم الرضا بالتحليل السلوكي الذي انشغل بصورة دائمة بالتكنيك أكثر من الجوهر، وبالتنظير التأملي أكثر من التنظير المتعلق بالسياسة في الواقع، وبالحياد الأكاديمي المحافظ أكثر من التحول الاجتماعي المتقدم[22].

وبذلك كانت ما بعد السلوكية ردة فعل للاتجاهات السلوكية، ولكنها لم تكن ذات اتجاه واحد، بل تعددت داخلها الاتجاهات والاجتهادات التي تحاول أن توجه حقل السياسة المقارنة، والتي يمكن إجمالها في الآتي[23]:

١ - التعاون والتواصل بين الحقول المعرفية

وذلك من خلال الاستفادة من التقدم في مختلف العلوم الاجتماعية والطبيعية، فدراسة السياسة المقارنة قد تستفيد من التقدم في علوم البيولوجيا مثلا، سواء لإثارة إشكاليات أو تقديم فرضيات قد تساعد في تفسير السلوك الإنساني.

٢ - التعاون والتفاهم بين المجتمعات

حيث أثيرت الدعوة إلى تجاوز الأطر الغربية، والتركيز على تجارب المجتمعات والثقافات الأخرى.

٣ - التركيز على مفهوم الدولة

---

21 David Easton. "The New Revolution in Political Science". *American Political Scince Review*, vol 63. no. 4, December 1969, pp. 1051-1061.

22 Bill. and Hardgrave. op. cit. pp 16-17.

23 Ibid. pp. 18-21.

حيث أعادت ما بعد السلوكية الاعتبار والاهتمام إلى مفهوم الدولة، التي لم يعتبرها السلوكيون مؤسسة مستقلة بل مصفاة أو محولا للمدخلات إلى مخرجات، وقد برز ذلك في كتاب هنتجتون عن "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" والصادر في ١٩٦٨م، وكذلك اقترابات: الكوربراتية وعلاقة الدولة والمجتمع، حيث التركيز على الدولة كحقيقة مستقلة[٢٤].

رابعًا: ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة... لماذا ؟

هناك العديد من الأسباب والدواعي داخل بنية الفكر الغربي التي دفعت إلى تجاوز الحداثة إلى ما بعدها والسلوكية إلى ما بعدها، هذه الأسباب والدواعي – كما سبق التأكيد – ذات طبيعة عامة تتعلق بالمفهوم السائد للعلم، وبالنموذج المعرفي المسيطر، وبالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها هذه المجتمعات.

وعلى الرغم من أن السياسة المقارنة فرع من علم السياسة، الذي هو بدوره فرع من العلوم الاجتماعية، ومن ثم يقع ضمن نطاق مفهوم العلم السائد؛ إلا أن هناك العديد من الأسباب الخاصة ببنية حقل السياسة المقارنة، والتي تجعل من الضروري تجاوز السلوكية، الانتقال لما بعدها.

فبعد الازدهار الذي شهدته السياسة المقارنة في الخمسينات وأوائل الستينات، بدأت تدخل في مرحلة تدهور ومشاكل متتالية، والسبب في ذلك لم يزل ينقصه الوضوح التام، حيث يرجعه البعض إلى هيمنة وسيطرة رواد الحقل الأوائل، وعدم تجدد أفكارهم، وعدم إفساحهم المجال أمام جهود علمية أو تقاليد فكرية أخرى، ويرجعه آخرون إلى ثورة الإحباطات المتزايدة التي أصابت العاملين في الحقل والمتعاملين معه، بسبب عدم تحقق التوقعات والطموحات الكبرى للحقل، مثل الوصول إلى نظرية عامة أو القدرة على التنبؤ...الخ، ويرى فريق ثالث أن التدهور حدث بسبب تعرض الحقل لهجوم منهجي شديد خلال السبعينات بعد حرب فيتنام، وفشل الاستراتيجيات التنموية في تحقيق نتائجها

---

24 Cantori and Ziegler. eds. op. cit. p. 201.

في العالم الثالث، حيث إن محاولات تطبيقها لم تكن فاشلة فحسب، بل كانت مضللة وغير مناسبة، وبعيداً عن تحديد الأسباب بدقة فالأمر المتفق عليه أن هناك شعوراً عاماً بعدم الرضا عن حالة الحقل وزوال جاذبيته، بحيث لم يعد - كما كان - يمثل مقدمة الريادة في العلوم السياسية، و لم تعد هناك رغبة في الوصول إلى منهجية مقارنة عبر قومية تقوم على فئات عالمية، و لم يعد هناك وحدة تجمع الحقل، أو منظور سائد كما كانت التنموية في الستينات، كذلك ليس هناك مجرد حزمة مفاهيمية متفق عليها[٢٥].

ويمكن إيجاز أهم الدوافع التي دعت إلى تجاوز المرحلة السلوكية في السياسة المقارنة والدعوة لما بعد السلوكية فيما يلي:

١ - اتصف المنظور التنموي developmentalism -وهو النموذج المسيطر في المرحلة السلوكية - بأنه غير محدد أو منضبط، ويسوده قدر ملحوظ من الغموض وضعف الصياغة النظرية، بحيث إنه على الرغم من أن المرحلة السلوكية جاءت لتخرج حقل السياسة المقارنة وعلم السياسة بصفة عامة من محدودية بؤرة التركيز وضيق المجال والأفق البحثي، إلا أن اتخاذ التنموية كنموذج، قد أدى إلى إيجاد منظور ضيق جديد، جعل نظريات السياسة المقارنة على الرغم من أنها قد استطاعت الخروج من إطار التركيز على الدول الغربية، إلا أنها رسخت مركزية ومعيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث، حيث ظلت هذه النظريات في إطار الثنائيات التحديثية المتعارف عليها، كذلك لم يستطع المنظور التنموي تحقيق الاتفاق على أهداف الحقل في تلك الحقبة بين الدارسين المتبنيين له[٢٦]. ومن ناحية أخرى تعرضت الوظيفية - التي مثلت النظرية الأكثر انتشارا في حقل السياسة المقارن - للعديد من الانتقادات، فقد رأى ديفيد أبتر أنها قد تفيد في عمل تصنيفات

---

25 Wiarda. Comparative Politics: Past and Present. op. cit. p. 5.

26 Philip H. Melanson, and Lauriston R. King. "Theory in Comparative Politics", *Comparative Political Studies*, vol 4, no 2, july 1971 p. 206, and Himmelstrand. op. cit. pp. 456-457.

داخلية منظمة، ولكنها فاشلة في تأسيس متغيرات مستقلة، وبدون متغيرات مستقلة لا يمكن أن توجد نظرية، وإنما منهج فقط، وحتى بالنسبة للمنهج، فهناك صعوبات أسوأها أن الوظيفية أفرزت أنماطا لا نهائية، قليل منها قد يحمل روحاً عالمية[٢٧]، ومعظمها متحيز ومتمحور حول الذات الأوربية ومحمل بالقيم[٢٨]، بالإضافة إلى أنها - طبقًا لرأي أنتوني جيدنس - فارغة المعنى في مواجهة المشاكل التي تواجه المجتمعات الرأسمالية ذاتها[٢٩].

٢ - التحيز الأيديولوجي ideological bias المستبطن في نظريتي النظم والبنائية الوظيفية، اللتين انبثقت صياغتهما الأساسية عن لجنة السياسة المقارنة، حيث احتوت أدبياتهما على تحيز ليبرالي تعددي يدعو للحفاظ على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه[٣٠] في إطار المنظور التنموي الذي وصف بأنه متحيز أيديولوجيا ، ومتمركز عرقيا، وأقل عالمية في قابليته للتطبيق، ويسعى للإقناع بمثالية النظام السياسي الأمريكي، ويتجاهل تماما ظواهر الطبقة والصراع الطبقي، وتأثير السوق الدولي، وقوى الاقتصاد السياسي، والتبعية الدولية، ويقدم أساطير، وأنماطاً جامدة حول الدول النامية وأبنيتها وثقافاتها المتخلفة الراكدة[٣١].

٣ - أزمة العالمية في التحليل السلوكي المقارن ، فقد بدأ منذ أواخر السبعينات يظهر وبوضوح فشل نموذج الدولة الغربية في أفريقيا وأسيا، عندما بدأ يزداد الشك حول بعض الأفكار العالمية التي تعد أساسية بالنسبة لعلماء السياسة، مثل مفاهيم الدولة، الأمة، الحكومة التمثيلية، المجتمع المدني،...إلخ

---

27 David E. Apter. "Comparative Studies: A Review with some Projections" in: Vallier. ed., op. cit. pp. 5-6.

28 Riggs. op. cit. p. 77.

29 Giddens. *The Class Structure of the Advanced Societies*. op. cit. p. 13.

30 Cantori. and Ziegler. eds., op. cit., pp. 63-74.

31 Wiarda. *Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. pp. 20-21.

والتي تعد جزءًا من تاريخ الغرب ومن ثم مفردات علم السياسة وقد أدى هذا إلى نتيجتين[٣٢]:-

أ - دحض وبطلان الطبيعة العالمية لأي منظومة مفاهيمية.

ب - إن أزمة العالمية أو المقارنة عبر الثقافات تشير بصورة حتمية إلى عودة نحو الاقترابات الفردية.

٤ - الطبيعة الاختزالية للنظريات السلوكية: فكما يرى ديفيد إيستون يجب أن تتم التفرقة داخل ما عرف بالثورة السلوكية بين الرغبة في الوصول إلى منهاجية أفضل والعطش الشديد لنظرية أمبريقية أفضل[٣٣]، وهو ما أدى إلى محاولة اختزال المجتمع في بعض المعايير والمؤشرات التي يمكن جمع البيانات عنها والمقارنة بينها، على الرغم من التعقد الأمبريقي للعالم الحقيقي، الذي لا يستطيع الإنسان أن يبسطه، والذي يستعصي بطبيعته على التعميم[٣٤].

٥ - إشكالية الحياد العلمي: حيث لم يركز النقد الذي وجه للسلوكية من باحثي ما بعد السلوكية على الدقة المنهاجية، وإنما على ادعاءات السلوكية بالحياد العلمي. فكما هو متعارف عليه هناك تفرقة أساسية في العلوم الاجتماعية بين الشرح والتفسير، والشرح يشير إلى ذلك الجهد الذي يسعى لإنكار القيم وعزل وتحديد المتغيرات، والتركيز على السببية. وأما التفسير فيقبل بحتمية تعقيد المتغيرات وترابطها، ودور القيم، ولذلك يتجه الشرح إلى الأساليب الكمية، في حين يتجه التفسير إلى الأساليب الكيفية، ومن ثم فالجهد المبذول في الشرح هو الذي أخضع للمناقشة من قبل السلوكية لتحقيق الحياد العلمي، وعزل القيم وإنكارها. والسياسة المقارنة تهتم بالتفسير بصورة أكبر من

---

32 Badie. op. cit., p. 341, and Apter. comparative studies: A Review, with some Projections, op. cit. pp. 4-5.

33 Lapalombara. *Macrotheories, and Micoapplications, in Comparative Politics*. op. cit. p. 46.

34 Riggs. op. cit., p. 86, and Groth. op. cit. p. 3.

اهتمامها بالشرح، ومن ثم فدور القيم وترابط المتغيرات أمر مسلم بـه، وبالتـالي لا يمكن تحقيق الحياد العلمي[٣٥].

٦ - الإشـكالات النابعـة مـن الواقـع السياسـي للبنيـة الاجتماعيـة للحقـل العلمي (حقل السياسـة المقارنـة): فهـذه الإشـكالات النظريـة السـابق تناولهـا، كانت ستظل سرية أو خفيـة إذا لم تحـدث "حركـة الحقـوق المدنيـة" و"حركـة سلام فيتنام" في الستينات والسبعينات في الولايات المتحدة، وما تركتاه من أثـر على العلوم الاجتماعية عامة، وعلم السياسة خاصـة، حيـث تصـاعدت الدعـوة إلى علم سياسة يكون متصلا بصـورة أكـبر بالحاجـات الأساسـية للمجتمـع[٣٦]، كذلك أدى فشل الاستراتيجيات التنموية في العالم الثالث إلى آثـار غـير مقبولـة مثل الفساد السياسي والتضخم والإحباط والتفكك السياسي[٣٧].

خامسًا: تأسيس التحول إلى ما بعد السلوكية

في تطور الحقول العلمية والانتقال من نموذجٍ إلى آخر ـ خصوصـا في علـم السياسـة ـ تلعـب المـدارس الفكريـة دورا مؤثـرا، فـلا يقـف الأمـر عنـد حـد الأشـخاص الذيـن يمثلـون ظواهـر فكريـة، وإنمـا لكـي يتحقـق ويترسـخ التغيـير ويثبت، لابد من تحول الفكـرة إلى مدرسـة أو اتجـاه، ففـي الثـورة السـلوكية لم يكن الانتقال من النموذج التقليدي إلى النموذج السلوكي عمـلاً فرديًـا محضًـا، بل مشروعاً جماعيـاً قـامت بـه مؤسسـة هـي مجلـس أبحـاث العلـوم الاجتماعيـة SSRC من خلال لجنـة السياسـة المقارنـة CCP المنبثقـة عنهـا، ومـن ثـم كـان الإسهام الأساس في المرحلة السـلوكية نابعـا مـن هـذه اللجنـة، والشـيء نفسـه حدث مع مرحلة ما بعد السلوكية، حيث أعلن الانتقال من المرحلـة السـلوكية

---

35 Louis J. Cantori. "Post-Behavioral Political Science and the Study of Comparative Politics", in: Cantori and Ziegler. eds., op. cit. pp. 417-418.

36 Cantori and Ziegler. eds., op. cit. p. 73, and Wiada. *Comparative Politics: Past and Present*. op. cit. pp. 4, 20.

37 Himmelstrand. op. cit. p. 450.

وإطار CCP/SSRE إلى مرحلة ما بعد السلوكية بصورة شبة مؤسسية، شارك فيها الأعمدة الأساسية في حقل السياسة المقارنة والآباء المؤسسون للمرحلة السلوكية فيه.

فقد أدت حملة الانتقادات التي تعرضت لها المرحلة السلوكية إلى إفقاد حقل السياسة المقارنة وحدة الاقتراب التي كانت له، وأصبح هناك تعدد في الاقترابات، بصورة جعلت البعض يرى في ذلك التعدد خطورة قد تؤدى إلى تدمير الحقل، في حين رأى آخرون أن التعدد إنما هو انعكاس لحقيقة فكرية، فلم يعد هناك منظور واحد يمثل النموذج السائد أو نظرية واحدة مسيطرة أو مجموعة من المفاهيم يتفق عليها الدارسون مثلما كان الحال في المرحلة السلوكية، حيث مثلت التنموية المنظور السائد والبنائية الوظيفية النظرية المسيطرة. وإنما ظهر ما أصبح يعرف "بالجزر النظرية، island of theory وأصبح الحقل غير متماسك، وقد تزامن مع هذه الحالة وجود حاجة قومية على المستوى السياسي والشعبي الأمريكي؛ لفهم أفضل للدول التي يجب أن تتعامل معها الولايات المتحدة، من حيث مكونات وديناميات نظمها السياسة. وكنتيجة لتلك الأزمة، ورغبة في تحقيق هذه الحاجة بدأت مجموعة من علماء السياسة المقارنة بعقد حلقة بحث (Seminar) في منطقة كمبريدج في بوسطن تحت رعاية مركز الشئون الدولية بجامعة هارفارد في ربيع ١٩٨٠م وقد ترأس هذه المجموعة "هاورد فيورده" وضمت الحلقة كل من "جبرائيل الموند" و"ستانلي هوفمان" و"صموئيل هنتجتون" و"روي ماكريدس" و"جوزيف ناي" و"لوشيان باي" و"سيدي فيربا" و"مايرون واينر" والعديد من أساتذة السياسة المقارنة والباحثين الذين هم أصغر سنا من هذا الرعيل، وقد انعقدت الحلقة الدراسية (Seminar) مرتين في ربيع ١٩٨٠م، ثم انتظمت في اجتماع كل أسبوعين في العام الدارسي ١٩٨٠/١٩٨١م[٣٨].

---

38 Wiarda. ed. op. cit. pp. x-x i.

وقد كانت بؤرة التركيز في حلقة البحث (Seminar) هي تحديد ماضي وحاضر ومستقبل السياسة المقارنة كحقل أو فرع لعلم السياسة؟ وماذا حققت؟ وما هي التحيزات الموجودة داخل الحقل؟ وما هي الاقترابات التي وجدت في الحقل؟ كذلك أخضعت أعمال لجنة السياسة المقارنة للبحث والتدقيق وتم نقد التحيزات والتمحورات حول الذات التي كانت سائدة في الحقل أثناء المرحلة السلوكية، مع الدعوة إلى إيجاد نظريات أو أنساق مفاهيمية ليست متماثلة مع النظريات السائدة، وأصبح ينظر إلى الحلقة الدراسية (Seminar) على أنها خليفة أو بديل محتمل للجنة السياسية المقارنة، إلا أنه تم الاعتراض من قبل بعض الأعضاء خصوصاً الكبار - الذين أنشئوا وأنتجوا الأدبيات الأساسية في لجنة السياسة المقارنة - على إعلان انتهاء اللجنة واعتبار تلك الحلقة بديلاً لها. ولكن الأعضاء الأصغر سنا رأوا أنه يجب إيجاد اتجاهات وأطر نظرية ومفاهيمية جديدة دون إعلان عن انتهاء لجنة السياسة المقارنة. وقد دفعهم لذلك الانتقادات التي قدمت من مؤسسي هذه اللجنة[39]. وقد خلص المشاركون في الحلقة الدراسية (Seminar) إلى بعض التعميمات، وأهمها:

١ - إن الادعاءات التي أطلقت بواسطة علماء السياسة المقارنة خلال الستينات كان مبالغا فيها إلى درجة كبيرة.

٢ - إن النقد القوي الذي تم توجيهه إلى الحقل في السبعينات كان أيضا مبالغا فيه بصورة مشابهة.

٣ - إن الحقل بدأ يسترد قوته في الثمانينات، وبدأ الصعود بعد الهبوط، والآن أصبح صحيحا ومنضبطا ومبدعا[40].

وقد تقدم "فيورده" بمذكرة تم توزيعها على معظم المتخصصين في السياسة المقارنة في عموم منطقة كمبردج، وطلب منهم فحص القضايا التالية:

---

39 Ibid. pp. xi-xii.
40 Ibid. p. 6.

١ – تقويم أدبيات لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية، والتي أنتجت بمجموعة مجلدات مثلت سلسلة حددت برنامج السياسة المقارنة في فترة الستينات، وكانت أهم ما كتب في الحقل، وكان أعضاؤها المجددين الأساسيين للحقل، والتي انتهت في السبعينات، وتم تجاهلها – أي اللجنة ذاتها – ولذلك ينبغي تحديد ما هي الإسهامات التي قدمتها اللجنة؟ وما هي مواطن الفشل والتحيزات؟ ولماذا كانت كتاباتها مؤثرة بصورة قوية على الأكاديميين وصانعي القرار طوال هذه الفترة؟

٢ – مدى إمكانية وجود نظرية كلية في الحقل، ومدى الرغبة في ذلك، حيث أضحى عدم وجود نظرية كلية في السياسة المقارنة أمراً طبيعياً، فالحقل قد نحا مناحٍ مختلفة منذ الستينات، وظهرت العديد من المدارس الفكرية البديلة بجوار التنموية، بحيث لا يوجد اقتراب يتفق عليه الباحثون في السياسة المقارنة، وهنا يثور التساؤل: ألن توجد نظرية كبرى ثانية في الحقل؟ وهل وجودها ممكن ومرغوب فيه؟ وهل عدم وجود نظرية واحدة أمر يساعد أم يضعف الحقل ويطمس الحقيقة؟ وإلى أي حد كان المنظور العالمي السابق مفيداً؟ وأليس صحيحًا أن التنوع الحالي في الحقل يعكس صحية وتعددية الاقترابات المستخدمة الآن؟[41]

٣ – النظرية على المستوى المتوسط أو على مستوى المناطق الثقافية: حيث إن العديد من الباحثين يطرحون الآن مقولة مفادها أن التنظير في السياسة المقارنة ينبغي ألا يكون على المستوى الكلي، وإنما على مستويات أقل من ذلك، لاسيما وأن النظريات الكلية التي طرحت في ظل التنموية لم يعد لها وجود، فالنظرية على المستوى المتوسط Middle - Rang Theory تتعامل مع موضوعات مثل علاقات العمل ، السلوك الانتخابي، أو على مستوى المناطق الثقافية Cultural - Area Level، مثل: أفريقيا، جنوب آسيا، الشرق الأوسط، ومن ثم يستطيع كل إقليم أن يطور نظريات أكثر مناسبة له من خلال المفاهيم

---

41 Ibid. p. 7.

المستخدمة في هذه المنطقة، فمثلا أمريكا اللاتينية طورت مفاهيم معينة كاقترابات منهجية مرشدة في البحث مثل: نظرية التبعية، الكوربراتية، علاقات المركز والهامش، وعلاقات الدولة بالمجتمع، وقد حازت هذه المفاهيم على قبول عديد من الباحثين الذين يدرسون في تلك المنطقة، بل إن العديد منها بدأ ينتشر إلى مناطق ثقافية وجغرافية أخرى، وبدأ يدخل في الأدبيات العامة للحقل، بصورة يبدو معها أن تدفق الأفكار والمفاهيم والنظريات في السياسة المقارنة بدأ يأخذ الطريق العكسي، فبدلا من أنه كان يأتي تاريخيا من أوربا وامتداداتها، التي تمثل المركز إلى الهامش في الدول النامية، بدأ يأتي من الدول النامية إلى أوربا[42].

٤ – إعادة الفحص والتفكير في مفاهيم "التقليدية" و "الحداثة" و "التنمية" وتداعياتها، فالعديد من أدبيات السياسة المقارنة في المرحلة التنموية تركزت على تاريخ أوربا وأمريكا، لذا كانت منحازة متمركزة حول الذات الأوربية، ولكن النقاش بدأ الآن يدور حول طبيعة الظروف التي تتم فيها تنمية الدول النامية، وهى ظروف مختلفة بصورة أساسية عن تلك التي مرت بها أوربا والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وإذا كان ذلك صحيحا فلابد من مراجعة وإعادة فحص مفاهيم التقليدية والحداثة والتنمية، والسؤال الذي يثور الآن هو ما إذا كانت المؤسسات غير الغربية مثل نظام الروابط الشرائحية في الهند، والقبلية في أفريقيا، والكوربراتية في أمريكا اللاتينية ينظر إليها على أنها مجرد مؤسسات تقليدية، ومن ثم فهي مؤسسات متآكلة في طريقها إلى الزوال، بل وينبغي أن تزول وتختفي من التاريخ في سياق عملية التحديث، أم ينظر إليها على أنها مؤسسات لديها القدرة على الاستمرار والعمل، وليست في سبيلها للذوبان، بل إن منها مؤسسات "تقليدية" طورت أدوات "للتحديث" في سياق يختلف عن السياق الغربي، فإلى أي درجة تستطيع المؤسسات التقليدية التكيف وتبني الشكل والشروط اللازمة لعملية التحديث، بدون أن يتم طمسها

---

42 Ibid. p. 7.

وإهدارها وإزالتها؟ كذلك ينبغي إعادة بحث المسلمات والافتراضات الأساسية حول عالمية النموذج المعرفي للعلوم الاجتماعية الغربية[٤٣].

٥ – النظر إلى السياسة المقارنة كانعكاس لعالم متغير وظروف دولية معينة، فتدهور جاذبية النموذج التنموي الغربي في كثير من دول العالم الثالث، وتزامن ذلك مع التأكيد على النماذج الداخلية والوطنية، يعكس تحولاً في علاقات القوة والحقائق في العالم، بحيث لم تعد الولايات المتحدة وأوربا هي المجموعة الوحيدة التي تقود العالم. وهنا أثير التساؤل: إلى أي مدى تكون النماذج التي نستخدمها كعلماء وباحثين محايدة أخلاقيا وثقافيا وسياسيا؟ وإلى أي مدى تعكس هذه النظريات الوجاهة القومية أو تعكس ذلك التفوق الأمريكي، سواء من قبل من أنتجها أو من قبل من استخدمها؟ وباختصار هل كانت النماذج التي تستخدم بواسطة باحثي وعلماء العلوم الاجتماعية تتبع أحيانا أعلام الدول عبر البحار في أوقات كانت الأعلام تتبع أحيانا الدولار؟[٤٤]

٦ – ماذا عن البدائل الحديثة في السياسة المقارنة، التي تم تصعيدها في بعض الأنحاء إلى مستوى الأرثوذكسية الجديدة[٤٥]؟ وهنا يمكننا اعتبار أن التبعية هي البديل للتنموية، كمنظور ينسج حوله نظريات السياسة المقارنة فيما بعد السلوكية. وهو ما ستتم مناقشته خلال المبحث التالي.

---

43 Ibid. pp. 8-9.
44 Ibid. pp. 9-10.
45 Ibid. p. 10.

المبحث الثاني

الأطر النظرية للسياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية

إن ما يطلق عليه نظريات ما بعد السلوكية، لا يعني تلك النظريات التي نشأت في فترة تاريخية محددة بعد انتهاء المرحلة السلوكية ذاتها، لأن نهاية السلوكية ليست فعلا زمنيا قاطعا يمكن أن يؤطر بتاريخ محدد، وإنما هي عمليات فكرية مستمرة متواصلة، ينشأ لاحقها في ثنايا سابقها، ولذلك فإن مفهوم نظريات ما بعد السلوكية لا ينصرف إلى كنه النظريات ذاتها، ويؤرخ لها من حيث نشأتها على أساس أنها نشأت فيما بعد السلوكية، وإنما هو مفهوم ينصرف إلى طبيعة النموذج المعرفي السائد، ومن ثم تكون هي تلك النظريات التي أنشئت أو نشأت من خلال ما بعد السلوكية كنموذج معرفي جديد، أو توافقت وتكيفت معها، ومن ثم فقد تكون هذه النظريات ذات أصول فكرية تاريخية سابقة، وقد تكون نشأت في ظل المرحلة السلوكية، ولكنها كانت هامشية أو خارج النسق المسيطر آنذاك تمامًا، مثل ما بعد السلوكية كنموذج معرفي نشأ في إطار السلوكية وظل ينمو وهي تتراجع وتتآكل، حتى أصبح هو النموذج المسيطر الذي قد يكون متزامنا معه نموذج آخر مضاد له سيخلفه يوما ما، فهذه طبيعة تطور العلم وصيرورته.

إن نظريات ما بعد السلوكية نشأت في صورة جنينية في المرحلة السلوكية، ثم نمت وتطورت، وأصبحت مصدر إلهام لنقد السلوكية، وكشف ثغراتها،

ومواطن قصورها، حتى إذا ما بدأ الحديث عن وجوب تجاوز السلوكية والبحث عما بعدها، أثير الانتباه نحو هذه النظريات التي كانت في بداياتها ضد السلوكية لتصبح وريثة لها، ومن ثم أطلق عليها ما بعد السلوكية، لذلك فإن عدداً من هذه النظريات كان مستخدما جنبا إلى جنب مع نظريات المرحلة السلوكية، ولكن انطلاقا من نموذج معرفي آخر، وتأسيساً على منظور مختلف. فهذه النظريات لم تكن متلبسة تماما بمقولات الوضعية المنطقية وتجلياتها في المدرسة السلوكية، و لم تكن تسير ضمن المنظور التنموي ومقولاته التي سبقت الإشارة إليها، وإنما يمكن القول بقدر من التجاوز إن هذه النظريات – ألما بعد السلوكية – انطلقت بصورة أكبر من مقولات المدرسة التفسيرية في العلم، والمنظور الذي طورته مدرسة التبعية، التي مثلت الإطار الفكري لمعظم هذه النظريات، ومن ثم لعبت الدور الذي قامت به التنموية في ظل المرحلة السلوكية.

وفيما يلي عرض أهم الأطر النظرية في مرحلة ما بعد السلوكية:–

أولا: نظرية التبعية

هي النظرية التي نشأت نتيجة لحالة عدم الرضا بالمنظور التنموي في الستينات، وتجاهله للمتغيرات الدولية في تفسير تخلف العالم الثالث، وتحديد طرق تطويره، وذلك مثل قوى السوق العالمي التي للعالم الثالث عليها تحكم قليل، والتي تسيطر عليها الدول المتقدمة، وتسيرها طبقا لمصالحها على حساب الدول الأفقر، كذلك دور الشركات متعددة الجنسية، والدور الذي تقوم به سفارات الولايات المتحدة في الخارج[٤٦]. وترى نظرية التبعية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية

---

46 Howard J. Wiarda. "Concepts and Models in Comparative Politics" in: Wiarda. ed., op. cit. p. 40, and Howard J. Wiarda. "Toward the Future: Old and New Directions in Comparative Politics," in: Wiarda. ed. op. cit. pp. 231-232.

ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتداء من المرحلة المركنتيلية، ثم حرية التجارة، ثم مرحلة التمويل الرأسمالي، وأخيراً سيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات، فقد استطاع الغرب خلال تلك المراحل خلق نظام اقتصادي، استطاع أن يغزل العالم في نسيج واحد، ومن ثم فإن مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبيعية لتنمية العالم الأول، فالفقر والتضخم وتدهور النمو، هي امتداد لإمبريالية الرأسمالية، وهنا تلتقي نظرية التبعية مع اقتراب النظام الدولي المستخدم في دراسة العلاقات الدولية[٤٧].

ويعتبر مفهوم الاقتصاد الثنائي dual economy المفهوم المحوري في نظرية التبعية، حيث ترى أن تأثير العامل الخارجي تاريخيا في مجتمعات الجنوب أوجد ثنائية اقتصادية، فإلى جانب الاقتصاد التقليدي نشأ اقتصاد حديث، يتجه للخارج، ويعمل على استنزاف موارد المجتمع وطاقاته، ويدفع لعدم تكامله، ومن ثم امتدت الثنائية إلى باقي الأبعاد المجتمعية الأخرى من ثقافة، واجتماع، وسياسة، فأصبح هناك في كل هذه المجالات قطاع تقليدي وآخر حديث، يجهض كل منهما فعالية الآخر[٤٨].

وتعود الأصول الفكرية لنظرية التبعية إلى الفلسفة الماركسية حيث إنها استقت منها أبعادها الأساسية التي يمكن إيجازها في:-

---

47 Tony Smith. "The Dependency Approach" in: Wiarda. ed. op. cit. pp. 118-119, 121.

وللمزيد من التفاصيل حول مدرسة التبعية ومفكريها واسهاماتهم المتنوعة ومقولاتها الأساسية كأيديولوجية مقابل الرأسمالية والماركسية وكنموذج للتنمية نابع من العالم الثالث انظر:

Ronald H. Chilcote. *Theories of Development and Underdevelopment*. (Boulder, and London: Westview Press, 1984), and Ronald H. Chilcote. ed., *Dependency and Marxism*. (Boulder and London: Westview Press, 1982).

48 Ibid. pp. 119-120.

١ – إن تقسيم العمل في المجتمع هو الحقيقة الاجتماعية الأولى، وهو المحرك الاجتماعي الأساس.
٢ – إن النشاط السياسي لا يتم من خلال الأفراد، وإنما من خلال طبقات تدور حول محور تقسيم العمل وطبيعة الملكية.
٣ – التحيز المبدئي ضد بعض الظواهر الاجتماعية، مثل رفض الأثنية أو العرقية كمحدد اجتماعي أو متغير سياسي ومن ثم رفض أي دور للقبلية أو الجماعات الدينية والعرقية[٤٩].

وعلى الرغم من التأثر الواضح بالفكر الماركسي، إلا أن العديد من المفكرين غير الماركسيين أسهموا بصورة أساسية في نظرية التبعية أمثال "رونالد روبنسون" و "جونار ميردال" و "راؤول بربش"[٥٠]، ولذلك فلابد من ملاحظة أن نظرية التبعية ملغزة في استخدامها، حيث ينبغي التفرقة عند التعامل مع روادها ومحلليها بين أولئك الذين يستخدمونها استخداما منهجيا كاقتراب يسلط الضوء على دور العامل الدولي في تحديد الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل دول الجنوب، وتأثيره في تشكيل توجهاتها وأنماط تطورها وبنيتها وثقافتها، وبين أولئك الذين يريدون استخدام النظرية كسلاح أيديولوجي عادة من منظور ماركسي لينيني ضد الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي[٥١]. وهنا ينبغي التأكيد على أن تركيزنا في هذا السياق ينصب على الاستخدام الأول المنهجي النظري.

وقد تطورت نظرية التبعية في المرحلة الأخيرة – في اقترابها من تحليل النظم السياسية في دول الجنوب – من حيث الأبعاد التالية[٥٢].

---

[49] Ibid. p. 120.
[50] Ibid. p. 120.
[51] Wiarda. *Toward the Future Old and New Directions in Comparative Politics*. op. cit. p. 232.
[52] Smith. op. cit. pp. 121-122.

١ – إن مفهوم الاقتصاد الثنائي قد تم تجاوزه في كثير من الدول بعد أن تم تصنيع العديد من دول الجنوب، واستطاعت تحقيق طفرات تكنولوجية كبيرة، ومن ثم سادها اقتصاد حديث بصورة شبه كاملة.

٢ – إن مفهوم الدولة كوحدة أساسية في التحليل لم يعد هو المفهوم الأساس أو الوحدة الوحيدة، وإنما تمت إضافة وحدات أخرى إليه، كذلك لم تعد الدولة في طبيعتها على نفس الصورة التي قدمتها بها نظرية التبعية في مرحلة سابقة. وقد أتاح هذان البعدان الفرصة لظهور البعد الثالث.

٣ – إدراك التنوع داخل العالم الثالث، وبروز التقدير والاحترام للعناصر المحلية، وتأثيرها في عملية التنمية، حيث لم تعد كل الدول في الهامش منقسمة إلى ثنائية اقتصادية، وإنما هناك تعدد وتنوع في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهناك العديد من المحددات والخطوط الفاصلة في المجتمع بين الجماعات العرقية والطبقية، كما أن طبيعة العلاقة بينها تختلف من سياق لآخر من صراع إلى تعاون.

وأخيرا تبقى لنظرية التبعية قدرة خاصة على تحليل نظم الجنوب، خصوصًا في ظل كونها مثلت النقد القوي للنظريات السلوكية، التي تجاهلت الأبعاد التاريخية والدولية عند تعاملها مع هذه الدول، واعتبرت أن أزمة التخلف حالة طبيعية أصيلة في هذه الدول لصيقة بتكوين شعوبها وثقافاتهم وعقائدهم وليس للخارج فيها دور، كما أن التطورات الأخيرة على المستوى الدولي خصوصا زيادة تدخل المؤسسات المالية الدولية في شئون دول العالم الثالث فيما عرف بسياسات الإصلاح الهيكلي، والتي تم ربطها بالتحول الديمقراطي في صورة فرضية لم تثبت صحتها بعد، تجعل نظرية التبعية ذات جدارة تحليلية.

ثانيًا: من اقتراب البيروقراطية السلطوية إلى الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي

وكما هو الحال مع نظرية التبعية جاءت البيروقراطية السلطوية كتعبير عن حالة عدم الرضا بالمنظور التنموي، فمع نهاية الستينات وبداية السبعينات تزايدت الانتقادات الموجهة للتنموية، وبدأ الباحثون المقارنون يبحثون بصورة جدية عن إطار مفاهيمي بديل، وقد مثلت التبعية تحديا أساسيا للتنموية، برز

بصورة واضحة لدى مجموعة من مفكري أمريكا اللاتينية[53]، وقد تمثلت أهم الإسهامات الأولى في هذا الاتجاه في كتاب "جوليرمو اودونيل: التحديث والبيروقراطية السلطوية" الذي قدم – من خلال قبوله للعديد من أسس أدبيات مدرسة التبعية – دراسة معمقة للنظم السلطوية في أمريكا اللاتينية، مركزًا على التنمية الرأسمالية التابعة في الأرجنتين، وقد افترض – وبصورة منطقية – أن التحديث في الدول النامية يقود تلقائيا إلى السلطوية، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على أيدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين، ومن ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري، أكثر بيروقراطية وأقل شخصانية وأكثر مؤسسية وأكثر تحديثا من النظم العسكرية التقليدية[54] وقد خلص إلى أن حالة أمريكا اللاتينية تثبت أن المستويات العليا والدنيا من التحديث ترتبط بنظم سياسية غير ديمقراطية، أما النظم الديمقراطية فتوجد في المستويات المتوسطة من التحديث فحسب، ومن ثم فالتقدم الاقتصادي لا يرتبط بالديمقراطية، أو الثورة، وإنما يرتبط بالنظم البيروقراطية السلطوية. وقد تم انتقاد هذه النظرية من زوايا عدة أهمها[55].

١ – أثير التساؤل حول مدى تعلقها بأية نظم خارج العدد المحدود من الدول في أمريكا اللاتينية الذي طبقت عليه.

٢ – أنها تركز على عنصر واحد للتأثير.

وبعد أن كان الحديث يدور حول انهيار النظم الديمقراطية، وظهور النظم البيروقراطية السلطوية بدأ مع الثمانينات تحول في هذا الاقتراب إلى دراسة انهيار النظم السلطوية، والتحول إلى الديمقراطية، وذلك فيما عرف بالتحول عن

---

53 John D. Martz. "Bureaucratic - Authoritarianism, Transition to Democracy, and the Political-Culture Dimensions", in: Wiarda. ed., op. cit. p. 200, and Wiarda. *Toward the Future: Old and New Directions in Comparative Politics*. op. cit. 234.

54 Martz. op. cit. pp. 200-201.

55 Ibid. pp. 201-203.

السلطوية، أو التحول الديمقراطي الذي تم ربطه بالإصلاح الاقتصادي، أو ما عرف بالإصلاح الهيكلي، فقد شهدت أمريكا اللاتينية تحولا في النظم البيروقراطية السلطوية إلى أنظمة للحكم المدني تسعى لإعادة الديمقراطية، ومن ثم بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب جديد يقوم على افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي – ذي المعنى الاقتصادي – والتحول نحو الديمقراطية، بحيث إن إحداث إصلاح هيكلي في بنية الاقتصاد بالتحول نحو اقتصاديات السوق يؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي، وأهم هذه الجهود التي سعت لتأسيس هذا الاقتراب[٥٦]:

١ – مشروع استمر لمدة سبع سنوات قام به برنامج أمريكا اللاتينية التابع لمركز "وودرو ولسون" شارك فيه ثلاثة محررون وأربعة وعشرون باحثا، أنتجوا في النهاية "The Massive Transitions from Authoritarian Rule: Prospects For Democracy, 1986."

٢ – يركز المشروع الثاني على الديمقراطية في الدول النامية، من خلال أبحاث فردية أجريت على ست وعشرين دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ونظم مؤتمر في عام ١٩٨٥م قام بتمويله المؤسسة الأمريكية "National Endowment for Democracy".

ومن خلال هذين المشروعين خرجت أطروحات الاقتراب الجديد التي تربط بين الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي، وأصبحت تطبق على نطاق واسع سواء على مستوى البحث الأكاديمي أو على مستوى الممارسة السياسية للمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثالثا: اقتراب الماركسية الجديدة

ينطلق ذلك الاقتراب من المقولات التقليدية للماركسية، ويتجاوز حتمياتها وقيودها النظرية. فعلى الرغم من الإبقاء على العامل الاقتصادي والتقسيم الطبقي كأسس للتحليل ومحكات لتفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية، إلا أن

---

56 Ibid. pp. 203-207.

هذا الاقتراب قد تجاوز ذلك وسعى لإحداث تعديلات جذرية في الماركسية الأرثوذكسية، ويعد "نيكولاس بولانتزاس" أول الماركسيين الذين فصلوا بين الاقتصاد والسياسة، أي بين الدولة ورأس المال، على عكس التحليل الماركسي التقليدي الذي كان يرى السياسة والدولة مجرد انعكاس ميكانيكي أعمى لرأس المال ونمط الإنتاج السائد، ومن ثم فليس هناك أدنى قدر من الاستقلالية للدولة أو السياسة بصفة عامة، فالدولة هي أداة الطبقة المسيطرة. ومع "بولانتزاس" لم تعد الدولة كذلك، ولكن كون الدولة ليست أداة لرأس المال لا ينفي اعتمادها على رأس المال بصورة غير مباشرة ، فقد اقترح "أوف" و "رانج" أن محددات استقلال الدولة مشتقة من الحقيقة القائلة إن الدولة لا تتحكم في الإنتاج مباشرة، ولكن تعتمد على التراكم الرأسمالي الذي يولد الفائض – من خلال الضرائب – الذي تستطيع الدولة به تمويل أنشطتها[57]. هذه الوضعية للدولة، في ظل حرصها على إعادة إنتاج النظام الرأسمالي، حتم عليها إيجاد طرائق للحصول على تأييد العمال الذين يعملون ويصوتون ويدفعون الضرائب، ومن أهم هذه الطرائق المحافظة على الاستقلال عن رأس المال[58]، وتحقيق مصالح العمال، وبذلك استطاعت الدولة المعاصرة أن تتجاوز الصورة التقليدية للدولة في المنظور الماركسي الكلاسيكي الذي كان يراها انعكاساً بسيطاً للمصالح الرأسمالية، وأصبحت هناك إمكانية لإعادة التفكير في الديمقراطية الليبرالية، التي تمثل الخلاصة السياسية للرأسمالية المتقدمة، فتقليديا كانت الماركسية ترى في الديمقراطية الليبرالية خدعة برجوازية لتحويل المصالح الطبقية إلى مصالح فردية ومن ثم إلغاء دور الطبقة[59]، ولكن هناك الآن وطبقا لما توصل إليه Walfe توازنا داخل الديمقراطية الليبرالية بين ما عرف بالاتجاه الرأسمالي المتأصل في الليبرالية والاتجاه الاجتماعي (الاشتراكي) المتأصل في الديمقراطية، ومن ثم يمكن

---

57 Kesselman. op. cit. p. 118, and Wiarda *Concepts and Models in Comparative Politics*. op. cit. pp. 42-43.
58 Kesselman. op. cit. p. 119.
59 Ibid. p. 120.

القول إنه ليس كل المجتمعات الرأسمالية ليبرالية، ولكن كـل المجتمعـات الليبراليـة رأسمالية، وليس كل المجتمعات الاشتراكية ديمقراطية، ولكن أي مجتمع ديمقراطي أصيل لابد أن يكون اشتراكيا، وقد وصف Walf مختلف أشكال التعايش القلـق بـين الاتجاهـات الرأسمالية والديمقراطيـة، ورأى أن أكـثر الأشـكال تعبـيرا عـن الديمقراطية الليبراليـة هـو النظـام التعـددي الـذي أطلـق عليـه دولـة الرخـص أو الامتيازات Franchise State ، التي تقوم بالمشاركة مع الجماعـات الاجتماعيـة الأخرى بالمحافظة على التحكم الرأسمالي، وتسمح بالصراع على مستوى التوزيع الهامشي للقوة، ولكنها لا تسمح بالتحكم أبدا في الإنتـاج، وقـد كـانت هـذه الدولة – مثلها مثل الأشكال الأولى من الدولة الديمقراطية الليبرالية – حلاً مؤقتا يسعى للمحافظة على الرأسمالية، ويقلل المنافسة من خلال زيادة الحاجة لتدخـل الدولة وإعطائها صفة مستقلة[60]، ومن أكثر محـاولات التوفيـق بـين الديمقراطيـة والليبراليـة مـا عـرف بالدولـة الثنائيـةDual state والـتي تطـورت في الولايـات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانيـة، حيـث تعـاملت مـع الصـراع بـين الليبرالية والديمقراطية من خـلال فصلهمـا في منطقتـين مختلفتـين ، حيـث هنـاك الوجـه المفتـوح العـام الديمقراطي، مقـابل الجـانب السـري المغلـق، والجانبـان منفصلان ومن ثم تبرز طبيعة هذه الدولـة في الحـالات الاسـتثنائية الضيقـة مثـل فضيحة وترجيت[61].

رابعًا: اقتراب الاقتصاد السياسي

يعد الاقتصـاد السياسـي مـن أقـدم الاقترابـات المسـتخدمة في تحليـل النظـم والظواهر السياسية، ففي القرن التاسـع عشـر تنـاول كـارل مـاركس السياسـة وظواهرها من مدخل الاقتصاد على أساس أن الظواهر السياسية تتشـكل بفعـل الحقائق الاقتصادية[62]. من هنا كان الاقتراب الذي استخدمه كارل مـاركس في

---

60 Ibid. p.121.
61 Ibid. p. 121.
62 Groth. op. cit. p. 2.

تحليل ظواهر عصره السياسية، بل والتاريخ الأوربي هو اقتراب الاقتصاد السياسي. وتشهد الفترة الحالية اتجاهـا يسعى لاستخدام هذا الاقتراب الذي يربط النظم السياسية بمستويات التنمية الاقتصادية[٦٣]، ويعتبر أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساس لتحقيق الديمقراطية السياسية. وهذه الشروط هي:-

١ - وجود اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق.

٢ - مستوى اقتصادي تكنولوجي عال.

٣ - تقاليد ثقافية أكثر تسامحا وأقل انغلاقا وأكثر قابلية للحلول الوسط.

٤ - مستوى عال من التعليم.

٥ - درجة عالية من التمدن.

٦ - تعددية اجتماعية بما فيها طبقة برجوازية قوية ومستقلة.

ويرى أن درجة عالية من خليط من هذه العناصر السابقة سبب أساس لوجود ديمقراطية سياسية، ومن ثم تتحقق التنمية[٦٤]. ويعتبر هذا الاقتراب رد فعل على الكتابات الأولى في التنمية السياسية في بداية الخمسينات، التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية، والتي قد يكون تجاهلها لهذا البعد ناتجا عن ظروف المرحلة، حيث كانت الحدود بين الحقول العلمية أكثر حدة منها الآن، والعمل فيما بين الحقول Interdisciplinary أقل تقديراً، واستقلال المتغيرات السياسية عن الاقتصادية كان أمراً مفترضا بصورة قوية، لأن ارتباطهما مرتبط بالماركسية[٦٥]. وعلى الرغم من ارتباط اقتراب الاقتصاد السياسي بفهم وتحليل التنمية، إلا أن السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم وأكثر شمولا. فمنذ أن نشر "أنتوني داونز" Anthony Downs كتابه "نظرية اقتصادية

---

63 Ibid. p. 2.

64 Abbas Pourgermi. "The Political Economy of Development: An Empirical Examination of the Wealth Theory of Democracy", *Journal of Theoretical Politics*, vol. 3. no. 2., April 1991, p. 189.

65 Wiarda. *Concept and Models in Comparative Politics*. op. cit. p. 41, and Wiarda. *Toward the Future: Old and New Directions in Comparative Politics*. op. cit. p. 233.

للديمقراطية"، وهناك العديد من المحاولات لتطبيق نظرية الفعل الرشيد theory of rational action في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية، وهذه المحاولات كانت ناجحة إلى حد كبير، وساهمت في تطوير ما عرف "بالاقتصاد السياسي الجديد" New political economy[٦٦]. وقد اعتبرت إسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا جيداً لتطوير نظرية الفعل الرشيد التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي[٦٧]. أضف إلى هذا أن اقتراب الاقتصاد السياسي يساعد على فهم الظاهرة السياسية بصفة عامة وفي سياقها التاريخي ومن منظور كلي، ولإعطائه صفة العمومية والقبول تم نفي الصفة الماركسية عنه، وتم ربطه بالاقتصاديين غير الماركسيين أمثال "آدم سميث" و "ريكاردو" و"جون لوك"[٦٨].

خامسًا: الكوربراتية[٦٩]

مثل نظريات ما بعد السلوكية الأخرى، ظهرت الكوربراتية نتيجة لحالة عدم الرضا بالمنظور التنموي، وما دار في فلكه من نظريات لم تستطع استيعاب مختلف أبعاد الظاهرة السياسية، لذلك كانت الكوربراتية محاولة لإلقاء الضوء على تلك الظواهر التي تناولتها النظريات السلوكية بصورة هامشية، مثل علاقات العمل، السياسة الاجتماعية، علاقة الدولة بالجماعات الاجتماعي،

---

66 Franz Lehner. "Cognitive Structure, Uncertainty, and the Ralionality of Political Action: A Synthesis of Economic and Psychological Perspective", *European Journal of Political Research*, vol. 3, 1975, p. 2755.

67 Peter Lang and Hudson Meadwell. "Typologies of Democratic Systems: From Political Inputs to Political Economy", in: Wiarda. ed., op. cit. pp. 82-110, and Kristen Penwick Monroe. ed., *The Economic Approach to Politics: A Critical Reassessment of the Theory of Rational Action.* (New York: Harpper Collins Publishers, 1991).

68 Ronald H. Chilcote "Alternative Approaches to Comparative Politics", in: Wiarda, ed. op. cit. pp. 155-156.

٦٩ آثرت أن أنقلها إلى العربية لفظيا كالديمقراطية والدكتاتورية والبرلمان...إلخ، لأنني لم أجد مفهومًا عربيا ينقل كامل معانيها ودلالاتها حتى مفهوم التعاضدية الذي ترجمت إليه لدى بعض الباحثين.

تفاعل جماعات المصالح، البيروقراطية، مركزية صنع القرار[٧٠]. وهذه النشأة للكوربراتية، جعلت منها محاولة متعددة الوجوه والزوايا، بل متنوعة المدارس، خصوصًا بسبب كونها ذات تاريخ ممتد وتطبيقات متنوعة، فلقد تعددت زوايا رؤيتها، حيث رآها البعض أيديولوجية، ورآها آخرون نظامًا سياسيًا، واعتبرها فريق ثالث اقترابًا منهجياً أو نظريًا.

أولاً: هناك من رأى أنها أيديولوجية مثل الماركسية والليبرالية، خصوصًا في الدول الكاثوليكية في جنوب وشرق أوربا فيما بين الحربين العالميتين، وفي أمريكا اللاتينية وشبه جزيرة أيبيريا فيما بعد الحرب الثانية[٧١]؛ حيث تم النظر إليها ليس على أساس أنها تعطي شكلاً معيناً من العلاقات بين المتغيرات، وإنما على اعتبار أنها نسق من المعتقدات في هذه العلاقات يتبناه الأفراد الذين يقيمون هذه الممارسات ويسعون لإثباته[٧٢].

ثانيًا: هناك من اعتبرها نظاماً حيث استخدمت لتشير إلى تنظيم شامل للمجتمع، يتعدى علاقات الدولة والجماعة، وقد طبق هذا في إيطاليا الفاشية التي أرادت أن تحل نظام التكوينات الكوربراتية محل نظام الأحزاب والبرلمان[٧٣].

ثالثًا: هناك من ينظر إليها على أساس أنها نموذج نظري أو اقتراب لفهم النظم السياسية وتفسيرها، يقوم على افتراض شكل من سيطرة الدولة وتحكمها وشكل من نشاط جماعات المصالح[٧٤]، وفي سياقنا هذا سوف نقتصر على

---

70 Wiarda. *Toward the Future: Old and New Directions in Comparative Politics*. op. cit. p. 232.

71 Ibid. p. 232.

72 Douglas A. Chalmers. "Corporatism and Comparative Politics", in: Cantori and Ziegler. eds. op. cit. p. 142.

73 Ibid. p. 139.

74 Wiarda. "Toward the Futur: Old and New Directions in Comparative Politics", op. cit. p. 232.

التوجه الثالث والأخير، والذي ينظر إلى الكوربراتية على أنها اقتراب نظري لشرح وتفسير ومقارنة النظم السياسية.

وطبقًا للطبيعة المعقدة للكوربراتية، وتنوع وجوهها، فإن المفهوم يتسم بالغموض، لأنه يخدم العديد من الأغراض، فهو يمثل اقترابا منهجيا في البحث، ويلعب دوراً في العملية السياسية، ويساهم في بناء النظرية، ولذلك فإن تعدد الدلالات والمعاني أمر طبيعي ومنطقي، ومن ثم فهناك من يرى أن الجانب المنهجي والنظري في المفهوم يمكن أن يطلق عليه "علاقات الدولة ـ المجتمع" State - society relationship حيث إن أكثر المعاني شيوعاً للكوربراتية يركز على العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات[75]، حيث تركز الكوربراتية على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني، الذي قد لا يشهد تطبيقا في الواقع، وإنما تأخذ إلى جانب ذلك الأعراف والأنماط السلوكية غير الرسمية، وإن كانت تصر على جذب الانتباه للحقوق والواجبات المحددة وأنماط السلوك، وهي تؤكد كذلك على الرابطة المباشرة بين القانون والقوة، وبين القانون والمصلحة، ومن خلالها تنظر للجماعات وعلاقاتها بالدولة، وعلاقاتها ببعضها البعض، وطبيعة الاختلاف في علاقات القوة بين جماعات المصالح والدولة، وأيهما يسيطر على الآخر، هل الجماعات تسيطر على الدولة أم أن الدولة هي التي تسيطر على الجماعات؟ وكيف يتم حل الصراع بين الجماعات؟ وهل العلاقة بينها تنافسية تحل بالمفاوضات والمساومة كما ترى التعددية، أم أنها صراعية لا تقبل التجانس أو التوافق كما ترى الماركسية؟ وهنا نجد أن الكوربراتية ترى أن الجماعات منظمة بصورة متقنة بواسطة وسائط وأدوات الدولة، وإذا كانت المساومة والتفاوض هي نموذج التعددية، والصراع هو نموذج نظرية الطبقة، فإن التخطيط البيروقراطي يبدو كأنة نموذج الكوربراتية، حيث يوجد إطار نظامي يتم من خلاله حل الصراعات بين الجماعات بواسطة ممثلي المجتمع "خدام الدولة"[76].

---

75 D.A. Chalmers. op. cit. pp. 136-37.

76 Ibid. pp. 137-140.

وبالنظر إلى محاولات التعريف بالكوربراتية، نجد أن هناك تعددا وتنوعاً بتعدد وتنوع محاور التركيز، فهناك من يركز على الخصائص البنيوية، وهناك من يركز على التوجهات والاتجاهات الثقافية. فقد ذهب "فيليب شميتر" الذي يعد أشهر من عرفها، من منطلق رفضه لفكرة التقاليد الثقافية إلى القول بأن "الكوربراتية" نظام من تمثيل المصالح تنتظم وتتآلف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيًا، والهيراركية تنظيميًا، والإكراهية أو الإجبارية في الانتماء إليها، والمعترف بها أو المرخص لها من قبل الدولة إن لم تكن الدولة هي التي أنشأتها أصلا، وتمنح هذه الوحدات حق احتكار تمثيل الفئات المندرجة داخلها مقابل مشاركتهم في اختيار القادة وتنظيم المطالب والمساندة"[٧٧]. كذلك عرفها "هاورد فيورده" بأنها نظام للسلطة وتمثيل المصالح، مستمد أساساً - إن لم يكن كلية - من الفكر الاجتماعي الكاثوليكي، يركز على التمثيل الوظيفي واندماج العمل ورأس المال في نظام هيراركي ذي نسيج متسع، متجانس احتكاري التمثيل، ذي وحدات محددة بصورة وظيفية، وتتم قيادته وتوجيهه من قبل الدولة، وذي تقاليد ثقافية ذات امتداد تاريخي بعيد يعود إلى أصول النظم الأيبيرية اللاتينية (أسبانيا - والبرتغال)، وتتضمن شكلاً مسيطراً للتنظيم السياسي الاجتماعي الذي هو بدوره هيراركي ونخبوي وسلطوي، وبيروقراطي وكاثوليكي وكوربراتي في جوهره[٧٨]. ومن ذلك يتضح أن الإشكاليات الكوربراتية تركز أساساً على العلاقة بين أرباب العمل ونخب روابط المستخدمين واتحاداتهم التي تواجه مصالح وظيفية، ولكن ليس بالضرورة أيديولوجية . هذه الاتحادات تنظم في أطر مثالية، لها مجموعة من الخصائص، مثل المحدودية في العدد، والفردية، والإكراه أو الإجبار في التمثيل، وعدم المنافسة، والتنظيم الهيراركي والتمايز الوظيفي، والاعتراف من قبل الدولة

---

77 Lim A. Hammergren. "Corporatism in Latin American Politics: A Reexamination of the "Unique" Tradition", *Comparative Politics*, Vol. 9, no. 4, July 1977, pp. 445-446.

78 Ibid. p. 446.

والاحتكار في التمثيل، والتحكم في اختيار القيادة، والتعبير عن المصالح، وممارسة الضبط[٧٩].

وقد مرت الكوربراتية في التاريخ الأوربي بتطورات متعددة تغيرت خلالها أكثر من مرة بصورة جذرية، ففي بداية القرن التاسع عشر استخدم الفكر الاجتماعي البابوي والمحافظين في الكنيسة الكاثوليكية نظرية الكوربراتية ضد سطوة الدولة، حيث أكدت الكوربراتية على حق التكوينات المؤسسية في حكم نفسها وأعضائها، وفي أواخر القرن التاسع عشر استخدمت الكوربراتية من قبل الكنيسة والدولة معا في مواجهة القوى الماركسية والطبقات العاملة والليبرالية معاً. كذلك استخدمتها القوى الليبرالية في إثبات شرعية الاستقلال الذاتي للمؤسسات في مواجهة الدولة، ومع قيام الثورة الشيوعية والدعوة لحكم البروليتاريا استخدمت الكوربراتية للدعوة إلى التركيز على تجانس المجتمع، وفي النظم النازية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا استخدمت للتأكيد على الواجب والمسئولية وحق الدولة، وبذلك فقد دارت الكوربراتية دورة كاملة من أيديولوجية تدافع عن الاستقلال الذاتي للمنظمات ضد سطوة الدولة إلى أيديولوجية للسطو على المنظمات المستقلة وقهرها[٨٠]. لذلك فقد كان ضروريًا والحال هكذا ــ بالإضافة إلى أن المفهوم أصبح يطلق على سويسرا والنمسا، وفي نفس الوقت المكسيك ـ أن تثور التفرقة بين كوربراتية المجتمع القائمة على التنوع الديمقراطي والانتخابات المنظمة والحدود الواضحة والضوابط القانونية على ممارسة البيروقراطية، وكوربراتية الدولة القائمة على

---

79 Ilja scholten. "Corporatist and Consociational Arrangements" in: Ilja Scholten, ed. *Political Stability and Neo-Corporatism: Corporatist Integration and Societal Cleaveges in Western Europe*. (London: Sage Publication, 1986) p. 4.

80 Herbert G. Reid. "American Liberalism, Authorty, and the Corporat State: A Critical Interpretation", in: Samuel Long, ed., *Annual Review of Political Science*. (New Jersy: Ablex Publishing Corporation, 1990), vol. 3, p. 138.
D. A. Chalmers. op. cit. pp. 142-143, and Cantori and Ziegler. eds., op. cit. pp. 75-76.

نظام الحزب الواحد والحدود الغامضة على ممارسة البيروقراطيـة، كذلـك هنـاك تفرقة بين الكوربراتية الديمقراطية، وتلك السـلطوية، وهـي تفرقـة متطابقـة مـع سابقتها، ففي كوربراتية المجتمع تكون الجماعات المصلحية أكثر استقلالية ومـن ثم تكون ديمقراطية ، وفي كوربراتيـة الدولـة تكـون أكـثر تبعيـة أو منظمـات للزينة ومن ثم تكون سلطوية[٨١].

وخلاصه القول، تمثل الكوربراتيـة إطـاراً نظريـا يسـهم في شـرح وتفسـير الظواهر السياسية مـن منظـور مقـارن، فهـي تشـير إلى توجهـات هامـة وتقـدم افتراضـات واقتراحـات بتحديـد بعـض العنـاصر الفاعلـة في العمليـة السياسـية، وتؤكد على الأهمية المركزية لروابـط الدولـة ــ الجماعـات في شـرح اختـلاف مخرجات النظم السياسية، وتعطى أهمية خاصـة للعلاقـات البنيويـة القانونيـة في تلك الرابطة بين الدولـة والجماعـات، بالإضافـة إلى أنهـا تقـدم نموذجـاً بديـلا للتاريخ لا يقوم على التمركز العرقي الأوربي ـ الأمريكي في نظرتـه للتطـور - على حد تعبير "هاورد فيورده" - وتمثل منظوراً ثالثا خـلاف الليبراليـة التعدديـة والماركسية[٨٢].

سادساً: اقتراب علاقات الدولة ـ المجتمع

كان اقتراب علاقات الدولة ـ المجتمع بالإضافة إلى تحليل السياسـات العامـة رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجـات وتأثيرهـا علـى طبيعـة العلاقة بين الدولة والجماعات، انطلاقًا من رؤية ليبرالية تـرى في الدولـة حكمـا بين الجماعات ليس أكثر. لذلـك كـان اقـتراب الدولـة - المجتمـع بمثابـة محاولـة لتصحيح هذه الرؤية، من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض

81 Harman Zeigler. "Thematic Continuities: Pluralism and the Corporatist Critique of Pluralism", in: Long. ed., *Annual Review of Political Science*. op. cit. pp. 52-53.

82 D. A. Chalmers. op. cit. pp. 143-154.

الوقت تأثيراً قويا على البنية الطبقية، وصراع الجماعات والمصالح كما تتأثر بهم، وقد أعاد هذا الاقتراب الدولة مرة أخرى إلى بؤرة الاهتمام كمتغير مستقل، بعد أن كانت حكما محايدا بين الجماعات طبقا لليبرالية أو جزءاً من البناء القومي يتأثر ولا يؤثر طبقا للماركسية[٨٣].

ويرى جول ميجدال Joel Migdal مؤسس هذا الاقتراب، أنه حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية كان شبح الاقتراب المؤسسي، لم يزل يخيم على الدراسات المقارنة، فالاهتمام كان لم يزل منصبا على المؤسسات والدساتير والأبنية الرسمية، ثم بظهور المنهجية السلوكية بدأ الاهتمام ينصب على علاقة الشعوب بحكوماتها، وإن ظل اهتماماً في اتجاه واحد يركز على كيفية تأثير الاتجاهات، والمشاركة القادمة من الجماهير على القيادة، وعلى صانع القرار، وعلى السياسات، فقد استخدمت الأدوات المنهاجية المتاحة في دراسة المدخلات، وكل العمليات المتعلقة بها، وذلك بافتراض أن تأثير السياسات على المجتمع متطابق مع ما تريد السياسات تحقيقه، أو ما تهدف إليه. ومن ثم يمكن معرفة هذا التأثير من خلال معرفة طبيعة المخرجات. وبذلك لم ينصب اهتمام الدارسين على الملاحظة والتحليل والتقويم ، وإنما على تحقيق فعالية الدولة وتحديد كيفية تحقيق النجاح، وأصبحت مهمة الباحثين تنصب على تقديم "وصفة" أو توصيات أو علاج أو إيعاز بفعل معين "Prescription" أكثر من تقديم وصف للواقع وما هو كائن Description[٨٤].

---

83 Robert Fatton. "Bringing the Ruling Class Back in: Class State, and Hegemony in Africa", *Comparative Politics*, vol. 20 no. 3, April 1988, p 253, and Wiarda. *Toward the Future: Old and New Directions in Comparative Politics.* op. cit. p. 236.

84 Joel S. Migdal. *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World.* (New Jersy : Princeton Press, 1988) pp. 10-11.

وكانت محصلة ذلك حدوث فجوة بين الطموح والمتحقق بالفعل، ولم يتم تحليل تلك الفجوة في ضوء طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإنما انصرف الاهتمام من قبل معظم الأطروحات التي تناولت التنمية والدول النامية، إلى تقديم نماذج ثنائية مثل التقليدية والحداثة، و المركز والهامش، أو ترتيب مراحل للنمو، وكلها أطروحات تفترض قيام الدولة بقيادة المجتمع، والانتقال به من المرحلة الأدنى إلى الأعلى أو من التقليدية إلى التحديث. أما تحليل القوى التي تعوق أو تقاوم هذا، فقد تم تنحيته جانبًا أو تجاهله مما عرقل في الواقع تحقيق هذا الانتقال[85].

وللخروج من هذه الوضعية، تم تطوير اقتراب علاقات الدولة ـ المجتمع، والذي يبدأ بتحديد كل المنظمات الرسمي منها وغير الرسمي التي تمارس الضبط الاجتماعي Social Control، ومن خلالها يمارس الناس سلوكياتهم، سواء في الأسرة أو الجماعة الصغيرة أو الأصدقاء أو العصابات أو الشلل أو الأحياء أو النوادي أو النقابات...إلخ، فجميع هذه المنظمات تحدد القواعد التي يمارس الناس سلوكياتهم وفقا لها، ومن ثم لا تنفرد الدولة بممارسة التحكم أو الضبط الاجتماعي، وإنما تقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير للسلوك خارج إطار القانون، أو المعايير التي وضعتها الدولة، دون أن يعني هذا خروجا عن القانون، وتختلف الدول في ذلك حسب قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي، وتحديد معايير السلوك، ففي تركيا على عهد كمال أتاتورك استطاعت الدولة أن تفرض حتى غطاء الرأس للرجال، فتم استبدال القبعة بالطربوش، وتم إعدام سبعين شخصا خالفوا ذلك، أما في دول أخرى لا تستطيع الدولة التدخل، وإنما تقوم الجماعات الأخرى بتحديد هذه المعايير، مثل سن الزواج، أو معدل الفائدة على القروض، أو إيجار الأراضي والمساكن...إلخ. وهنا يجب أن لا ينظر إلى ذلك على أنه مخالفة فردية للقانون، أو جريمة أو شذوذ في السلوك، وإنما هو مؤشر على صراع أكثر جذرية حول تنظيم المجتمع،

---

85 Ibid. pp. 24-25, and Joel S. Migdal. "A Model of State-Society Relation", in: Wiarda. ed., op. cit. pp. 46-47.

ومن الذي يقوم بتحديد قواعد السلوك ويمارس الضبط الاجتماعي: هل الدولة أم الجماعات الأخرى؟ والصراع هنا ليس حول كيفية وضع القوانين، أو تفسيرها، أو تأويلها فتلك مسألة إجرائية تتم داخل أبنية الدولة، وإنما هو صراع حول مشروعية الفعل، ومن له الحق في تحديد ما يجب أن يفعل وما لا يجب، ومن ثم ممارسة الضبط الاجتماعي[٨٦]، وقد أهملت معظم نظريات التحديث في تعاملها مع دول العالم الثالث هذا النوع من الصراع، وركزت على الصراع السياسي المباشر، الذي قد لا يتجاوز العاصمة في أي من هذه البلدان، أما الصراع الأساس حول الضبط والتحكم الاجتماعي، والذي عادة ما تتصارع عليه جميع المنظمات في البنية الاجتماعية، ومن بينها الدولة فقد تم تجنبه، والدولة عادة ما تسعى لتحقيق السيطرة على المجتمع، ومن ثم تستطيع الحصول على موارده الداخلية وتنظيم شؤونه الخارجية، وتتحقق مراحل السيطرة الاجتماعية بصورة متصاعدة ابتداء من:

١ – تحقيق الطاعة والانقياد من الشعب للدولة.

٢ –تحقيق المشاركة بتنظيم الشعب في مؤسسات، حيث لا يكفى تحقيق الطاعة الصامتة، وإنما لابد من المشاركة في الأنشطة التي تحددها الدولة، فالفلاحون والعمال لابد أن ينخرطوا في العمل والبيع والشراء طبقا للقواعد التي تحددها الدولة.

٣ – الحصول على الاعتراف والإقرار بالشرعية Legitimation.[٨٧]

ويقدم هذا الاقتراب برنامجًا بحثيًا لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، يعتبر مدخلاً لتحليل ومقارنه النظم السياسية[٨٨]:

١ – تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر؟

---

86 Migdal. *Strong Societies and Weak States.* op. cit. pp. 24-25, 30-31.

87 Ibid. pp. 31-32.

88 Migdal. *A Model of State-Society Relation.* op. cit. p. 57.

٢ – هل نستطيع التعميم حول تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع السيطرة الاجتماعية أو التحكم الاجتماعي؟ كيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في الحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغير اجتماعي؟

٣ – كيف تتأثر أنماط النظم السياسية سواء الديمقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الاجتماعي؟

٤ – متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الاجتماعي الفعال أو المؤثر إلى جانب الدولة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة؟

٥ – ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى فيما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي المنظمات الاجتماعية التي حققت أكثر النجاحات في الحفاظ على وتوسيع الضبط الاجتماعي في مجتمعاتها؟ وهل تغير هذا النمط بفعل الزمان ؟ وهل هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

٦ – ما هي تطبيقات أو آثار التوازن المتغير بين الدولة والمجتمع سواء في الدول المتقدمة، أو أوربا الشرقية؟

٧ – كيف تتواءم الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى مع بعضها البعض في المجتمعات التي لم تحقق الدولة فيها السيطرة والسيادة؟

ويخلص "ميجدال" من هذا الاقتراب إلى طرح نموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة ، فيكون هناك الأنماط التالية:-

١ – دولة قوية ومجتمع قوي. وهو نموذج غير قائم فعلا في الواقع الراهن.

٢ – دولة قوية ومجتمع ضعيف. وهذه حالة أطلق عليها النموذج الهرمي، وينطبق على فرنسا وإسرائيل.

٣ – دولة ضعيفة ومجتمع قوي. وهي حالة النموذج المتشرذم أو المشتت وتنطبق على سيراليون.

٤ – دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف. وهي حالة النموذج الفوضوي، وتنطبق على الصين فيما بين ١٩٣٩– ١٩٤٥م والمكسيك ١٩١٠ – ١٩٢٠م[89].

---

[89] Migdal. *Strong Societies and Weak States*. op. cit. p. 35.

ومن خلال هذا العرض للأطر النظرية للسياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية، والتي لم تزل في طور من الحيوية والتجدد - حيث هناك أطر نظرية أخرى أقل انتشارا، و لم تحقق الاستقرار المفاهيمي أو النظري، مثل ما أطلق عليه Indigenous Theories، أي النظريات الأهلية أو الوطنية أو المحلية، مثل نموذج الأصالة الأفريقية Authenticity، ونموذج الثورة الإيرانية، وغيرها - يلاحظ أن هذه الأطر تقدم إسهامات مفيدة في دراسة السياسة المقارنة خصوصًا اقترابات: علاقات الدولة - المجتمع، والكوربراتية، والاقتصاد السياسي، وتحليل السياسات العامة، التي استطاعت أن تنتشر بصورة أوسع نطاقا في الحقل، وحققت نجاحًا، ومن ثم قبولا لدى الباحثين، أما اقترابات: التبعية والبيروقراطية السلطوية وفكرة النماذج المحلية، فعلى الرغم مما قدمته من إسهامات، إلا أنها تظل أكثر عرضة للخلاف والتحاجج حولها، ولكن يظل التأكيد واجبًا على أن هذه الاقترابات ليست كاملة وتقدم تفسيراً جزئيا، وأنها مثلها مثل اقترابات المنظور التنموي في العقود السابقة، لابد أن تمر بمرحلة الحياة من ولادة وازدهار وتقبل وانتشار، ثم لابد من الانهيار أو الزوال. وهذه عملية طبيعية وليست بالضرورة غير صحية في الحياة الفكرية، كذلك لابد من أن نتوقع إحياء الاقترابات التنموية مرة أخرى وعودتها إلى ساحة البحث[٩٠].

---

90 Wiarda. *Toward the Future: Old and New Direction in Comparative Politics.* op. cit. p. 237.

المبحث الثالث

الاستمرار والتغير في حقل السياسة المقارنة

مثل حقل السياسة المقارنة المركز والمحرك الأساس لعلم السياسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي هذا الحقل ومنه خرجت وتفاعلت أهم المدارس والنظريات والأطر المعرفية في العلوم السياسية على مدى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث لا يوجد فرع من فروع علم السياسة شهد دراسة وتقويما داخليا، وإعادة توجيه الوجهة والاتجاه وتغيير بؤرة التركيز وإطار التحليل، مثلما شهد حقل السياسة المقارنة. فلقد تغيرت وجهته ـ أكثر من مرة ـ بصورة درامية مما جعل الدارسين فيه يشعرون بأنهم في شراك حقل معرفي، يشهد تغيراً مستمراً في محاور التركيز النظرية والمنهاجية والمفاهيمية. هذه الطبيعة الانتقالية للحقل يوضحها الرفض الدائم للتكيف مع المنظورات أو النماذج المعرفية الجديدة، وعدم قبولها إلا بعد فحص عميق وتدقيق، في حين يتعانق باحثو فروع علم السياسة الأخرى مع المناهج والاقترابات الجديدة بصورة عاطفية وفي الغالب بدون نقد.

ولقد استمر هذا التعارض المكثف داخل حقل السياسة المقارنة بجدل بصورة دائمة قضايا، مثل تعريف علم السياسة وتحديد بؤرته، أو وحدة التحليل الأساسية فيه، وطبيعة ودور النظرية،وثنائية المعيارية – الأمبريقية، ودور القيم في التحليل، وتكنيكات البحث في الدراسات عبر الثقافية، ودور القياس والتحويل

الكمي، والاختلاف بين الدراسة الأحادية والدراسة المقارنة، والعلاقة بين الحقول المعرفية المختلفة[91]، ويخرج من كل ذلك بنسيج مختلف أو منظور مغاير، ما يلبث أن يتم انتقاده وتجاوزه أو تعديله. لقد شهد حقل السياسة المقارنة الثورتين الأساسيتين في علم السياسة: الثورة السلوكية، والثورة ما بعد السلوكية. ففي أواسط الخمسينات بدأت ثورة في السياسة المقارنة استهدفت جعل بؤرة تركيز الحقل أكثر كونية وأكثر ميلا لأن يكون حقلا بينيا ـ أي ما بين الحقول الاجتماعية الأخرى interdisciplins – في اقترابه، وأكثر علمية في منهجه وهدفه، هذه الثورة كانت جزءًا من جهود لتطبيق مناهج ومعايير العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة السياسة بوجه عام، ومن ثم تضمنت الدراسة العلمية لعلم السياسة تحولا في البؤرة من الوصف لذاته إلى الوصف بغرض التفسير، كذلك تم التحول في تحديد إشكاليات البحث[92]، وزاد الإصرار على الضبط المفاهيمي الدقيق، وتزايد الاهتمام بالنظرية، حيث أشار "ديفيد ايستون" ١٩٦٦م في مقدمته لمجموعة دراسات في النظرية الأمبريقية إلى أن النظرية لم تعد تأتي في الخلف للتفسير، وإنما أصبحت تمثل طليعة البحث، ورأس حربته. ومن هنا بدأ الباحثون المقارنون يتطلعون لنظرية عامة لا تنطبق فحسب على العالم الغربي، وإنما أيضا على النظم غير الغربية[93]، بحيث تكون عامة وشاملة، وقادرة على التنبؤ الدقيق، وفي نفس الوقت أمبريقية، وليست معيارية مثالية.

والآن وبعد مرور ما يقرب من نصف قرن على هذه الثورة السلوكية، وبعد الدخول في الثورة ما بعد السلوكية التي أعلنها ايستون منذ ١٩٦٨م[94] يثور التساؤل: هل حققت الثورة السلوكية أهدافها؟ وهل استطاعت الوصول إلى ما ابتغت الوصول إليه؟ وإذا كانت قد بدأت بالتبشير بسياسة مقارنة

---

[91] Bill and Hardgrave. op. cit. p. 1.

[92] Mayer. *Practicing What We Preach: Comparative Politics in the 1980s*. op. cit. p. 173.

[93] Melanson and King. op. cit. p. 208.

[94] Easton *The New Revolution in Political Science*. op. cit.

جديدة فإلى أي مدى تم تطبيق ذلك في الواقع البحثي والممارسة الأكاديمية؟ هل حدث فعلا تغير في المناهج التي يستخدمها العلماء والباحثون في حقل السياسة المقارنة؟[٩٥] وهل مازالت السياسة المقارنة تقوم بدورها في حقل العلوم السياسية كما كانت في ستينات هذا القرن؟ وهل مازال المنهج المقارن هو أهم المناهج في الدراسة السياسية؟[٩٦] تلك هي أهم الإشكالات التي سوف يتم التعرض لها أو لبعضها في السياق التالي:-

أولاً: مدى تغلغل الثورة السلوكية في حقل السياسة المقارنة

لعل أول خطوات تقويم حقل السياسة المقارنة وما حدث فيه من تطورات، أخذت صفة الثورات سواء سلوكية أو ما بعدها، هو تحديد ومعرفة هل فعلا تم تطبيق هذه الأطر النظرية الجديدة في الواقع البحثي والممارسة الأكاديمية للباحثين العاملين في الحقل بحثا وتأليفا وتدريساً، أم أن هناك انفصالا ما بين الأطروحات النظرية المنهجية من ناحية، والدراسات التطبيقية في الأبحاث والدراسات والكتب الجامعية والرسائل العلمية، التي يفترض أنها تطبق هذه الأطر النظرية المنهجية في دراسة ظواهر السياسة المقارنة من ناحية أخرى. مما جعل البعض يتساءل هل الثورة في حقل السياسة المقارنة حقيقة أم محض رواية خيالية Fact or Fiction؟[٩٧] لأن الثورات نادراً ما تحقق وعودها، خصوصاً تلك الأهداف المستمدة من النماذج المثالية أكثر من كونها صيغت بالاعتماد على الحقائق الواقعية، وعادة ما يتم تجاهل التساؤل حول الإنجاز، خصوصاً لأن

---

95 Mayer. *Practicing What We Preach: Comparative Politics in 1980's*. op. cit. p. 175.

96 Cantori. *Post Behavioral Political Science and the Study of Comparative Politics*. op. cit. p. 417.

97 Lawrence C. Mayer, C. Mayer, John H. Burnett, and Suzanne Ogden. *Comparative Politics: Nations and Theories in a Changing World*. (New Jersy: Prentice-Hall, 1993) p. 335.

الثوريين أنفسهم نادراً ما يتوحـدون خلـف رؤيـة واحـدة واضحـة ومتماسـكة لأهدافهم، وبالنظر إلى الثورة السلوكية في السياسة المقارنة يلاحـظ - طبقـا لما يراه لورانس مـاير - أنهـا لم تـزل بعيـدة عـن التغلغـل في الحقـل. فـالعديد مـن الباحثين لم يتفاعلوا بصورة جادة مع الثورة السلوكية، سواء في تدريسهم أو في أبحاثهم أو تفكيرهـم، فبعد أربعة عقود على حدوثها لم يزل النقاش دائـراً حـول جدواهـا، وهـل كـانت شيئا جيـداً منـذ البدايـة أم لا؟ ويخلـص "مـاير" إلى أن السياسة المقارنة لم تزل في حالة خلط مفاهيمي، مـع قليـل مـن الإجمـاع حـول طبيعة أو هدف الحقل، ومن ثم ليس هناك إجماع حول المعيار الذي يحـدد بنـاءً عليه البحث الصالح والمقبول من ذلك غير المقبول[98].

ولتمحيص هذه الخلاصة النظرية سوف نعرض لثلاث محاولات أميريقية قام "لورانس ماير" بواحدة منها:-

١ - في دراسته المعنونة "ممارسة ما نعظ أو نبشـر بـه: السياسـة المقارنـة في الثمانينات" المنشورة عام ١٩٨٣م قام "لورانس ماير" بعمل مسح لما هـو متـاح من الكتب الجامعية textbooks والكتب النظرية والمقـالات في حقـل السياسـة المقارنة في الجامعات الأمريكية منذ ١٩٦٠م حتى تاريخ القيام بـالبحث، وأخـذ منها عينة مقدارها ٦١ كتاباً أساسيا، قام بتحليلها للإجابة على سؤال: ما مدى تطبيق ما تم التبشير به من سياسة مقارنـة جديـدة؟ وهـل تم فعـلا تغيـير المنـاهج المستخدمة؟ وتحققت ممارسـة سياسـة مقارنـة جديـدة في العمـل البحثـي. وقـد خلص "ماير" إلى النتائج التالية:-

أ - مازالت دراسات السياسة المقارنة تركز على العـالم الغربـي، بدليـل أن حوالي ٤٩٪ من العينة ركزت أساسا على مقارنـة دول غربيـة، وهـو مـا يعـني استمرار نفس منهجية المرحلة التقليدية، التي وصفت من قبـل السـلوكيين بأنهـا ضيقة المجال ومحافظة.

---

98 Lawrence C. Mayer. Redefinig Comparative Politics: Promise Versus Performance. (London: Sage Publications, 1989) pp. 272-273.

ب – إن ٤١٪ من العينة لم تكن دراسات مقارنة، إذ تم إتباع اقتراب يقوم على دراسة كل دولة على حدة Country by Country Approach، وهو ما تم نقده، واعتبر من صفات المرحلة ما قبل السلوكية، لأنه يدرس كل دولة على انفراد دون منهجية مقارنة حقيقية.

ج – إن الدراسات التي لا تقوم بمقارنة عبر ثقافية أو عبر وطنية لا يمكن أن تخرج بتعميمات نظرية.

د – استمرار نفس المنهجية التقليدية في تصنيف الدول إلى حديثة ومتخلفة، ودستورية وغير دستورية...الخ.

هـ – غلبة الطابع الوصفي على التحليلي.

وخلص من ذلك إلى أن السياسة المقارنة لم تزل حقلاً بدون إجماع حول موضوعه أو هدفه[99].

٢ – في عام ١٩٨٣م أيضا قام كلٌّ من "لي سيجلمان" و "جورج جادبوس" بمسح لكل ما نشر في أهم مجلتين في السياسة المقارنة هما "السياسة المقارنة" Comparative Politics و "الدراسات السياسية المقارنة" Comparative Political Studies وأجريا تحليلا لنحو ٥٦٥ دراسة منشورة في هاتين المجلتين منذ عام ١٩٦٨م تاريخ إنشائهما، وذلك لتحديد مدى التطور الذي حدث في الحقل، وقد خلصا إلى أن السياسة المقارنة الجديدة بعد الثورة السلوكية تختلف كثيرا عن القديمة، بصورة يمكن معها التمييز بسهولة بين ما هو قديم وما هو جديد، فالدراسات التي تمت في المرحلة السلوكية أكثر نظرية، وأكثر اعتمادا على المفاهيم، وأكثر تركيبا وتعقيدا في المصطلحات والاقترابات وجمع البيانات والتحليل، أي أن الحقل قد تغير بصورة واضحة جدًا، ولكن على الرغم من ذلك يبدو أن التغير لم يكن كبيراً، إذ إنه من خلال تحليل هذا العدد من

---

99 Mayer. *Practicing What We Preach: Comparative Politics in 1980's*. op. cit. pp. 173-191.

وقد تأكدت نفس هذه النتائج في عام ١٩٨٧م في دراسة قام بها "هانز دالدر" انظر

Daalder. op. cit. pp. 3-4.

الدراسات وصل الباحثان إلى أن الحقل لم يزل غير مقارن، وإنما يقوم أساساً بدراسة دولة دولة ولم يحقق العالمية، وبالتالي لم يصل إلى تعميمات. فلم تزل الدول الغربية تهيمن على معظم الدراسات، بل إن بريطانيا وفرنسا قد أخذتا أكثر من كل دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأن أكثر من نصف دول أفريقيا وآسيا لم تكن أبداً موضع اهتمام، حتى ولو من قبل دراسة واحدة، ونفس الشيء يقال على دول أوربية مثل أيسلندا وموناكو[100].

٣ - خلص "روبرت كوكس" في دراسته المنشورة عام ١٩٩٣م والمعنونة "لماذا من الصعب تدريس السياسة المقارنة للطلبة الأمريكيين" إلى أن موضوع السياسة المقارنة من الموضوعات التي يصعب تدريسها للطالب الأمريكي، ربما لأنه على اتصال ضعيف بنظم الدول التي تختلف عن النظام الأمريكي، غير أن الصعوبة الأساسية تنبع من المفاهيم أكثر من الموضوع حيث إن مفاهيم مثل: الحكومة، والنظام Regime، والدولة، والليبرالية، هي مفاهيم مركزية في أي نظام سياسي، تستخدم في بقية العالم بمعنى معين، ولكن هذا الاستخدام يصبح مشوشاً عندما يدخل الخطاب الأمريكي، لأن الخبراء في النظام الأمريكي يستخدمون هذه المفاهيم بطريقة خاطئة أو مضللة إذا ما قورن ذلك بالاستخدام الدولي لها، أضف إلى ذلك أن العلماء الأمريكان طوروا مفاهيم جديدة تفتقد المضمون العلمي، وهذا الأمر نابع من قناعة بأن السياسة الأمريكية هي البيئة الحيوية للعلم، فمثلا مصطلح النظام regime له استخدام معين على مستوى العالم، ولكن في علم السياسة الأمريكي كما يدرس في الجامعات له معنى آخر، حيث يستخدم هذا المفهوم كوصف سيئ لنظم أمريكا اللاتينية والدول الشيوعية، وهذا يعود إلى طبيعة تدريس السياسة المقارنة في الجامعات الأمريكية، والتي تتم بصورة تفتقد المقارنة والعالمية، حيث يسود الحقل - على

---

100 Lee Siglman and George H. Gadbois Jr., "Contemporary Comparative Politics: An Inventory and Assessment" *Comparative Political Studies*, Vol. 16, No. 3 October 1983, pp. 275-303.

حد تعبير "الموند" – صناعات صغيرة وغامضة للبحث العلمي يسيطر عليها منشقون أو رافضون، وليست منظورات متنوعة في مشروع تعددي[101].

ثانيًا: هل حققت الثورة السلوكية في السياسة المقارنة أهدافها؟

انطلقت الثورة السلوكية في السياسة المقارنة مستبطنة مقولات الوضعية المنطقية في العلم، وساعية لتحقيق أهدافها في الوصول إلى علمية علم السياسة، وتقريبه من حالة العلم القائم في العلوم الطبيعية، من حيث القدرة على الوصول إلى تعميمات، ونظريات عامة تصدق على مستوى الزمان والمكان، وتسهم في تفسير الظواهر والتنبؤ بها، على أن تكون هذه النظريات أمبريقية، بُنيت من خلال حقائق الواقع وإليه تعود، محايدة أخلاقيًا وقيميًا، أي موضوعية غير معيارية[102]. وبعد مرور ما يقرب من نصف قرن هل استطاعت السياسة المقارنة الوصول إلى هذه الحالة وتحقيق تلك الأهداف؟

١ – التعميم أو الوصول إلى نظريات عامة

لا يمكن الزعم بأن حقل السياسة المقارنة قد وصل إلى نظرية أو نظريات عامة وشاملة، أو أنه حقق تعميمات صارمة في أي من الظواهر موضع دراسته، فعلى الرغم من أن الأدبيات المعاصرة في السياسة المقارنة تستخدم مفاهيم مثل النظرية الكلية holistic Theory والنظرية العامة general theory والنظرية

---

101 Robert Cox. "Why it is Difficult to Teach Comparative Politics to American Student" *PS: Political Scince and Politics*, vol. 26, no. 3, March 1993, pp. 68-70.

كذلك أنظر

Gabriel Almond. "Separate Tables: Schools and Sects in Political Science" *PS: Political Science and Politics*, vol. 21, no. 4, April 1988, pp. 828-842.

102 Keith M. Dowding and Richard Kimber. "Political Stability and the science of Comparative Politics", *European Journal of Political Research*, vol. 15. 1987 pp. 103-104.

الكبرى grand theory، وجميعها تهدف أن تقدم شرحاً لكل السياسة polity والنظم السياسية[١٠٣]، إلا أن المشكلة الأساسية للحقل لم تزل هي الوصول إلى تعميمات، نظراً لأن منهج التحليل القائم في هذه النظريات يقوم على عزل بعض المتغيرات وتحييدها ودراسة العوامل والمتغيرات الأخرى، رغم أن الظاهرة السياسية في الواقع تتشابك فيها المتغيرات والعوامل بصورة لا يمكن فصلها[١٠٤]. ونظراً لأن الواقع يقرر أن لكل نظام سياسي خصائصه ونسقه الخاص الذي قد لا يتطابق مع أي نظام آخر، فهذه النظم المختلفة ليست متوازنة في الأداء، ولا تشهد أنماطا داخلية من الصراع أو التعارض[١٠٥]، من أجل ذلك فإن الوصول إلى تعميمات في السياسة المقارنة ليس بالأمر اليسير. ومن ثم يرى "لابالوميارا" أن الأفضل هو الوصول إلى مفاهيم تفسيرية على المستوى المتوسط، وذلك بتناول شرائح جزئية في الظاهرة السياسية، والمقارنة بينها والوصول من خلال ذلك إلى تعميمات[١٠٦]. ويرى آخرون أن كل حدث أو ظاهرة منفردة في ذاتها، تحتاج إلى تفسير منفرد أيضا، وأن أي تعميمات سوف تفقد الظاهرة أو الحدث خصائص هامة، قد تسهم في شرحه، وتفسيره مما يفضي إلى تعميمات كاذبة[١٠٧]. فالظاهرة السياسية تختلف عن الظاهرة الفيزيائية، حيث إن الثانية أكثر تحديدًا، بينما الأولى تؤثر فيها عوامل مختلفة من الكثرة، لدرجة يصعب معها أن يحتويها أي تحليل منفرد، كذلك فإن فصل الظاهرة عن إطارها الكلي يؤثر على تفسيرها، لذلك عادة ما يتم اللجوء إلى المبادئ التفسيرية العامة التي

---

103 Joseph Lapalombara. "Parsimony and Empiricism in Comparative Politics: An Anti-Scholastic View", in: Holt and Turner, eds. op. cit. pp. 125-128.

104 Mayer et al. *Comparative Politics: Nations and Theory in a Changing World.* op. cit. p. 337.

105 Nagle. op. cit. pp. 10-11.

106 Lapalombara. *Macrotheories, and Microapplications in Comparative Politics.* op. cit. p. 107.

107 Dowding and Kimber. op. cit. p. 107.

قد لا تختلف من ظاهرة لأخرى[108]. وهذا الرأي يعتبر أكثر اتفاقا وانسجاما مع البنية الفلسفية للعلم في الطور الأخير، حيث قد تم تجاوز الوضعية المنطقية، وشاعت المدرسة التفسيرية التي ترى أن كل ظاهرة حالة منفردة في ذاتها وبذاتها، وبالتالي تحتاج إلى فهم وتفسير مستقل.

٢ – الأمبريقية

في سبيل الوصول إلى نظرية علمية قابلة للتحقق، ومن ثم المصداقية والتطبيق في سياقات سياسية مختلفة ومتنوعة، تجاهل الباحثون المقارنون تمامًا طبيعة التعميم والأمبريقية والعلاقة بينهما، فهما قيمتان متعارضتان، إذ الوصول إلى نظرية عامة التطبيق هو القيمة العليا في المدرسة السلوكية وفي نفس الوقت أخطئ تقدير إمكانية الوصول إلى حتمية الدقة الأمبريقية[109]، التي تستلزم أن يتم بناء النظرية من واقع أمبريقي معين، واختبارها في إطاره، وهذا الواقع لن يكون عاماً، بل ينطوي على خلافات نسبية تؤثر على إمكانية التعميم. وبغض النظر عن هذا التناقض المنطقي، فإن معظم الأعمال التي تمت في مجال السياسة المقارنة منذ الثورة السلوكية عبارة عن تراكم مفاهيم عامة، نادراً ما يكون فيه أي معنى محدد، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل إخضاعه للفحص الأمبريقي، وبعض هذه الأعمال أفرط في الاعتماد على الأمبريقية بصورة مبالغ فيها سواء كانت معلومات أو حقائق، مما أدى إلى فقر نظري[110].

٣ – التنبؤ

لعل التغيرات الأخيرة التي حدثت في العالم منذ ١٩٨٩م سواء سقوط الستار الحديدي، وانتهاء النظم الاشتراكية في شرق أوربا والاتحاد السوفييتي، بل تفكك الدولة في كثير منها، وتغير النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى صورة

---

108 Mayer. *Practicing What We Preach*. op. cit. p. 174.
109 Mayer. *Redefining Comparative Politics*. op. cit. p. 8.
110 Melanson and King. op. cit. pp. 211-213.

لم تتحدد بعد، وانتهاء أشخاص وأحزاب مثل تاتشر وجورباتشوف، والحزب الشيوعي السوفيتي، والحزب الاشتراكي السويدي...إلخ. كل ذلك كان أمرا غير متوقع بالنسبة للباحثين الأكاديميين في حقل السياسة المقارنة بالذات، فبعد ما يقارب من نصف قرن من الدعوة إلى إنشاء علم سياسة لديه القدرة على التنبؤ، والإعلان عن التحول إلى علم تنبئي Predictive science، لا يمكن القول إن أحد العاملين في حقل السياسة المقارنة استطاع أن يتنبأ أو يتوقع وقوع مثل هذه الأحداث، بل في حالات كثيرة لا يستطيع باحثو الحقل شرح وتفسير الأحداث بصورة مرضية بعد وقوعها[111]. وعدم القدرة على التنبؤ ليس قصورا في نظريات السياسة المقارنة، وإنما يرجع إلى أن هناك مجموعة من الأسباب تجعل من الصعب التنبؤ في الظاهرة الاجتماعية أو السلوك الإنساني عامة وأهم هذه الأسباب[112]:-

أ - لا يمكن التنبؤ بأحداث دون معرفتها وفحصها بدقة.

ب - لا يستطيع الإنسان أن يتنبأ بقراراته المستقبلية، ومن ثم لا يستطيع أحد أن يقوم بذلك.

ج - حتى لو عرفنا كل خصائص الظروف المستقبلية وافترضنا الرشادة في أطرافها، فلن نستطيع أن نوجد نموذجا نظريا للموقف الصراعي، ومن ثم لا يمكن التنبؤ بنتائجه.

د - إن الأحداث العارضة أو غير المحسوبة أو غير المنظمة قد تؤثر على النتيجة بشكل جذري.

٤ - الحياد القيمي

على الرغم من أن أهم أهداف المدرسة الوضعية المنطقية في العلم ـ والتي بنيت عليها السلوكية واستبطنت مقولاتها ـ هو تحقيق الحياد الأكاديمي

---

111 Mayer et al. *Comparative Politics: Nations and Theory in a Changing World.* op. cit. pp. 334.

112 Dowding and kimber. op. cit. p. 109.

والتأكيد على ثنائية القيمة / الحقيقية، والسعي لعزل القيم عن الحقائق، واعتبار أن العلم يدور حول الحقائق لا غير، إلا أن الثورة السلوكية في السياسة المقارنة قامت على افتراض ضمني _ غير أمبريقي وغير مؤسس على حقائق ـ مؤداه أن هناك مسارًا تنمويًا مضطردًا متضمنا أو كامنا في العملية السياسية، هذا الافتراض بني على تفضيلات معيارية أكثر منها ظواهر ثابتة تم اختبارها بصورة منظمة وبطريقة عبر ثقافية[١١٣]، وبقطع النظر عن الافتراضات الضمنية الأولى، فإنّ طبيعة حقل السياسة المقارنة بصفة عامة والمنهج المقارن بصفة خاصة تستعصي على الفصل بين الحقائق والقيم، ويتضح ذلك من خلال فهم وتحديد الأدوار الأساسية للعلم، والتي تتركز في الشرح Explanation والتفسير Interpretation، حيث إنَّ الشرح هو الجهد المبذول في إنكار القيم deny values وفي عزل وتحديد المتغيرات، بينما التفسير يقبل حتمية تعقد وتراكب المتغيرات وصعوبة عزلها، وكذلك دور القيم وفعاليتها، ولذلك فعملية الشرح تتجه أكثر إلى الأدوات الكمية، بينما عملية التفسير تتجه إلى المنظورات الكيفية، ومن هنا جاء نقد ما بعد السلوكية الذي ركز على مقولة فصل القيم عن الحقائق، وإمكانية تحقيق الحياد العلمي؛ وبالنظر إلى السياسة المقارنة يلاحظ أنها ـ بسبب قلة عدد الحالات محل الدراسة، وعدم القدرة على تحقيق التمثيلية، ومن ثم المصداقية العلمية للنتائج ـ كانت تركز على التفسير أكثر من الشرح. وانصب التفسير على إثبات صلاحية النتائج والوصول إلى النظرية من خلال تحقيق تراكم بصورة كيفية أكثر اتساعا، بينما انصب الشرح على الإقناع بالوسائل والوصول إلى النظرية من خلال إحداث التراكم والتكرار على النطاق الضيق[١١٤]. ونظرًا لصعوبة الفصل بين القيم والحقائق وتصادم افتراضات الوضعية المنطقية مع الواقع، مما أدى في النهاية إلى اختصار الظواهر وما تعبر عنه من حقائق إلى مجرد حساب ميكانيكي، والوصول بمقولة عزل الحقائق عن القيم وتحقيق علم خال من القيم إلى درجة التعامل مع حقائق مزيفة - Pseudo

---

113 Melanson and king. op. cit. p. 206.

114 Cantori. *Post-Behavioral Political Science and Comparative Politics*. op. cit. pp 417-418.

Reality ومن ثم علم زائف Pseudo - Science[١٠٥]. ولذلك اتجهت المدارس الحديثة في العلم إلى أخذ القيم في الاعتبار، بل ظهر من يدعو إلى إيجاد نظرة علمية ثنائية، تجمع بين النظرية المنضبطة الصارمة والتحليل المعياري (Rigorous theory and normative analysis).

ثالثًا: نظريات السياسة المقارنة ومدى الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأخرى

يجب منذ البداية التفرقة بين ما يطلق عليه الدراسات بين الحقول المعرفية Interdisciplinary أو الدراسات عبر الحقول المعرفية cross - disciplinary - وبين نقل المفاهيم والنظريات من حقل معرفي إلى آخر، فالدراسة البينية تركز على ظاهرة معينة، وتتناولها باقتراب شامل لحقول معرفية متعددة، تتقاطع مع هذه الظاهرة أو فيها، وتتناول الدراسة عبر الحقول المعرفية الظاهرة في أكثر من حقل من خلال منظور مقارن، أما انتقال المفاهيم والنظريات بين العلوم من خلال استعارة مفاهيم ونظريات حققت نجاحا علميا وصلاحية في حقل آخر. فالحالة الأولى عملية صحيحة وضرورية لتحقيق التكامل والانسجام في منهجية تناول الظاهرة الاجتماعية الإنسانية، التي هي بطبيعتها متوحدة متعددة الأبعاد تأبى التجزئة أو التقسيم بين العلوم، وقد كان تفتيتها أو تقسيمها انسجاما مع نظرية معرفية معينة ورؤية معينة للعلم والعالم، وقد تم تصنيف العلوم طبقا لهذه الرؤية، ولذلك فالعودة إلى منهجية البحث بين الحقول أو عبر الحقول المعرفية هي عملية تصحيح لما وصل إليه تصنيف العلوم المعاصرة من تفتيت للظاهرة الاجتماعية والإنسانية أفقدها وحدتها، وجعل من الصعب الوصول إلى فهم شامل لها يعبر عن كامن ومكنون جوهرها وحقيقتها، ويؤدي إلى تعامل

---

115 S. de Batselier. "The Prenatal Experience as a New Dimenion in the Human Science", in: R. Jurkovich, and J. H. P. Paelinck, eds. *Problems in Interdisciplinary Studies*. (London: Gower Publishing Company, 1987) p. 63.

مستقيم معها، أما العملية الثانية وهي نقل المفاهيم والنظريات والمناهج من حقل معرفي إلى آخر، فهي مسألة معقدة قد تكون مفيدة وقد لا تكون. إذ تتوقف الاستفادة منها على إدراك طبيعة وفلسفة الحقلين، المنقول منه، والمنقول إليه، ومدى القرب أو البعد بينهما في وحدة التحليل ونطاق الحقل وتطوره وافتراضاته الكامنة ومسلماتة وفلسفته وإشكالاته المعرفية.

وبالنسبة للسياسة المقارنة، فإنه على الرغم من أن محاولات الاستعارة من الحقول الأخرى، سواء كانت استعارة البنائية الوظيفية من علم الاجتماع، وقبله من الأنثروبولوجيا، الذي اشتقها من مقولات البيولوجيا، أو نظرية النظم التي تم استعارتها من علم الميكانيكا، أو نظرية السلع الجماعية والفعل الرشيد من الاقتصاد، وقبله من علم النفس، أو نظرية الجماعة والنخبة من علم الاجتماع...إلخ على الرغم من أن عملية الاستعارة هذه قد أدت إلى إثراء الحقل وإغنائه بمنظورات جديدة، أسهمت في تطويره والسير به خطوات نحو الاقتراب من الحقيقة وحسن التعامل معها، إلا أنها في نفس الوقت ساهمت في إفقاد الحقل بؤرة التركيز ومحور الاهتمام Focus، حيث لاحظ "روى ماكريدس" ١٩٦٨م و"رستو" بعد ذلك أن استعارة المفاهيم والمناهج والمشاكل من علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا أو علم النفس بدلا من أن توجد بؤرة ومركزا جديداً للدراسة السياسية المقارنة أدت إلى مزيد من الغبش والغموض والإبهام[١١٦]. كما أرجع "سارتوري" النتائج المخيبة للآمال التي وصل إليها حقل السياسة المقارنة على مدى نصف القرن الماضي – والتي تحرك فيها من ثورة إلى أخرى، فمن السلوكية إلى المنظوراتية أو النماذجية paradigmatic إلى النقدية إلى ما بعد الوضعية إلى ما بعد السلوكية – لكون حقل السياسة المقارنة حقلا معرفيا بدون حقل لغوى أو منهجي أو نظري، ومن ثم لا يمكن أن يحل مشكلاته، بل سيخلق لنفسه مشكلات جديدة، حيث زاد التعقيد في البناء المعرفي للحقل مما أفقده البؤرة والمركز، ولا يمكن أن يزدهر حقل بدون

116 Melanson and King. op. cit. p. 206.

لب أو مركز منهجي method core[117]. وهكذا كـانت نتيجة السعي نحو الوصول بالسياسة المقارنة إلى حقل يتمتع بفوائد الاحترام العلمي في مواجهة العلوم الطبيعية – بعد فترات من شعور باحثي العلوم الاجتماعية بالدونية أمام أنفسهم وأمام الآخرين، لأن أعمالهم لم تأخذ صفة العلمية – أن أصبح الحقل مقسما داخليًا، وبدون إجماع مقبول حول هويته وذاتيته[118].

رابعًا: هل اكتملت الدائرة في حقل السياسة المقارنة؟

يكاد لا يوجد كتاب في السياسة المقارنة لا يبدأ بالانتساب لأرسطو أو الانطلاق منه أو إيجاد وصال فكري معه. وذلك أمر طبيعي ومنطقي، فالفكر الإنساني تراكمي، ولكل نسق معرفي حضاري منطقه في التراكم، فتارة يكون خطيا وأخرى يكون دائريا أو حلزونيا...إلخ ولكن لا يوجد فكر دون جذور ممتدة تمنحه الشرعية والأصالة. وقد أحسنت مدرسة ما بعد الحداثة صنعًا، عندما ركزت بصورة أساسية على عمليتين معرفيتين أساسيتين تتعامل بها مع النظريات والأطر الفكرية، بل والعلوم المختلفة، وهما: التفكيك أو الهدم Deconstruction وإعادة البناء أو التركيب Reconstruction، وذلك من خلال تغيير الهيكل الكلي أو شبكة العلاقات أو الإطار، وعادة ما يتم استخدام نفس المكونات القديمة أو الإضافة إليها، ولكن في نسق جديد يعطي لها دلالات ومعان جديدة، فيكون الناتج جدلية ما بين القديم والجديد، وقد سبق التأكيد على ما ذهب إليه فلاسفة العلم – خصوصًا توماس كوهن – من أن النموذج المعرفي القديم لا يندثر أو يتم إخراجه من إطار العلم، ولكنه يصبح جزءاً من مكونات النموذج الجديد في شبكة علاقات جديدة، فالمسألة تدور حول الأطر

---

117 Sartori. *Comparing and Miscomparing*. op. cit. p. 255, and Melanson and King. op. cit. p. 206.

118 Mayer et al., *Comparative Politics: Nations and Theories in a Changing World*. op. cit. p. 1.

الكلية، والانتقال من إطار إلى آخر ليس سوى إعادة ترتيب الأدوار والعلاقات بين الكل والجزء والثابت والمتغير والأصل والفرع...إلخ.

ومن المنطقي – والأمر كذلك – أن نجد نظريات السياسة المقارنة في طورها الأخير الذي عرف بما بعد السلوكية، تعود مرة أخرى إلى أطر نظرية، بذرت أفكارها وافتراضاتها وعلاقاتها في القرن الماضي، وذلك مثل الاقتصاد السياسي والكوربراتية والماركسية الجديدة وعلاقات الدولة – المجتمع. وفي نفس الوقت بدأ الحقل يتقدم ليكمل الدائرة، حيث إنَّ إكمالها هنا ليس بالعودة من حيث بدأ وإنما بتلاقي نقطتين على اسطوانة حلزونية تتوحدان في خط الطول وتفترقان في خط العرض. فالعودة إلى إكمال الدائرة لا يعني العودة إلى ما قبل السلوكية وتمجيد الماضي وتقديسه، وإنما يعني نقل الأفكار والنظريات القديمة في نشأتها وإعادة توظيفها للسير نحو المستقبل، فهو أخذ الماضي للمستقبل، وليس إرجاع المستقبل للماضي، وهو تحقيق لأطروحات سبق طرحها في الماضي ولا ينبغي تجاوزها لقدمها الزمني، حيث إن التجاوز ليس قيمة حسنة في ذاته، فليس كل جديد جيد، وليس كل قديم غير مفيد، وما هو قائم الآن ليس حكرا على هذا الزمان، بل إن الماضي قد شهد طموحات وآمالاً وجهودا متقاربة مع ما شهدته المرحلة السلوكية ذاتها، والتي مثلت ثورة في علم السياسة عامة والسياسة المقارنة خاصة، ففي ١٨٧٣م أعلن "أدوارد فريمان" بصورة تفاؤلية عن اعتقاده في أن السياسة المقارنة توفر إمكانية اكتشاف قوانين كونية من خلال بحث وتحليل عالمي[119]، وهو نفس الهدف الذي سعت السلوكية لتحقيقه.

والبحث في قضية اكتمال الدائرة سوف يركز على النقاط الأساسية التالية:–

١ – على مستوى وحدة التحليل

كانت الوحدة الأساسية للتحليل السياسي المقارن قبل السلوكية تتركز في مفهوم الدولة، ومع ديفيد ايستون ثم نقد هذا المفهوم كوحدة للتحليل تم تطوير

---

119 Chilcote. *Theories of Comparative Politics.* op. cit. p. 5.

مفهوم النظام السياسي ليحل محله، واعتبر ذلك خطوة تقدمية في الحقل. وفي ١٩٨١م سئل "ديفيد ايستون" عن مستقبل التحليل النظمي ومفهوم النظام السياسي كوحدة للتحليل، فكان رده "إن فكرة النظام السياسي قد بدأ يتم تحديها وتجاوزها في ظل انبعاث المفهوم القديم الخاص بالدولة State، والذي كنا نظن أنه كمفهوم تحليلي قد انقرض أو قبر منذ ربع قرن خلا، ولكن شبحه انبعث مرة أخرى ليصبح السياج الذي يحيط بالنظام السياسي في العقدين القادمين، ومن ثم أصبح علينا أن نعود مرة أخرى إلى أدبيات ومفاهيم ظننا أننا تجاوزناها"[١٢٠]. وهكذا انصرفت معظم نظريات السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية إلى التركيز على مفهوم الدولة، سواء في الكوربراتية أو علاقات الدولة ـ المجتمع أو التبعية، ولا يعني هذا أن الحقل قد عاد من حيث بدأ. وإنما يعنى توظيف الأطر القديمة في سياقات ونماذج معرفية جديدة أو أنه يعني ـ طبقًا لرأي أنجلهارت ـ أن الحقل يتجه لتفسير الأحداث بصورة تختلف من مجتمع لآخر بفعل اختلاف الثقافات، وقد يكون ذلك سببا في تطور الحقل بتطعيمه بمنظورات جديدة، بحيث يكون هناك تفاعل بين قارات جغرافية ومنظوراتية، لا بين جزر من النظريات في أرخبيل واحد[١٢١].

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن "ديفيد ايستون" هو الوحيد من بين رواد لجنة السياسة المقارنة الذي تجاوز ذاته وطور أفكاره بخلاف الآخرين الذين ما برحوا يكررون نفس الأفكار والمقولات في مؤلفاتهم، وإن تغيرت عناوينها أو تعددت طبعاتها[١٢٢]. ولعل ذلك يؤكد مقولة فيلسوف العلم "ماكس

---

120 David Easton. "The Political System Besiegd by the State", *Political Theory*, vol. 9, no 3, August 1981, pp. 303-322.

121 Cantori. *Post-Behavioral Political Science, and Comparative Politics*. op. cit. p. 423.

١٢٢ انظر على سبيل المثال Almond, and Powell. *Comparative Politics Today*. op. cit. وهو الطبعة الخامسة ، وقد أخذ الموند وباول الباب النظري منه وأخرجاه في كتاب جديد مع أضافة بعض المعلومات عن روسيا بعد سقوط الأتحاد السوفيتي أنظر.

Almond, Powell, and Mundt. *Comparative Politics: A Theoretical Framwork*. op. cit, and Roy C. Macridis and Steven L. Bierg. *Introduction to Comparative Politics: Regimes and Change*. (New York: Harper Collins Publishers, Second Edition, 1991).

بلانك" إن الحقيقة العلمية الجديدة لا تنتصر بإقناع خصومها وجعلهم يرون النور من خلالها، ولكن تنتصر بموتهم ونشوء جيل جديد يتعود عليها[١٢٣].

٢ – على المستوى المنهجي

لاحظ "لورانس ماير" أن الثورة في السياسة المقارنة ليست غير مكتملة فحسب، بل إنها تدور في بعض النواحي وكأنها دائرة متكاملة تقارب الوضع الذي كان سائدا في المرحلة التقليدية، حيث مازال الحقل يتصف بنفس صفات تلك المرحلة من كونه غير مقارن ووصفي الغرض ومتمركزًا حول النظم الغربية، ولازال يعلي الأبعاد القانونية المؤسسية[١٢٤]، لدرجة أن "لابالومبارا" وصفه بأنه "ليس سوى ذات الخمرة القديمة في إناء جديد"[١٢٥]. ولكن ديفيد ايستون ـ الذي يعد الجد الأعلى Progenitor لما أطلق عليه ثورة ما بعد السلوكية ــ يرى أن هذه الثورة تختلف عن مجرد العودة إلى التقليدية أو الكلاسيكية لأنها ذات توجه مستقبلي أكثر من كونها اتجاها يبتغي العودة إلى عصر ذهبي، ولكنها تلتقي مع النظريات الكلاسيكية أو التقليدية في كونها تريد أن تحتفظ بوظيفة علم السياسة، التي لا تقف عند الوصف المحايد describe وإنما تقدم الوصفة العلاجية prescribe أو الرؤية لما ينبغي أن يكون، وكيفية ومعايير تحقيقه[١٢٦]. وفي هذا السياق بدأ البحث يتجه إلى العلاقة بين القيم والسياسة المقارنة، ففي رسالته للدكتوراه عام ١٩٨٨م خلص "ألان كرب" إلى ضرورة إنهاء ذلك الفصل المصطنع بين العلم والقيم، وإعادة الربط بينهما خصوصا في السياسة المقارنة، حيث إن مقولة الحياد الأكاديمي وخلو العلم من القيم لم تعد ذات موضع[١٢٧].

---

123 Groth. op. cit. pp. 12-13.

124 Mayer. *Redefining Comparative Politics*. op. cit. p. 24.

125 Lapalombara. *Macrotheories, and Microapplications in Comparative Politics.* op. cit. p. 23.

126 Mayer. *Redefining Comparative Politics*. op. cit. p. 21.

127 Alan, Cribb. *Valus and Comparative Politics*. (Aldershot, U.K.: Avebury, 1991).

٣ – على مستوى شمول نظريات السياسة المقارنة للظاهرة السياسية

يلاحظ أن السلوكية ركزت على جانب المدخلات، ومن ثم اهتمت بصورة مكثفة بكل العمليات والظواهر السياسية المتعلقة بها، كالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي وتجميع المصالح والتعبير عنها...إلخ. ولم تركز بنفس الصورة أو الدرجة على مخرجات النظام السياسي أو على عملية صنع القرار، وكيف يصنع، ومن يقوم بذلك، وفي أي سياق سياسي وتاريخي وثقافي اقتصادي؟ إذ ظل الصندوق الأسود مغلقًا، مما جعل هذه النظريات توصف بأنها ذات اتجاه واحد أو أحدية الاتجاه - One sidedly[١٢٨]. ومع ظهور اقتراب علاقات الدولة ـــ المجتمع وتحليل السياسات العامة في أواخر السبعينات بدأت الدائرة تكتمل، وأصبح التحليل السياسي المقارن يتناول المدخلات والمخرجات في نفس الوقت مرورا بصنع القرار[١٢٩]. ومع الاهتمام بالمخرجات وإدخالها كمحور في المقارنة، بدأت تتحول موضوعات الحقل لتركز على قضايا البيئة والطاقة والرفاهية والتعليم والصحة والسكن والعدالة الاجتماعية والصراعات العرقية والأثنية[١٣٠]، وبذلك اكتملت دائرة الموضوعات التي يركز عليها حقل السياسة المقارنة، وشملت قمة النظام وقضاياه العليا وقاعدة المجتمع وقضاياه الحياتية المباشرة.

الخلاصة

تلك هي الخريطة النظرية لحقل السياسة المقارنة في مرحلة ما بعد السلوكية بكل أبعادها، سواء ما تم طرحه من أطر نظرية في هذه المرحلة أو محاولات

---

128 Lapalombara. *Macrotheories, and Microapplications in Comparative Politics*. op. cit. p. 41, and Groth, op. cit. p 1.

129 Wiarda. *Towerd the Future:-Old and New Directions in Comparative Politics*. op. cit. p. 237.

130 Nagel. op. cit. pp. 7-8, and Almond, and Powell. *Comparative Politics Today*. op. cit. p. 4.

تقويم حالة الحقل في صيرورته التاريخية خلال هذا القرن، وما حققه من نجاحات وإخفاقات لا يمكن النظر إليها إلا على أنها الحالة الطبيعية لأي علم من العلوم، فلابد أن تكون هناك دائما حاجة لسد ثغرات معينة أو معالجة إشكالات أو الإجابة على أسئلة كبرى أو التغلب على مواطن قصور معينة، ومن ثم يتطور العلم ويتقدم، ويصبح هناك مبرر ومشروعية للبحث في موضوعاته وإعمال العقل في أسسه وقضاياه الكلية، وإذا حدث وتم الوصول إلى إجابات عن كل الأسئلة وحل لكل الإشكالات والمعضلات فتلك نهاية العلم وبداية الأيديولوجية، وإن كانت علموية.

وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن تعدد مواطن القصور والإخفاق في أي أطر نظرية لا يعني حالة غير مقبولة، وإنما هي في أحد أبعادها دليل حيوية علمية ومدعاة للتطوير، والإجادة، ومن ثم فما ورد من انتقادات لحقل السياسة المقارنة لا يعتبر مبرراً لرفض أو مقاطعة هذه النظريات وأطرها، إذ تظل هذه النظريات والأطر النظرية والمنهجية صحيحة وصالحة في معالجة القضايا التي ركزت عليها، وفي السياقات الاجتماعية الثقافية التي تناسبها، وبالتالي تكون أول مراحل دحض صحتها وانعدام صلاحيتها عندما يتم سحبها أو تمديدها على الظواهر أو الموضوعات غير المتلائمة معها أو السياقات الاجتماعية الثقافية المغايرة بصورة كبيرة لتلك التي نشأت فيها، ومع ذلك يظل هناك مجال للتعديل والتطوير والتكييف والحذف والإضافة والتفسير بما يتلاءم مع السياقات الأخرى، مع تمام الوعي والإدراك بطبيعة العلاقة بين النظرية والموضوع أو الواقع نشأة وتطبيقا، فلا توجد حتى الآن نظرية تحقق مستويات واحدة من الكفاءة والفعالية في الشرح والتفسير في كل الموضوعات أو في كل الأطر الاجتماعية الثقافية وغني عن البيان أن نظريات السياسة المقارنة نشأت في سياق حضاري معين يختلف بدرجة أو بأخرى عن السياق الحضاري العربي، الذي لم يقدم إسهاماً مباشراً على مستوى علم السياسة العالمي عامة والسياسة المقارنة خاصة، وفي هذا الصدد هناك مسائل في حاجة للبحث والتدقيق: كيف تقترب دراسات السياسة المقارنة في الواقع العربي من ظواهر هذا الواقع؟ وكيف يعالج الباحثون العرب قضايا السياسة المقارنة؟ وبأي منهجية أو أطر

نظرية؟ هل يعتمدون كلية على نقل تلك النظريات وتطبيقها؟ وما مدى الكفاءة في التطبيق أو التوظيف؟ وهل أحسن اختيار النظريات وأحسن فهمها وتطبيقها؟ وهل تم تطوير هذه النظريات أو تعديلها أو تكييفها لتتناسب مع النظم السياسية العربية؟ أم تم تطوير أطر نظرية نابعة من النسق المعرفي العربي، الذي يختلف في كثير من جوانبه عن ذلك الغربي؟ وهل استطاعت تلك النظريات التي تم تطويرها ذاتيا ـ إن وجدت ـ أن تحقق فعالية في دراسة هذا الواقع؟ تلك مجموعة من التساؤلات تحتاج إلى بحث حتى تكتمل رؤية حقل السياسة المقارنة بالنسبة للباحث العربي.

الفصل الخامس

تطبيق نظريات السياسة المقارنة في دراسة النظم السياسية العربية

إن الدراسة التحليلية لنظريات السياسة المقارنـة الـتي تم تناولها في الفصـول الأربعة السابقة لا تمثل للباحث العربي غاية في ذاتها، لأنه لكي تكتمل الصـورة بالنسبة للباحث العربي لابد أن يمتد الرصد والتحليل لبيان الكيفية التي تمت بهـا الاستفادة من هذا البناء المعرفي، والتعدد الفكري، والـتراكم النظري في تحسـين وتقوية الأدوات التحليلية، و الأطر النظرية المستخدمة في دراسة النظم السياسية العربية وقضاياها السياسية من منظور مقارن. وذلك تحقيقاً لغاية العلـم ومقصـد المقارنة، المتمثل في الوصول إلى أقرب فهم للواقع، حتـى يتـم التعامل الصحيـح معه لتغييره وتحسين الأداء فيه والحفاظ عليه.

ومن ثم لتحقيق تمام الفهم لهذه النظريات بالنسبة للباحث العربي، لابد مـن معرفة موقع هذه النظريات من أدبيات النظم السياسية العربية المقارنـة، وهـل تم توظيفها في هذه الدراسات، وكيف؟ وقبل ذلك ما هو موقع الدراسات المقارنة في أدبيات النظم السياسية العربية؟ وما هي النظريات الأكـثر جاذبيـة للتوظيـف أو التبـني؟ وهـل هنـاك ثمـة تواصـل بـين الجماعـة العلميـة العربيـة والتطـورات المتلاحقة في حقل السياسة المقارنة؟ أم أن هناك فجوة زمنية ومعرفية؟ وهل تمت محاولات لتكييف وتطويع هـذه النظريـات أو بعضهـا لتتـلاءم مـع واقـع النظـم السياسية العربية وخصوصيتها؟ وهل تم تأصيل أو تطوير بعض المداخل النظريـة لدراسة النظم السياسية العربية؟ وما هي الأسس والمقدمات اللازمـة لأن يكـون

هناك أرضية للوصول إلى عمليات جادة للتكييف أو التأصيل في هذا المجال؟
تلك هي أهم القضايا التي تثار في ذهن الباحث بعد استيعاب الملامح العامة للبنية النظرية والمعرفية لحقل السياسة المقارنة، وهي تساؤلات تجعل من الفصل الحالي واصلة ضرورية لتقديم صورة أكثر وضوحاً لحقل السياسة المقارنة وانعكاساته في الأدبيات الأكاديمية العربية. وقبل الدخول في هذا الفصل هناك مجموعة من الضوابط المنهجية ستحكم البحث فيه يمكن إيجازها في التالي:-

أولاً: إن الدراسة - في هذا الفصل - ليس من أهدافها قياس مدى ملاءمة نظريات السياسة المقارنة - التي تم بناؤها وتطويرها في البيئة الأكاديمية الأوربية والأمريكية - لدراسة النظم السياسية العربية، لأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة تقوم على تطبيق كل نظرية على حدة في دراسة ظواهر معينة تدخل ضمن حقل السياسة المقارنة على مستوى جميع الدول العربية، ومن ثم الخروج بنتائج حول مدى الصلاحية التي تتمتع بها هذه النظرية أو تلك، لفهم وتفسير الواقع السياسي العربي. ولا يصلح في هذا السياق دراسة الحالة والتعميم من خلالها سواء بالنسبة للظواهر أو النظريات، فلا يمكن التعميم على صلاحية أية نظرية من دراسة حالة واحدة، وإنما لابد من دراسة مقارنة، كما لا يمكن أن نعمم من نظرية واحدة على باقي النظريات، وغاية هذه الدراسة معرفة وتحليل الكيفية التي تم بها التعامل مع هذه النظريات في الأدبيات العربية، التي تهتم بدراسة النظم السياسة العربية من منظور مقارن.

ثانياً: ينبغي التأكيد على أنه لا يوجد واقع عربي واحد إذا ما نظر إليه من داخله، وكذلك لا يوجد نسق قياسي لنظام سياسي عربي قائم في هذا العصر، وإنما هناك تعدد وتنوع سواء على مستوى النظم أو الأطر الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل من الدراسة المقارنة ضرورة منهجية للخروج بتعميمات، تسهم في فهم وتفسير النظم السياسية العربية، اعتمادًا على حقائق الواقع، وبعيداً عن إسقاط المقولات المتعلقة بالثوابت والملامح العامة على واقع قد لا يكون كذلك في تفاصيله. وأيضًا ينبغي التأكيد على أنه إذا كان هناك نسق عربي واحد في مواجهة الأنساق الكلية الأخرى، فإن هذا لا يعني أنه لا توجد تعددية داخل هذا النسق. لذلك سوف يتم التركيز في هذا الفصل على

الدراسات التي تنطلق من الواقع، وتقارن بين النظم السياسية العربية على أساس أنها وحدات بينها قدر من الاختلاف والتنوع الذي لا ينفي الوحدة الكلية.

ثالثاً: هذه النظريات على درجة عالية من التعدد والتنوع والقابلية للتطويع والتكييف، بشرط تمام الفهم والاستيعاب القائم على البحث الأبستمولوجي، ومن ثم التفكيك وإعادة التركيب لتحديد شبكة العلاقات الكامنة داخل بناء كل نظرية وبين وحداتها، مما يسمح بإمكانية تحديد التحيزات الأيديولوجية والمعرفية والبيئية، ثم تحييدها للوصول إلى الأطر العامة الصالحة للتطبيق في سياقات ثقافية واجتماعية غير تلك التي نشأت فيها. وذلك بعد التطويع والتكييف بل والتطوير بما يتلاءم مع طبيعة الظواهر السياسية والأطر الاجتماعية في الواقع العربي.

رابعا: إن معظم نظريات السياسة المقارنة متعددة الوجوه حسب تعدد جوانب النظر إليها، واختلاف مناحي التعامل معها، فهي من ناحية موضوعات داخل حقل السياسة المقارنة، ومن ناحية أخرى نظريات أو أطر منهجية للتحليل والتفسير، ومن ناحية ثالثة أيديولوجيات. ونظراً لتداخل هذه الأبعاد في الممارسات الأكاديمية العربية، فإنه ينبغي التأكيد على أن التناول في هذا الفصل سيركز بصورة أساسية على البعد النظري المنهجي فيها، وليس على أي من البعدين الآخرين سواء كان موضوعاً أو أيديولوجية. فما تقصده هذه الدراسة بالتحليل الطبقي ليس وضع الخريطة الطبقية العربية والتشكيلات والتكوينات الاجتماعية الناتجة عنها، وليس - أيضا - الطبقة كأيديولوجية تستمد صدقها المطلق من الماركسية كعقيدة سياسية شاملة. وإنما ما يهم هذه الدراسة هو التحليل الطبقي، أو نظرية الطبقة، كأحد اقترابات دراسة الظواهر السياسية تتعدد فيها الإسهامات، سواء من الماركسية أو غيرها. ونفس الشيء بالنسبة لباقي النظريات.

وتأسيساً على ذلك سوف ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية هي:-

١ - المنهجية المقارنة في دراسات النظم السياسية العربية.
٢ - محاولات تكييف وتأصيل أطر نظرية لدراسة النظم السياسية العربية.
٣ - مقدمات ابستمولوجية لتأسيس بنية نظرية لدراسة النظم السياسية العربية.

المبحث الأول

المنهجية المقارنة
في دراسة النظم السياسية العربية

قبل الدخول في تحليل الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد الكيفية التي تعامل بها الباحثون العرب مع نظريات السياسة المقارنة في دراساتهم للنظم السياسية الغربية وقضاياها؛ ينبغي أن نتعرض لقضيتين أساسيتين تعتبران مقدمة ضرورية لاستقامة الفهم وسلامة التحليل:-

أولاً: هناك مجموعة من الدراسات تناولت بالنقد والتحليل قضية تطبيق بعض نظريات السياسة المقارنة في أدبيات العلوم السياسية في الواقع العربي، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج هامة ينبغي عرضها والبدء بها لأنها ترسم خطوطاً أساسية لموضوع وإشكالية المنهجية في الوعي الأكاديمي العربي، ويمكن إيجاز أهم نتائجها في السياق التالي:-

١ - خلصت د. هالة سعودي بعد استقراء شمل مائة رسالة ماجستير ودكتوراه في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إلى النتائج التالية[١]:-

---

[١] د. هالة سعودي، "استخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية في مصر"، في: د. ودودة بدران (محرر) **اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢م ص٣٧-٤٥.

أ – إن العديد من الدراسات تذكر أنها تستخدم منهجاً معيناً، وقد لا تطبقه فعلاً أو تستخدم بعض عناصره بطريقة انتقائية.

ب – هناك رسالتان فقط بنسبة ٢٪ من مجمل العينة، استخدمتا اقتراب تحليل النظم منفرداً كمنهج للدراسة، إحداهما طبقته بصورة كاملة، والأخرى وظفته بصورة جزئية، وهناك ٩ رسائل أخرى تستخدم هذا الاقتراب في إطار تكامل منهاجي. وهذه الرسائل التسع لم تقدم أي واحدة منها توضيحاً لماهية هذا الاقتراب، أو تعريفه، أو توضيح كيف يتم تطبيقه في ظل تكامل منهاجي، بل إن بعضها قام باستخدام تحليل النظم مع خلطة منهاجية متنافرة، أقل ما يبدو منها عدم فهم كامل لماهية ومضمون هذه المناهج التي تم خلطها فيما أطلق عليه "تكامل منهاجي"، حيث تم استخدام المنهج التاريخي والمقارن والمسح الاجتماعي ودراسة الحالة، والاقتراب البنائي الوظيفي، واقتراب صنع القرار في دراسة واحدة، واثنان – على الأقل – من هذه الخلطة المنهاجية متنافران ولا يجتمعان؛ هما المنهج المقارن، ودراسة الحالة ، لأن المقارنة تستلزم تعدد الحالات للوصول إلى التعميم. أما دراسة الحالة فتكتفي بحالة واحدة وتفترض من خلالها الوصول إلى تعميمات. ناهيك بعد هذا عن التنافرات الجزئية في هذه المناهج، وعدم معقولية دمجها في تركيبة واحدة، إلا إذا كان المقصود استخدام منهج مستقل لكل فصل أو مبحث في الرسالة، ومن ثم يصبح هناك تجاور منهاجي، وليس تكامل منهاجي.

جـ – إن بعض الدراسات التي استخدمت اقتراب النظم ضمن اقترابات أخرى ، وقفت عند حد استخدام مفهوم المدخلات والمخرجات فقط، دون تقديم مبررات واعية لذلك، ودون أن يتم هذا ضمن عملية تكييف للمنهج، مما يعني تفريغ الاقتراب من مضمونه، إذ أن هذين المفهومين (المدخلات والمخرجات) يعتبران من قبيل البديهيات التي لا تحتاج إلى أن تنسب إلى اقتراب معين أو نظرية معينة. ولكن الإسهام الحقيقي الذي قدمه "ديفيد إيستون" في نظرية النظم، هو تلك الشبكة من العلاقات التي صاغها بين عناصر المنهج، مما حول المفاهيم البديهية إلى مكونات منهاجية، ومن ثم وضعت المدخلات

والمخرجات في إطار منظومة مفاهيم علائقية، شملت بالإضافة إليها البيئة داخلية وخارجية، وعملية التحويل، والتغذية الاسترجاعية، ومن هنا فعدم إدراك هذه الشبكة من العلاقات يجرد تحليل النظم من ماهيته، ويحوله إلى أفكار عامة لا تمثل ضابطاً للبحث في الظواهر السياسية.

٢ - لقد خلص د. مصطفى كامل السيد[٢] في دراسته حول استخدام التحليل الطبقي - بعد أن قام بمسح لرسائل الماجستير والدكتوراه في نفس الكلية والقسم - إلى النتائج التالية:-

أ - إن معظم الذي يعلنون عزمهم على إتباع اقتراب أو مدخل تحليلي واحد قليلون جداً.

ب - إن إعلان النية في استخدام مدخل أو اقتراب معين في مقدمة الدراسة شيء، وإتباع هذا المدخل أو الاقتراب في التحليل شيء آخر. ومن ثم فإن محتوى كثير من هذه الدراسات قد لا يتفق مع ما جاء في المقدمة حول المدخل، أو الاقتراب المزمع الأخذ به، وهذا يعكس قلة الوعي بأهمية أن يكون هناك منهج للدراسة، وقلة الإحاطة بالمداخل التي تضمها الترسانة المنهجية لعلم السياسة المعاصر.

جـ - إن الرسائل التي وظفت التحليل الطبقي، وهي ثمانية فحسب، افترضت التسليم أولاً بما ينبغي إثباته قبل المضي في التحليل، ولهذا تفتقر مثل هذه الدراسات إلى الكثير من المصداقية لدى من لا يسلمون بداية بصحة التفسير الماركسي للمجتمع والتاريخ[٣]، ومن ثم تم التعامل مع التحليل الطبقي في بُعده الأيديولوجي، وليس في بعده المنهجي، مما يخرج هذا النوع من التوظيف عن حيز التحليل أو الدراسة العلمية، ويدخله في حقل العقائد السياسية.

---

[٢] د. مصطفى كامل السيد، "مفهوم الطبقة في الدراسات السياسية في مصر"، في د. ودوده بدران (محرر) المرجع السابق ص١٨٥-٢٠٤.

[٣] المرجع السابق، ص.٢٠٢.

٣ – لقد خلص د. السيد عبد المطلب غانم[٤] في دراسته حول استخدام الاقتراب البنائي الوظيفي – والتي اعتمد فيها على نفس العينة التي تناولتها د. هالة ود. مصطفى – إلى النتائج التالية:-

أ – تتسم الأغلبية العظمى من الأعمال المفحوصة بغياب فكرة المنهج أساسًا، وفي نفس الوقت يتم التعامل مع هذه الدراسات على أنها أبحاث علمية تتبع منهجًا علميًا، فتعتمد نتائجها على أنها نتائج علمية، ويتم الترتيب والبناء عليها، ومن ثم إذا كان الأول غير علمي يصبح البناء كله غير علمي.

ب – إن النذر اليسير من هذه الدراسات تجاوز الاقترابات التي كانت تستخدم في عشرينيات هذا القرن، وبعض هذا النذر تجاوز بدون الكفاية المطلوبة.

جـ – يغيب تحليل المفاهيم والأطر التحليلية أو تعريفها، كذلك يسود هذه الدراسات الطابع المكتبي، أما الدراسات الأمبريقية فهي قليلة جدًا.

٤ – خلص د. علي ليله في دراسته حول تطبيق المدخل البنائي الوظيفي في رسائل الماجستير والدكتوراه –في أقسام علم الاجتماع في جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية– إلى نتيجة على درجة عالية من الأهمية والعمق المعرفي، وهي أن الممارسة الأكاديمية في نطاق علم الاجتماع تميزت بغلبة الطابع الأيديولوجي عليها، الأمر الذي دفع إلى التركيز على المتضمنات الأيديولوجية للنظرية الوظيفية، دون الاهتمام بجوانبها الأبستمولوجية، وقد نتجت حالة عدم التفرقة بين الأبعاد الأيديولوجية والأبعاد الأبستمولوجية إما عن عدم قدرة أو عن جهل بكلا البعدين[٥].

٥ – خلص د. سالم ساري في تحليله النقدي لمنهجية الاجتماعيين العرب في دراساتهم للقضايا المجتمعية في الواقع العربي إلى تحديد أربعة مؤثرات

---

[٤] د. السيد عبد المطلب غانم، "الأقتراب البنائي الوظيفي واستخدامه في البحوث السياسية : نظرة تقويمية"، في: د. ودوده بدران (محرر) المرجع السابق ، ص١٠٣-١٢٢.

[٥] د. علي ليله، المدخل الوظيفي في دراسات علم الاجتماع في مصر، في: د. ودوده بدران (محرر) المرجع السابق، ص١٢٩-١٥٨.

أساسية، عملت على تحويل القضايا المهمة إلى مجرد مشكلات اجتماعية معزولة مفرغة من مضامينها السوسيولوجية والسياسية، لكي تتطابق مع المسارات التي اتخذتها، وجمدت فيها المجتمعات الغربية الصناعية، وهذه المؤثرات هي[6]:

أ - الانشغال بالمفاهيم التحليلية الغربية مثل: الإجماع المجتمعي، والنسق، والوظيفة، والتوازن، والتكيف...الخ.

ب - الانشغال الكلي بالأدوات المنهجية دون فلسفة المنهج، حيث يمكن وصف الدراسات العربية منذ الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات بأنها تستند إلى الوظيفية بصورها التقليدية والمعدلة كأساس منهجي، وهذه البحوث لكثرتها تشكل تيارًا سائدًا يعد الخروج عليه أو التعديل فيه انحرافًا منهجيًا.

جـ - تجميد إشكاليات البحث، حيث تسيطر إشكاليات سطحية متكررة، تأخذ شكل موضوعات مترسبة في التراث الأدبي لعلم الاجتماع الغربي، فقد أخذ العلماء العرب مفهوم المشكلات الاجتماعية بصورتها التي تجمدت عليها في المجتمعات الغربية أيام سطوة مدرسة شيكاغو في عشرينات هذا القرن، وأوجدوا لها تطبيقات عربية.

د - الارتباط بتوجيه نتائج البحوث لمخاطبة المؤسسات والجهات السياسية والتمويلية.

تلك هي خمس محاولات انصبت على تقويم منهجية دراسة الواقع السياسي والاجتماعي العربي، خصوصًا ما يتعلق منها بتطبيق النظريات موضع الدراسة في هذا البحث، لذلك يعد التعرف عليها مقدمة أساسية لفهم وتقويم النتائج التي سوف تخلص إليها هذه الدراسة.

ثانيًا: إن تحديد الملامح الأساسية لتطور حقل السياسة المقارنة في الأدبيات العربية، يعد مقدمة ضرورية لبيان الخلفية التي خرجت منها الدراسات موضع التحليل في هذا البحث، والبيئة الأكاديمية التي تدرب فيها الباحثون العرب،

---

[6] د. سالم ساري، "الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية : ممارسة نقدية"، المستقبل العربي، العدد ٧٥، مايو ١٩٨٥م، ص ٨٦-٩٢.

وأقاموا بنيان دراساتهم على أساسها، وهنا يجب التأكيد على أن تواصل العرب مع علم السياسة الأوربي الحديث بمفاهيمه ونظرياته المتعارف عليها لم يحدث إلا في بدايات القرن العشرين، عندما ترجم أول كتاب في علم السياسة إلى اللغة العربية سنة ١٩١٥م[٧]، وهو كتاب "مبادئ علم السياسة" لعالم السياسة الكندي "ليكوك" الذي كان أستاذاً بجامعة "McGill"، وقد كان هذا الكتاب صورة مثالية نسجت على منوالها كتب المدخل في علم السياسة، التي كتبت بعد ذلك بحوالي نصف قرن في مصر وغيرها، أما قبل ذلك فقد كان هناك حقل دراسي للسياسة، ولكنه كان مختلفا في كل أبعاده، سواء في تعريف مفهوم السياسة أو تحديد الوحدة الأساسية للتحليل، أو تقسيم الموضوعات أو منهجية الاقتراب...الخ[٨].

كذلك ظل تدريس السياسة يتم وفقًا لتقاليد التراث السياسي الإسلامي في الجامعات الحضارية – كالأزهر – وغيره – في أقسام السياسة الشرعية – أو في أقسام العقائد إذا تعلقت بموضوعات الإمامة، وذلك حتى منتصف هذا القرن، حين تم إنشاء معهد للعلوم السياسية في كلية الحقوق بجامعة القاهرة في أوائل الخمسينات. وإذا كان كتاب ليكوك هو أول كتاب مترجم يحمل وحدات التحليل والمفاهيم والأطر النظرية والموضوعات، التي كانت وما تزال سائدة في علم السياسة الغربي، غير أن هذه المنهجية في التأليف السياسي لم تنتشر إلا في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، إذ ظل مستمراً طوال نصف القرن الأول نموذج هجين يجمع ما بين وحدات التحليل وبين المفاهيم والمفردات العربية والإسلامية، وإن ظل المزاج العام له يسير وفق النمط التراثي. وفي هذا السياق جاءت المؤلفات السياسية لكل من: د. محمد حسين هيكل، وعلي عبد الرازق، ود. عبد الرازق السنهوري، وغيرهم.

---

[٧] ليكوك، **مبادئ علم السياسة**، ترجمة سليم عبد الأحد، القاهرة: مطبعة الهلال بالفجالة، ١٩١٥م.

[٨] انظر في تطور التأليف السياسي في التراث الإسلامي حتى ترجمة كتاب ليكوك، نصر محمد عارف، **في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل**، هيرندن، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م.

ومع إنشاء معهد للعلوم السياسية في جامعة القاهرة في أوائل الخمسينيات. بدأ ينتشر البحث السياسي المتواصل بصوره متطابقة مع الأدبيات الغربية، سواء الفرنسية أو الأنجلوسكسونية، وإن ظلت هناك فجوة زمنية كبيرة، ففي الفترة التي كانت الثورة السلوكية في زخمها، كانت المنهجية التقليدية القانونية والدستورية والفلسفية والتاريخية هي ذروة البحث العلمي في السياسة في الوطن العربي، حيث ارتبطت العلوم السياسية في نشأتها في الجامعات العربية بدراسة القانون، ولذلك كان طبيعياً أن تسيطر المداخل التقليدية على دراسات جيل الرواد من الباحثين والأساتذة الذين تدرب على أيديهم طلاب العلوم السياسية حتى منتصف السبعينيات، ومن خلال الإطلاع على عينة عشوائية في حقيقتها، وإن كانت تمثل كل ما وصلت إليه يد الباحث من مؤلفات النظم السياسية، يمكن القول أن هناك مدرستين في علم السياسة عامة والنظم السياسية بصفة خاصة هما:-

١ - مدرسة القانونيين، أو اتجاه التحليل الدستوري والقانوني، والتي سيطر منهجها على العلوم السياسية في الوطن العربي حتى حقبة السبعينات، ولا يزال مستمرًا حتى الآن في أقسام القانون العام بكليات الحقوق ومن تأثر بهم. وقد ارتبط هذا الاتجاه بعدد من الأساتذة الرواد في حقل علم السياسية العربي، والذين كان تعليمهم وتدريبهم البحثي في حقل القانون، ثم تحولوا لدراسة العلوم السياسية في مدارس أوربية قارية، خصوصًا في فرنسا، ومن ثم كانوا قليلي الاتصال بالمدارس الأمريكية في العلوم السياسية، خصوصًا السلوكية. ويمكن القول أن هذا الاتجاه تميز بالآتي[9]:

---

[9] انظر على سبيل المثال:
-د. عبد الحميد متولى، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.
-د. محمد كامل ليله، النظم السياسية: الدولة والحكومة، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٦٧م.
-د. أحمد سويلم العمري، النظم السياسية الحديثة للدول العربية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.
-د. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١م.
-د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.
-د. احمد سويلم العمري، أصول النظم السياسية المقارنة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.
-د. مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
-د. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، الأسكندرية: موسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

أ – الدمج بين ما يطلق عليه مبادئ علم السياسة والفلسفة السياسية والنظرية السياسية والنظم السياسية في تناول واحد، وبين دفتي كتاب واحد، عادة ما يكون عنوانه "النظم السياسية".

ب – الاقتراب من الظاهرة السياسية في شقها الرسمي أو التقليدي المتمثل في الدولة وأشكالها، وأساس نشأتها ونظرياتها وسلطاتها، والعلاقة بين هذه السلطات والنظام الإداري.

جـ – الانشغال التام بالوثائق القانونية والدستورية وتعديلاتها، واعتبارها مادة التحليل الأساسي، وإهمال أو تجاهل الممارسة بصفة شبه كاملة.

٢ – مدرسة العلوم السياسية، أو اتجاه التحليل السياسي غير التقليدي، الذي يتجاوز المدرسة القانونية الدستورية، ويتواصل مع علم السياسة الأمريكي خصوصًا المدرسة السلوكية فيه، قد أثار هذا الاتجاه الانتباه إلى قضايا المؤسسات غير الرسمية، مثل الأحزاب وجماعات المصالح، وإلى الجوانب والأبعاد السلوكية للظاهرة السياسية مثل السلوك الانتخابي والأيديولوجيات. وقد استخدم اقترابات تحليلية غير تقليدية تنتمي إلى المرحلة السلوكية[١٠].

كذلك ركز هذا الاتجاه على التأليف النظري في السياسة المقارنة، وخصوصًا الاهتمام بالتعريف بالنظريات والمناهج السلوكية في الحقل، والتي برزت في علم السياسة الأمريكي في مرحلة الخمسينات، ومثلت نقلة نوعية كبيرة لعلم السياسة، أخرجته من الأطر التقليدية إلى حالته المعاصرة. فقد أدرك أيضا هذا الاتجاه أهمية وضرورة نقل تلك النظريات للباحث العربي، حتى لا يظل أسيرًا للمنهجية التقليدية التي بدأ تجاوزها يظهر منذ ثلاثينات هذا القرن. وقد ارتبط هذا الاتجاه بأساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التي مثلت الكلية الأم للعلوم السياسية في الوطن العربي، وقد جاءت المساهمة الأولى[١١] لتعرف بالنظم السياسية كحقل دراسي،

---

[١٠] د. أحمد كامل الأفندي، النظم الحكومية المقارنة، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢م.

[١١] د. علي الدين هلال، مدخل إلى النظم السياسية المقارنة، محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العام الجامعي ٧٥-١٩٧٦.

وتعرض لبعض النظريات السلوكية خصوصًا، مثل تحليل النظم والبنائي الوظيفي والنخبة، ثم التحليل الماركسي. وكانت الأطروحة الثانية[١٢] شاملة لجميع أبعاد حقل السياسة المقارنة، ابتداء من التعريف، ثم عرض جميع النظريات حتى نهاية المرحلة السلوكية، حيث عرضت المنهج المؤسسي القانوني، ومنهج الجماعة والنخبة، والتحليل الطبقي وتحليل النظم والبنائي الوظيفي، وصنع القرار والاتصالي، ثم عالجت مختلف قضايا حقل السياسة المقارنة بصورة حصرية، تشتمل على المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والقضايا الثقافية والتنظيمية والمؤسسية، بحيث تعد هذه المحاولة أشمل ما قدم في هذا الحقل حتى الآن. وفي المحاولة الثالثة[١٣] تم بحث تطور مفهوم السياسة المقارنة، ثم عرض بعضاً من نظرياتها مثل النظمي والبنائي الوظيفي والاتصالي وصنع القرار. وقد مثلت هذه الإسهامات الثلاثة أول ما كتب في نظريات السياسة المقارنة باللغة العربية في حدود دائرة المعرفة المتاحة للباحث في زمانه ومكانه.

٣ – وبعد التعرض لعلم السياسة بصفة عامة ثم السياسة المقارنة، ينبغي تحديد حالة البحث في النظم السياسية العربية من منظور مقارن، وهنا يلاحظ أن بداية التأليف في تطبيقات حقل السياسة المقارنة – أي مقارنة النظم أو الدول – كانت تنصب على الدول غير العربية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا[١٤]، وأحياناً إسرائيل أو اليابان. وقد كان التركيز ينصب بصورة أساسية على الدول الأوربية الأساسية، التي كانت تعرض كنماذج يقتدى بها وأنساق سياسية ينسج على منوالها. وفي تطور لاحق تم مقارنة بعض الدول العربية مع بعض الدول الأوربية الأساسية[١٥]. ومع بداية

---

[١٢] د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٧٨م وقد كانت محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة درست لطلبة قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٨١-١٩٨٢م.

[١٣] د. السيد عبد المطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

[١٤] د. محمد فتح الله الخطيب، دراسات في الحكومات المقارنة، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٦م.

[١٥] د. نعمه السعيد، النظم السياسية في الشرق الأوسط، بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨م.

الثمانينات بدأت مقارنة دولة عربية واحدة مع باقي الدول العربية، بحيث يعطى لهذه الدولة حوالي نصف البحث، والباقي للدول العربية الأساسية، وذلك من خلال منهج دستوري قانوني تاريخي ينتمي في مجمله إلى المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة[١٦]. وأخيراً جاءت محاولة[١٧] يمكن اعتبارها أول دراسة للنظم السياسية العربية بمنهجية تعتمد إحدى درجات المقارنة، وهي مقارنة دولة - دولة في حدود دائرة المعرفة المتاحة للباحث - في حقل السياسة المقارنة بمعناه السلوكي، الذي يتجاوز الأطر التحليلية التي تنتمي إلى المرحلة التقليدية فيما قبل الحرب العالمية الثانية. فقد جمعت هذه الدراسة بين عرض نظريات حقل السياسة المقارنة وبين استخدام خليط منها، بعضه سلوكي وقليله تقليدي كالتاريخي والدستوري، لتقارن بين الدول العربية الأساسية مقارنة تتناول معظم الظواهر الأساسية للسياسة المقارنة مثل: الأحزاب، وجماعات المصالح، والتنظيمات الطلابية، والنقابية والمهنية، والجيش، بالإضافة إلى الجوانب الرسمية المتعارف عليها في الحقل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مصادر شبه أمبريقية، حيث تزايد فيها الاعتماد على المصادر الأولية.

تلك هي أهم الملامح العامة لحقل السياسة المقارنة في الأدبيات العربية، ويمكن بعد هذا العرض التركيز على مجموعة محدودة من الدراسات المقارنة للنظم السياسية العربية بصورة تحليلية متعمقة، لتمحيص الحالة، وتوضيح أبعادها، وعناصرها، ومعرفة كيف استخدمت المنهجية المقارنة في الدراسات العربية وذلك في السياق التالي:

أولاً: معايير وضوابط اختيار الدراسات موضوع التحليل:-

تم اختيار مجموعة الدراسات التي سيتم إخضاعها للتحليل في هذا السياق طبقاً للمعايير والضوابط التالية:

---

[١٦] د. حسن الحسن، **الأنظمة الدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية**، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨١م

- د. أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية فى لبنان وكافة الدول العربية**، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٠م.

[١٧] د. عطا محمد صالح، د. فوزى أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي: منشورات جامعة "قاريونس" جزآن ١، ٢، ١٩٨٨م.

١ – أن تكون الدراسة في حقل السياسة المقارنة وموضوعاته المتعارف عليها، وليس أية دراسة في علم السياسة بصفة عامة، ومن ثم تم استبعاد الدراسات التي تدخل في إطار النظرية السياسية أو الفكر السياسي أو العلاقات الدولية...الخ.

٢ – أن تتجاوز الدراسة إطار القطر العربي الواحد لتتناول أكثر من دولة عربية، حتى يمكن أن تدخل في إطار النظم السياسية العربية المقارنة، ومن ثم تم استبعاد الدراسات التي يدخل موضوعها في حقل السياسة المقارنة ولكنها تركز على دولة عربية واحدة ولا تتعداها.

٣ – أن تكون الدراسة باللغة العربية، وأن يكون مؤلفها عربيًا، ومن ثم تم تجاوز الدراسات التي ترجمت عن مؤلفين غير عرب. أما التي ترجمت عن مؤلفين عرب فستكون جزءًا من الموضوع.

٤ – تم اختيار منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ومجلتي شئون عربية، والمستقبل العربي، ورسائل الماجستير والدكتوراه في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ورسائل الماجستير بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، وبذلك شملت العينة كتبًا وأبحاثًا ورسائل جامعية. ومن ثم يمكن اعتبارها عينة ممثلة للواقع الأكاديمي العربي – إن لم تكن معظم ما كتب في هذا الحقل – ومعبرة عن الحالة المنهجية والنظرية لحقل الدراسات المقارنة في النظم السياسية العربية.

وبتطبيق هذه المعايير والضوابط تم تحديد ٣٨ دراسة، تحققت فيها الشروط السابق الإشارة إليها، وهى تتضمن: ثماني رسائل ماجستير ودكتوراه، سبع رسائل منها في كلية الاقتصاد، ورسالة واحدة في معهد البحوث والدراسات العربية[١٨]، وأحد عشر كتاباً، منها كتابان كانا في الأصل رسالتي دكتوراه،

---

[١٨] – يوسف محمد عبيدان، نظام الحكم في دول الخليج: دراسة مقارنة لقطر الكويت والبحرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م.

فيكون العدد الحقيقي تسعة كتب. صدر كتاب منها عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، والثمانية الأخرى أصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، في حين أن كلا من المركزين نشر رسالة من الرسالتين التي تم احتسابهما في عينة الرسائل[19].

وعلى مستوى الدراسات والبحوث، تم تحديد ١٣ دراسة نشرت في مجلتي المستقبل العربي وشئون عربية، تكرر نشر واحدة منها في المجلتين في نفس

-جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥م.

-محمد صفي الدين محمد جودة سالم، **المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م.

-نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، - قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.

-محمد صفي الدين محمد جودة سالم، **الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر وسوريا والجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

-صلاح سالم صالح عيسى زرنوقة، **أنماط إنتقال السلطة في البلاد العربية١٩٤٩-١٩٨٥م**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

-حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

-حاتي محمد، **السلطات الاستثنائية لرئيس الدولة في النظام الرئاسي: دراسة مقارنة للأنظمة السياسية في كل من الولايات المتحدة ومصر والعراق والجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات القانونية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥م.

[19] - د. خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

-د. محمد عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

-د. سعد الدين إبراهيم (محرر) ، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

-د. محمود عبد الفضيل، **التشكيلات والتكوينات الطبقية فى الوطن العربي، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥م**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

-د. إبراهيم العيسوى، **قياس التبعية فى الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

-د. خلدون النقيب، **الدولة التسلطية فى المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

-د. محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، أزمات التنمية وتنمية الأزمات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

التاريخ، وهي الدراسة الوحيدة التي نشرت في مجلة شئون عربية، وبذلك يكون العدد الحقيقي اثنتا عشرة دراسة[20].

وفيما يتعلق بالدراسات التي نوقشت في ندوات ونشرت ضمن أعمال الندوة، فقد تم تحديد عشر دراسات؛ أربع منها ضمن كتب مركز دراسات الوحدة العربية، منها واحدة نشرت من قبل في مجلة المستقبل العربي، والست الباقية نشرت ضمن أعمال ندوات مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة[21].

---

[20] د. عبد المعطي محمد عساف، أزمة الفعالية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن، شئون عربية، عدد١٢ فبراير١٩٨٢م ص٧-٢٨.

-د. عبد المعطي محمد عساف ، أزمة الفعالية السياسية في البلاد العربية : إطار نظري مقارن ، المستقبل العربي العدد ٣٦ ، فبراير ١٩٨٢م ص٦-٢٦.

-د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، المستقبل العربي، العدد ٦٢، ابريل ١٩٨٤م ص٩٣-١١٨.

-د. ايليا حريق، نشوء نظام الدولة في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٩٩، مايو ١٩٨٧م، ص٧٧-٩٥.

-د. غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية، المستقبل العربي، العدد ٩٩، مايو ١٩٨٧م، ص٩٦-١٢١.

-د.الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان في الدساتير العربية، المستقبل العربي، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧م، ص٤ - ٢٤.

-الصادق بلعيد، دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية، المستقبل العربي، العدد ١٠٨، فبراير ١٩٨٨م، ص٧٠-٨٤.

-حامد أنصاري، حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة: التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن، المستقبل العربي، العدد١١٣، يوليو ١٩٨٨م، ص٤٤-٥٨.

-د. إيليا حريق، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية، المستقبل العربي، العدد ١٢١، مارس ١٩٨٩م، ص٤-٢٨.

-إنطوان نصري مسره، تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة في الأنظمة العربية المعاصرة: بحث في نظرية عامة إستنادًا إلى حالتى لبنان ومصر، المستقبل العربي، العدد١٣١، يناير ١٩٩٠م، ص٧٠-٨٨.

-صلاح سالم زرنوقة، نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربية (١٩٥٠-١٩٨٥م). المستقبل العربي، - العدد ١٤٠، أكتوبر١٩٩٠م ص٧٢-٩٥.

-د. أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة، المستقبل العربي، العدد١٥٥، يناير ١٩٩٢م، ص٤-٢٠.

-عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، المستقبل العربي، العدد ١٥٦، فبراير ١٩٩٢م، ص١٥-٣١.

[21] -د سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، (ندوة) أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤م.

-عبد القادر الزغل، المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي، "ندوة" المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م.

ثانيًا: القواعد المنهجية لتحليل هذه الدراسات

لبحث وتحليل هذه الدراسات تم الاعتماد على نفس القواعد التي استخدمها "لورانس ماير"[22] الأستاذ بجامعة تكساس – في تحليله لواحد وستين كتابًا منهجيًا يُدَرَّس في الجامعات الأمريكية فيما بعد ١٩٦٠م لقياس وتحديد مدى سريان وتطبيق الأطر النظرية التي ظهرت خلال الثورة السلوكية في حقل السياسة المقارنة، ومعرفة ما إذا كان الدارسون والباحثون في حقل السياسة المقارنة قد استفادوا فعلا من هذه من النظريات، وطبقوها في أبحاثهم ودراساتهم ؟ وقد أنطلق الباحث في استخدامه لهذه القواعد من القناعة بأنها ملائمة وكافية لتحليل مجموعة الدراسات موضع البحث، خصوصا وأنه سبق في نفس الحقل ولنفس الغرض، وعلى نفس النظريات، ومن ثم ففي إعادة استخدامها قدر من المصداقية، وهذه القواعد هي:-

١ – تحديد ما إذا كان البحث يقوم على مقارنة حقيقية، أو يقوم على عرض كل دولة على حدة ويترك المقارنة للقارئ، أو يقوم على تقسيم الموضوع إلى جزئيات، ويعرض داخل كل جزئية كل دولة على حدة، وذلك لقياس مدى القدرة على إجراء مقارنة تدمج الوحدات سويًا في كل نقطة، بحيث يتم التعامل مع الدول موضع المقارنة وكأنها حالات متعددة لشيء واحد.

–حيدر إبراهيم علي، **المجتمع المدني في مصر والسودان**، المرجع السابق.

–باقر النجار، **المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية**، المرجع السابق.

–د.كمال المنوفي، التنشئة السياسية ومنظومة القيم في الوطن العربي: دراسة حالة للتنشئة المدرسية الابتدائية فى مصر والكويت، في: د. مصطفى كامل السيد (محرر) **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى**، القاهرة ١٥–١٨ يناير١٩٨٨م، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

–د. هدى متكيس، **الشرعية والمعارضة الدينية: دراسة حالة كل من المغرب ومصر**، المرجع السابق.

– د. نيفين مسعد، **أيديولوجيات الأقليات وأزمة الدولة العربية المعاصرة؛ دراسة حالة لسوريا والسودان**، المرجع السابق.

– د. محمد صفي الدين خربوش، **رؤية القيادة الليبية للديمقراطية: دراسة مقارنة مع بعض التجارب العربية الأخرى** في: د. نيفين مسعد، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي؛ أعمال الندوة المصرية – الفرنسية الثالثة**، القاهرة ٢٩ سبتمبر – أكتوبر ١٩٩٠م، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣م.

د. إكرام بدر الدين، **التعددية على المستوى النظري: دراسة لحالتي لبنان والسودان**، المرجع السابق.

د. ابراهيم عوض، **الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي: دراسة مقارنة للجزائر والأردن**، المرجع السابق.

22 Mayer *Practicing What We Preach: Comparative Politics in the 1980's*. op. cit. pp. 173-94.

٢ – هل تحتوي الدراسة على مناقشة للمنهجية المقارنة والتعريف بها وبشروطها واستراتيجياتها؟، وذلك حتى يتضح ما إذا كان الباحث يقارن عن وعي بأنه يقوم بمقارنة، ويدرك مقاصدها وضوابطها وحدودها ومستلزماتها، أم أنه يقارن بصورة غير واعية، دون إدراك أنه يقارن سيراً مع طبيعة الفكر البشري والعلوم الاجتماعية، إذ تعد المقارنة جزءًا أساسيا وأصيلا في التفكير الإنساني عامة، والبحث الاجتماعي خاصة[٢٣]. وفي تطبيق ذلك على الدراسات العربية اعتبر الباحث أن مجرد ذكر المقارنة في عنوان أو منهجية الدراسة كافيا للتدليل على أنها مقارنة واعية، ولم يتم التقيد بضرورة مناقشة المنهجية المقارنة في مقدمة الدراسة.

٣ – تحديد هل يقوم الباحث بدراسة حقلية، ويعتمد على مصادر معلومات أمبريقية، أو أنه يقتصر فقط على المصادر المكتبية الثانوية؟، وقد تم التخفيف أيضا في هذا المعيار، حيث تم تقسيم الدراسات العربية إلى ثلاثة مستويات، أولها: الاعتماد على مصادر أمبريقية. وثانيها: الاعتماد على مصادر أولية من إحصائيات ومسوح اجتماعية ووثائق أولية. وثالثها: الاعتماد على مصادر مكتبية ثانوية، هي بالأساس أبحاث ودراسات سابقة.

٤ – أي النظريات والمناهج يستخدمها الباحث؟ هل يعتمد على نظريات تقليدية أم سلوكية؟ وفي دراستنا هذه تم أيضا تطويع هذا المعيار، وبدلا من أن يكون فئتين فقط تم تحويله إلى أربعة فئات؛ أولها: الاعتماد على نظريات وأطر تحليلية تقليدية كاملة. وثانيها: الاعتماد على النظريات التقليدية مع الاستفادة بالنظريات السلوكية. وثالثها: الاعتماد على النظريات السلوكية مع الاستفادة بالنظريات التقليدية. ورابعها: الاعتماد على النظريات السلوكية خالصة دون أطر تقليدية.

---

23 Else Oyen. "The Imperfections of Comparisons" in: Else Oyen,ed., *Comparative Methodology: Theory and Practice in International Social Research.* (London: Sage Publication, 1990) pp. 3-4.

٥ - تحديد ما إذا كانت الدراسة تقف عند حدود الوصف فحسب، أو أنها تتجاوز الوصف إلى التفسير. وقد تم أخذ هذا المعيار بمفهوم أيهما يغلب على الآخر، إذ أنه يندر أن توجد دراسة وصفية بصورة تامة دون تفسير والعكس.

وبتطبيق هذه المعايير على الدراسات التي سبق تحديدها تم التوصل إلى النتائج التالية:-

١ - فيما يتعلق بالمعيار الأول وجد أن واحداً وعشرين دراسة بنسبة ٥٥٪ تتبع مقارنة كاملة، وهذه النسبة يجب أن تؤخذ بحذر نظراً لطبيعة العينة موضع الدراسة، حيث إن معظمها دراسات صغيرة نشرت في دوريات، أو في أعمال ندوات، ومن طبيعتها أنها تدرس موضوعًا واحدًا، ولذا يكون من اليسير فيها تطبيق مقارنة كاملة، إذا ما قورنت بالدراسات الكبيرة والرسائل العلمية. ولكن تظل الدلالة كما هي، إذ أنها تعتبر مؤشرًا على قدرة الباحثين على تطبيق استراتيجية مقارنة كاملة.

كذلك تبين أن ست دراسات بنسبة ١٦٪ تتبع استراتيجية مقارنة دولة - دولة، حيث تعرض لكل دولة على حدة داخل الموضوع، وتترك مهمة المقارنة للقارئ. وقد طبقت هذه الاستراتيجية في دراسات صغيرة. أما مقارنة دولة - دولة داخل موضوعات فرعية، فقد اتبعتها إحدى عشرة دراسة بنسبة ٢٩٪، وهى مرحلة وسطى بين الاثنتين السابقتين، حيث تم تقسيم الموضوع الرئيسي إلى موضوعات فرعية، وداخل كل موضوع فرعي يعرض الباحث لكل دولة على حدة.

ومن خلال تلك النتائج، يلاحظ أنه على مستوى عينة البحث ككل، هناك إدراك بدرجه معقولة لأهمية المقارنة الكاملة نظراً لقلة نسبة الدراسات التي تقارن دولة - دولة، حيث لم تتجاوز ١٦٪.

٢ - وبالنسبة للمعيار الثاني بلغ عدد الدراسات التي يمكن أن تصنف على أنها مقارنة واعية عشرين دراسة بنسبة ٥٢,٦٪ والباقي ثماني عشرة دراسة بنسبة ٤٧,٤٪ يمكن اعتبارها مقارنة غير واعية؛ لأنها لم تورد ذكراً لمفهوم المقارنة

ولو حتى في العنوان، أو في منهجية الدراسة، وغالباً لا تذكر في مقدمتها منهجًا معيناً للدراسة. ولكن ينبغي التأكيد علـى أن هـذه الدراسـات الـتي تم تصنيفهـا على أنها مقارنة واعية، لم تتعد مجرد ذكر مفهوم المقارنة، إما في العنـوان، وإمـا في منهجية الدراسة، و لم تناقش المنهجية المقارنة في مقدمتهـا إلا دراسـة واحـدة فقط[٢٤]، حيث حددت أهمية المقارنة ومستوياتها وأنواعها واستراتيجياتها.

ويلاحظ في هذا الإطار أنه ليس ثمة علاقة بين هذا المعيار والمعيـار السـابق، بمعنى أن الدراسات التي كانت مقارنة كاملة ليست بالضرورة هي التي صنفـت في إطار المقارنة الواعية. بل قد يكون العكس هو الأرجح.

٣ – أما المعيار المتعلق بنوعيـة المصـادر الـتي تم الاعتمـاد عليهـا، فقـد خلصـت الدراسة إلى أن ١٩ دراسة بنسبة ٥٠٪ من العينة اعتمدت على مصـادر ثانويـة بصـورة كاملـة، و لم تعتمـد علـى مصـادر أمبريقيـــة أو أوليـة، وإنمـا اكتفـت بالدراسات السابقة في نفـس الموضـوع، وقـامت بالبنـاء عليهـا. ومـن ثـم فـإن مصداقية نتائجها متوقفة على مصداقية الدراسات التي اعتمدت عليها، بحيث قد يكون هناك بناء كامل من المقولات والنتائج المتراكمة التي ليس لهـا أسـاس مـن المصداقية الواقعية، خصوصاً وأن الظواهر موضوع حقل السياسة المقارنة ظواهر واقعية لابد أن تؤسس دراستها على معطيات الواقع، وإلا أصبحت دراسات في النظرية السياسية أو الفلسفة السياسية، وليسـت في السياسـة المقارنـة. كذلـك وجد أن ١٥ دراسة بنسبة ٣٩٪ قد اعتمدت على مصادر أوليـة غير أمبريقيـة، تتمثل في بيانات إحصائية ومسوح اجتماعية ووثائق وغيرها. أما الدراسات التي قامت على أساس أمبريقي، فلم تتجاوز أربـع دراسـات بنسـبة ١١٪[٢٥]، وهـي الدراسات التي لجأت إلى الواقع الذي تدرسه لاسـتبيان حقائقـه ومحاولـة التعبـير عنها، ومن ثم فإن صلتها بالظاهرة موضوع بحثها وثيقة بدرجة أكـبر مـن تلـك التي تعتمد على مصادر ثانوية، أو حتى على مصادر أولية مكتبية. وهذه النتيجة

---

[٢٤] حلال معوض، علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية، دراسة في المنطقة العربية .مرجع سابق.

[٢٥] د. كمال المنوفي، التنشئة السياسية، مرجع سابق.

– د. إبراهيم العيسوى، مرجع سابق.

–حسنين توفيق، مرجع سابق.

–عبد اللطيف الهرماسي، مرجع سابق.

تبين إلى أي حد تعتمد دراسة الواقع السياسي من قبل الباحثين العرب على مصادر غير واقعية يختلط فيها التأمل والملاحظات غير المنظمة للباحث مع تأملات باحثين سابقين.

٤ - وفيما يتعلق بمعيار المناهج أو الأطر النظرية، خلصت الدراسة إلى أن ثماني دراسات بنسبة ٢١٪ تتبع مناهج تقليدية بصورة كاملة، فتقتصر على التحليل التاريخي أو المؤسسي أو القانوني الدستوري، كذلك وجد أن هناك تسع دراسات بنسبة ٢٤٪ تستخدم مناهج تقليدية بصورة أساسية، وتستفيد ببعض الأطر التحليلية السلوكية، فتستخدم المنهج التاريخي أو القانوني أو المؤسسي التقليدي، مع تطعيمه ببعض الأبعاد السلوكية والأدوات الكمية أو الأمبريقية أو البنيوية. كذلك تم اعتبار الدراسات التي تعتمد التحليل الطبقي - في صورته الكلاسيكية التي أوجدها "ماركس" و"انجلز" - بمثابة أعمال تقع فيما بين التقليدي والسلوكي مع الميل بدرجة أكبر للتقليدي، لأنها تغفل التطورات الحديثة في التحليل الطبقي، سواء على مستوى الفكر الماركسي أو غير الماركسي. وثالثاً وجد أن هناك اثنتي عشرة دراسة بنسبة ٣٢٪ من العينة تعتمد على أطر تحليلية سلوكية بالأساس مع توظيف مداخل تقليدية، حيث وجد هناك من يعتمد على المدخل البنائي الوظيفي أو الاتصالي أو المؤسسي الحديث، مع الاستفادة بالتحليل القانوني أو التاريخي أو الطبقي التقليدي. وأخيراً كانت الدراسات التي اعتمدت على مناهج سلوكية بصورة كاملة تسع دراسات بنسبة ٢٣٪، وقد استخدمت هذه الدراسات التحليل الكمي، وتحليل المضمون في إطار المفاهيم العامة للسلوكية، كذلك استخدمت تحليل النخبة والبنائي الوظيفي وتحليل الجماعة، وأزمات التنمية السياسية.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن طبيعة الظاهرة قد تفرض المنهج المناسب لها، والقادر على كشف كوامنها ومكنوناتها، والموصل إلى فهم حقيقي مستقيم لأسبابها ومتغيراتها وآثارها، ومن ثم فإن طبيعة الظواهر في المنطقة العربية، وطبيعة المجتمع بشكل عام - حيث يختلط التقليدي بالحديث والأصيل بالوافد، وحيث التاريخ له فعل واضح لا يمكن تجاهله - قد تستلزم رؤية منهجية معينة، ولذلك تم تحويل معياري التقليدي والسلوكي عند "لورانس ماير" إلى أربعة معايير.

٥ – فيما يتعلق بالمعيار الأخير الذي يركز على قضية الوصف والتفسير، خلصت الدراسة إلى أن ثلاث عشرة دراسة بنسبة ٣٤٪ لا تقف عند حد الوصف، وإنما تتجاوزه إلى التفسير بصورة تحقق التوازن والتكامل بين هذين البعدين الأساسيين في الممارسة الأكاديمية، ولكن ينبغي التأكيد على أن هناك من بين هذه الدراسات من تأرجح ما بين تحقيق التوازن بين الوصف والتفسير في أجزاء من دراسته، وفقدان هذا التوازن في أجزاء أخرى، فإذا كان البحث منصباً على الدولة التي ينتمي إليها أو التي يهتم بها كان هناك توازناً بين الوصف والتفسير، أما إذا تعلق البحث بدول لا يستطيع الباحث الوصول إلى معلومات كافية عنها، أو لا تمثل له اهتماماً سابقاً، أصبح الوصف أغلب مع قليل من التفسير أو بدون تفسير.

ومن ناحية أخرى وقفت خمس وعشرون دراسة بنسبة ٦٦٪ من العينة عند مجرد الوصف مع قدر ضئيل جداً من التفسير، فقد مزج الوصف في هذه الدراسات بالتبرير أو التسويغ. وقد مثلت الدراسات التي استخدمت التحليل الطبقي نموذجاً للتبرير والتسويغ، وسيطرت على الباحثين رغبة في إيجاد قرائن وأدلة تثبت أن هناك أبنية طبقية واضحة، أو في سبيلها للوضوح، أو أن المنظور الطبقي هو الأصلح والأجدر بالاستخدام، كذلك دمجت دراسات أخرى بين الوصف والبحث في النتائج المترتبة على الظواهر الموصوفة، فبدلاً من تفسير أسباب وجود هذه الظواهر، تم الانطلاق مما هو قائم واعتبر كمعطى طبيعي لا يفسر، بحيث اتجه البحث إلى تتبع آثارها المتوقعة أو المحتملة، ومن أمثله هذه الدراسات تلك التي تنطلق من مقولات أيديولوجية كالقومية العربية، أو التي تدرس ظواهر سياسية حساسة كانتقال السلطة، فجميعها ركزت على البعديات أكثر من الاهتمام بالقبليات.

تلك هي أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق المعايير السابق تفصيلها، وهذه النتائج يمكن الاطمئنان إليها في إطار مجموعتين من الملاحظات، الأولى: ملاحظات على الدراسات موضوع البحث، والثانية: ملاحظات عامة على موقع الدراسات المقارنة في الحقل ككل:-

أولاً: الملاحظات المتعلقة بالدراسات موضوع البحث

من خلال التحليل السابق للعينة التي أخضعت للدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات الأساسية أهمها:-

١ - أن نصف الدراسات موضوع البحث على الأقل لا يحقق مستوى المقارنة المتعارف عليها في الأدبيات المعاصرة، حيث يقارن دولة - دولة، وبصورة غير واعية، ويتبع مناهج تقليدية، ويعتمد على مصادر ثانوية، ويقف عند حد الوصف دون التفسير.

٢ - إن النسبة السابقة التي تقارب النصف، والتي حققت مستويات جيدة في مختلف المعايير، فكانت مقارنة بصورة كاملة، وعلى وعي بأنها تقوم بمقارنة، وتعتمد على مصادر أمبريقية أو أولية، وتستخدم بالأساس مناهج سلوكية، وتتجاوز الوصف للتفسير؛ إن هذه النسبة لا تنطبق على دراسات بعينها، وذلك لأن الدراسات التي تحقق نسبة عالية من التميز في معيار ما، لم تكن كذلك في معيار آخر. وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن هناك دراسة واحدة فقط حققت المستويات العليا في كل المعايير، فكانت مقارنة كاملة وعلى وعي وأمبريقية وسلوكية وتفسيرية[٢٦]. ودراستين حققتا أدنى المستويات، فكانت كل منهما مقارنة دولة - دولة، وعلى غير وعي، وتقليدية المنهج، وثانوية المصادر، ووصفية المقصد[٢٧]. وهكذا تتأرجح كل الدراسات ما بين المعايير المختلفة بصورة لا يمكن الخروج معها بتعميم

٣ - ترتيبًا على السابق، ينبغي أخذ النتائج السابقة على إنها متوسطات عامة لحالة حقل دراسي، وليست معبرة عن دراسات بعينها، من ثم فهناك استجابات جزئية للمنهجية المقارنة، بصورة تبين أن المعرفة الكاملة بهذا الحقل غير متحققة، والسائد هو معرفة جزئية بدليل أن معظم الدراسات كانت

---

[٢٦] حسنين توفيق، مرجع سابق.

[٢٧] عبد القادر الزغل، مرجع سابق.

-حساني محمود، مرجع سابق.

استجاباتها جزئية، سواء على المستوى الأعلى أو الأدنى، وهو ما يعني أن قضية المنهجية بصفة عامة غير واضحة، وتحتاج إلى مزيد بحث وتأصيل.

٤ – تبرز النتائج السابقة مدى ضآلة الاهتمام بالبحث الأمبريقي على الرغم من أن كل حقل السياسة المقارنة يستلزم المدخل الأمبريقي، سواء بصورة كلية أو جزئية.

٥ – يظهر كذلك عدم إدراك – شبه كامل – بالمقاصد أو الوظائف الأساسية للمقارنة، فمعظم الدراسات الجادة وقفت عند حد بيان أوجه الشبه والاختلاف، محققة بذلك أدنى أهداف المقارنة التي سبق تناولها في الفصل الثاني من هذه الدراسة. فلم تهدف أي واحدة من الدراسات موضع البحث للوصول إلى نظرية عامة أو جزئية، أو الخروج بخلاصات نظرية من أي نوع، ولم تهتم معظمها بإثبات فروض أو نفيها، وانتهت دراسة واحدة فقط بخلاصة نظرية، واضحة حين أكدت في خلاصتها على ضرورة "إعادة النظر في النظرية الاجتماعية التي تقوم على أساس مبادئ الشرعية كما عرضها ماكس فيبر"[٢٨].

٦ – إن الأغلب الأعم في هذه الدراسات ينتمي إما إلى المرحلة التقليدية، وإما إلى السلوكية بأطرها التقليدية أيضاً، ولا توجد أي دراسة تواصلت مع نظريات ما بعد السلوكية.

٧ – هيمنت الدول العربية الكبرى أو المهمة على معظم الدراسات، حيث احتلت مصر وسوريا والعراق والجزائر موقع القلب، ولم تحظ دول مثل السودان واليمن إلا بالنذر اليسير من الاهتمام، وأجمع الباحثون على تجاهل الصومال وجيبوتي وموريتانيا.

ثانياً: ملاحظات عامة على دراسات النظم السياسية والعربية

ينبغي أن يؤخذ التحليل السابق بنتائجه وملاحظاته على أنه جزء من إطار كلي، لأن الدراسات التي تم إخضاعها للبحث، وليست عينة مختارة من مجتمع بحثي، بل تكاد تكون حصراً شاملاً لعينة من مصادر النشر ومراكز البحوث

---

[٢٨] إيليا حريق، نشوء نظام الدولة، مرجع سابق ص٩٥.

والجامعات، ومن ثم فإن عملية الوصول إلى هذه الدراسات من خلال الخطوات التي سبق عرضها تطرح العديد من الملاحظات التي ينبغي أن تكون إطاراً وضابطاً محدداً يفهم به وفيه ما تم التوصل إليه من نتائج، وأهم تلك الملاحظات:

١ - تعاني الأدبيات العربية في حقل السياسة المقارنة من ضآلة الاهتمام بالمقارنة بين النظم العربية، بحيث يمكن القول إن الاهتمام بالمقارنة هامشي إذا ما قورن بالدراسات القطرية التي تركز على دولة عربية واحدة، ولهذا الأمر مؤشرات تدل عليه وأسباب دفعت إليه. أما مؤشراته فيمكن إدراكها إذا ما لاحظنا أن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية منذ إنشائه ١٩٥٣م حتى ١٩٩٣م لا توجد به سوى رسالة ماجستير واحدة تقارن ثلاث دول عربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دراسة قدمت إلى قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية، أما قسم البحوث والدراسات السياسية والقومية، فلم تقدم إليه أية دراسة من هذا النوع. كذلك الحال في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - الكلية الأم للعلوم السياسية في الوطن العربي -، لا توجد بها سوى سبع رسائل فقط عالجت النظم العربية بمنهجية مقارنة من بين أكثر من مائة رسالة في النظم السياسية. ونفس الأمر ينطبق على المجلتين الأساسيتين للدراسات السياسية والقومية في الوطن العربي، فمجلة شئون عربية على مدى أكثر من ثمانين عدداً في أكثر من عقد ونصف من الزمان لم تنشر سوى دراسة واحدة، كذلك فإن مجلة المستقبل العربي التي تصدر منذ سبعة عشر عامًا، وقد تجاوزت مائة وتسعين عددًا، لا يوجد بها سوى اثنتي عشرة دراسة، كما أن مركز دراسات الوحدة العربية الذي يعد المركز البحثي الوحيد الذي ينصب اهتمامه الأساس على الوطن العربي في كليته من منظور سياسي اقتصادي بالأساس، لم تتجاوز كتبه التي تهتم بمقارنة النظم العربية ثمانية كتب وندوتين في كل واحدة منها دراسة أو أكثر بقليل، وبالمقابل هناك سيل من الدراسات الأخرى - الصادرة عن نفس هذه

المؤسسات وفي نفس الدوريات- التي تهتم إما بشئون قطرية أو أنها تتعامل مع الواقع العربي من منطلق تأملي إيحائي غير واقعي، ومن ثم غير مقارن، ينشغل كلية بما يجب أن يكون، وليس بما هو كائن.

هذا الاهتمام الضئيل بالدراسات المقارنة بين النظم السياسية العربية يمكن إرجاعه إلى بعض أو كل العوامل التالية:-

١ - تجذر العقلية القطرية على مستوى الممارسة الأكاديمية، على الرغم من وجود فكرة الوحدة العربية كأحد عناصر البنية العاطفية والاعتقادية، وقد يكون لهذا المسبب سبب سابق عليه يتمثل في الحواجز الفعلية التي تعوق انسيابية المعلومات، وانتقال وتواصل الباحثين، وعدم توافر أطر أكاديمية تعمل على خلق جماعة علمية عربية، على الرغم من وجود أطر أيديولوجية معينة تخلق جماعاتها الخاصة، ولذلك كان طبيعياً أن يقوم الباحث العربي بدراسة القطر الذي تتوفر لديه بيانات كافية عنه، وفي العادة تكون دولته التي ينتمي إليها.

٢ - الخلط بين البحث العلمي والأبعاد الأيديولوجية، فالإيمان بأن "العرب أمة واحدة ذات رسالة خالدة" ترك قناعة ذات أبعاد معرفية بأن الواقع العربي واحد، وإن تم تمزيقه إلى وحدات قطرية، ومن ثم فلا حاجة إلى إجراء دراسات مقارنة بين هذه الوحدات، ويكفي دراسة دولة واحدة، لأن ما يصدق عليها ينسحب على باقي الأقطار ، لذلك قد يبدأ الباحث بتحديد موضوع للدراسة يأخذ طابعًا عامًا يعطي انطباعًا بأنه يشمل جميع الدول العربية، وعند المعالجة يبدأ ببعض العموميات حول الدول العربية، وينصرف تماماً إلى معالجة موضوعه في إطار دولة واحدة[٢٩]. كذلك تعامل العديد من الباحثين مع الوطن العربي كوحدة تحليلية واحدة وعن وعي وقناعة بذلك، على الرغم من تعدد النظم الثقافية والاجتماعية الفرعية، ناهيك عن تنوع واختلاف النظم السياسية. وقد حدد د. حليم بركات في كتابه عن "المجتمع العربي" إطاره التحليلي بأنه سيتم

---

[٢٩] منال يونس السامرائي، **المرأة والتطور السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨م.

في "إطار المجتمع العربي ككل، وليس باعتباره بمجموعة كيانات سياسية قائمة بذاتها ولذاتها"[٣٠]، وهناك من انصرف إلى التركيز على الخصائص المشتركة لنظم الحكم العربية انطلاقاً من نفس المسلمات السابقة[٣١]. وفي كل الأحوال عادة ما يتم التعامل مع الدول العربية على اعتبار أنها وحدة واحدة، يمكن أن تدرس ككيان واحد من منظور النظم السياسية، أو أن تدرس دولة واحدة وتعمم النتائج بصورة آلية في الكل، فلا حاجة للاهتمام بالمقارنة التي تنطلق أساسًا من افتراض الاختلاف والتشابه، وبدونهما معًا لن تكون هناك مقارنة.

٣ – حساسية البحث في الظاهرة السياسية في الوطن العربي، وفرط الحساسية تجاه المقارنة بين الدول العربية، التي تبرز أوجه القصور أو الضعف في أية دولة تكون موضع المقارنة، وذلك لغضاضة ورهافة الشعور القطري، والتعصب للكيانات القطرية، وحساسية النظم العربية للنقد أو للمقارنة بغيرها، ولذا نجد باحثًا معروفًا مثل "إيليا حريق" عندما يقارن بين مصر وتونس يقدم اعتذارًا مسبقًا عن إجراء مثل هذا البحث ويبدي حسن نواياه وتقديره لكلا النظامين، معلنًا أن هدفه من المقارنة هو "إبراز الظاهرة وأسبابها ومآلها ولا نبغي بأي صورة من الصور التدليل على القصور أو الغض من طرف أي جانب"[٣٢]، ثم يكيل بعد ذلك المديح والإطراء للإنجازات التي تحققت في كل الدول النامية وخصوصًا مصر وتونس. وهذا النموذج يعطي بعض القناعة بأن ممارسة المقارنة بمعناها المتعارف عليه قد يعتبر فعلاً يستحق الاعتذار المسبق، ولا عجب والأمر كذلك أن تقف معظم الدراسات عند حد الوصف دون التفسير، وحتى مع الاقتصاد في الوصف.

٤ – عدم ترسخ بنية نظرية في السياسة المقارنة، فالمؤلفات التي أصلت لهذه الحقل نادرة جدًا، سواء من حيث الوجود أو الانتشار. فالكتب الثلاثة[٣٣] التي

---

[٣٠] د. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٦ ص٢٩.

[٣١] د. يحيى الجمل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**: "ندوة" **أزمة الديموقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق ص٣٥٥-٣٧٠.

[٣٢] إيليا حريق، **الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية**، مرجع سابق، ص٥.

[٣٣] د. علي الدين هلال، مرجع سابق.

سبقت الإشارة إليها أحدها محاضرات غير منشورة. والثاني: مطبوع على نطاق ضيق في دار نشر صغيرة، ولا يوجد سوى كتاب د. المنوفي الذي يعتبر نسبيًا واسع الانتشار. كذلك فإن الاهتمام بنظريات السياسة المقارنة أقل من حقول علم السياسة الأخرى، فأعمال الندوة التي نظمتها الجمعية العربية للعلوم السياسية بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، وكان موضوعها "تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي"[٣٤]، تركزت أساسًا على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والفكر السياسي والفلسفة السياسية والتنمية السياسية. بينما لم يقدم أي بحث عن النظم السياسية العربية أو النظم السياسية عامة أو السياسة المقارنة، وكأنها لا تدرس في الوطن العربي، كذلك يلاحظ أن كثيرًا من الدراسات لا تدرك ماهية المنهجية المقارنة، حيث تنطلق عادة من مقولات أيديولوجية كبرى لا تسعى لاختبار صحتها من كذبها، وإنما تنشغل بصورة كاملة بالمقارنة لإيجاد أمثلة ودلائل من الواقع تثبت صدق تلك المقولات، ومن ثم لا تكون المقارنة بغرض الكشف العلمي أو الوصول إلى تعميمات أو نظريات...الخ. وإنما للتسويغ والتبرير وإيجاد أمثلة وشواهد واقعية لإعطاء مصداقية لتلك المقولات الأيديولوجية، الأمر الذي يوضح لماذا يتم انتقاء دول عربية بعينها في مثل هذه المقارنات.

٥ - سيطرة المنهجية التأملية الإيصائية على معظم دراسات النظم السياسية العربية، إذ عادة ما ينتقل الباحث من الوصف description إلى تقديم وصفة علاجية prescription في صورة توصيات عامة وشاملة لجميع الدول العربية، حتى وإن كانت دراسته قاصرة على دولة واحدة، ومن ثم تتضاءل الحاجة المعرفية إلى المقارنة، لأن التعميم سابق التجهيز، والباحث لا يجد غضاضة في الوصول إلى تعميمات نظرية عامة من دراسة تأملية صغيرة، وهنا يلاحظ أن

-د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق.

-د. السيد عبد المطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، مرجع سابق.

[٣٤] د. عبد المنعم سعيد (محرر)، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

عناوين الدراسات قد لا تعبر عن مضمونها، فكثيرًا ما يكون العنوان متعلقًا بالنظم السياسية أو في بؤرة السياسة المقارنة، ولكن المحتوى يدخل في إطار النظرية أو التأمل السياسي، ولا يقترب بأي حال من حقل النظم السياسية أو السياسة المقارنة.

تلك هي أهم الملامح العامة للأدبيات المتخصصة في دراسة النظم السياسية العربية بمنظور مقارن، تم الاقتراب إليها من مدخل تحليلي "براني" فماذا عن البعد "جواني"؟ تلك هي إشكالية المبحث التالي:-

المبحث الثاني

محاولات تكييف وتأصيل أطر نظرية لدراسة النظم السياسية العربية

انصب التناول في المبحث السابق على محاولة تقديم الحالة التي عليها دراسات النظم السياسية العربية المقارنة. وقد خلص الباحث إلى أن هذه الدراسات محدودة جدًا، إن لم تكن نادرة إذا ما قورنت بالأدبيات السياسية باللغة العربية، وأنها تعتمد في معظمها على أطر تحليلية ومداخل نظرية ومنهجية بحثية تنتمي إلى المرحلة ما قبل السلوكية، أي ذلك الميراث المنهجي الأوربي فيما قبل الحرب العالمية الثانية. ومن هنا فإن القضية المعرفية الأساسية التي يمكن الخروج بها والجديرة بالبحث والتدقيق تتعلق بالتساؤل التالي: هل انتشرت المعرفة بنظريات السياسة المقارنة، وتم تداولها في البيئة الأكاديمية العربية؟ أو بعبارة أخرى هل هناك قدر معقول من التواصل مع الأدبيات الغربية في حقل السياسة المقارنة، أم هناك انقطاع وفجوات كبيرة؟ وهل هذا الانقطاع نابع من موقف معين لدى الباحثين إزاء تلك النظريات، أم هو أحد أبعاد أزمة التخلف التي تعيشها المجتمعات العربية، حيث تتضاءل أهمية البحث العلمي، ويسود الإصرار على التحويل الأيديولوجي للعلم، مع إغفال شبه تام للأبعاد والمدلولات الأبستمولوجية لحساب المتضمنات الأيدلوجية، مما يجعل التعامل مع هذه النظريات يأتي من مدخل التبني والاعتناق وليس التوظيف والاستخدام، وبديهي أن الاعتناق مدخل للتقديس، ومن ثم التعصب للنظرية، حتى وإن أدى ذلك إلى إغفال حقائق الواقع، أو تمزيق ظواهره وتجزئتها لحشرها في هذه

النظرية أو تلك. أما التوظيف والاستخدام فيؤديان إلى الفهم والتطويع والتكييف ليتم التوافق والتكافؤ بين النظرية والواقع، مما يرتب حسن الفهم وكمال التحليل والتفسير.

هذه الإشكاليات تستوجب الاهتمام بالتحليل العمقي لحالات محددة، تعكس نماذج أساسية للتعامل مع نظريات السياسة المقارنة، وفي نفس الوقت تحمل قدرًا من الجدية والعمدية في طرح نظريات معينة لدراسة الواقع العربي، من ثم تم التغاضي عن مناقشة تلك المحاولات التي تقف عند حد التكييف الشكلي لأي من هذه النظريات، مثل إحلال مفهوم "السراتية" محل مفهوم "النخبة"[٣٥]، واعتبار ذلك نوعاً من تعديل المدخل النخبوي ليتلاءم مع النسق الثقافي العربي، وسيتم التركيز على محاولتين أساسيتين تمثلان نموذجين في كيفية تكييف أو تأصيل أطر نظرية لدراسة النظم السياسية العربية وهما:-

أولاً: محاولة تكييف التحليل الطبقي لدراسة النظم السياسية العربية

يعتبر التحليل الطبقي من أكثر نظريات السياسة المقارنة إثارة للجدل، لارتباطه بفلسفة وأيديولوجية وحركات سياسية حزبية، وتعدد مضامينه وأبعاده وزوايا النظر إليه وتنوع الإسهامات فيه، بل واختلافها[٣٦]، فهو نظرية تحليلية في العلوم الاجتماعية، وهو فلسفة لتفسير حركة التاريخ، وهو أيديولوجية أو عقيدة مطلقة، يجب أن يتم تطويع الواقع وتغييره ليتناسب مع حتميتها التاريخية وفلسفتها الجبرية، وإلا فالواقع الذي يأبى الاستجابة ينفى خارج التاريخ أو إلى أعماقه القديمة ليتلاءم أيضا مع إحدى مراحلها، هذا بالإضافة إلى أنه حدثت تطورات متعددة وإسهامات متنوعة - سبق تحليلها وعرضها - سواء في تحديد أسس التصنيف الطبقي أو معاييره، فبعد أن كان التصنيف يتم على أساس من يملكون ومن لا يملكون، طبقًا لمقولات الماركسية الأرثوذكسية، أصبح بعد ذلك

---

[٣٥] إيليا حريق، السراتية والتحول السياسي في المجتمع العربي الحديث، **المستقبل العربي**، العدد ٨٠، اكتوبر ١٩٨٥ ص٤-٢١.

[٣٦] لمزيد من التفاصيل حول التحليل الطبقي راجع المبحث الثاني من الفصل الثالث في هذه الدراسة.

يعتمد على الدخل بغض النظر عن طبيعة الملكية، وأيضا على المهنة والمكانة والملكية غير الرأسمالية، أي التي لا تستلزم شراء قوة العمل...الخ كذلك تنوعت مستويات التصنيف، فبعد أن كان يتم التصنيف إلى طبقتين أصبحت بعد ذلك ثلاثًا وأربعًا وستًا.

إزاء هذا التطور المستمر والمتعدد في أدبيات التحليل الطبقي، سواء في المنظور الماركسي أو الفيبري - البارسونزي، يثور التساؤل: أين موقع الباحثين العرب من هذه الأدبيات؟ وبعبارة أخرى ما هو موقع هذه الأدبيات عند الباحثين العرب؟ وكيف تفاعلوا مع التحليل الطبقي؟ ومن أي زاوية من زواياه؟ هل من الزاوية المنهجية النظرية أم من الزاوية الأيديولوجية؟

وفي هذا السياق سنعرض لمحاولتين أساسيتين، بصورة تلتزم بتسلسل الأفكار والأطروحات كما عرضها صاحبها، دون محاولة إجراء أي تقديم أو تأخير، وهاتان المحاولتان هما:-

١ - تمثل المحاولة الأولى[٣٧] جهداً حصريًا بصورة متميزة لأهم الإسهامات التي قدمت ضمن الأدبيات المتعلقة بدراسة التكوينات الطبقية في العالم العربي، وقد توزعت رؤية المؤلف لماهية التحليل الطبقي، وكيفية تطويعه لدراسة المجتمع العربي في مناطق متفرقة من الكتاب، وسوف نعرض هذه المحاولة كما عرضها صاحبها، ثم نمارس معها مستويين من النقد، أحدهما جزئي في مواضعه، والآخر كلي في نهاية عرضها.

يبدأ د. عبد الفضيل بالإشارة إلى أن هناك مفاهيم وتصنيفات متعددة لمفهوم الطبقة في الفكر الأوربي، بجناحيه الماركسي والفيبري، بعد ذلك يركز على تصنيفات الطبقات والتدرجات الاجتماعية في المؤلفات التاريخية العربية، حيث يرجع إلى ابن خلدون الذي أكد على أهمية شؤون المعاش في تطور

---

[٣٧] د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق.

العمران البشري وفي عملية التطور الاجتماعي عموما، وينقل عن خلدون النقيب تحليله لمستويات الانتساب عند ابن خلدون والتي تمثلت في أربع[٣٨]:

١ - الانتساب إلى الأصل القبلي أو العشائري.
٢ - الانتساب إلى الملة (المذهب أو الدين).
٣ - الانتساب إلى المهنة أو الحرفة.
٤ - الانتساب إلى المحلة أو الجهة (الحي أو الإقليم).

ثم يستخلص د. عبد الفضيل من عهد الإمام على بن أبى طالب إلى الأشتر النخعي أن الإمام علي (رضى الله عنه) يقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات هي:-

١ - طبقة الإداريين، وتشمل القضاة والوزراء والموظفين.
٢ - طبقة الجند والعسكر.
٣ - طبقة أهل الخراج الذين يدفعون الخراج ، وهو - كما يرى د. عبد الفضيل - الفائض الاقتصادي الذي تعتمد عليه الدولة في تمويل احتياجاتها، ومن بينها إعادة تجديد وتوسيع طبقة الجند.

ولأن د. عبد الفضيل قد أورد النص الذي استخلص منه هذا التصنيف الطبقي، فقد ظهر أنه قد اجتزأ منه بعض الطبقات، وأهمل البعض، وقام بعملية تقديم وتأخير، ودمج وتركيب لا يسمح بها منطوق النص ولا روحه. ونص الإمام علي (رضي الله عنه) كما أورده يقول: "إن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى لبعضها عن بعض. فمنها جنود الله، ومنها كتّاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة، وكلا قد سمى الله سهمه، ووضع على حده فريضته، وفي الله لكل سعة، ولكل على الوالي حق بقدر ما يصلحه"[٣٩]. وبمجرد النظر لبنية النص وترتيبه يلاحظ أنه قدم تصنيفا طبقيا أكثر مما استخلصه د. عبد الفضيل، وعلى

---

[٣٨] خلدون النقيب ، بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية ، المستقبل العربي، العدد ٧٣ سبتمبر ١٩٨٥م ص٢٦ نقلا عن د. محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ص٢٠-٢١.

[٣٩] نهج البلاغة، ج٢ ص٩٠، نقلا عن د. محمود عبد الفضيل مرجع سابق، ص٢٢.

أسس تختلف عما تعارف عليه الباحثون في التصنيف الطبقي، فهذه الطبقات تقوم على الاعتماد المتبادل وتداول الأهمية، بحيث لا يستغني بعضها عن بعض، ولا يصلح بعضها إلا ببعض، كما أنها تعتمد على أكثر من معيار للتصنيف، منها المهنة والمكانة والوضع الاقتصادي أو الدخل. وهي طبقات متعددة حسب ترتيب النص لها:

١ – طبقة الجند.

٢ – طبقة الكتاب (كبار الإداريين).

٣ – طبقة القضاة.

٤ – طبقة الإداريين الذين يتولون شؤون العدل والإنصاف ورعاية المحتاج.

٥ – طبقة أهل الجزية والخراج.

٦ – طبقة التجار وأهل الصناعة.

٧ – الطبقة السفلى وتشمل ذوي الحاجة والمساكين.

ثم يعود مرة أخرى لابن خلدون. ولكن عبر تحليل د. محمد عابد الجابري الذي يرى أنه باستثناء أهل البادية، يقسم ابن خلدون الطبقات إلى طبقتين:

١ – طبقة الخاصة التي كانت تتكون من الحكام والأعيان والموظفين والعلماء والشعراء، وهي طبقة ريعية غير منتجة، وتعيش على الإمارة و الأموال السلطانية.

٢ – طبقة العامة وتشمل الفلاحين والصناع والتجار[٤٠]، وهنا أيضا يلاحظ مدى الاختزال في هذا التصنيف، فعلى الرغم مما خلص إليه د. النقيب في تحليله لمستويات الانتساب عند ابن خلدون وما يتركه ذلك من تأثير على مفهومه للتصنيف الطبقي، وعدم إمكانية القول بأن ابن خلدون يقسم المجتمع إلى طبقتين، لمنافاة ذلك للأسس الأبستمولوجية لرؤيته للتصنيفات الاجتماعية، والتي تتداخل فيها التقسيمات الأفقية مع الرأسية، وتتعدد المعايير من حيث النسب إلى الملة أو إلى المهنة إلى محل الإقامة، على الرغم من كل ذلك يلاحظ

---

[٤٠] د. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م ص ص٤١٩–٤٢٠ . نقلا عن د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق ص٢٣.

أن رؤية د. الجابري، التي تبناها أيضا د. عبد الفضيل، تسقط الواقع المعاصر على التاريخ، بالإضافة إلى أنها تمارس جمع المتنافرات، والتوحيد بين المختلفات للوصول إلى تصنيف ثنائي يتسق مع فرضية أيديولوجية، وهنا تثور عدة تساؤلات: من أهمها لماذا تم استثناء البدو من التصنيف، رغم أنهم لم يكونوا أقلية في ذلك التاريخ؟ وكيف، ولماذا تم الجمع بين الحكام والأعيان والموظفين والعلماء والشعراء في طبقة واحدة؟ هل تم ذلك على أساس أنها طبقة ريعية تعيش على الأموال السلطانية؟ وإذا كان هذا هو المبرر فهناك قدر كبير من إسقاط الحاضر على الماضي، لأنه من المتعارف عليه أن الأعيان مثلا لا يمكن أن يصبحوا كذلك إلا بالثراء السابق الناتج عن أراض أو تجارة، كذلك العلماء الذين عادة ما يكونون أهل حرف أو مهن، وتظهر أسماؤهم انتساب كثير منهم إلى حرف أو مهن، ابتداء من الإسكافي الذي يخصف النعال إلى العطار الذي يبيع العطور...الخ. ومن ثم فهذا التقسيم أيضا تعوزه الدقة والمصداقية التاريخية.

ويخلص د. عبد الفضيل من هذا إلى التأكيد على فكرة مركزية عند ابن خلدون، وهي: أن هناك علاقة جدلية بين المال والجاه، أو السلطة والنفوذ، على عكس معظم التحليلات الماركسية التي ترى بالعلاقة ذات الاتجاه الواحد، فالجاه أو السلطة أو النفوذ نتيجة للمال أو الملكية وليس العكس[٤١]، وهي ملاحظة جديرة بالاهتمام والتأكيد، وإن كان التحليل التالي لا يأخذها في الاعتبار ولم تتم الاستفادة منها في تكييف وتطوير التحليل الطبقي.

وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى عرض المحاولات الحديثة في تصنيف طبقات المجتمع العربي، ويبدأها بعرض لمحاولة المستشرق "أندريه ريمون" الذي قدم مؤلفه الموسوعي "أرباب الحرف والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر"، والذي رجع في تأليفه إلى حجج الأوقاف وسجلات المحاكم الشرعية، وخلص إلى تقديم تصنيف رباعي للطبقات:

١ – طبقة عمال اليومية.

٢ – طبقة أهل الحرف الصغرى.

---

[٤١] .د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص٢٣.

٣ – طبقة أهل الحرف الوسطى.
٤ – طبقة البزجوازية التجارية.

وقد انتهى ريمون إلى أن المجتمع القاهري شهد في القرنين السابع عشر والثامن عشر حركة تداخل بين طوائف الحرف والتجار والأثرياء وبين الطبقة الحاكمة العسكرية الأجنبية من الأتراك، الأمر الذي أدى إلى تسمية هذه الطبقة الأخيرة بـ "المصرلية" باللغة التركية، نظرًا لاندماجهم الكبير في الأسر المصرية[٤٢]، كذلك عرض لمحاولة الحبيب الجنحاني[٤٣] التي قسم فيها المجتمع المغربي في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين إلى ست فئات هي:

١ – فئة التجار.
٢ – فئة الجند.
٣ – فئة العلماء.
٤ – فئة أهل الذمة.
٥ – فئة الرقيق.
٦ – فئة الفقراء.

وبعد هذا العرض للأدبيات التي تناولت التصنيف الطبقي في المجتمع العربي، قديمه وحديثه، والتي ظهر من خلالها بوضوح أن معايير وأسس التصنيف الطبقي قد تعددت وتنوعت، وركز أغلبها على معايير المكانة الاجتماعية والدخل والمهنة والملة والوظيفة، وتضاءل فيها جدًا المعيار الماركسي، الذي يؤكد على الملكية الرأسمالية التي تشتري قوة العمل، فتخلق طبقتين مالكة وعاملة، بعد عرض كل تلك الحقائق الواقعية والتاريخية يخلص د. عبد الفضيل إلى التأكيد على أن عناصر البنيان الطبقي والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية يتداخل فيها نمطان من البناء الطبقي، والبناء الطائفي العشائري، بحيث يبدو أن هناك دومًا خلطًا بين بناء طبقي يقطع المجتمع أفقيا، وبناء طائفي

---

[٤٢] المرجع السابق، ص ص٢٥–٢٦.
[٤٣] د. الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تونس: الدار التونسية للنشر ١٩٧٨م، نقلا عن د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص٢٦.

عشائري يقطع المجتمع عموديًا[٤٤]، ثم يثير تساؤلا حول مدى صلاحية الأطر النظرية السائدة في علم الاجتماع الغربي بشطريه: البرجوازي والماركسي لتحليل وتفسير المجتمع العربي، وخاصة المقولات الماركسية. وقبل أن يجيب يعرض بعض الأعمال التي حاولت الإجابة على هذه الإشكالية، ويبدأ بمحاولة د. عبد القادر زغل[٤٥]، التي ركز فيها على نقد الممارسات الأكاديمية العربية، التي لا تخرج في فرضياتها الضمنية أو الصريحة، وأطرها النظرية عن التقليدين الأوربيين الماركسي والفيبري. ويرى د. زغل أنه رغم التعارض المبدئي بين هذين التقليدين، إلا أنهما ينتميان إلى مدرسة كبرى واحدة هي مدرسة "التحول الكبير" في أوربا الغربية في القرن التاسع عشر، ومن ثم فالاستيراد والنقل التكنولوجي للأطر المرجعية والنظم الفكرية والأدوات التي تم تشكيلها وتطويرها لتناسب حاجات فترة الانتقال في الثقافة الأوربية في القرن التاسع عشر، هو الموقف الذي يجد علماء الاجتماع العرب أنفسهم فيه على الرغم من أن ابن خلدون والآباء المؤسسين لعلم الاجتماع الحديث كانوا مبدعين أصلا لأدوات علمهم التي تتميز بطابع نظري وتصوري. وفي نفس السياق يعرض د. عبد الفضيل لما خلص إليه د. المالكي من أن "النقاش الدائر حول الطبقات الاجتماعية في بلادنا، كثيرا ما يتم من خلال مصطلحات تجعله ذا دلالة بالنسبة لأوربا القرن التاسع عشر أكثر مما له علاقة بالعالم الثالث في القرن العشرين، فاستنفاد الجهود في تبرير وجود الإقطاعية والبرجوازية حسب المقاييس الماركسية المركزية معناه تحديد وضعيتنا بالنسبة إلى ما كانت عليه أوربا، وليس بالنسبة إلى ما نحن عليه الآن"[٤٦].

هذه الإجابات على تساؤل د. عبد الفضيل حول مدى صلاحية الأطر النظرية الغربية خصوصا الماركسية لتحليل وتفسير المجتمع العربي، تبين أن هناك

---

[٤٤] المرجع السابق ص ص ٢٨ -٣٠.

[٤٥] د. عبد القادر زغل، المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي**، العدد ٣٧، مارس ١٩٨٢م ص ص٦-٢٥ نقلا عن د. محمود عبد الفضيل، مرجع سابق ص٣٧.

[٤٦] د. حبيب المالكي، رأسمالية الدولة والبورجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب، **المجلة المغربية للقانون والسياسة**، العدد ٨ ، النصف الثاني من ١٩٨٠م ص٨٩ ، نقلا عن د. محمود عبد الفضيل مرجع سابق ص٣٨.

محاذير عديدة تحيط بتطبيق النظريات التي نشأت في سياقات فكرية وتاريخية وحضارية أخرى، وأن هناك العديد من الصعوبات تجعل من الاعتماد على النسخة الماركسية الأرثوذكسية أمراً لا يتجاوب البتة مع الواقع المعاصر للعالم الثالث، ومن ثم العالم العربي.

بعد كل هذا يخلص د. عبد الفضيل إلى القول: "على الرغم من صلاحية هذه الانتقادات للإمساك بخصوصيات وتعقيدات تضاريس الواقع الاجتماعي والطبقي العربي، يظل هناك صلاحية عامة لمنهج المادية التاريخية في دراسة الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية، ولكن الأزمة تكمن في انعدام التطبيق الحي والخلاق لهذا المنهج على الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي. ولذا فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الباحثين في هذا المجال هو إثراء وتطويع منهجية المادية التاريخية لكي تناسب وقائع تاريخية واجتماعية واقتصادية جديدة"[٤٧]. ثم ينطلق بعد ذلك إلى انتقاد النموذج الفسيفسائي الذي طرح لدراسة المجتمع العربي، بل وانتقاد ماركس نفسه في طرحه لمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي لدراسة المجتمعات غير الأوربية، ليؤكد على ضرورة وإمكانية تطبيق المادية التاريخية، وصلاحيتها للتطبيق على المجتمع العربي[٤٨]، "لأن منهج المادية التاريخية يظل يشكل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على التشكيلات الاجتماعية في بلدان المشرق العربي"[٤٩].

وهذه الخلاصة التي انتهى إليها د. عبد الفضيل لا تترتب ولا تتسق منطقيا مع المقدمات التي طرحها، سواء ما تعلق منها بالأطروحات المتعددة حول طبيعة التصنيف الطبقي في المجتمع العربي تاريخيا، وحديثا، أو الانتقادات التي عرضها حول الأطر التحليلية، التي اعتمدت على التحليل الطبقي بمعناه الماركسي التقليدي، وذلك أن ما عرضه من مادة معرفية في كلا البعدين يؤكد على أن الواقع العربي مختلف كثيرا عن الواقع الأوربي التاريخي، وأن التصنيف الطبقي

---

[٤٧] المرجع السابق، ص٣٩.
[٤٨] المرجع السابق ص ٥٠.
[٤٩] ص ص ٤٣-٥٧.

في المجتمع العربي طوال تاريخه يقوم على معايير ومحكات عادة غير مادية بالمفهوم الماركسي، وعلى الرغم من التعدد النظري في أدبيات التحليل الطبقي المعاصرة، وتنوع أطرها المعرفية وخروجها عن إطار التحليل الماركسي الكلاسيكي، يقوم د. عبد الفضيل بعملية نكوص ارتدادي على المستوي المعرفي والمنهجي، ويتجاوز تماما الواقع الأمبريقي، وتطور الأدبيات في الحقل، ليعود إلى أطروحة ماركس الشاب الأولية حول المادية التاريخية، التي تقوم على نفي استقلالية الظاهرة السياسية والاجتماعية ككل، واعتبارها جميعا متغيراً تابعا لا تملك من نفسها شيئا، فهذه الظاهرة مجرد انعكاس تلقائي للبنية المادية للواقع، المتمثلة في أدوات الإنتاج التي تخلق علاقات الإنتاج[٥٠]، ومن ثم تكون النتيجة التجاهل التام للاستقلال الذاتي للدولة والظاهرة السياسية، بل إلغاء السياسة، ومن ورائها المجتمع المدني المنتج لها[٥١].

إن غاية ما يخلص إليه الدارس لهذه المحاولة هو أن المتضمنات الأيديولوجية قد تغلبت على الأبعاد الأبستمولوجية وطمستها، بحيث جعلت الباحث يتجاوز الواقع الذي قدّم أهم المحاولات التي طرحت لتوصيفه وتحليله على مدى فترات تاريخية متعددة، ويتجاوز الأدبيات العربية التي ناقشت مدى صلاحية تطبيق التحليل الطبقي في صيغته الماركسية الأرثوذكسية، ويتجاوز التطورات المتعددة التي مر بها التحليل الطبقي، سواء داخل المدرسة الماركسية أو البرجوازية، والإسهامات المتنوعة التي أضافت إلى معايير ومحكات التصنيف وكيفيته والطبقات الناتجة عنه، تجاوز كل ذلك ليؤكد على صلاحية التحليل الطبقي كأيديولوجية، ولو بالعودة إلى الفلسفة التي أفرزته في محاولة ظاهرها تجاوز التقسيم الماركسي الثنائي للطبقات. ولكن الانطلاق من المادية التاريخية باتساق معرفي لابد أن يؤدي إلى ما وصل إليه ماركس، ومن ثم الالتزام بنفس أطروحات ماركس الشاب، أو إعادة إنتاجها من طريق آخر.

---

[٥٠] ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، عربه عن الروسية أحمد داود، دمشق، دار الجماهير، ١٩٧٠ ص ٩-١٦.

[٥١] د. برهان غليون، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

هذه المحاولة، وإن أعلنت أنها تقوم بتكييف التحليل الطبقي ليكـون صالحاً لدراسة الواقع العربي، إلا أنها انتهت إلى تسويغ، بل وتسويق التحليـل الطبقـي الأرثوذكسي، الذي تجاوزته التحليلات الماركسية المحدثة.

٢ – المحاولة الثانية تختلف عـن السـابقة في أنهـا لا تشـتمل علـى حصـر أو مسح للأدبيات أو نقد أو عـرض لهـا، وإنمـا هـي بحـث قـدم في "نـدوة" يطـرح المنظور الماركسي كمنهج بحث ضمن المناهج الغربيـة، باعتبـاره أفضـل اقـتراب لدراسة الظاهرة السياسـية في المجتمـع العربـي[٥٢]. وفي بدايـة البحـث ينـاقش د. "مصطفى كامل السيد" الدواعي الـتي تدفـع البعـض لرفـض المنظـورات الغربيـة سواء الفيبرية أو البارسونزية أو الماركسية، ويرى أنه ينبغي التفرقة بين ما يمكـن اعتباره تحيز جماعة إنسانية معينة لقيمها، أو ما يطلق عليه التمركز العرقي حـول الذات، وما يمكن اعتباره تراثا عاما للإنسانية في مجـال العلـوم الاجتماعيـة، مـن واجبنا أن نستفيد منه، ونجني على أنفسنا بتجاهلنا له. ويعتبر أن موقف الرفـض الكامل لهذه المنظورات يتحول بدوره إلى موقف أيديولوجي يتناقض مع أبسـط قواعد المنهج العلمي، ويرتكب أربعة أخطاء أساسية هي:

١ – عدم التمييز بين منهج البحث العلمي وبين مضمون فرع علمي معين.

٢ – التسوية بين المدرسة الفيبرية – البارسونزية و بين المدرسة الماركسـية، فالأولى تمثـل الفكـر الأوربـي الرسمـي في مجـال دراسـات العـالم الثـالث، وتـبرر استمرار روابـط السـيطرة. أمـا الثانيـة فقـد كـانت أداة تحريـر الطبقـة العاملـة، وساهمت في تحرير العالم الثالث.

٣ – الخلـط الدائـم بـين ثلاثـة جوانـب متميزة للماركسية، هـي الجـانب السياسي، والجانب المتعلق بكونها تقدم منظوراً لدراسـة الواقـع والتـاريخ يقـوم على افتراضات معينة، والثالث أنها تتضمن اجتهادًا نظريًا محددًا لتفسـير المجتمـع والتطور التاريخي.

[٥٢] د. مصطفى كامل السيد، مناهج البحث الغربية ودراسة الواقع العربي مع إشارة خاصـة إلى الماركسـية "ندوة" العلوم السياسية في الوطن العربي التي نظمتها الجمعية العربية للعلوم السياسية، قبرص ٤–٨ فبراير ١٩٨٥م.

٤ - الخلط بين تحليل ماركس لنمط الإنتاج الرأسمالي في غرب أوربا، وتصوره لمسار تطوره، والتحليل الماركسي الصحيح لواقع العالم الثالث، حيث لم تحتل المستعمرات إلا قدرًا ضئيلا من اهتمامات ماركس، وقد اعترض على محاولات البعض تعميم تصوره لتطور مجتمعات أوربا الغربية ليكون تصورا شاملا لتطور الإنسانية، بل إن تحليله لنمط الإنتاج الآسيوي كان يفترض أن ماضي هذه المستعمرات مختلف عن ماضي أوربا، ومن ثم فإن مسار تطورها سيكون مختلفا[٥٣].

وبالنظر إلى هذه المقدمات، يلاحظ أنها انطلقت من الحديث عن المناهج والمنظورات البحثية الغربية بصفة عامة، وبعد البند الأول أصبحت الغربية تساوى الماركسية. كذلك يلاحظ أنها تناقصت فيما بينها، وخلطت بين أشياء انتقدت الآخرين عليها، فالبند الثاني ينفى باقي النقاط، لأنه يقوم بتسويغ التحليل الماركسي وإضفاء القبول عليه، على أساس أنه لا يمثل الفكر الأوربي الاستعماري الرسمي، ولكنه يمثل نظرية تحررية، وفى هذا خلط بين الأبعاد المنهجية والأبعاد الأيديولوجية والسياسية، وهو خلط بين الجوانب الثلاثة للماركسية، التي أشار إليها في النقطة الثالثة. كما أن البند الرابع يعتبر مصادرة على باقي الدراسة ونقضًا لمجمل تحليلها ونتائجها كما سيتضح فيما بعد.

وبعد أن يقدم د. مصطفى كامل العديد من الأدلة على أنه لا توجد نظرية صالحة لكل زمان ومكان، ويجمع عليها جميع المشتغلين في الحقل، يقرر أن موقف الرفض المطلق أو القبول المطلق موقفان غير علميين، ويعتبر أن أية محاولة لرفض أي نظرية أو قبولها دون تطبيق وفحص واختبار محاولة غير علمية، بعد كل ذلك يقدم أفكارا يعتبرها نابعة من الباحث الذي يتحلى بروح العلم الحقة، هذه الأفكار تمثل إسهامات الماركسية في دراسة الواقع العربي، فيؤكد أن الماركسية لا تتضمن أدوات بحث علمي، ومن ثم فهي لا تجبر الباحث على ترك الأدوات المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية، وأنها تقدم منظورًا يشير إلى

[٥٣] المرجع السابق ص ص ٢-٥.

جوانب معينة في ظاهرة الاجتماع البشري لا ينبغي أن تغيب عن الاهتمام، وهي ما يسمى **بالجدلية المادية** التي لها عدة سمات أهمها:-

١ - وحدة الطبيعة بما فيها من نشاط إنساني، فكافة ما يوجد في الكون من جماد ونبات وحيوان وبشر، جميعهم وحدة واحدة.

٢ - من بين جملة الأنشطة التي يقوم بها الإنسان سعيه لإنتاج ضرورات وجوده، وهذا السعي يحدد في التحليل الأخير نوع البناء الاجتماعي والسياسي والفكري اللازم لهذا النشاط.

٣ - التطور سمة أساسية للمادة والمجتمع، ويحدث هذا التطور عن طريق طفرات تتمثل في تحولات كيفية، تسبقها بالضرورة وتؤدى إليها تحولات كمية.

٤ - مبدأ الوحدة وصراع الأضداد، وهو أن كل مادة تحتوي على نقيضها، وتتميز بتوتر داخلي[٥٤].

ويخلص من ذلك إلى أن **المادية الجدلية** بما تقدمه من مفاهيم وأطر تحليلية، وتقسيم لمراحل التطور البشري هي المنهج الأكثر اقتدارا وجدارة لدراسة الواقع السياسي العربي[٥٥].

وبالنظر إلى هذه المحاولة يلاحظ أنها قد تميزت أيضا بالتناقض الداخلي، وتقديم مقدمات لا يمكن أن توصل منطقيا لما خلصت هذه الدراسة إليه، حيث النتائج - التي وصلت إليها - لا يمكن أن تكون ناتجة عن هذه المقدمات، فعلى الرغم من تأكيده على رفض أي محاولة لقبول أو رفض نظرية دون تطبيقها وفحصها واختبارها، لأن ذلك - على حد تعبيره - يمثل محاولة غير علمية، إلا أنه اعتبر المادية الجدلية هي المنهج الأكثر اقتدارا وملاءمة للواقع العربي دون أن يقوم بتطبيقه وفحصه واختباره، ومن ثم فهذا القبول للمادية الجدلية محاولة غير

---

[٥٤] المرجع السابق، ص ص ٧-١١.
[٥٥] المرجع السابق، ص ص ١٢-١٧.

علمية بحسب المعايير التي وضعها، وإذا ما تمّ الاحتجاج بأنها طبقت في أوربا أو غيرها، فإن ذلك يتناقض مع ما سبق أن أكّده من أنه لا توجد نظرية صالحة لكل زمان ومكان، ويجمع عليها جميع المشتغلين في الحقل.

أما الأفكار النابعة من الباحث الذي يتحلى بروح العلم الحقة فمسألة يحيطها الغموض، إذ إن الأفكار في العلم لابد أن تكون ذات مصداقية واقعية أمبريقية، أما إذا نبعت من باحث يتحلى بروح العلم الحقة فهي فلسفة أو تأمل، تثير القلق خصوصًا مع عدم توضيح مواصفات هذا الباحث.

كذلك مثلت هذه الدراسة حالة أكثر نكوصا وارتدادا من السابقة، فإذا كانت محاولة د. محمود عبد الفضيل طرحًا للمادية التاريخية، فإن هذه المحاولة تطرح المادية الجدلية التي هي سابقة في البناء الفلسفي الماركسي على المادية التاريخية، حيث إن المادية الجدلية فلسفة تفسر نشأة وحركة الكون والطبيعة بالأساس، أما المادية التاريخية فهي تطبيق للمادية الجدلية على التاريخ البشري، بحيث تسقط عليه نفس القوانين ابتداء من أن المادة هي المحرك الأول، وأن صيرورة التاريخ تنتج عن تحولات مادية[٥٦]، ولذلك فإن "المادية الجدلية" غير ممكنة بدون المادية التاريخية والعكس، لأنه لا يمكن وضع نظرية مادية جدلية عن العالم ككل، إذا لم يتوفر التفسير المادي للحياة الاجتماعية، وإذا لم يكن قد تم اكتشاف أن المجتمع هو أيضا شكل لحركة المادة، وخاضع في تطوره لقوانين موضوعية مادية كقوانين الطبيعة"[٥٧]، ومن ذلك يتضح أن كلا من المادية الجدلية والمادية التاريخية تمثلان فلسفة لتفسير حركة الكون والطبيعة والاجتماع البشري، ومن ثم فإن اعتبار كل واحدة منهما منهجا لدراسة وتفسير المجتمع العربي يتضمن خلطا واضحا وعدم تحديد للفارق بين المنهج والفلسفة أو بين النظرية العلمية والنظرية الفلسفية، بل إن المادية الجدلية يمكن اعتبارها ميتافيزيقا

---

[٥٦] لمزيد من التفاصيل حول علاقة المادية الجدلية بالمادية التاريخية انظر:
جماعة من الأساتذة السوفييت، موجز تاريخ الفلسفة، تعريب توفيق إبراهيم سلوم، دمشق: دار الجماهير العربية، د.ت ، جـ٣ ص ص ٢١-٢٣
– هنري لوفيفر، المنطق الجدلي، ترجمة إبراهيم فتحي، القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٧٨م، ص ص٤٥ -٤٨.

[٥٧] ف. كيللي، م. كوفالزون، مرجع سابق، ص١٢.

في ذاتها ولذاتها، لأنها تقوم على افتراضات لا يمكن التثبت منها أمبريقيًا أو منطقيًا، وبالتالي فإن تقديمها كمنهج لدراسة الواقع العربي يعد أطروحة أيديولوجية أكثر منها أطروحة منهجية أو علمية.

وفي محاولة أكثر تطورا عن السابقة قدم د. مصطفى كامل السيد المنظور الطبقي بصورة مباشرة، كنظرية لدراسة وتفسير الظاهرة السياسية في الواقع العربي[٥٨]. وفي بداية هذه المحاولة – وعلى النقيض من المحاولة السابقة – أكد على ضرورة تبديد اللبس السائد في الأذهان بين المنظور الطبقي والتحليل الماركسي، فالذين يتبعون هذا المنظور في الكتابات الغربية على الأقل ليسوا جميعا من الماركسيين، بل إن بعضهم من المعادين للماركسية، وعلى الرغم من قيمة المساهمات الماركسية في فهم البنى الطبقية في المجتمعات الغربية ومجتمعات العالم الثالث على وجه السواء، إلا أن الأخذ بالمنظور الطبقي لا يعني التسليم مقدما بصحة هذه التحليلات الماركسية، وإنما يشترك معها فقط في جعل الطبقة الاجتماعية هي الوحدة الأساسية للتحليل"[٥٩].

وبعد ذلك طرح د. مصطفى كامل السيد المنظور الطبقي كنظرية لتفسير ومقارنة الظاهرة السياسية بصورة أفضل من باقي المنظورات المماثلة كالجماعة والنخبة، حيث اعتمد على أنه "نظراً لأن الانقسام الطبقي هو سمة موجودة في أغلب المجتمعات، فإن مفهوم الطبقة يصلح أساساً للدراسات المقارنة، وذلك بعكس كل من مفهوم الجماعة الاجتماعية والنخبة، حيث إن هوية كثير من الجماعات الاجتماعية (الأثنية خصوصاً) تختلف من مجتمع لآخر، كما أن طبيعة النخبة الحاكمة تتباين بحسب الدول، بينما توجد طبقة عاملة واحدة وطبقة رأسمالية، أو من كبار الملاك في عديد من المجتمعات، وهكذا فإذا كان من الصعب مثلا مقارنة سلوك طائفة الشيعة العراقيين بغيرهم من الشيعة إلا في

---

[٥٨] د. مصطفى كامل السيد، المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية، في: د. علي عبد القادر (محرر) **إتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٧م.

[٥٩] المرجع السابق، ص٤٣.

مجتمعات محدودة جدًا، فإنه يمكن مقارنة سلوك الطبقة العاملة عبر كل مجتمعات العالم الثالث، بل وبين المجتمعات المتقدمة ومجتمعات العالم الثالث"[٦٠].

وبتحليل هذه المحاولة يلاحظ أنها تعمد إلى التبشير بالمنظور الطبقي الماركسي الكلاسيكي، الذي يقوم على معيار الملكية، وتقسيم المجتمع إلى طبقتين من يملكون ومن لا يملكون ويبيعون قوة عملهم، وبذلك فالحديث عن الفصل بين المنظور الطبقي والماركسية، وأن هناك إسهامات من مفكرين غير ماركسيين بل معادين للماركسية، لم يؤثر على أطروحة البحث وخلاصته، وإنما كان من قبيل أدوات الإقناع والتسويغ، كذلك وفي محاولة إظهار محاسن المنظور الطبقي تم عرضه في صورة سلعة تتنافس مع نظريتي الجماعة والنخبة، وكأنه لابد من وجود منظور واحد، رغم أن الواقع غير ذلك، فلكل من هذه النظريات مجاله وموضوعه ومستويات تحليله، ولذلك قام الباحث بمحاكمة نظرية الجماعة بالتطبيق الضيق الذي اختاره هو، فنظرية الجماعة أو نظرية النخبة لها نفس القدرة على مقارنة جماعات في مختلف أنحاء العالم الثالث أو المتقدم، لأنها تركز على الجماعات بغض النظر عن طبيعتها أو هويتها، حيث تقارن مثلا بين جماعات الرفاق أو الجماعات العرقية أو الجماعات الدينية العنيفة بغض النظر عن ماهية الدين أو العرق، ومن ثم فمحاولة عرض نظرية الجماعة من خلال مثال الجماعة الشيعية فيه اختزال، وتضييق للنظرية يؤدي إلى تشويهها ونقلها بصورة مبتسرة.

تلك هي المحاولات التي طرحت التحليل الطبقي كنظرية لدراسة وتفسير ومقارنة الظاهرة السياسية والاجتماعية في الواقع العربي، والواضح أنها تبنت التحليل الطبقي في صورته التقليدية التي قدمها ماركس، ولذلك غلب عليها الطابع الأيديولوجي، مع تجاهل الأبعاد الأبستمولوجية التي لو تم التركيز عليها لأمكن إيجاد صيغة لتكييف التحليل الطبقي بصورة تجعله أكثر صلاحية لدراسة الواقع العربي.

---

[٦٠] المرجع السابق، ص ٤٥.

ثانيًا: المنظور الحضاري كمدخل منهاجي لدراسة النظم السياسية العربية

هذه المحاولة لتأصيل وتكييف إطار نظري أو مدخل منهاجي لدراسة النظم السياسية العربية[٦١] تتسم بثلاثة أبعاد أساسية:

أولها: أنها قدمت في إطار مقرر دراسي جامعي لطلبة السنة النهائية في قسم العلوم السياسية، ومن ثم فهي تقع في صميم حقل النظم السياسية العربية، الذي هو موضوع هذه الدراسة، وقد تم اختبارها على مدى سنوات أربع من ١٩٨١ - ١٩٨٤م، وليست مجرد كتاب للإطلاع العام.

ثانيها: أنها محاولة تنصب في جوهرها وتفاصيلها على تقديم مدخل منهاجي لدراسة النظم السياسية العربية بصورة مباشرة، وليس ضمن إطار كلي، يشمل الظاهرة السياسية عامة أو المجتمع العربي ككل.

وثالثها: أنها محاولة تأصيلية تكييفية، كما أنها تعتبر مدخلاً جديدًا جديرًا بالاعتبار والتحليل للتعامل مع العلوم الاجتماعية عامة في الوطن العربي، حيث إنها لا تقوم على القبول الأيديولوجي للأطر التحليلية والحقول المعرفية الغربية، وكذلك لا تقوم على الرفض الأيديولوجي لهذه الأطر المنهجية وحقولها المعرفية. وإنما تتعامل معها من منطلق معرفي مؤسس على دراية بالنماذج المعرفية وأنساقها، وكيفية التواصل والتلاقح والتوظيف والاستخدام، ومن ثم تصبح نظريات السياسة المقارنة مصدرًا معرفيا مفيداً ينبغي فهمه وتحليله ومعرفة النماذج المعرفية Paradigms التي نبع منها، وتحييد ما بها من تحيزات، ثم إعادة توظيفها في إطار أنساق أخرى وفي إطار كليات مختلفة[٦٢].

وبناء على هذا فقد جمعت هذه المحاولة بين مراعاة خصوصية الظواهر في النظم السياسية العربية، وأبعادها التاريخية والثقافية، وبين التواصل والاستفادة

---

[٦١] د. منى أبو الفضل، مدخل منهاجي في دراسة النظم السياسية العربية، محاضرات لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٨٢ - ١٩٨٣م، وتقع في جزئين وملحقات تتضمن أشكالا توضيحية وتفصيلات في بعض الموضوعات.

[٦٢] راجع مفهوم النموذج المعرفي Paradigm في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة.

الكاملة من النظريات التي سادت حقل السياسة المقارنة في الأدبيات الغربية دون الوقوع في تحيزاتها أو التحيزات المضادة لها. وذلك التعامل يسهم في نفي الثنائيات الأيديولوجية القائمة بين التراث والمعاصرة، والأصيل والوافد، والحديث والتقليدي، ويبرز أن المشكلة معرفية بالأساس تتوقف على الفهم والاستيعاب، ثم يكون بعد ذلك التطوير والبناء لأطر نظرية تجمع بين هذه الثنائيات دون انغلاق في أي منهما، وبحيث تكون الظواهر محل البحث والتحليل والمجتمع الذي توجد فيه بأطره الثقافية والاجتماعية والتاريخية؛ هي المنطلق الذي يقدم الكليات التي ينبغي التعامل معها، وتكون الأطر التحليلية والنظريات التي طورت في سياق إنساني وحضاري آخر، هي الأدوات التي يستفاد منها وبها في سبيل إجادة الفهم والتحليل والتفسير لهذا المجتمع وظواهره[٦٣].

وبالنظر في هذه المحاولة نجد أنها تحتوى على ثلاث مجموعات من القضايا تتعلق **أولها** بالدواعي والمبررات التي تستلزم القيام بعملية تأصيل منهاجي. **وثانيها** تتعلق بالكليات والأسس أو القواعد التي تم تأصيلها كمقومات لهذا الإطار المنهاجي. **وثالثها** تركز على منهجية وكيفية تكييف وتطويع نظريات السياسة المقارنة. وسوف يتم عرض هذه القضايا في السياق التالي:-

١ – انطلقت هذه المحاولة من أن هناك مجموعتين من الدواعي والمبررات، أولاهما نابعة من معطيات الواقع العربي الفكري والنظمي، وثانيهما نابعة من الواقع العالمي.

أ – الدواعي الذاتية النابعة من الواقع العربي. وتتمثل في حالة النظم السياسية العربية، حيث ترى د. منى أبو الفضل أن المجتمع العربي يمر بأزمة متعددة الأبعاد والنواحي، تتمظهر في أزمات هوية وشرعية وفعالية وتكامل، وحالة من الاستقطاب والتفتت والتناقض، ومن ثم أصبح المجتمع العربي مهدر الفعالية الحضارية على الرغم من الإمكانات القائمة والكامنة لدية، بحيث صار

---

[٦٣] د. منى أبو الفضل، مرجع سابق، الجزء الثاني ص ٤– ٥.

فاقد الوجهة والاتجاه، ومن ثم في حالة أطلقت عليها "المعادلة الفراغية"، وتعني بها حالة الفراغ في المحتوى والمضمون المتعلق بالكيان والهوية والاتجاه والوجهة، تؤدي بهذا المجتمع إلى الاندفاع بقوة الجاذبية نحو دوائر احتواء أخرى، سواء من قبل كيان حضاري آخر ذي أنساق ثقافية وسياسية خارج النسق العربي ومغايرة له كالغرب مثلا، أومن قبل نموذج تاريخي سابق كالحضارات السابقة على نشأة الكيان العربي مثل الفرعونية والبربرية وغيرها. ومن ثم تصبح قضية التأصيل المنهاجي قضية ضرورية في ظل هذه الوضعية الانتقالية المتعددة المكونات والعناصر، والمستمرة التحول والتغيير، كذلك هناك دواع نابعة من حالة الفكر العربي المعاصر، والذي يمر بدوره بنفس أزمات الواقع السياسي والاجتماعي، المتمثلة في حالة الفراغ الفكري والمنهجي، التي مُلئت بأطر معرفية نابعة من سياقات فكرية أخرى، أخذت صفة الأيديولوجية، مما أفقدها إمكانية التطوير والتجديد والتعاطي مع الواقع العربي، كذلك حالة البحث الأكاديمي الذي يعتمد بصورة مكثفة – وعادة بدون ممارسة النقد والتفكيك – على الأطر المنهجية والتحليلية التي طورت في النسق المعرفي الأوروبي التاريخي، دون تطوير أو تكييف لفصل الأبعاد الأبستمولوجية عن المتضمنات الأيديولوجية بصورة تحقق صلاحية الأطر التحليلية للتعامل مع الواقع العربي.

ب – الدواعي الموضوعية النابعة من الواقع العالمي: الفكري والمنهجي، وتتعلق بطبيعة الفكر المنهجي في ذاته وفي تعامله مع المجتمع العربي، فهو فكر متعدد متنوع، يقوم على التجاوز والتصحيح طبقا لمعطيات واقعية، مما يعطي مشروعية لمحاولة الاجتهاد والتطوير لبناء أطر منهاجية تتناسب مع طبيعة الواقع العربي والمتغيرات الأساسية الفاعلة فيه، والتي تختلف عن تلك القائمة في العالم الغربي، ومادام هناك تعدد وتنوع داخل البنية العلمية الأوروبية وفيما يتعلق بدراسة ظواهرها، فليس ثمة ما يمنع من دراسة مجتمعات غير أوروبية بأطر تحليلية، تعتمد في مقولاتها الأساسية على بنيتها الثقافية، وتستفيد من الأطر التحليلية الأوروبية[٦٤].

---

[٦٤] المرجع السابق، الجزء الأول ص ٨.

٢ - تركز المجموعة الثانية من القضايا على عملية تأصيل المنظور الحضاري كمدخل منهاجي، مع التركيز على مقدماته المعرفية الأساسية التي تعطيه ماهيته، وهذه القضايا التي سوف يتم تحليلها على النحو التالي[٦٥]:-

أ - الأسس المعرفية لهذا المدخل المنهاجي، والتي تمثل المسلمات أو الفرضيات الأولى له وهي:

(١) التأكيد على الوحي كمصدر من مصادر المعرفة، وتأثير هذا المصدر على نشأة وصيرورة الكيان العربي عبر تاريخه، حيث مثل الوحي مصدرًا لنشأة الجماعة السياسية العربية الأولى، ودافعا لصيرورتها التاريخية. ومن ثم فإن بنية المجتمع العربي تعكس وزنا معينا للوحي كمصدر تكويني إنشائي وتنظيمي وتحريكي، لذلك لابد أن تؤسس المنهجية المبتغى تأصيلها للتعامل مع الواقع العربي على هذه المسلمة[٦٦].

(٢) انطلاقًا من ذلك يعطى المنظور الحضاري وزنا خاصًا للأبعاد الثقافية والمكونات المعرفية في الظواهر السياسية، انطلاقا من نظرة تؤكد على تفاعل وتشابك جميع المتغيرات والأبعاد المكونة للظاهرة الاجتماعية، دون إعطاء أي منها صفه المتغير المستقل الوحيد، ومن ثم فالظاهرة السياسية - طبقا للمنظور الحضاري - ليست ظاهرة تابعة تفتقد الاستقلال، لتصبح انعكاسًا للمتغير الاقتصادي والمادي، كما في المنظور الماركسي، وليست هي ظاهرة مستقلة تماما تفتقد الصلة بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وتتعامل معه على أنها نظام متكامل الأبعاد مستقل عن سائر النظم، وإنما هي ظاهرة فاعلة متفاعلة مع باقي الظواهر الاجتماعية الأخرى في نسيج واحد يقوم على أساس الاعتماد المتبادل[٦٧].

---

[٦٥] المرجع السابق، ملخص الأشكال التوضيحية.

[٦٦] المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٦٦- ٩٥.

[٦٧] المرجع السابق، الجزء الأول ص ٢١ - ٢٨.

(٣) ترتيبا على هذا فإن تطور المجتمع وصيرورته التاريخية يحكمها منطق الدافعية الحضارية، وليس المادية الجدلية أو التاريخية، فمصدر الحركة طبقا لمفهوم الدافعية هو المشيئة أو الإرادة الإنسانية، في حين أنه في المادية التاريخية هو المادة ومن ثم لا موضع لإرادة الإنسان في الإنشاء أو الهدم، وإنما دوره يبرز فقط في الإعاقة أو التعجيل،والإنسان طبقا لمفهوم الدافعية هو أساس حركة المجتمع لأنه حر مسئول، وبذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بالفعالية الإنسانية والتحقق الأخلاقي والإنساني للمجتمع، وليس بالأبعاد المادية للوجود، كما ترى المادية التاريخية[٦٨].

(٤) إذا كانت طبيعة حركة المجتمعات في النسق المعرفي الأوربي بجناحيه تتم في اتجاه واحد خطي متصاعد، قد تعتريه تذبذبات، ولكن لا تغير من طبيعته الخطية، سواء كان ذلك عند ماركس ومراحله الخمس، أو في أفكار النشوء والارتقاء والتقدم في الفكر الأوربي غير الماركسي، فإن منطق الدافعية الذي تعكسه الخبرة التاريخية الإسلامية، يقوم على فكرة الدائرية الحلزونية، حيث يسير المجتمع في دورات متتالية متراكمة من الصعود والازدهار ثم التدهور والانحدار ثم دورة جديدة وهكذا. وإذا كان الباحثون الأوربيون رأوا في ذلك حالة من الركود وانعدام التقدم، إلا أن المنظور الحضاري يؤكد على ازدواجية هذه الحركة التاريخية تمامًا، مثل حركة الكواكب التي تدور حول نفسها وفي نفس الوقت حول الشمس، وهنا يتم الجمع بين الدائرية والتصاعد أو الانتقال من نقطة لأخرى[٦٩].

ب – طورت هذه المحاولة مجموعة من المفاهيم دُمجت مع المفاهيم التي تم تكييفها من نظريات السياسية المقارنة، وأهم ما قدمته من مفاهيم مفهوم "الكيان الاجتماعي الحضاري"، واعتبرته وحدة التحليل الأساسية في هذا المنظور، وهو "مفهوم متعدد الأبعاد، يعكس الأبعاد المكانية والزمانية والمادية والقيمية، ويضمها في تصور واحد، وهو مفهوم مجرد ينصرف إلى التعبير عن أية

---

[٦٨] المرجع السابق، ملحق عن مفهوم الدافعية.
[٦٩] المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٠٤ – ١٠٧.

جماعة بشرية ساهمت العوامل التاريخية والجغرافية والتراكم الحضاري في صياغتها في كيان حيوي واحد يملك ضميراً ووعيًا مشتركاً"[٧٠]. كذلك قدمت مفهوم "البيئة الحضارية" ومفهوم "الدافعية" ومفهوم "النسق القياسي للدولة الشرعية" ومفهوم "الفعالية الحضارية".

ج – ركزت هذه المحاولة على إعادة تعريف علم السياسة، فانطلقت من أنه إذا كانت المفاهيم الأساسية لهذا العلم في النسق المعرفي الأوربي هي السلطة، والقوة، والحرية، والمساواة، والدولة، فإن الخبرة التاريخية للنسق العربي الإسلامي أبرزت مفاهيم أخرى شكلت جوهر علم السياسة فيها مثل: الخلافة، والإمامة، والمصلحة، والرعية، والعدل[٧١]. ومن ثم فإن النظر إلى قضية الشرعية من خلال هذا المنظور ينطلق من قاعدتين أساسيتين هما: الحق والقوة، حيث الحق يتضمن القيم الغائية العليا التي تحكم الممارسة السياسية كالعدل. والقوة تعكس المضامين المتعلقة بالوسيلة أو الأداة كالسلطة والسيادة والخضوع. وفي حين يرتبط الحق بفكرة الوجوب، ترتبط القوة بالتمكين والفعالية، ومن خلال هاتين القاعدتين: الوجوب والتمكن، القائمتين على الحق والقوة، يمكن تناول قضية الشرعية بمنظور مختلف عما هو قائم في الأدبيات المعاصرة[٧٢].

٣ – المجموعة الثالثة من القضايا تتعلق بعملية تكييف واستخدام بعض من نظريات السياسة المقارنة التي سبق تناولها في هذه الدراسة، حيث اعتبرت د. منى أبو الفضل أن الإطار التحليلي الذي تزيد تطويره يجمع بين المنظورين التنموي والحضاري، ومن ثم الاستفادة من مجمل نظريات النموذج التنموي في بناء المنظور الحضاري من خلال المحددات التالية[٧٣]:–

أ – إعادة النظر في المفاهيم الأساسية لهذه النظريات، مع انتقاء بعض المفاهيم التي قدمها التحليل النظمي والبنائي الوظيفي والاتصالي، بما يفيد في

---

٧٠ المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٨.
٧١ المرجع السابق، الجزء الأول ص ١٠.
٧٢ المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٥٨ – ٦٤ . كذلك الملحق الخاص بالشرعية.
٧٣ المرجع السابق، الجزء الأول ص ٢٢– ٢٣.

تحليل النظم السياسية العربية، وذلك مع الأخذ في الاعتبار الأسس والمسلمات التي يقوم عليها كل منها.

ب – الانطلاق من المنظور الحضاري للخروج بمفاهيم معينه ترتبط بالدولة في التصور العربي الإسلامي.

ج – من خلال الدمج بين الأدوات التحليلية المنتقاة من المدارس الحديثة، والمضامين الموضوعية النابعة من ذاتية المنطقة، يكون المنظور الحضاري قادراً على التناول الحقيقي للموضوع.

وهكذا تمت الاستفادة بنظرية النظم، كما طورها ديفيد ايستون باستخدام مفهوم المدخلات والمخرجات مع مفهوم البيئة، وربط هذه المفاهيم بمفهوم ذاكرة النظام الذي قدمه دويتش، وتحويل مفهوم الذاكرة من النظام إلى الجماعة السياسية، باعتبارها تمثل بيئة النظام السياسي، وعنصر الذاتية فيه، مع توسيع مفهوم البيئة حتى يستوعب إمدادات الزمان والمكان والحضارة[٧٤].

كذلك قامت د. منى أبو الفضل بتوظيف مفهوم قدرات النظام – الذي قدمه "الموند" في المنظور البنائي الوظيفي – لتحليل العلاقة بين الكيان الاجتماعي الحضاري والنظام السياسي. حيث اعتبرت أن التوافق بينهما يمثل مصدراً لتماسك النظام السياسي، من خلال التماسك بين أجزائه من جانب، وتوحيد وتصويب حركته نحو أهداف ذاتية من جانب آخر. هذا التوافق بين الكيان والنظام هو أداة التنسيق في وظائف النظام وأداة التوازن بين عناصره وحركته، ومصدر لتحديد أهدافه، وعلى ذلك تكون حركة النظام السياسي في تماسكه أو تحلله، واستمراريته أو تطويره وقدراته أو عجزه وتخبطه، متوقفة على مدى سلامة أو اضمحلال الكيان الاجتماعي الحضاري[٧٥].

كذلك تم توظيف بعض أبعاد نظرية التبعية، من خلال اعتبار أن استمرار وفعالية التبعية الاقتصادية والسياسية يتوقف على قدرة الطرف المتبوع في التأثير على مراكز الوعي الذاتي للجماعة السياسية، وإبطال مفعول إرادتها الذاتية،

---

[٧٤] المرجع السابق الجزء الأول، ص ص ١٩–٢٠.
[٧٥] المرجع السابق، الجزء الأول ص ص ٣١–٣٢.

ومن ثم يتم تسيير النظام جزئيا أو كليا وفقا لأهداف الطرف المتبوع، بحيث تكون مخرجات هذا النظام في صالحه. وعلى الأمد الطويل يحدث تدريجيا الفصل بين النظام السياسي والكيان الاجتماعي الحضاري، وتصبح مؤثرات التبعية عازلا بينهما، مما يؤدي إلى أن يتم عزل النظام عن الكيان، وبذلك تختل الفعالية السياسية، ويدخل المجتمع في دورات من التصادم بين النظام والكيان[٧٦].

تلك هي أهم ملامح هذه المحاولة، التي لا ينبغي النظر إليها على أنها نظرية متكاملة، حيث أنها لم تزل تقف عند حدود الكليات والمسلمات مع قليل من النماذج والأمثلة، كما أنها تحتاج للتطبيق على حالات متعددة من منظور مقارن، للتثبت من المصداقية الواقعية لأطروحاتها النظرية، كما أن العديد من المفاهيم التي تم تأصيلها تحتاج إلى التعريف الواضح الذي يفصل بينها، حتى يمكن تحديدها وتطبيقها في دراسة الواقع السياسي العربي بطريقة علمية منضبطة.

[٧٦] المرجع السابق، ملحق خاص بالشرعية.

المبحث الثالث

مقدمات ابستمولوجية لتأسيس بنية نظرية لدراسة النظم السياسية العربية

إن التحليل السابق لحالة الأدبيات العربية في السياسة المقارنة، خصوصًا ما يتعلق منها بالنظم السياسية العربية، يبرز بوضوح مدى الفجوة بينها وبين الحالة التي عليها نظريات السياسة المقارنة في تطوراتها المتلاحقة، منذ بداية الثورة السلوكية، ولعل هذه الفجوة الكبيرة بين منهجية دراسة النظم السياسية العربية ونظريات السياسة المقارنة لا تعود فقط إلى التخلف عن متابعة الركب العلمي الأوربي والأمريكي في هذا الحقل، وإنما قد تكون في بعض أبعادها معبرة عن أزمة مترسخة ناتجة عن عدم التكافؤ بين الأطر التحليلية المستخدمة والواقع، وعدم إدراك للغاية التنظيرية لدراسة الظواهر السياسية سواء بمنهجية مقارنة أو بغيرها، الذي ينتج بدوره عن عدم ترسخ تقاليد علمية رصينة تجعل الدراسات محكومة بالفروض المنهجية ابتداء، لتفسير الواقع، أو تطوير النظرية أو المنهج بناء على معطيات هذا الواقع ونتائج دراسته، إذ أن اختلاف الظواهر لاختلاف أطرها الاجتماعية والثقافية يستلزم تعديل وتطوير المناهج والنظريات. أو كما يرى "كانتوري" "لو أننا نملك كماً من الأدوات المنهجية أو أدوات النماذج المعرفية Paradigmatic tools فلابد أن نعرف أيها يجب أن تستخدم؟ لأن الاختيار

يتضمن أن يكون هناك تناسب وتكافؤ بين الباحث الذي يقوم بالتحليل وبين النموذج المعرفي المستخدم، والموضوع المراد بحثه وتحليله"[77] وهذه العلاقة الثلاثية لابد من التوافق بين أطرافها، ونظراً لأن الواقع والباحث لا يخضعان للاختيار، يصبح العنصر الذي يجب أن يكون متوافقا مع الواقع قادراً على التعامل معه هو النموذج المعرفي وما يتفرع عنه من أطر تحليلية أو نظرية أو منهجية، ومن ثم يصبح من الضروري السعي لتأسيس بنية نظرية تحقق هذا التكافؤ ، وتؤدي إلى الفعالية في التحليل، والدقة في التفسير، والمصداقية في فهم الواقع ، ثم الإصابة في التعامل معه. وهذه البنية النظرية تحتاج أولا إلى تقديم أسس أبستمولوجية تكون محل نقاش، فإذا ما استقرت فإنها تصبح قاعدة إجماع بين الجماعة العلمية، وتكون أساسات لنموذج معرفي Paradigm. وفي هذا المبحث سوف يتوقف الباحث عند عرض هذه المقدمات عسى أن تثير الانتباه للبحث في إشكاليات معينة تحقق غاية التأسيس لبنية نظرية لدراسة النظم السياسية العربية.

أولاً: إن بناء النماذج المعرفية والنظريات أو اقترابات البحث مسألة في غاية الأهمية، إذ لا يمكن فهم وتحليل الظواهر بدونها، ولا تتحقق المعرفة، ولا يمكن إجراء البحث العلمي من غير إتباع مقولات وقواعد أحد هذه الاقترابات أو أكثر، لأن المنهجية في جوهرها "مجموعة من القواعد التي تستخدم لتشكيل وتنظيم المعرفة بطريقة تسهل عملية التواصل بين أعضاء الحقل العلمي"[78]، ومن ثم فعند استخدامها ينبغي مراعاة الآتي[79]:-

١ - لا يوجد نموذج معرفي أو نظرية أو اقتراب يستطيع التفاعل بتوازن، ويحيط بجميع الجوانب المهمة للواقع الاجتماعي المتغير وأحيانا المتعارض.

---

77 Cantori. *Post-Behavioral Political Science and the Study of Comparative Politics*. op. cit. p. 419.

78 Karl Popper. *The Logic of Scientific Discovery*. (New York: Science Editions, 1961) pp. 49-56.

79 Stephen White, Johon Gardner, George Schopflin, and Tony Saich. *Communist and Postcommunist Political Systems: An Introduction*. (New York: St. Martin's Press, 1990) p. 20.

٢ – إن النماذج التفسيرية والنظريات لا يتم الحكم عليها بأنها صحيحة أو خاطئة، وإنما ينظر إليها من باب مساعدتها وتنويرها للباحث، حتى يقترب من الحقيقة بصورة أفضل، ومن ثم فهي قد تكون أكثر أو أقل مساعدة في تحقيق ذلك، وبالتالي أكثر أو أقل صلاحية لدراسة هذه الظاهرة أو تلك.

٣ – إن وجود مرشد منهجي غير كامل أو غير متقن أفضل كثيراً من عدم وجوده على الإطلاق، شريطة أن يكون هناك إدراك بأنه غير كامل، ومن ثم قد تسهم دراسة الواقع في تطويره وتكملة جوانب النقص فيه.

ثانياً: إن نظريات السياسة المقارنة التي سبق تحليلها ليست متنافسة أو متعارضة بالأساس، بل قد تكون متكاملة، إذا ما استطاع الباحث فهمها ومعرفة وتحديد متضمناتها وافتراضاتها ومسلماتها ، ومن ثم يستطيع أن يوظفها مفردة أو في تكوينات منهجية متجانسة، ويحدد بدقة ماهية الظواهر التي تناسبها هذه النظرية أو تلك؟، وما هي تلك التي لا تحقق في التعامل معها فعالية، ومن ثم يجب البحث عن غيرها؟، ومعرفة أيها أكثر ملاءمة لكل مرحلة من مراحل البحث؟ أو لكل جانب من جوانب الظاهرة موضع الدراسة؟، وذلك لأن كل واحدة من هذه النظريات تركز بصورة أساسية على أحد جوانب الظاهرة الاجتماعية وتتخذه مدخلا لها، ولذلك تمت أكثر من محاولة لتصنيف نظريات السياسة المقارنة، على اعتبار أن كل واحدة منها تنطلق من بعد معين من أبعاد الظاهرة الاجتماعية، ولذلك صنفها البعض إلى أربع مجموعات أساسية هي[٨٠]:-

١ – نظريات تركز على النظم، وتتخذها مدخلا لدراسة الظاهرة السياسية.

٢ – نظريات الثقافة التي تتخذ من البعد الثقافي أيضا مدخلا للظاهرة السياسية.

٣ – نظريات التنمية.

---

80 Chilcote. *Theories of Comparative Politics*. op. cit. p. 7.

٤ – نظريات الطبقة.

كذلك قدمت محاولة ثانية لتصنيف، نظريات السياسة المقارنة على صورة ثلاثة أزواج[٨١]:-

١ – نظريات تتمركز حول الدولة، في مقابل نظريات تتمركز حول المجتمع.

تعتبر الاقترابات التي تتمركز حول الدولة قديمة قدم السياسة المقارنة، حيث يكون التركيز على الدولة و مؤسساتها والدستور والعلاقة بين السلطات، مع إعطاء قليل من الاهتمام للمؤسسات غير الرسمية، مثل جماعات المصالح والأحزاب. وهذا الاقتراب وصفي الأسلوب، وعادة ما يكون قانونيا أو تاريخيا، ويركز على الدول الغربية الأساسية، وفيما بعد الحرب العالمية الثانية أصبح هذا المنحى قديما، وتحول الاهتمام إلى المضمون الاجتماعي للسياسة، فتم التركيز على دراسة المشاركة الجماهيرية ووسائل الإعلام، والسلوك الانتخابي، والرأي العام، ومجمل الأسس والقواعد الاقتصادية والاجتماعية للحياة السياسية، ويندرج في هذا السياق أعمال جبرائيل الموند وفيربا ومعظم أطروحات السلوكية، وفي الثمانينيات تم التحول مرة أخرى إلى الدولة، وأصبح هناك اتجاه غالب في السياسة المقارنة ينظر إلى الدولة ليس في مؤسساتها، وإنما على أساس أنها وكيل نشيط يقوم بإحداث تغيير في المجتمع، وهذا الاهتمام الجديد يدرس أثر الدولة في المجتمع أكثر مما يقوم بوصف المؤسسات الرسمية[٨٢].

٢ – نظريات تركز على النظم السياسية، في مقابل أخرى تركز على التغيير السياسي.

والفارق هنا أن الأولى تركز على الثبات، وكيفية استمرار علاقة ثابتة ومستقرة بين الحكومة والمجتمع، بينما الثانية تركز على التغيير مثل قضايا التنمية والتحول السياسي. ونموذج النظريات الأولى ما قام به ديفيد إيستون من توسيع

---

81 Hague and Harrop. op. cit. pp.20-27.

82 Ibid,. pp.20-22.

للإطار المؤسسي التقليدي، ومن ثم فتح الباب أمام العديد من المفاهيم التي ارتبطت بتحليل النظم في علوم الميكانيكا، وقد ركز ايستون بصورة أساسية على النظام السياسي أكثر من تركيزه على الحكومة، وقد أثر ايستون على الاقتراب البنائي الوظيفي، واستطاع تحويل اهتمام علم السياسة بعيداً عن المؤسسات الحكومية، ونحو دراسة العلاقة بين الحكومة والمجتمع. ويركز التحليل الطبقي بصورة أساسية على دراسة التغيير الاجتماعي والسياسي[٨٣].

٣ - نظريات تركز على العمليات السياسية في مقابل أخرى تركز على السياسات.

ركزت الغالبية العظمى من نظريات السياسة المقارنة السابق تحليلها على العمليات السياسية أكثر من تركيزها على جوهر السياسة، فالتحليل النظمي مثلا يركز على الكيفية التي يتم بها تحويل المطالب إلى قرارات أكثر من تركيزه على ماهية المطالب التي تم أخذها في الاعتبار، وتحويلها إلى قرارات من قبل النظام السياسي. وفي السبعينيات والثمانينيات أصبح العديد من علماء السياسة أكثر اهتماما بالتركيز على جوهر السياسة، حيث انصب التحليل على المخرجات، أي السياسات العامة، وهذا يعود بعلم السياسة مرة أخرى إلى تعريف هارولد لاسويل "من يأخذ ماذا متى وكيف". ويعتبر هذا الاقتراب أكثر مناسبة لإجراء المقارنة، لأنه يقود إلى إمكانية الاستفادة المتبادلة بين الدول موضع المقارنة، حيث يمكن الاستفادة من السياسات الناجحة في إحداها للتطبيق في الأخرى[٨٤].

ومن خلال هذه التصنيفات لنظريات السياسة المقارنة يتضح أن كل واحدة منها نظرية جزئية تركز على أحد أبعاد الظاهرة السياسية، ومن ثم فإدراك جوهر النظرية وبؤرة تركيزها يساعد على تحديد أي الموضوعات تكون أكثر تلاؤمًا وتكافؤًا معها، وبالتالي أكثر فعالية في تحليلها، وأيها تكون قدرتها في التعاطي معها ضعيفة، ومن ثم تؤدي - إذا استخدمت في دراستها - إلى نتائج

83 Ibid. pp. 22-26.
84 Ibid. pp. 26-27.

مضللة وغير حقيقية، ولذلك فدراسة وتفكيك النظرية لتحديد أبعادها الابستمولوجية، ومداخلها، وافتراضاتها، ومسلماتها، والسياق المعرفي والمجتمعي الذي ظهرت فيه، والموضوعات التي نشأت هذه النظرية في بوتقتها، وتم تعديلها بعد استخدامها في دراستها، دراسة كل ذلك يؤدى إلى فهم أفضل للنظرية، وقدرة أكبر على تحديد الموضوعات التي تكون هي أفضل مدخل منهاجي لها قادر على تحليلها وتفسيرها.

ثالثاً: هناك علاقة جدلية بين نظريات السياسة المقارنة، وبين الواقع السياسي الذي تستخدم في دراسته، فما تشهده هذه النظريات من تحولات لا يأتي كنتيجة مباشرة لعلاقة سببية صلبة بين نظريات السياسة المقارنة، ومفهوم العلم والنموذج المعرفي السائد، بحيث يقتضي من التغيير في هذا الأخير إحداث تغيرات بصورة تلقائية وحتمية في نظريات السياسة المقارنة. لأنه بجانب تأثير التغير في بنية العلم والنموذج المعرفي على هذه النظرية هناك تأثير آخر ينبع من الواقع السياسي وظواهره، التي هي موضوع للبحث السياسي المقارن. فعلى سبيل المثال: في فترة اشتداد الاهتمام السياسي بالتنمية في الخمسينيات والستينيات كانت معظم النظريات السائدة في المرحلة السلوكية تتحرك داخل المنظور التنموي Developmentalism، وتركز على قضاياه، وتتطور لتتناسب مع هذه القضايا بصورة فعالة، فكانت معظم تطبيقات هذه النظريات التي مثلت مجالا لاختبار النظرية وإعادة بنائها، تتم في إطار موضوعات التنمية وأزماتها واستراتيجياتها. كذلك في مرحلة ما بعد السلوكية وبداية الاهتمام بدراسة مخرجات العملية السياسية، والتركيز على جوهر السياسة المتمثل في السياسات العامة، أصبحت الموضوعات محل الدراسة والأكثر أهمية عند باحثي السياسة المقارنة هي: قضايا البيئة، والأسرة، وقضايا المرأة، والعلاقات الاجتماعية، والجماعات الاجتماعية، والعرقية، والعنصرية...الخ. ومن ثم ظهرت نظريات للمقارنة أكثر توجهًا نحو المجتمع مثل الكوربراتية، وعلاقة الدولة بالمجتمع، والاقتصاد السياسي. وإن أية مراجعة للدراسات التي نشرت في الفترة الأخيرة في مجلتي السياسة المقارنة الأساسيتين في العالم Comparative Political Studies و Comparative Politics يتضح منها مقدار التراجع الواضح للموضوعات

التقليدية للسياسة المقارنة، مثل التنشئة، والثقافة السياسية، والمشاركة، والأحزاب، وجماعات المصالح، وصنع السياسات، وبروز موضوعات جديدة أصبحت أكثر تكرارًا، مثل التلوث البيئي وقضايا المرأة والجنس والأسرة...الخ.

ومن ثم فإن إدراك هذه الحقيقة يستلزم بداية التحديد بماهية الظواهر والمشكلات البحثية القائمة في الواقع السياسي العربي، والتي تعتبر أجدر بالتركيز، والاهتمام، ثم بعد ذلك يتم البحث عما يتلاءم معها – وبصورة فعالة من أطر منهاجية ونظريات تحليلية وتفسيرية. وإذا لم يوجد من بين النظريات السائدة ما يحقق التكافؤ المنهاجي، فينبغي البحث في عمليات تكييف أو تطويع أو تأصيل لأطر منهاجية تستطيع التعامل بصورة فعالة مع الظواهر موضع البحث، ومن ثم يمكن السير خطوة في طريق تأسيس أطر نظرية من خلال بناء هذه الأطر في رحم الظواهر الواقعية، واختبارها بعد تطبيعها لتعديلها وتقوية أدواتها التحليلية.

رابعًا: إن حقل السياسة المقارنة منذ السبعينات – طبقا لتحليل هاورد فيورده – أصبح أكثر تشرذمًا، حيث لا يوجد اقتراب واحد أو نموذج معرفي سائد، مثلما كانت التنموية في مرحلة الستينات. بل لا يكاد يوجد بناء أو جسد نظري يتفق عليه الباحثون الممارسون في الحقل، لأنه مع ازدياد النقد والرفض للنموذج التنموي، افتقد حقل السياسة وحدته الأولى، وأصبحت هناك حالة تعدد نظري أطلق عليها مفهوم "الجزر النظرية Island of Theories"، حيث وجدت مجموعة من النظريات متعددة المداخل ومتعددة النماذج المعرفية[٨٥].

ولا تعتبر حالة التشرذم في حقل السياسة المقارنة خروجا عن النسق المعرفي الأوربي في مرحلة ما بعد الحداثة، ذلك لأنه منذ منتصف الثمانينيات تقريبا، وهناك خمس كلمات أساسية تتردد بكثرة في مختلف العلوم الاجتماعية، و في صدارة عناوين الكتب والأبحاث هي ما بعد post، مثل ما بعد الحداثة، ما بعد

---

85 Wiarda. *Toward the Future: Old and New Directions in Comparative Politics*. op. cit. pp. 242-245.

السلوكية، ما بعد الوضعية، ما بعد البنيوية وما بعد الشيوعية...الخ. ونهاية the end of، كنهاية الليبرالية ونهاية الشيوعية ونهاية التاريخ...الخ. والتحول من transition from، مثل التحول من السلطوية أو التحول من الشمولية، والتحول إلى transition to كالتحول إلى الديمقراطية، والتحول إلى اقتصاد السوق. وتفكيك أو نقض deconstruction مثل تفكيك الأركيولوجي، أو تفكيك الأنثروبولوجي...الخ. وإعادة البناء Reconstruction، وهذه الكلمات وما تحمله من دلالة توضح أن هذه المرحلة تلتقي مع مرحلة التحول الكبير، التي شهدتها البنية المعرفية الأوروبية في القرن التاسع عشر على أيدي ماركس وماكس فيبر وغيرهم، أي أننا إزاء حالة انتقالية عامة لم تستقر فيها صياغة مقبولة ومجمع عليها في أي مستوى من المستويات النظرية أو النماذجية بل حتى على مستوى هيكل النظام الدولي، الذي يعد مثالاً ناطقًا بهذه الوضعية.

هذه الحالة من عدم الإجماع على نظرية، أو نموذج، يعنى أن هناك إمكانية للتطوير والتكييف والتأصيل في حقل السياسة المقارنة، دون مخاطرة بخروج عن إجماع عالمي، بل إن ذلك قد يعتبر إسهاما مقبولا ومطلوبا على مستوى الأدبيات العالمية في الحقل، تمامًا كما حدث مع مفكري أمريكا اللاتينية الذين طوروا أكثر من نظرية فرضت وجودها على العاملين في الحقل، وأصبح استخدامها شائعا في مختلف المجتمعات البحثية في العالم الثالث وفي الدول المتقدمة التي كانت تحتكر إنتاج النظريات حتى وقت قريب.

خامسًا: ضرورة التفرقة بين المنهج كخطوات تقود العقل البشرى للوصول إلى المعرفة من خلال البحث العلمي، وهو ما يطلق عليه قواعد التفكير العلمي المتمثلة في تحديد المشكلة، وفرض الفروض وجمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها. ثم الخروج بالنتائج المؤدية للقيام بالتنبؤ. وقد أطلق على هذه القواعد مفهوم المنهج العلمي، أما مفهوم المنهج الذي يطلق على ما صدقات هذه القواعد التي تتأطر بمداخل معينة وتنظر للظواهر الاجتماعية من زاوية معينة، فهو مفهوم متعدد بتعدد هذه المداخل والزوايا، فهناك: المنهج الكمي، أو الكيفي، أو المنهج الأمبريقي، أو الثقافي، أو الاتصالي، أو النظمي، أو صنع القرار...الخ فهذه هي وجوه ظهور المفهوم المجرد للمنهج، والذي هو واحد وعالمي. أما هذه النماذج التي أسقطته على مدخل معين فليست كذلك، أي ليست واحدة، وليست

عالمية، وليست عامة أو صالحة لكل الظواهر. لأن كل واحد منها يطبق قواعد المنهج العلمي في إطار محدد، ومن خلال مسلمات معينة وفروض مسبقة، بل وتحيزات. ولذلك وُجد هذا الكم مما أطلق عليه مناهج البحث العلمي، نظرًا لعدم كفاية أي واحد منها للتعامل مع جميع الظواهر. ومن هنا يجب التفرقة بين هذين النوعين أو المستويين من مفهوم المنهج. أما إطلاق مقولة وحدة المنهج على أي من تلك المناهج التي ظهرت في النسق المعرفي الأوربي وإعطاؤها صفة العالمية، فهذا أمر يتضمن عدم تحديد لمفهوم المنهج المقصود، أو خلطًا بين مستوياته، وإطلاق غير المطلق، وتعميم الخاص، وإضفاء صفة العالمية عليه.

ولعل ما طرحه الأستاذ السيد يس في دراسته عن وحده المنهج مثال واضح لذلك، خصوصا حواره مع الأستاذ الفرنسي "برونو ايتيان" الذي ناقش معه رسالة ماجستير لباحث فرنسي استخدم مفهوم المجتمع المدني في دراسة الصراع بين الشريعة والقانون الوضعي في مصر وسوريا، وانتهى في الرسالة إلى التحفظ على مفهوم المجتمع المدني، غير أنه لم يجد مفرا من استخدامه، وقد ذهب الأستاذ "برونو إيتيان" الذي أشرف على الرسالة إلى أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم هيجلي لصيق بالتاريخ الأوربي، وبالتالي لا يصلح لوصف المجتمع المصري. وهنا رفض الأستاذ السيد يس هذا التحفظ بدعوى وحدة المنهج، وبدعوى عدم وجود فرق بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة من منظور التحليل الثقافي، لأنه إذا كانت مشكلة المجتمعات المتخلفة هي الحداثة، فإن مشكلة المجتمعات المتقدمة هي ما بعد الحداثة، وبينها تشابهات شديدة مما يجعل الفروق فروقا في الدرجة وليست في النوع[86]. وهذا الطرح لوحدة المنهج لا يعتمد على أسس معرفية أو منهجية أو واقعية، وإنما يقوم على أساس افتراض أيديولوجي يرى وحدة وخطية التاريخ البشري، وأن جميع المجتمعات البشرية لابد أن تسلك طريقا واحداً متصاعدًا، يقع بعضها في قمته، والباقي على درجاته المختلفة، ومن ثم فالعالم العربي يعيش الآن مرحلة بداية الحداثة مع هيجل وماركس وغيرهم، وذلك لأن أوربا تعيش في مرحلة ما بعد الحداثة، ومن ثم

---

[86] السيد يس، وحدة المنهج في دراسة المجتمعات المعاصرة "ملاحظات مبدئية"، في: د. نيفين مسعد (محرر)، العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ٣٠.

تصبح مفاهيم هيجل هي الأكثر مناسبة لذلك الواقع العربي . هذا الافـتراض لم يتم إثباته تاريخيا أو واقعيًا، ولا يجد الآن قدراً من الإجماع، إذ إن مرحله ما بعد الحداثة ترفض معيارية الخبرة الأوربية، أو التمركز الأوربي حول الذات أو التحيز للقيم والأفكار الأوربية...الخ.

سادسًا: إشكالية العلاقة بين النظرية والواقع: إذا كان من الثابت أن النظرية لابد أن تنبع من الواقع، وأن يتم اختبارها على أرضيته، بحيث يتم تعديلها طبقا لمعطياته ومتغيراته، ومدى استجابة النظرية لها وقدرتها على التعامل معها. إلا أن هذه العلاقة ليست واحدة الاتجاه دائما، فليس الواقع دائما هو الذي يشكل ويعدل ويطور النظرية، لأن هناك اتجاهات أخرى للعلاقة.

١ - إن النظرية بعد إتمام عملية بنائها واختبارها تتحول إلى منظار لا تتم رؤية الواقع إلا من خلاله، بحيث لا تكون نتائج الدراسة هي الانعكاس الأمين للواقع كما هو، وبنفس عناصره، وعلاقاتها وتفاعلاتها وأوزانها النسبية، وإنما تكون الدراسة ونتائجها مجرد انعكاس للعناصر والمكونات والعلاقات والأوزان التي استجابت للإطار النظري المستخدم، واستطاعت المرور من خلال مفاهيمه وفرضياته ومسلماته ومتغيراته، بحيث لو تغير الإطار النظري، أو حدث فيه نوع من التعديل، أو أضيفت إليه أبعاد أخرى، لأصبحت نتائج الدراسة مختلفة، ولبدت الظاهرة بمظهر مختلف[87]. فالنظرية عادة ما تعيد ترتيب العناصر والمتغيرات، وتعطيها أوزانا نسبية قد لا تكون هي الموجودة في الواقع، كما أن النظرية تفترض أن بعض المتغيرات مستقل وبعضها تابع، وهو افتراض نظري قد لا يكون كذلك في هذه الظاهرة أو تلك، ولذلك فعادة ما يستجيب الواقع بدرجة أو بأخرى لأية نظرية، لأن الظواهر فيه معقدة متشابكة وجميع العناصر والمتغيرات لها دور مع اختلاف الوزن النسبي، وكل ما تفعله النظرية هو التركيز على بعض المتغيرات، وتعديل أوزانها، مما يعطي انطباعًا بأن النظرية قد انطبقت على الواقع، ولكن الحقيقة أن النظرية قامت بتشكيل واقع على مقاسها، وفى سبيل ذلك مزقت الظاهرة وبترت كثيرا من أبعادها، لتحشرها في أدواتها المنهجية.

---

87 Niessen and Peschar. op. cit. pp. 45-46.

٢ – إن النظرية قد تمارس على الباحث عملية ابتزاز منهجي، بدفعه إلى تجاهل العناصر التي لتستجيب مع إطارها التحليلي الذي يستخدمه، رغم إدراك الباحث لأهمية العناصر التي قام بتجاهلها وإخراجها من حيز البحث، لكونها ليست على مقاس هذه النظرية، أو لأن أدواتها ومفاهيمها لا تستطيع فك رموز أو شفرة هذه العناصر، فتطبيق التحليل الكمي على بعض الظواهر قد يدفع إلى ذلك. ففي دراسة عن قياس القوة الشاملة بين العرب وإسرائيل تم تجاهل البعد العقيدي واستبعاده من عناصر القوة، لأنه لا يستجيب للتحليل الكمي. وذلك على الرغم من الدور المهم لهذا العنصر خصوصا في تحديد القوة الإسرائيلية الشاملة، إذ أن نشأة هذا الكيان أصلا ومصادر الدفع والتطوير فيه تتحرك من هذا العنصر الذي تم تجاهله[٨٨].

ومن هنا ينبغي أن يكون الواقع هو الذي يحدد إطار التحليل الذي يتلاءم معه، وينبغي أن تكون طبيعة الظاهرة موضع الدراسة هي التي تحدد مقدار الكمي والكيفي في التحليل المستخدم، فمثلا عند دراسة دور الأيديولوجية في النظم الشمولية، فإن حديثا واحدًا من زعيم الحزب الواحد الحاكم مثل: ستالين أو هتلر يكفي ويعبر أكثر من مئات الصحف وملايين المقالات، لأن المعلومات الكمية قد تولد إحساساً زائفا باليقين العلمي[٨٩].

٣ – إن الاستمرار في تطبيق أطر نظرية وتحليلية معينة، والإصرار عليها، وإضفاء طابع العلمية على نتائجها، على الرغم من أنها لا تتناسب مع الواقع، وتخل بالأوزان النسبية لعناصره ومتغيراته، قد يؤدي إلى تطويع الظواهر الاجتماعية، بفعل تأثير نتائج البحث العلمي، التي تعتبر في حد ذاتها رسالة فكرية تؤثر في أجهزة الوعي عند الفرد والجماعة، وتدفعهم في اتجاه معين قد

---

[٨٨] جمال علي زهران، مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيقة على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل، رسالة دكتوراة غير منشورة، كليه الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.

[89] Carl J. Friedrich. "Some General Theoretical Reflections on the Problems of Political Data" in: Merrit and Rokkan. eds. op. cit. p. 58.

يؤدي في النهاية إلى تخليق تلك الظواهر التي عكستها الأطر التحليلية واعتبرتها الحقيقة الواقعية، على الرغم من أنها ليست كذلك، تماما مثل النبوءة المحققة لذاتها، تصبح نتائج البحث الذي يشوه الظواهر، ويخل بتركيبها نبوءة ستؤدي إلى إيجاد ظاهرة بنفس الدرجة من الاختلال والتشويه.

سابعًا: إن العلم لا يعرف الكلمة الأخيرة، فليس من خصائصه الوصول إلى الإطلاق، وفي نفس الوقت لا يحمل في ذاته مطلقات، فكل عنصر من عناصره قابل للنقد والتعديل والتجاوز، ومن ثم فالعلم بحث دائم متجدد، وليس علموية أيديولوجية تدعي امتلاك الحقيقية، أو تملك سلطة معرفية، فالعلم يسعى للكشف عن بعض أو معظم أبعاد الحقيقية، ولكن لا يهتك كامل أستارها ولا يدعي الإمساك بمجمل أبعادها. وهذه الخاصية ينبغي أن تنسحب على كل أبعاده ومكوناته ووسائله من نظريات ومناهج، بحيث يصبح البحث المتجدد في الظواهر، والتحليل والتفكيك والمراجعة الدائمة للنظريات هو أساس تطور العلم وتقدمه، وأصل حيوية النماذج المعرفية، ودليل صحة النظرية، أما تحويل النظريات إلى عقائد أو أيديولوجيات مطلقة الصحة والصلاحية فأمر يخرج عن إطار العلم ومشروعه البحثي.

ثامنًا: تقوم المقارنة بين أي وحدتين على اعتبار أن إحداهما معيار للأخرى أو أن هناك معيارًا خارجهما يتم قياسهما وتقويمها بناء عليه. ومن ثم فقضية المعيار إشكالية تواجه المنهج المقارن في جميع نظرياته، حيث لابد من وجود نسق مثالي متضمن في كل نظرية يمثل معيارا للتقويم، هذا المعيار قد يكون نظامًا سياسيًا معينًا، أو نموذجا مثاليا مستمدًا من خلاصة مجموعة من النظم أو الأفكار أو التجارب التاريخية أو الأنساق الثقافية. ومن ثم ففي ظل وجود التعدد الثقافي والحضاري والاجتماعي في العالم يصعب الوصول إلى نسق معياري عالمي، لأن ذلك قد يعكس النظم السياسية والأنساق المعرفية المسيطرة أو الأكثر انتشارا أو الأقوى. ومن ثم فقد يكون الحل هو إدراك وجود هذه المعيارية في أية نظرية، ولذلك يجب أولا تحديدها لتحييدها قبل استخدام هذه النظرية، وتوظيفها خارج سياقها الفكري والسياسي.

تاسعًا: هناك إمكانية لتطوير بعض المسالك التي تؤدي إلى تأسيس أطر نظرية غير معيارية، لا تنطلق من معيار معين تتخذه نموذجا مثاليا تقاس عليه جميع حالات المقارنة، ويتم تقويمها بناء على قربها أو بعدها عنه. وأهم هذه المسالك الاستفادة من بعض أبعاد مفهوم "القياس"[٩٠]، الذي يعتبر أحد مناهج علم أصول الفقه لتنزيل الأحكام على الواقع الإنساني والاجتماعي. وله أربعة أبعاد هي الأصل الذي يمثل المعيار، والفرع الذي يتم قياسه على الأصل، والعلة التي على أساسها تتم المقارنة، والحكم الذي هو غاية القياس ونتيجته، والبعد الذي يفيد في سياق المنهجية المقارنة في الظاهرة السياسية هو مفهوم "العلة"، أو مفهوم "الحكمة" التي هي جوهر ومضمون ولب مفهوم العلة، والعلة والحكمة يمكن فهم مضامينها إذا ما أدركنا مثلا أن العلة في جواز إفطار المسافر في رمضان هي المسافة، والحكمة هي المشقة، وأن العلة في تحريم الخمر هي الإسكار، والحكمة هي ذهاب العقل. وعلى الرغم من أن القياس بالحكمة أمر غير مقبول في إطار الأمور الشرعية، إلا أنه يعتبر من أفضل المداخل للتوظيف في إطار المنهجية المقارنة، للتخلص من المعيارية الكامنة فيها، وبذلك يمكن تلقيح أدبيات السياسة المقارنة بمدخل جديد ينفي عنها التحيز والتمركز العرقي حول الذات، ويجعل هناك إمكانية للوصول إلى مقارنة غير معيارية تصلح للتطبيق على مستوى جميع النظم السياسية، دون تحيز لنموذج معين حيث لا تتم المقارنة بناءً على وجود المؤسسات أو الأبنية، ولا بناء على وظائفها التي تقوم بها، وإنما يتم البحث عن العلة أو الحكمة التي تكمن وراء وجود مجالس تشريعية مثلا وأحزاب سياسية، وتؤخذ العلة أو الحكمة كأساس للمقارنة، فإذا كانت الحكمة من وجود مجالس تشريعية هي عدم انفراد الحاكم بالسلطة،

---

[٩٠] حول منهجية القياس أنظر:

- د. محمد مصطفى شلبي، **أصول الفقه الاسلامي**، الجزء الأول، القاهرة: مكتبة النصر بجامعة القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٩١م، ص ٢٠١ - ٢٦٦.
- د. محمد سليمان داود، **نظرية القياس الأصولي منهج تجريبي اسلامي: دراسة مقارنه**، الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٤م ص ٢١ - ٣١.

والفصل بين التشريع والتنفيذ، فإن ذلك قد يعد مدخلا للمقارنة، حيث يتم البحث عن وجوه ظهور هذه الحكمة، والتي قد تتحقق بوسائل متنوعة طبقا لخصوصيات الشعوب، وتظل جميعها تتحقق فيها نفس الحكمة أو العلة وإن اختلفت الأشكال.

ولعل ما قام به د. برهان غليون[91] في دراسته لإشكالية الدولة فيه استبطان لهذا المعنى بدرجة ما، إذ قام بتجريد الدولة كحقيقة واقعية إلى مستويات ثلاثة، تمثل جوهر مفهوم الدولة أو العلة الكامنة في وجودها ، هذه المستويات هي:-

١ - وجود جهاز مركزي تستخدمه سلطة ما، قد تكون وطنية، أو مجموعة مرتزقة، أو سلطة فريق من مهربي المخدرات، وقد تكون جمهورية أو ملكية...الخ

٢ - هذا المستوى يعكس تحولا في طبيعة المصالح التي تقود هذا الجهاز، أي القوة التي تملك شرعيا حق التحكم في الجهاز وإدارته، ويفترض وجود قواعد معينة لممارسة السلطة، وتداولها، وتعيين حدودها، وهذه القواعد لا تقرر بالإرادة وحدها ولا بالقانون، فهي ثمرة وجود قوى اجتماعية تاريخية.

٣ - العمق الأخلاقي الذي يعطي هذه السياسة معناها، ويرسم أفقها في الوعي وكأنها تحقيق لمبدأ إنساني أعلى، سواء كان هذا المبدأ التواصل مع الله في إطار دوله دينية، أو تحقيق الحرية كغاية أخلاقية قصوى. هذه القيم هي التي تبرر وجود الاجتماع السياسي ذاته، وتقدم للدولة مرجعًا إضافيا يعمق من توازنها الداخلي.

وهذه المستويات الثلاثة قد لا تتوافر في جميع الدول، حيث هناك من الدول من لا يتوفر فيه سوى المستوى الأول، ومن ثم تظل الدولة قشرة رقيقة عرضة للتقلبات، ولا تعرف تراكما حقيقيا في القيم والتقاليد والتنظيمات الوطنية[92].

ويمكن اعتبار هذه المستويات الثلاثة تجريدا لماهية الدولة أو علة لوجودها تسمح بإجراء مقارنات بين دول متعددة، دون اتخاذ أي منها معيارا، ودون

---

[91] د برهان غليون، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٢.
[92] المرجع السابق، ص ٣٣.

الانحياز لأية تجربة تاريخية معينة، على عكس ما هو قائم الآن في علم السياسة المعاصر، الذي تقوم نظرته للدولة على أساس خبرة الدولة القومية في الغرب، حيث الانتماء إلى وطنية واحدة وفي الأغلب لغة واحدة، وأصل عرقي واحد، ومن ثم لا يمكن المقارنة بين هذا النمط والإمبراطوريات في كثير من مناطق العالم التي كانت تحت الاحتلال"[93].

عاشراً: هناك مجموعة من المعطيات والأبعاد الخاصة بالمجتمع العربي تمثل كليات تكوينية في بنية هذا المجتمع يمكن إجمالها في التالي:-

١- لا يمكن اعتبار "الدين" في النسق المعرفي العربي - الإسلامي متغيرا من المتغيرات كالاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، مثلما هو الحال في الأنساق المعرفية الأخرى. وذلك لأن الدين في تلك الأنساق كان عنصرًا مكتسباً أضيف إلى وجود المجتمع في إحدى مراحل تطوره، أما في الخبرة العربية يلاحظ أن الدين كان عامل إنشاء لهذا الكيان، إذ ارتبطت نشأة الكيان الاجتماعي العربي بدعوة دينية، كان نتيجتها نشأة كيان سياسي أوجد وحدة فكرية ثقافية بين مكونات المجتمع العربي القائم الآن. ومن ثم فالدين ليس عنصراً أو متغيراً من المتغيرات يمكن فصله، كالمتغير الاقتصادي مثلاً، وإنما هو القاطع المستعرض لجميع هذه المتغيرات، فهو بمثابة عمود أفقي تقوم عليه أعمدة رأسية هي المتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فيعطيها مضمونها وماهيتها بدرجة أو بأخرى، وتختلف هذه الدرجة من فترة زمنية لأخرى، ومن مستوى اجتماعي لآخر، ولكن تظل كذلك ولو في الحد الأدنى، ولذلك فالتعامل مع الدين في المجتمع العربي لا ينبغي أن يتم بالقياس إلى أية تجربة أخرى.

٢ - حضور التاريخ الدائم في الوعي الجمعي العربي، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في فهم الظواهر وتفسيرها، بحيث لا يمكن تحقيق فهم كامل للظاهرة دون الإحاطة بتاريخها وذاكرتها الحية المؤثرة في صيرورتها وحركتها.

---

[93] G. Lowell Field. *Comparative Political Development: The Precedent of the West.* (New York: Cornell University Press 1967) pp. 4-5.

٣ - تداخل وتعايش الأنساق المتعارضة أو المختلفة دون حدوث تناقض أو تصارع. فالمجتمع العربي مثال تاريخي لتحقيق الوحدة من خلال التنوع على كافة المستويات العرقية والدينية والثقافية، لأنه يملك قدرة على التكيف والتكييف، وإيجاد مصادر للالتحام والوجود. ومن ثم فالتصنيفات الثنائية السائدة في أدبيات السياسة المقارنة، قد لا تكون ذات دلالة في الواقع السياسي العربي، إذ أن وجودها لا يعني تحقق آثارها ونتائجها التي تحققت في مجتمعات أخرى.

وأخيرًا، ومن خلال تلك المقدمات، وبناءً عليها، يمكن القيام بعمليات تأصيل وتكييف لأطر نظرية تسهم في دراسة النظم السياسية العربية بصورة أكثر فعالية مما هو قائم الآن، ولكن ذلك يستلزم منذ البداية أن تظل الدراسات المقارنة على أي مستوى من المستويات مقتصرة على الدول العربية، وأن تشمل جميع هذه الدول، وأن تكون مقارنات زمانية ومكانية للوصول إلى خلاصات وتعميمات نظرية، قد تتحول إلى نظريات إذا ما تم اختبارها، وثبتت قدرتها وصلاحيتها للتحليل والتفسير، وبذلك يمكن تأسيس بنية نظرية تنبع من الواقع السياسي العربي، وتستفيد من كل الأدبيات السائدة في حقل السياسة المقارنة، وتتواصل مع المخزون الثقافي والفكري للمجتمع العربي، حتى يتحقق الاتساق بين النموذج المعرفي والباحث وموضوع البحث.

الخاتمة

تمثل هذه الدراسة - في إطارها الكلي - محاولة للاقتراب من البُنى النظرية، والأطر المنهجية لواحد من حقول علم السياسة المعاصر، الذي نشأ وتطور - مثل باقي العلوم الاجتماعية - داخل النسق المعرفي الغربي، ومن خلال محدداته الفكرية والاجتماعية والتاريخية، ومن ثم فقد مثّل إشكالية متعددة الأبعاد بالنسبة للباحثين المتعاملين مع مكوناته وعلومه من داخل أنساق معرفية مغايرة له، ومختلفة عنه، حيث اختلفت مواقفهم وتباينت آراؤهم، خصوصا من قبل الباحثين في العالم العربي، الذين اتسمت مواقف أغلبهم بالحدية والإطلاق، فإما قبول تام لكل معطيات العلوم الاجتماعية ومتضمناتها الفكرية ومسلماتها المبنية على معطيات النسق المعرفي الغربي مع إضفاء صفة الإطلاق والعمومية على مقولات ونظريات لا تدعي لنفسها ذلك، أو رفض مطلق لكل النسق المعرفي ومعطياته وعلومه وبنفس المنهجية، وبينهما نذر يسير من الناقدين المحصين للأفكار والنظريات والمناهج.

ولعل أهم ما ينبغي أن تخلص إليه هذه الدراسة هو التأكيد على مجموعة من القضايا التي تحتاج إلى مزيد بحث وتفكير.

أولها: إن التعامل مع معطيات الفكر الغربي - من قبل معظم الباحثين العرب - تم بصورة جزئية وغير متعمقة، سواء أكان هذا التعامل تم من قبل المنغلقين فيه، أم المنغلقين عنه، فكلاهما لم يحرص على الوصول إلى تحقيق رؤية شاملة وجذرية لحقل دراسته، وإنما قنع ببعض المظاهر والجزئيات وبنى عليها موقفا أيديولوجيا في طبيعته، علميًّا في لغته وحجته، فكان إما التبني الكامل، أو الرفض الكامل، وكلاهما لم يؤسس على استقراء أو تعمق أو تحليل شامل دقيق.

وثانيهما: إن طبيعة العلوم الاجتماعية المعاصرة تتسم بالتعدد والتنوع، وفى نفس الوقت التجاوز والمراجعة المستمرة، ومن ثم فلا مجال للتحويل الأيديولوجي لمقولاتها ونظرياتها، لأن ذلك يخرج عن طبيعة العلم ومنهجه، الذي يستلزم التمحيص والتفكيك والنقد، وإعادة التركيب ثم التجديد والتطوير بصورة دائمة، ولذلك جاء التعامل المؤدلج من قبل الباحثين العرب مع هذه العلوم، ليحدث قطيعة معرفية مع التطورات المتتالية والمتلاحقة، ويتجمد عند نقطة زمانية معينة ورؤية أحدية محدودة.

وثالثها: إن طبيعة وفلسفة المقارنة تؤكد على حتمية وجود التشابهات والاختلافات بين الدول والنظم والمجتمعات، ومن ثم يكون هناك مبرر للقيام بالمقارنة، وتكون هناك مشروعية ومصداقية للنتائج، وهذا يعني أن الاختلاف لا يعتبر حالة غير اعتيادية أو غير مطلوبة أو ينبغي أن تزال، وفي نفس الوقت لا ينفي التلاقح والاستفادة المتبادلة دون ذوبان أو انصهار لأحد الطرفين في الآخر، لأن غاية المقارنة هي التعارف والتعايش والفهم المتبادل بين الثقافات والحضارات والمجتمعات والدول، مع المحافظة على الاختلاف والتنوع كحالة طبيعية لا يمكن أن تزول.

ورابعها: إن التعامل البحثي مع أي نسق معرفي مغاير لا ينتمي إليه الباحث، يستلزم مجموعة من القيم الضابطة لمنهج البحث، والتي تحقق الأمانة العلمية – التي لا يمكن تحقيقها من خلال مقولات الموضوعية ذات المحددات "البرانية" – بحيث يتمكن من الوصول إلى الحقيقة كما هي دون اصطناع أو توهم.

ومن أهم تلك القيم لزومية تحقيق العدل كقيمة "جوانية" يستنبطها الباحث، حتى تتحول لديه إلى شعور متجذر في الأعماق يقترب من مفهوم الاعتقاد، يحكم مراحل المنهج جميعها من جمع المعلومات إلى التحليل والتفسير، وانتهاء بالنتائج والتقويم، حتى يبتعد الباحث ولو على مستوى اللاوعي عن الاجتزاء والتزييف واقتناص الأدلة لتأكيد رأي معين، وحتى يقترب من الحقيقة والصدق ولو مع المختلفين عنه، أو حتى من يرى أنهم أعداؤه، لأن غاية البحث العلمي هي التفتيش عن الحقيقة، والسعي للوصول إلى الحكمة بعيدًا عن الهوى والمصلحة ﴿ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألاّ تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ (المائدة: ٨).

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب

د. أبو اليزيد علي المتيت، **النظم السياسية والحريات العامة**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

د. أحمد حامد الأفندي، **النظم الحكومية المقارنة**، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٢م.

د. أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٠م.

د. أحمد سويلم العمري، **أصول النظم السياسية المقارنة**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م.

ـــــــــــ **النظم السياسية الحديثة للدول العربية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.

د. إبراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

د. الحبيب الجنحاني، **المغرب الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨م.

د. السيد عبد المطلب غانم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية**، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

د. برهان غليون، **المحنة العربية : الدولة ضد الأمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

د. جلال عبد الله معوض، **السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

جماعة من الأساتذة السوفييت، **موجز تاريخ الفلسفة**، تعريب توفيق إبراهيم سلوم، دمشق: دار الجماهير العربية، د.ت.

د. حسن الحسن، **الأنظمة الدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية**، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨١م.

د. حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم ١٧، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

د. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م.

د. خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

________ **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

روبرت أغروس، جورج ن. ستانسيو، **العلم في منظوره الجديد**، ترجمة د. كمال الخلايلي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٣٤، فبراير ١٩٨٩م.

د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

د. عبد الحميد متولي، **الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة**، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.

د. عبد المنعم سعيد (محرر)، **تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

د. عطا محمد صالح، د. فوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، بنغازي: منشورات جامعة "قاريونس" جزءان، ١٩٨٨م.

د. علي عبد القادر (محرر)، **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٧.

ف. كيللي، م. كوفالزون، **المادية التاريخية**، عربه عن الروسية أحمد داود، دمشق: دار الجماهير، ١٩٧٠م.

د. فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.

د. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.

ليكوك، **مبادئ علم السياسة**، ترجمة سليم عبد الأحد، القاهرة: مطبعة الهلال بالفجالة، ١٩١٥م.

د. محسن خليل، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧١م.

د. محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

د. محمد سليمان داود، **نظرية القياس الأصولي – منهج تجريبي إسلامي: دراسة مقارنة**، الإسكندرية: دار الدعوة، ١٩٨٤م.

د. محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
ــــــــــــ **مدخل إلى فلسفة العلوم: دراسات ونصوص في الأبستمولوجيا المعاصرة**، الجزء الأول: **تطور الفكر الرياضي والعقلاني المعاصر**، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.
د. محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
د. محمد فتح الله الخطيب، **دراسات في الحكومات المقارنة**، القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٦٦م.
د. محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٧م.
د. محمد مصطفى شلبي، **أصول الفقه الإسلامي**، الجزء الأول، القاهرة: مكتبة النصر بجامعة القاهرة الطبعة الخامسة ١٩٩١م.
د. محمود عبد الفضيل، **التشكيلات والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥م**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
د. مصطفى أبو زيد فهمي، **مبادئ الأنظمة السياسية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
د. مصطفى كامل السيد (محرر)، **التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي**: أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى، القاهرة ١٥١٨ يناير ١٩٨٨م، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٩م.
"ندوة" **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤م.
"ندوة" **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢م.
نصر محمد عارف، **في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل**، هيرندن - فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م.
د. نعمه السعيد، **النظم السياسية في الشرق الأوسط**، بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٨م.
د. نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، ١٩٨٨م.

د. نيفين عبد المنعم مسعد، (محرر)، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**؛ أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة، القاهرة ٢٩ سبتمبر أكتوبر ١٩٩٠م، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٣م.

ـــــــــــــ **العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية**، أبحاث الندوة المصرية الفرنسية الثانية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩١م.

د. هنري لوفيفر، **المنطق الجدلي**، ترجمة إبراهيم فتحي، القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٧٨م.

د. ودودة بدران (محرر)، **اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٢م ص ٣٧-٤٥.

الدوريات

د. أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مقيد وآفاق غائمة"، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٥، يناير ١٩٩٢م.

د. إيليا حريق، "الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية"، **المستقبل العربي**، العدد ١٢١، مارس ١٩٨٩م.

ـــــــــــــ "السراتبة والتحول السياسي في المجتمع العربي الحديث"، **المستقبل العربي**، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥م.

ـــــــــــــ "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد ٩٩، مايو ١٩٨٧م.

د. حبيب المالكي، "رأسمالية الدولة والبرجوازية في المجتمعات التابعة: حالة المغرب"، **المجلة المغربية للقانون والسياسة**، العدد ٨، النصف الثاني من ١٩٨٠م ص ٨٩.

د. خلدون النقيب، "بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية"، **المستقبل العربي**، العدد ٧٣ سبتمبر ١٩٨٥م ص ٢٦.

د. سالم ساري، "الاجتماعيون العرب ودراسة القضايا المجتمعية العربية: ممارسة نقدية"، **المستقبل العربي**، العدد ٧٥، مايو ١٩٨٥م.

د. سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، **المستقبل العربي**، العدد ٦٢، إبريل ١٩٨٤م.

د. عبد القادر زغل، "المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٧، مارس ١٩٨٢م.

د. عبد المعطي محمد عساف، "أزمة الفعالية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن"، **شئون عربية**، عدد ١٢ فبراير ١٩٨٢م.

د. عبد المعطي محمد عساف، "أزمة الفعالية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقـارن"، **المستقبل العربي** العدد ٣٦، فبراير ١٩٨٢م.

د. غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، **المستقبل العربـي**، العدد ٩٩، مايو ١٩٨٧م.

د. إنطوان نصري مسرة، "تنظيم العلاقة بين الديـن والسياسـة في الأنظمـة العربيـة المعاصرة: بحث في نظريـة عامـة استنادا إلى حـالتي لبنـان ومصـر"، **المسـتقبل العربي**، العـدد ١٣١، ينـاير ١٩٩٠م.

د. الصادق شعبان، "الحقوق السياسية للإنسان في الدساتير العربية"، **المستقبل العربي**، العـدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧م.

د. حامد أنصاري، "حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة: التمتع بسلطة ذاتيـة في منظـور مقارن"، **المستقبل العربي**، العدد ١١٣، يوليو ١٩٨٨م.

د. صلاح سالم زرنوقة، "نمط انتقال السلطة في النظم الوراثية العربيـة (١٩٥٠ – ١٩٨٥م)" **المستقبل العربي**، العدد ١٤٠، أكتوبر ١٩٩٠م ص ٧٢٩٥.

د. عبد اللطيف الهرماسي، "الحركات الإسـلامية في المغـرب العربي: عنـاصر أوليـة لتحليـل مقارن"، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٦، فبراير ١٩٩٢م، ص١٥٣١

الصادق بلعيد، "دور المؤسسات الدينية في دعم الأنظمة السياسية في البلاد العربية"، **المستقبل العربي**، العدد ١٠٨، فبراير ١٩٨٨م.

المصادر غير المنشورة

جلال عبد الله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقـة العربيـة**، رسـالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، جامعـة القـاهرة، ١٩٨٥م.

جمال علي زهران، **مناهج قياس قـوة الدولـة مـع تطبيقـه على تـوازن القـوى بين الـدول العربية وإسرائيل**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، ١٩٨٨م.

حساني محمد، **السـلطات الاسـتثنائية لرئيـس الدولـة في النظام الرئاسـي: دراسـة مقارنـة للأنظمة السياسية في كل من الولايات المتحدة ومصر والعراق والجزائر**، رسـالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات القانونية، معهد البحوث والدراسـات العربيـة، جامعـة الـدول العربية، ١٩٨٥م.

حسنين توفيـق إبراهيـم، **ظـاهرة العنـف السياسـي في النظـم العربيـة**، رسـالة دكتـوراه غـير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.

صلاح سالم صالح عيسى زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية ١٩٤٩-١٩٨٥م**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

د. علي الدين هلال، **مدخل في النظم السياسية المقارنة**، محاضرات مطبوعة على الآلة الكاتبة لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٧٥-١٩٧٦م.

محمد صفي الدين محمد جودة سالم، **الفكر القومي العربي والسياسة العربية مع التطبيق على مصر وسوريا والجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩م.

ـــــــــــــــ **المتغير التنظيمي في بناء السلطة في النظم السياسية العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٦م.

د. مصطفى كامل السيد، **مناهج البحث الغربية ودراسة الواقع العربي مع إشارة خاصة إلى الماركسية**، "ندوة" العلوم السياسية في الوطن العربي التي نظمتها الجمعية العربية للعلوم السياسية، قبرص ٤٨ فبراير ١٩٨٥م.

منال يونس السامرائي، **المرأة والتطور السياسي في الوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٨م.

د. منى أبو الفضل، **مدخل منهاجي في دراسة النظم السياسية العربية**، محاضرات لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العام الجامعي ٨٢ / ١٩٨٣م، وتقع في جزئين وملحقات تتضمن أشكالاً توضيحية وتفصيلات في بعض الموضوعات.

نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.

يوسف محمد عبيدان، **نظام الحكم في دول الخليج: دراسة مقارنة لقطر الكويت والبحرين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م.

ثانيًا: المراجع الإنكليزية

Books

Alford, Robert R., and Roger Friedland. *Powers of Theory: Capitalism, the State, and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Almond, Gabriel A., and James S. Coleman, eds. *The Politics of the Developing Areas*. New Jersey: Princeton University Press, 1960.

Almond, Gabriel A., and G. Bingham Powell Jr., *Comparative Politics: A Developmental Approach*. Boston: Little-Brown, 1966.

———. *Comparative Politics Today: World View*. 5th ed. New York: Harper Collins Publishers, 1992.

———. *Comparative Politics: System, Process, Policy*. 2nd ed. Boston: Little-Brown, 1978.

Almond, Gabriel A., G. Bingham Powell Jr., and Robert J. Mundt. *Comparative Polities: A Theoretical Framework*. New York: Harper Collins College Publishers, 1993.

Armer, Micheal, and Allen D. Grinshaw, eds., *Comparative Social Research: Methodological Problems, and Strategies*. New York: Avuley Interscience Publication, 1973.

Berger, Morroe. *Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study of the Higher Civil Service*. New Jersey: Princeton University Press, 1957.

Berting, Jan, Felix Geyer, and Ray Jurkovich, eds. *Problems in International Comparative Research in the Social Sciences*. Oxford, New York, and Paris: Pergamon Press, 1979.

Bertsch, Gary K., Robert P. Clark, and David M. Wood. *Comparing Political Systems: Power and Policy in Three Worlds*. New York: John Wiley and Sons, 1978.

Bill, James A., and Robert L. Hardgrave. *Comparative Politics: The Quest for Theory*. Ohio: Charles E. Merrill Publishing Company, 1973.

Blondel, Jean. *Comparing Political Systems*. New York: Praeger Publishers, 1972.

Blondel, Jean, ed. *Comparative Government: A Reader*. New York: Anchor Books, 1969.

Breslin, Richard W., Walter I. Lonner, and Robert M. Thorndike. *Cross-Cultural Research Methods*. New York and London: A Wiley–Interscience publication, 1973.

Brewer, John, and Albert Hunter. *Multimethod Research: A Synthesis of Styles*. London: Sage Publications, 1989.

Brown, Harold. *Observation and Objectivity*. New York: Oxford University Press, 1987.

Bunge, Mario Augusto. *Epistemology and Methodology: Treatise on Basic Philosophy*. Holland: Dordrecht D. Reidel Publishing Company, 1983.

Campbell, Tom. *Seven Theories of Human Society*. Oxford: Clarendon Press, 1981.

Cantori, Louis J., and Andrew H. Ziegler Jr. *Comparative Politics in the Post-Behavioral Era*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1988.

Cattel, David T., and Richard Sisson. *Comparative Politics: Institution, Behavior, and Development*. California: Mayfield Publishing Company, 1978

Chalmers, Alan. *Science and Its Fabrication*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1990.

Charlesworth, James C., ed. *Contemporary Political Analysis*. New York: Free Press, 1967.

Charlton, Roger. *Comparative Government*. London and New York: Longman, 1986.

Chatalian, George. *Epistemology and Skepticism: An Enquiry into the Nature of Epistemology*. Illinois: The Journal of the History of Philosophy Monograph Series, 1991.

Chilcote, Ronald H. *Theories of Development and Underdevelopment*. Boulder and London: Westview Press, 1984.

———. *Theories of Comparative Politics*. Boulder: Westview Press. 1981.

Chilcote, Ronald H., ed. *Dependency and Marxism*. Boulder and London: Westview Press, 1982.

Chisholm, Roderick M. *The Foundations of Knowing*. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1982.

Clifton, Robert A., and Paul G. Lewis. *Theory and Methodology in Comparative Politics*. U.K.: The Open University Press, Unit 15, 1979.

Cohler, Anne M. *Montesquieu's Comparative Politics and the Spirit of American Constitutionalism*. Kansas: University Press of Kansas, 1988.

Colman, James S., ed. *Education and Political Development*. New Jersey: Princeton University Press, 1965.

Cribb, Alan. *Values, and Comparative Politics*. Aldershot, England: Avebury, 1991.

Cunningham, Frank. *Objectivity in Social Science*. Toronto: University of Toronto Press, 1973.

Dancy, Jonathan. *An Introduction to Contemporary Epistemology*. Oxford and New York: Blackwell, 1985.

Dierkes, Meinolf, Hans N. Weiler, and Artane Berthoin Antal. *Comparative Policy Research: Learning from Experience*. London: Gower Publishing Company, 1987.

Dogan, Mattei, and Dominique Pelassy. *How to Compare Nations: Strategies in Comparative Politics*. New Jersey: Chatham House Publishers, Inc., 1990.

Doherty, Joe, Elspeth Graham, and Mo. Malek, eds. *Postmodernism and the Social Sciences*. New York: St. Martin's Press, 1992.

Eckstein, Harry, and David E. Apter, eds. *Comparative Politics: A Reader*. New York: The Free Press, 1963.

Everson, Stephen, ed. *Epistemology*. Cambridge University Press, 1990.

Field, G. Lowell. *Comparative Political Development: The Precedent of the West*. New York: Cornell University Press, 1967.

Geary, Dick, *Karl Kautsky*. New York: St. Martin's Press, 1987.

Gibbs, Jack P. *Control: Sociology's Central Notion*. Chicago: University of Illinois Press, 1989.

Giddens, Anthony. *The Class Structure of the Advanced Societies*. London: Hutchinson & Co., 1973.

———. *Social Theory and Modern Sociology*. Cambridge: Polity Press, 1987.

Goldman, Alvin I. *Epistemology and Cognition*. Cambridge MA: Harvard University Press, 1986.

Graham, George J. Jr. *Methodological Foundation for Political Analysis*. Massachusetts: Xerox College Publishing, 1971.

Griffin, David Ray, *et al. Founders of Constructive Postmodern Philosophy*. New York: State University of New York Press, 1993.

Griffin, David Ray, ed. *The Reenchantment of Science: Postmodern Proposals*. New York: State University of New York Press, 1988.

Grimes, Michael D. *Class in Twentieth-Century American Sociology: An Analysis of Theories and Measurement Strategies*. New York: Praeger, 1991.

Grof, Stanislav. *Beyond the Brain: Birth, Death, and Transcendence in Psychotherapy*. New York: New York University Press, 1985.

Groth, Alexander J. *Comparative Politics: A Distributive Approach*. New York and London: The Macmillan Company, 1971.

Guba, Egon G. "The Alternative Paradigm Dialog." In Egon G. Guba ed., *The Paradigm Dialog*. London: Sage Publication, 1990.

Hague, Rod, and Martin Harrop. *Comparative Government and Politics: An Introduction*. London: Macmillan Education, 1987.

Halbrook, David. *Education and Philosophical Anthropology*. London: Associated University Press, 1987.

Harvey, David. *The Condition of Postmodernity*. Cambridge and Oxford: Blackwell, 1992.

Harvey, Paul H. and Pagel, Mark D. *The Comparative Method in Evolutionary Biology*. Oxford: Oxford University Press, 1991.

Hitchner, Bell Gillette, and Carol Levine. *Comparative Government, and Politics*. New York: Dodd Mead and Company, 1967.

Holt, Robert T., and John E. Turner, eds. *The Methodology of Comparative Research*. New York: The Free Press, 1970.

Hoodbhoy, Pervez. *Islam and Science: Religious Orthodoxy, and the Battle for Rationality*. London: Zed Books, Ltd., 1991.

Kuhn, Thomas S. *The Structure of Scientific Revolutions*. 2nd enlarged ed. Chicago: The University of Chicago Press, 1970.

Isaak, Alan C. *Scope and Methods of Political Science: An Introduction to the Methodology of Political Inquiry*. Illinois: The Dorsey Press, 1969.

Jurkovich, R., and J.H.P. Paelinck, eds. *Problems in Interdisciplinary Studies*. London: Gower Publishing Company, 1984.

Kinloch, Graham C. *Sociological Theory: Its Development and Major Paradigms*. New York: McGraw-Hill Book Company, 1977.

Kohn, Melvin L., ed. *Cross-National Research in Sociology*. London: Sage Publication, 1989.

Lakatos, Imre, and Alan Musgrave. eds. *Criticism and the Growth of Knowledge*. London: Cambridge University Press. 1970.

Lapalombara, Joseph, ed. *Bureaucracy and Political Development*. New Jersey: Princeton University Press. 1963.

Larson, Allan L. *Comparative Political Analysis*. Chicago: Nelson-Hall, 1980.

Laudan, Larry. *Science and Values: The Aimes of Science and Their Role in Scientific Debate*. Berkeley: University of California Press, 1984.

Layder, Derek. *New Strategies in Social Research: An Introduction and Guide*. Cambridge: Polity Press, 1993.

Lessnoff, Michael H. *The Structure of Social Science*. London: George Allen Unwin, Ltd, 1974.

Levidow, Les., ed. *Science as Politics*. London: Free Association Books, 1986.

Levison, Arnold B. *Knowledge and Society: An Introduction to the Philosophy of the Social Sciences*. New York: Pegasus, 1974.

Long, Samuel. *Political Behavior Annual*. Boulder and London: Westview Press, 1986.

Long, Samuel, ed. *Annual Review of Political Science*. New Jersey: Ablex Publishing Corporation, 1990.

Longino, Helen E. *Science as Social Knowledge: Values and Objectivity in Scientific Inquiry*. New Jersey: Princeton University Press, 1990.

Macridis, Roy C., and Bernard E. Brown. *Comparative Politics: Notes and Readings*. Illinois: Homewood, 1972.

Macridis, Roy C., and Steven L. Bierg. *Introduction to Comparative Politics: Regimes and Change*. 2nd ed. New York: Harper Collins Publishers, 1991.

Mahler, Gegory S. *Comparative Politics: An Institutional and Cross-National Approach*. New Jersey: Prentice-Hall, 1992.

Mannheim, Karl. *Ideology and Utopia*. New York: Harvest, 1936.

Mayer, Lawrence C. *Redefining Comparative Politics: Promise Versus Performance*. London: Sage Publications, 1989.

Mayer, Lawrence C. *Comparative Political Inquiry: A Methodological Survey*. Illinois: The Dorsey Press, 1972.

Mayer, Lawrence C., John H. Burnett, and Suzanne Ogden. *Comparative Politics: Nations and Theories in a Changing World*. New Jersey: Prentice-Hall, 1993.

McLennan, Barbara N. *Comparative Political Systems: Political Processes in Developed and Developing States*. Massachusetts: Duxbury Press, 1975.

Merkl, Peter H. *Modern Comparative Politics*. New York and London: Holt-Rinehart and Winston, Inc., 1970.

Merritt, Richard L. *Systematic Approaches to Comparative Politics*. Chicago: Rand McNally and Company, 1971.

Merritt, Richard L., and Stein Rokkan, eds. *Comparing Nations: The Use of Quantitative Data in Cross-National Research*. London: Yale University Press, 1986.

Migdal, Joel. *Strong Societies and Weak States: States-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. New Jersey: Princeton University Press, 1988.

Mitroff, Ian I., and Ralph H. Kilmann. *Methodological Approaches to Social Science*. London: Jersey-Bass Publishers, 1978.

Monroe, Kristen Penwick, ed. *The Economic Approach to Politics: A Critical Reassessment of the Theory of Rational Action*. New York: Harper Collins Publishers, 1991.

Mulkay, Michael. *Sociology of Science: A Sociological Pilgrimage*. Indiana: Indiana University Press, 1991.

Nagle, John D. *Introduction to Comparative Politics: Political System Performance in Three Worlds*. 3rd ed. Chicago: Nelson-Hall Publishers, 1992.

Niessen, Manfred, and Jules Peschar, eds. *International Comparative Research: Problems and Theory Metholosy, and Organization in Eastern and Western Europe*. Oxford: Pergamon Press, 1982.

Northrop, F.S.C., and Helen H. Livingston, eds. *Cross-Cultural Understanding: Epistemology in Anthropology*. New York: Harper & Row Publishers, 1964.

Nowak, Stefan. "Comparative Studies and Social Theory." In *Cross-National Research in Sociology,* edited by Melvin L. Kohn. Newbury Park and London: Sage Publication, 1989.

Outhwaite, William. *Concept Formation in Social Science*. London: Routledege & Kegan Paul, 1983.

Oyen, Else, ed. *Comparative Methodology: Theory and Practice in International Social Research*. London: Sage Publications, 1990.

Phillips, Derek L. *Knowledge From What?: Theories and Methods in Social Research*. Chicago: Rand McNally and Company, 1971.

Popper, Karl. *The Logic of Scientific Discovery*. New York: Science Edition, 1961.

Przeworski, Adam, and Henry Teune. *The Logic of Comparative Social Inquiry*. New York: Wiley Interscience, 1970.

Pye, Lucian, and Sidney Verba. *Political Culture and Political Development*. New Jersey: Princeton University Press, 1965.

Pye, Lucian, ed. *Communication and Political Development*. New Jersey: Princeton University Press, 1962.

Radcliffe-Brown, A.R. *Structure and Function in Primitive Society*. Glencol, Ill.: The Free Press, 1952.

Richards, Stewart. *Philosophy and Sociology of Science*. Oxford: Basil Blackwell, 1987.

Rickman, H.P. *The Adventure of Reason: The Uses of Philosophy in Sociology*. London: Greenwood Press, 1983.

Roberts, Geoffrey K. *An Introduction to Comparative Politics*. London: Edward Arnold, 1986.

———. *What is Comparative Politics?* London: Macmillan, 1972.

Roskin, Michael G. *Countries and Concepts: An Introduction to Comparative Politics*. 4th ed. New Jersey: Prentice-Hall, 1992.

Ruben, David-Hillel. *The Metaphysics of the Social World*. London: Routledge & Kegan Paul, 1985.

Rustow, Dankwart A., and Kennith Paul Erickson, eds. *Comparative Political Dynamics: Global Research Perspectives*. New York: Harper Collins Publishers, 1991.

Salminen, Ari. *On Max Weber's Comparative Methodology*. Research Paper no. 99. Finland: University of Vaasa, 1984.

Sartori, Giovanni, ed. *Social Science Concepts: A Systematic Analysis*. London: Sage Publication, 1984.

Schmid, Michael, and Fanz M. Wuketites, eds. *Evolutionary Theory in Social Science*. Holland: Dordrecht D. Reidel Publishing Company, 1987.

Scholten, Ilja., ed. *Political Stability, and Neo-Corporatism: Corporatist Integration, and Social Cleavages in Western Europe*. London: Sage Publication, 1987.

Seen, Peter R. *Social Science and its Methods*. Boston: Holbrook Press, Inc., 1971.

Sibley, Elbridge. *Social Sciences Research Council: The First Fifty Years*. New York: Social Sciences Research Council, 1974.

Smelser, Neil J. *Comparative Methods in the Social Sciences*. New Jersey, Princeton-Hall, 1976.

Spiro, Herbert J. *Politics as the Master Science: From Plato to Mao*. New York and London: Harper & Row Publishers, 1970.

Szalai, A., and R. Retrella, eds. *Cross-National Comparative Survey Research: Theory and Practice*. Oxford and New York: Pergamon Press, 1977.

The Open University. *Comparative Politics: A Critical Review*. UK: The Open University Press, 1974.

Thoenes, P. *Sense and Nonsense of General Theory*. London, The Hague, and Paris: Mouton & Co., 1965.

Vallier, Ivan. ed. *Comparative Methods in Sociology: Essays on Trends and Application*. Los Anglos: University of California Press, 1971.

Ward, Robert E. and Dankwart A. Rustow, eds. *Political Development in Turkey and Japan*. New Jersey: Princeton University Press, 1964.
White, Stephen, *et al. Communist, and Postcommunist Political Systems: An Introduction*. New York: St. Martin's Press, 1990.
Wiarda, Haward J., ed. *New Directions in Comparative Politics*. Oxford: Westview Press, 1991.
Winch, Peter. *Ethics and Action*. London: Routledge and Kegan Paul, 1972.

Periodicals

Abramson, Paul R. "Social Class and Political Change in Western Europe: A Cross-National Longitudinal Analysis." *Comparative Political Studies* 4, no. 2 (July 1971).
Almond, Gabriel. "Separate Tables: Schools and Sects in Political Science." *PS: Political Science and Politics* 21, no. 4 (April 1988).
Badie, Bertrand. "Comparative Analysis in Political Science: Requiem or Resurrection?" Translated by Mott Mackae-Willert. *Political Studies* (September 1989).
Beardsley, Philip L. "Political Science: The Case of Missing Paradigm." *Political Theory* 2, no.1 (February 1974).
Bendix, Reinhard. "Values and Concepts in Max Weber's Comparative Studies." *European Journal of Political Research* 15.
Boesche, Roger. "Why Could Tocqueville Predict so Well?" *Political Theory* 11, no 1 (February 1983).
Brandon, William P. "'Fact' and 'Value' in the Thought of Peter Winch: Linguistic Analysis." *Political Theory* 10, no. 2 (May 1982).
Connolly, William E. "Appearance and Reality in Politics." *Political Theory* 7, no. 4 (November 1979).
Cox, Robert. "Why It is Difficult Teach Comparative Politics to American Students." *PS: Political Science and Politics* 26, no. 3 (March 1993).

Daalder, Hans. "Countries in Comparative European Political." *European Journal of Political Research* 15 (1987).

Dekker, Paul, and Peter Ester. "Working-Class Authoritarianism: A Re-Examination of the Tipset Thesis." *European Journal of Political Research* 15 (1984).

Dowding, Keith M., and Richard Kimber. "Political Stability and the Science of Comparative Politics." *European Journal of Political Research* 15 (1987).

Easton, David. "The New Revolution in Political Science." *American Political Science Review* 63, no. 4 (December 1969).

———. "The Political System Besieged by the State." Political *Theory* 9, no 3 (August 1981).

Fatton, Robert. "Bringing the Ruling Class Back in: Class, State and Hegemony in Africa." *Comparative Politics* 20, no. 3.

Fischer, Frank. "Science and Critique in Political Discourse: Elements of a Postpositivistic Methodology." *New Political Science* 3, no. 1-2 (summer-fall 1982).

Hammergren, Lim A. "Corporatism in Latin American Politics: A Reexamination of the 'Unique' Tradition." *Comparative Politics* 9, no. 4 (July 1977).

Herring, Pendelton. "Social Science in Modern Society." *SSRC* Item I (March 1947).

Jakman, Robert W. "Cross-National Statistical and the Study of Comparative Politics." *American Journal of Political Science* 29, no. 1 (February 1985).

Keohane, Nannerl O. "Philosophy, Theory, and Ideology: An Attempt at Clarification." *Political Theory* 4, no. 1 (February 1976).

Lasswell, Harold D. "The Future of Comparative Method." *Comparative Politics* 1, no. 1 (October 1968).

Lehner, Franz. "Cognitive Structive, Uncertainty, and Psychological Perspective." *European Journal of Political Research* (1975).

Lijphart, Arend. "Comparative Politics and the Comparative Method." *The American Political Science Review* 65, no. 3 (October 1971).

Lowell, A. L. "The Physiology of Politics." *American Political Science Review*, no. 4 (February 1910).

Macridis, Roy C. "Comparative Politics and the Study of Government: The Search for Focus." *Comparative Politics* 1, no. 1 (October 1968).

Mayer, Lawrence C. "Practicing What We Preach: Comparative Politics in the 1980s." *Comparative Political Studies* 16, no. 2 (July 1983).

McAllister, Ian, and Anthony Mughan. "Class, Attitudes and Electoral Politics in Britain 1974–1983." *Comparative Political Studies* 20, no. 1 (April 1987).

Meckstroth, Theodor W. "Most Different Systems and Most Similar Systems: A Study in the Logic of Comparative Inquiry." *Comparative Political Studies* 8, no. 2 (July 1975).

Melanson, Philip H., and Lauriston R. King. "Theory in Comparative Politics." *Comparative Political Studies* 4, no. 2 (July 1971).

Niedermayer, Oskar. "Methodological and Practical Problems of Comparative Party Elites Research: The EPPMLE Project." *European Journal of Political Research* 14 (1986).

Oppenheim, Felix E. "Facts and Values in Politics: Are They Separable?" *Political Theory* 1, no. 1 (February 1973).

Pourgermi, Abbas. "The Political Economy of Development: An Empirical Examination of the Wealth Theory of Democracy." *Journal of Theoretical Politics* 3, no. 2 (April 1991).

Richter, Melvin. "Comparative Political Analysis in Montesquieu and Tocqueville." *Comparative Politics* 1, no. 2 (January 1969).

Sartori, Giovani. "Comparing, and Miscomparing." *Journal of Theoretical Politics* 3, no. 3 (1991).

———. "Concept Misformation in Comparative Politics." *The American Politcal Science Review* 64, no. 4 (December 1970).

———. "Philosophy, Theory, and Science of Politics." *Political Theory* 2, no. 2 (May 1974).

"What is Politics." *Political Theory*. (February 1973).

Schatzberg, Michael G. "Ethnicity and Class at the Local level: Bars and Bureaucrats in Lisala, Zaire." *Comparative Politics* 13, no. 4 (July 1981).

Siglman, Lee, and George H. Gadbois Jr. . "Contemporary Comparative Politics: An Inventory and Assessment." *Comparative Political Studies* 16, no. 3 (October 1983).
Teune, Henry. "Comparative Research, Experimental Design, and the Comparative Method." *Comparative Political Studies* 8, no. 2 (July 1975).
Zannoni, Paolo. "The Concept of Elite." *European Journal of Political Research* 6 (1978).

Dissertations

Albritton, Britt L. "Methodology in Comparative Politics: Review of a Decade 1952–1962." Master's thesis, University of Mississippi, May 1964.
Flax, Jane Pearise. "Epistemology and Politics: An Inquiry into Their Relationship." Ph.D. diss., Yale University, 1974.
Jacobitti, Suzanne Duvall. "Political Theory and Comparative "Politics: A Critique of the Political Theory of the Committe on Comparaive Politics." Ph.D. diss., University of Wisconsin, 1967.
Sen, Biswarup. "The Question of Method in Social Science." Ph.D. diss., University of Illinois, 1990.
Ward, Steven Craig. "Postmodernism as the Sociocultural Deconstruction of Modernity." Ph.D. diss., University of New Hampshire, May, 1991.
Zampini, Philip R. "The Metaphysics of Social Inquiry: An Objective-Relativist Perspective." Ph.D. diss., Miami University, 1984.

كشاف عام

ك

ل

و

ي

"هذه الدراسة تتسم بالشمول وتضع نظريات السياسة المقارنة في سياقها المعرفي وتبين لنا في كل مرحلة من مراحل تطور هذه النظريات العوامل الكامنة خلف هذا التطور وكذلك عوامل الاستمرار والتغير في هذه البنية النظرية، وبذلك تعتبر هذه الدراسة إسهامًا نظريًا يضاف إلى المكتبة السياسية العربية."

أ. د. **كمال محمود المنوفي**، وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة والمشرف على هذه الدراسة كرسالة للحصول على درجة الدكتوراه.

"وهذه الدراسة تمثّل إلى جانب البعد المتخصص فيها المتعلق بالسياسة المقارنة - دراسة في الابستمولوجيا وفي مناهج البحث في نفس الوقت، فهي دراسة متعددة المناحي ومتنوعة الإسهامات إذ تمّثل بالنسبة للباحثين في علم السياسة دراسة في تطور حقل السياسة المقارنة، وبالنسبة للدّارسين في مناهج البحث هي دراسة في عمق المنهج العلميّ خاصّة في جانب المقارنة بين الدول والثقافات والأمم، وهي بالنسبة لطالب الفلسفة دراسة تطبيقية في الابستمولوجيا ونظريّة المعرفة."

أ. د. **طه جابر العلواني** رئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية ليزبرج/فيرجينيا، وأستاذ كرسي الإمام الشافعي.

نصر محمد عارف: أستاذ مساعد (مدرس) العلوم السياسية بجامعة القاهرة وأستاذ زائر بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بولاية فيرجينيا الأمريكية وبمركز التفاهم الإسلامي المسيحي بجامعة جورج تاون بواشنطن.

من أعماله المنشورة: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة [...] نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، والحـ[...] الثقافة، المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، وفي مصا[...] السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأ[...]**
حصل هذا الكتاب الأخير على جائزة الدولة التشجيعية في مصر سنة ٦[...]





ISBN 0-9661494-0-8 0-9661494-1-6 (PB)